آسيا

تحولات الداخل والخارج

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

آســـيا

تحـولات الداخـل والخـارج

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء محمد إبراهيم الدويري

تحرير وإشراف : د. هدير سعيد

إخراج فني: عبد المنعم أبوطالب

الطبعـة الأولى: يناير 2025

رقـم الإيـداع: 2025/2906

الترقيـم الـدولي: 978-977-9694-08-5

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة – مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

آسيا: تحولات الداخل والخارج

تقديم: تحولات ودروس آسيوية	06
الاقتصاد الصيني بين التحديات وآفاق النمو المستقبلي	13
ساحة المواجهة: التنافس الصيني الأمريكي في منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ)	49
الدور المتصاعد للهند على الساحة العالمية	79
استراتيجية "دوي موي" والدمج بين الشيوعية والاقتصاد الحر: فيتنام نموذجًا	101
ضبط الصراع: التحوط الفلبيني في بحر الصين الجنوبي	127
المشهد الإرهابي في أفغانستان في ظل إمارة طالبان الثانية: رؤية تقييمية	165
اتجاهات التصعيد في شبه الجزيرة الكورية	193

تقديم : تحولات ودروس آسيوية

يُمثل هذا الكتاب إضافة مهمة للدراسات الآسيوية باللغة العربية. وأحد جوانب الأهمية تنبع من أن القارة الآسيوية تشهد العديد من التحولات التي تتطلب منا المزيد من الفهم. وأهم هذه التحولات هو انتقال موازين القوى من الغرب إلى الشرق، من منطقة المحيط الأطلنطي إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادي.

أهمية آسيا تعود أيضًا إلى أنها بالتأكيد قارة المستقبل، والمستقبل سيكون لآسيا، ليس فقط لأنها أكبر قارة في العالم وأكثرها سكانًا (60% من سكان العالم)، ولكن أيضًا لأنها أصبحت قاطرة النمو الاقتصادي في العالم (دول آسيا والمحيط الهادي تمثل 54% من الناتج الاقتصادي الإجمالي للعالم، و44% من التجارة الدولية).

الصعود الآسيوي لا يرتبط فقط بالصين، التي أصبحت في طريقها لأن تكون أكبر اقتصاد في العالم، ولكن يرتبط بصعود دول أخرى مثل الهند (في طريقها لأن تصبح الاقتصاد الثالث في العالم)، واليابان، وكوريا الشمالية، وإندونيسيا، وفيتنام، وغيرها.

قوة هذه الدول لم تعد تقتصر فقط على حجم اقتصادها ومعدلات النمو بها، بل امتدت لمجالات أخرى منها القدرة على الاختراع والابتكار وليس مجرد تقليد وإنتاج السلع الغربية. فالصين أصبحت أكبر مسجل للاختراعات في العالم، وفي كل عام تمنح جامعاتها درجات دكتوراه في العلوم والهندسة أكثر مما تمنحه نظيرتها في الولايات المتحدة.

آسيا أصبحت أيضًا ساحة لتحولات استراتيجية كبرى، ويتم على أرضها تحول العالم من حالة القطبية الأحادية إلى نظام دولي جديد يقوم على تعدد الأقطاب، أطرافه هي الصين والهند وروسيا، بالإضافة للولايات المتحدة، والتي تقاوم هذا التوجه وتخشى أن يؤدي إلى إخراجها من آسيا.

والواقع ان الحديث لا يتوقف في مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام الدولية، عن أن العالم يقف على بوابة حرب باردة جديدة، إن لم يكن قد دخلها بالفعل. وأنه إذا كان العالم شهد من قبل حربًا باردة امتدت لأكثر من أربعين عامًا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والحرب الباردة الجديدة هي بين الولايات المتحدة وإحدى القوى الآسيوية وهي الصين.

وبالرغم من أن البعض يرى أنه لا يمكن أن تقوم حرب حتى ولو باردة بين البلدين، فكلاهما شريك تجاري ضخم للآخر، وهناك استثمارات صينية ضخمة بالولايات المتحدة، جانب كبير منها في سندات الخزانة التي تمول عجز الموازنة الأمريكية؛ كذلك لا يوجد بعد أيديولوجي للتنافس، فبالرغم من أن الصين ما زال يحكمها الحزب الشيوعي، إلا أن بكين تتحدث عن اشتراكية ذات خصائص صينية، أحد ملامحها هو تبني الآليات الاقتصادية للنظام الرأسمالي، وفوق ذلك فإن المسئولين الصينيين يروجون دائمًا أنهم لا يسعون لنشر النموذج الصيني في العالم، ولا يريدون لغير الصينيين أن يكونوا صينيين، أي يتبنون القيم الصينية.

إلا أنه لا يمكن إنكار أن الولايات المتحدة أعلنت بشكل رسمي ومتكرر أن الصين هي منافسها الاستراتيجي الأول في العالم.

ويتمحور تخوف الولايات المتحدة من الصعود الاقتصادي الصيني في امتداده إلى مجالات التكنولوجيا المتقدمة، والتي تتمتع فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها بمزايا نسبية، وفي حالة ظهور منتج صيني يحمل نفس الجودة التكنولوجية الغربية، وفي الوقت نفسه يباع بسعر أقل، فسوف تفقد الولايات المتحدة مكانتها كمصدر للسلع ذات التكنولوجيا العالية، كما أن الصين سوف تستغل مكانتها الجديدة لتحقيق أهداف استراتيجية حول العالم، وعلى حساب الولايات المتحدة.

جانب من التنافس الأمريكي الصيني له أيضًا دلالات قيمية، تتعلق بفكرة تعددية القيم على المستوى العالمي، فالولايات المتحدة عادت إلى استخدام مفهوم

القيم كأحد أسلحتها على الساحة الدولية. ويدور الصراع الفكري بين القوى الكبرى الآن حول مدى عالمية القيم، حيث تتبنى الولايات المتحدة فكرة أن القيم التي نشأت وتطورت في الغرب هي قيم عالمية وليست قيمًا غربية، وبالتالي يجب نشرها في العالم كله، وأن تصبح هي المقياس الدولي لتحديد مدى التقدم والتراجع في العديد من المجالات.

الصين ترفض فكرة عالمية القيم الغربية، وترى أن الهدف من تبني القيم العالمية هو الادعاء بأن نظام القيم الغربي يتحدى الزمان والمكان، ويتجاوز الأمة والطبقة، وينطبق على البشرية جمعاء. وتؤكد الصين أن لها حضارتها الخاصة، التي انبثقت عنها مجموعة من القيم قد تختلف في مضمونها وأولوياتها عن القيم الغربية، وبالتالي ترفض فكرة التعامل مع القيم الغربية على أنها ذات طابع عالمي، يجب أن يتبناه الجميع، أو يُستخدم مقياسًا للتقدم أو التخلف.

وتتبنى الصين قيمًا سياسية خاصة بها ترتبط بمفاهيم الإنجاز والاستجابة لمطالب الناس، ورضاء المواطن نتيجة لذلك. على سبيل المثال، تشير الصين إلى ما حققته في انتشال الملايين من حالة الفقر المدقع، وتبنيها أكبر نظام للضمان الاجتماعي في العالم، وتجاوز عدد الأشخاص المشمولين بالتأمين الصحي الأساسي 1.3 مليار شخص، والمشمولين بالتأمين على الشيخوخة مليار شخص.

ومع استمرار الصعود الصيني، فإن الحكمة تقضي الدخول في شراكات معها، ودون تقويض العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تظل شريكًا استراتيجيًا وأمنيًا للعديد من الدول العربية، ليس من السهل استبداله في الأمد القصير، وبالتالي ليس من الحكمة أيضًا تطوير العلاقة مع الصين انطلاقًا من منطق "المراهنة"، والاعتقاد أنها ستزيح الولايات المتحدة عن مكانتها الدولية المتميزة حاليًا، فالعلاقات الدولية تتطلب حسابات دقيقة وطويلة الأمد للمكسب والخسارة، والنظام الدولي الجديد لم تتضح معالمه الكاملة بعد، ومن مصلحة الدول العربية أن تظل خياراتها قائمة مع كافة القوى الكبرى.

القارة الآسيوية تضم نموذجًا آخر جديرًا بالدراسة والتأمل وهو النموذج الهندي. فالهند تمثل نموذجًا ناجحًا لدولة أصبحت أكبر دولة من حيث عدد السكان، ومع ذلك استطاعت أن توفر لهم ليس فقط المأكل، ولكن أيضًا معدلًا جيدًا من فرص العمل (الهند تحتاج خلق مليون فرصة عمل جديدة كل شهر)، والاقتصاد الهندي يعد اليوم الثالث عالميًا بمقياس القوة الشرائية. والهند تصنف اليوم كدولة صناعية، وتقلص حجم مساهمة الزراعة في اقتصادها من 54% عام الاستقلال إلى 13% في 2017. الهند اعتمدت بشكل كبير على المدخرات المحلية لتمويل عملية الاستثمار، وارتفعت نسبة هذه المدخرات من 10% من إجمالي حجم الاقتصاد الهندي وقت الاستقلال إلى 30% الآن، ويتم ضخ معظمها في العملية الإنتاجية.

الهنود يفخرون أيضًا بأنهم حققوا إنجازًا كبيرًا في القضاء على الأمية، ففي عام 1947 كان عدد سكان الهند 340 مليون نسمة، وكانت نسبة من يعرف منهم الكتابة والقراءة 13% فقط، اليوم ارتفعت نسبة التعليم إلى 74% أي حوالي بليون شخص.

الهند اختارت أيضًا أن تتعامل مع تحديات التنوع اللغوي والاجتماعي والسياسي ببناء المؤسسات التي ينضوي تحتها الجميع، ويتعاملون في إطارها بشكل سلمي.

الهند اهتمت كثيرًا بالاستثمار في نخبتها باعتبارها القاطرة أو الموتور الذي يحرك المجتمع، فأنشأت ما يُعرف بمراكز التميز في مجالات التعليم المختلفة خاصة العلوم التطبيقية وعلوم الإدارة، والتي استقطبت أفضل الطلاب، وقدمت لهم جودة في التعليم بمستويات عالمية، وتخرجت هذه النخبة وشاركت في قيادة بلادها سواء من خلال مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص. بل تجاوز دورها الحدود الهندية، وتشارك الآن في قيادة العديد من المؤسسات العالمية، وخاصة أكبر شركات التكنولوجيا في العالم، مثل جوجل ومايكروسوفت، وغيرها، وغالبية هؤلاء تخرجوا في مؤسسات تعليمية هندية. أي إن الهند فرقت بين إتاحة خدمة تعليمية بمستوى مقبول وفرتها للجميع، وبين التميز وبمعايير عالمية والذي وفرته لنخبة

العقول، وتحت إشراف ورعاية الدولة. واستفادت الهند من علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية في التعاون وإنشاء معهد هندي على غرار معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والذي يعد رائدًا في مجالات البحث والابتكار. ويوجد بالهند الآن حوالي 26 معهدًا من معاهد التميز، وتتمتع بوضعية خاصة في القانون، واستقلالية في الإدارة، وتنفق عليها الدولة بسخاء، وتنوعت معاهد التميز ولم تعد مقصورة على التكنولوجيا فقط، بل شملت تخصصات مثل الإدارة والاقتصاد والسياسة وغيرها، وساهمت في تخريج نخبة هندية متميزة في المجالات المختلفة.

فكرة أخرى ترتبط بالهند، وهي أنها قامت بتطوير مفهوم "عدم الانحياز" واستبدلته بتعبير آخر هو "الاستقلالية الاستراتيجية" Strategic Autonomy، ويقصد به تعظيم استقلالية القرار وتوسيع مساحة الخيارات المتاحة في القضايا الخارجية. وقد تبنت الهند هذا المفهوم منذ سنوات كإطار لسياستها الخارجية، واستخدمته منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية لتفسير مواقفها وتبرير تصويتها على القرارات الدولية. وكثيرًا ما تتجنب الهند استخدام مفهوم "تحالف" Alliance لوصف علاقاتها بالقوى الكبرى، وتفضيل تعبير "شراكة" Partnership كبديل له.

والواقع أن الهند استخدمت مفهوم الاستقلالية الاستراتيجية لتوسيع شراكاتها الاستراتيجية والابتعاد عن وضع كل بيضها في قفص واحد، أو تركيز الشراكة على قوة كبرى بعينها. على سبيل المثال، ارتبطت الهند بشراكات أمنية قوية مع الولايات المتحدة، وأوروبا واليابان وأستراليا. وفي المجال الاقتصادي تبنت أشكالًا مختلفة من التعاون مع مجموعة واسعة من الدول التي لديها مصلحة مشتركة في تطوير سلاسل الإمداد العالمية.

النموذج الآسيوي الآخر الذي يقدم لنا العديد من الدروس المستفادة هو فيتنام. فدولة فيتنام، التي ما زال يُطلق عليها رسميًا "جمهورية فيتنام الاشتراكية" تخلت منذ عام 1986 عن السياسات الثورية والاشتراكية والتخطيط المركزي، وتبنت سياسات اقتصادية تقوم على آليات السوق وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي. وأصبحت مدينة سايجون، التي تحول اسمها إلى هوشي منه، مركزًا ماليًا وصناعيًا يدار وفقًا لآليات الاقتصاد الرأسمالي. وانتقلت فيتنام من مصاف الدول الفقيرة بمتوسط

دخل 100 دولار للفرد إلى دولة أصبح متوسط دخل الفرد فيها يقرب من ألفي دولار، وتم انتشال الملايين من وضعية الفقر، وحققت فيتنام في العقد الأخير معدلات نمو اقتصادي سنوي تبلغ في المتوسط ما بين 5% إلى 10%. وتعمل حثيثًا على توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وفي إطار مبادرة الشراكة مع دول المحيط الهادي.

وبالرغم من التحديات الكثيرة التي لا تزال تواجهها؛ إلا أن فيتنام تمثل نموذجًا يمكن دراسته والاستفادة منه في العديد من المجالات الاقتصادية، منها مثلًا الإدارة الناجحة لما تبقى من مصانع لا تزال تملكها الدولة وتحويلها لمؤسسات تدر أرباحًا، وكذلك تبني استراتيجية صناعية ناجحة، والتميز في صناعة المنسوجات.

إلا أن أهم ما يميز التجربة الفيتنامية هو أنها استطاعت أن تجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية الضخمة في مجال تكنولوجيا المعلومات (صناعة المستقبل). على سبيل المثال، قامت شركة "إنتل" الأمريكية باستثمار أكثر من مليار دولار لإنشاء مصنع لشرائح الكمبيوتر Chips، وأصبح 80% مما تصدره إنتل من هذه الشرائح للعالم ينتج في مصنعها في فيتنام، وقامت شركة مايكروسوفت بنقل مصنعها الذي ينتج تليفونات نوكيا الجديدة من الصين إلى فيتنام، كما قامت شركات جوجل، وفيسبوك، وتويتر، بتكثيف استثماراتها في فيتنام عوضًا عن الصين. أحد أسباب ذلك هو توافر عمالة فيتنامية مدربة، وتبسيط الإجراءات، والحوافز التي تقدمها الحكومة الفيتنامية لهذه الاستثمارات، وتخطط فيتنام لأن يكون 30% من إنتاجها الصناعي قائمًا على التكنولوجيات المتقدمة.

باختصار، نحتاج ارتباطًا استراتيجيًا أكبر بالدول الآسيوية التي تشكل القطبية المتعددة للعالم الجديد، ونحتاج أن نقتدي بالتجربة التنموية الآسيوية، والتي حققت معجزة اقتصادية انطلاقًا من تطوير التعليم والتنمية البشرية، ومزجت بين النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، وبين قيم العولمة والهوية الوطنية.

ويضم هذا الكتاب مجموعة من الإسهامات التحليلية الهامة التي تساعدنا في فهم التحولات الكبرى التي تشهدها القارة الآسيوية.

أ.د. محمد كمال

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة
مدير برنامج العلاقات الدولية وعضو الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

1 الاقتصاد الصيني : بين التحديات وآفاق النمو المستقبلي

د. إيمان فخري *

تمكنت الصين من نسج تفاصيل قصة صعود متميزة، حيث مثل صعود الصين الشامل لا سيما على الصعيد الاقتصادي والعسكري والعلمي والتكنولوجي، سمة رئيسية للمشهد العالمي منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

فعلى مدار الأربعين عامًا الماضية، دشنت الصين نموذجًا تنمويًا فريدًا أو كما يُطلق عليه "نموذجًا تنمويًا بخصائص صينية"؛ حيث تحولت الصين

*باحثة متخصصة في الشئون الآسيوية

من دولة فقيرة يعاني شعبها من تأمين قوت يومه خلال الأربعينيات، إلى دولة استطاعت تحقيق معجزة اقتصادية وأصبحت بمثابة "مصنع للعالم" كناية عن غزارة إنتاجيتها وصادراتها إلى كافة دول العالم.

كما أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بل إنه وفقًا لبعض التقديرات الاقتصادية، فإنه ليس من المستبعد على المدى المتوسط أو الطويل أن تصبح الصين هي الاقتصاد الأكبر في العالم.

ورغم الصعود الاقتصادي الاستثنائي للصين، فإنه لا يمكن القول إن رحلة الصعود كانت بلا تحديات، فلقد تمكنت الصين منذ اتباعها لسياسات الانفتاح في بداية الثمانينيات من التغلب على عدد من التحديات لتتمكن من تحقيق نسب نمو اقتصادية استثنائية، وبدون شك فإن استمرار الصين في الحفاظ على مكتسباتها التنموية وترسيخ مسار التنمية المستدامة هو عملية ديناميكية تتسم بالتطور المستمر ولا تخلو من التحديات التي يتعين على الصين معالجتها والتغلب عليها.

وفي هذا السياق، يأتي هذا الفصل كمحاولة للتعرف على آليات ومراحل النمو الاقتصادي الصيني، فضلًا عن تطور السياسات الاقتصادية التي تبنتها الصين لتحقيق معجزتها الاقتصادية الفريدة. بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أبرز التحديات التي تواجه آفاق النمو الاقتصادي الصيني وكيفية معالجتها والتغلب عليها.

حيث ينقسم الفصل إلى أربعة محاور؛ يلقي المحور الأول: الضوء على تطور الاقتصاد الصيني منذ قيام الثورة الشيوعية، ويدور المحور الثاني: حول استعراض أبرز الآليات التي طورتها الصين لتعزيز نموها اقتصادي خلال العقد الماضي، في حين يقدم المحور الثالث: تحليلًا لأبرز التحديات التي تواجه استمرار واستدامة النمو الاقتصادي الصيني وكيفية التغلب عليها، في حين يُختتم المحور الرابع: بطرح رؤية مستقبلية حول آفاق النمو الاقتصادي في الصين.

أولًا: آليات تطور النمو الاقتصادي الصيني

مر الاقتصاد الصيني بعدة مراحل مختلفة واعتمد على آليات مختلفة لتعزيز نموه منذ قيام الثورة الشيوعية في الصين عام 1949، وفيما يلي يمكن رصد أبرز مراحل نمو الاقتصاد الصيني وماهية السياسات المختلفة التي تم تبنيها خلال السبعة عقود الماضية:

1 – مرحلة التخطيط المركزي:

تميز الاقتصاد الصيني خلال حقبة "ماو تسي تونج" والتي امتدت منذ قيام الثورة الشيوعية في الصين عام 1949 وحتى وفاته عام 1976 بالمركزية الشديدة؛ حيث اعتمد "ماو" على ترسيخ الدور المركزي للدولة في إطلاق وتوجيه العملية التنموية. وقد يعزى ذلك إلى رغبته في بناء قوة وطنية بشكل سريع، لا سيما وأن الاقتصاد الصيني آنذاك كان اقتصادًا هشًا بسبب الحرب، فضلًا عن كونه اقتصادًا لا يتسم بالتنوع أو العدالة؛ مما حدا بـ"ماو" بالاعتماد على النموذج السوفيتي في التنمية. حيث شرعت الصين في سن عدد من القوانين الاقتصادية، وكان في مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي في يونيو عام 1950 والذي بموجبه تم توزيع الأراضي بين المزارعين بشكل يضمن حصول كل مزارع راشد على سدس هكتار من الأراضي كحد أدنى، وقد أولت السلطات الصينية في بداية الخمسينيات أهمية فائقة لتطوير القطاع الزراعي، كما بدأت الصين في الاعتماد على الخطط الخمسية كآلية رئيسية لتوجيه النمو الاقتصادي[1].

ولدعم التصنيع السريع، قامت الحكومة المركزية باستثمارات واسعة النطاق في رأس المال المادي والبشري خلال الستينيات والسبعينيات. ونتيجة لهذا، بحلول عام 1978، تم إنتاج ما يقرب من ثلاثة أرباع الإنتاج الصناعي من قِبَل شركات مملوكة للدولة وذلك وفقًا لأهداف الإنتاج المخططة مركزيًا. وكانت الشركات الخاصة والاستثمارات الأجنبية محظورة بشكل عام. وكان الهدف الرئيسي للحكومة الصينية هو جعل اقتصاد الصين مكتفيًا ذاتيًا نسبيًا. وكانت التجارة الخارجية تقتصر عمومًا على الحصول على تلك السلع التي لا يمكن

تصنيعها أو الحصول عليها في الصين. وقد خلقت مثل هذه السياسات تشوهات في الاقتصاد. وبما أن معظم جوانب الاقتصاد كانت تُدار بواسطة الحكومة المركزية، فلم تكن هناك آليات سوقية لتخصيص الموارد بكفاءة، وبالتالي كانت الحوافز قليلة للشركات والعمال والمزارعين لكي يصبحوا أكثر إنتاجية أو يهتموا بجودة ما ينتجونه، حيث كانوا يركزون بشكل أساسي على أهداف الإنتاج التي حددتها الحكومة[2].

بيد أنه قبيل نهاية الخمسينيات بدأت تطلعات "ماو" في الازدياد والتحول من التركيز على القطاع الزراعي إلى التوجه نحو الصناعات الثقيلة، حيث أشار "ماو" للخطة الخمسية للفترة من (1958–1962) على أنها بمثابة القفزة الهائلة للأمام (Great Leap Forward)، حيث صُممت هذه الخطة لتحويل الصين إلى قوة صناعية، إلا أن الآليات التي اعتمدت عليها الصين آنذاك من تحويل كافة الموارد بشكل قسري من الزراعة إلى الصناعة الثقيلة، قد أفضت إلى نقص في إنتاج المحاصيل الزراعية، وهو ما أسفر عن حدوث ما يعرف باسم المجاعة الكبيرة والتي رغم تضارب الإحصائيات التي ترصد عدد ضحاياها، فإن أغلب الإحصائيات تشير إلى موت ما يقرب من 17–30 مليون صيني خلال فترة المجاعة[3].

ورغم أن الاقتصاد الصيني لم يكن قد تعافى بعد من أثار المجاعة، فإن "ماو" أعلن في عام 1966، عما أسماه "الثورة الثقافية"، والتي استمرت حتى وفاته في عام 1976، وخلال هذه الفترة هاجم الحرس الأحمر التابع للحزب الشيوعي أي شخص قد يُنظَر إليه باعتباره "مؤيدًا للرأسمالية" أو مؤيدًا للملكية الخاصة. ولم تتسبب الثورة الثقافية في ركود القوى الإنتاجية الصينية والانحدار الاقتصادي فحسب، حيث كان الاقتصاد الوطني على وشك الانهيار، بل دمرت أيضًا الثقافة التقليدية للأمة الصينية، حيث شهدت هذه الفترة إغلاق الجامعات، فضلًا عن سواد العنف من الشباب المتحمس للعقيدة الشيوعية ضد أي شخص آخر يخالفهم في الرأي، علاوة على إلقاء القبض على أي شخص يشتبه في مخالفته لقواعد الحزب الشيوعي[4].

وقد انعكست كل هذه الاضطرابات على الوضع الاقتصادي للشعب الصيني، فرغم أن معدلات النمو الاقتصادي التي أعلنت عنها إدارة (ماو) كانت مرتفعة للغاية، حيث تم الإعلان عن تسجيل نمو يقدر بحوالي 5% خلال الفترة من 1949 حتى 1966. إلا إنه عند مقارنة معدلات النمو المعلن عنها بالنسبة لمعدلات النمو السكاني -حيث تضاعف عدد سكان الصين بمعدل نمو سنوي بلغ 2.6% خلال فترة حكم (ماو)- يتضح أن النمو الاقتصادي لم يواكب النمو السكاني، وأن الاقتصاد الصيني في حقيقة الأمر كان يمر بمرحلة عجز في النمو بلغ 0.27%- سنويًا خلال الفترة من 1959-1974[5].

يوضح الشكل الموضح أدناه انخفاض مستويات معيشة المواطن الصيني بنسبة 20.3٪ طوال الفترة منذ عام 1958 إلى عام 1962، وانخفضت مستويات المعيشة مرة أخرى خلال الفترة بين عامي 1966 و1968 بنسبة 9.6٪[6].

شكل رقم (1) تطور مستويات الدخل الفردي في الصين خلال الفترة من 1950 - 1978

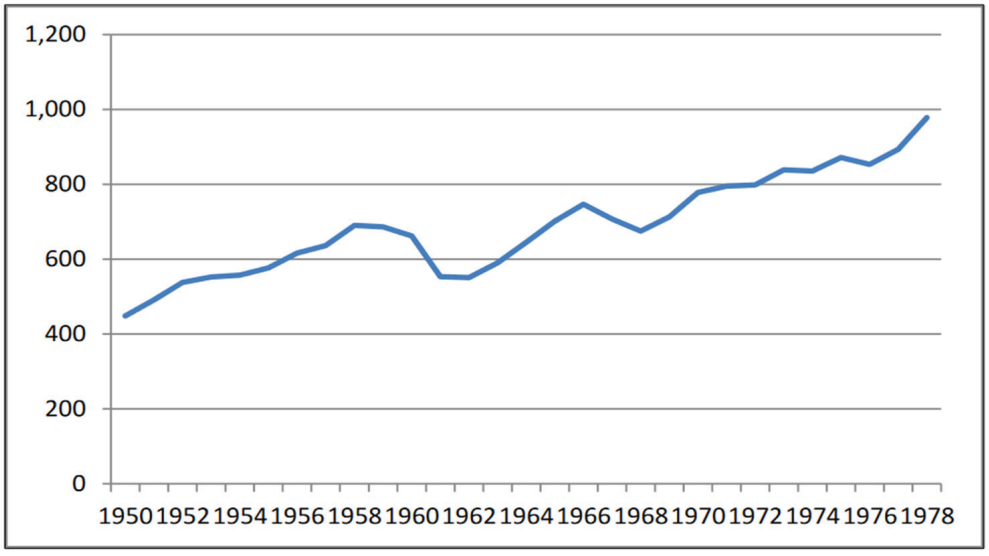

المصدر: Wayne M. Morriso, "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States", Congressional Research Service, June 25, 2019, https://shorturl.at/MC486

2 – مرحلة الانفتاح:

مهدت وفاة "ماو تسي تونج" في سبتمبر 1976 الطريق لصعود "دينج شياو بينج" لسدة الحكم، حيث بدأت الصين مرحلة جديدة من تجربتها التنموية. وقد شرع "دينج" في فتح الباب أمام التحول إلى نظام اقتصادي أكثر توجهًا نحو السوق، وأصبح التركيز الأساسي للحزب الشيوعي الصيني على التنمية الاقتصادية بدلًا من الصراع الطبقي. ورغم أن البعض قد يرى أن قرار "دينج" بالانفتاح الاقتصادي هو قرار جريء، ولكن فيما يبدو أنه لم يكن لديه طريق آخر يتبعه، فلقد خاضت الصين غمار تجربة الاقتصاد المركزي بشكل أفضى إلى تراجع مستويات المعيشة، فلم يكن لدى "دينج" خيار آخر سوى اتباع نهج عملي في الإصلاح الاقتصادي، وإذا كان الانفتاح الاقتصادي سينعكس إيجابيًا على تحسين حياة الشعب الصيني، فمن المنطقي تجربة هذا الخيار حتى في دولة اشتراكية [7].

تمثلت رؤية "دينج" في أن الاقتصاد المخطط بالكامل في عهد (ماو) كان سببًا في تقييد الإمكانات الكاملة للقوى الإنتاجية، ولذلك اقترح فكرة الجمع بين الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق لتسريع النمو الاقتصادي في البلاد. وقد عُرف هذا فيما بعد باسم "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، وقد لخص "دينج" منهجه الاقتصادي الإصلاحي في مقولته الشهيرة "لا يهم إذا كانت القطة سوداء أو بيضاء، طالما أنها تصطاد الفئران"، أي لا يهم الآليات الاقتصادية المتبعة طالما أنها ستؤدي إلى تنامي النمو الاقتصادي[8].

وقد بدأت مسيرة الإصلاح باستهداف الفئة الأكثر تضررًا خلال حقبة "ماو" وهم المزارعين، الذين أجبروا طوال هذه الحقبة على العمل وفقًا لنظام نقاط العمل، حيث كان يحصل المزارعين على نقاط عمل مقابل الوظائف التي يؤدونها كل يوم، وفي نهاية العام، كان صافي دخل المزارع، بعد خصم الضرائب الحكومية وصندوق الرعاية الاجتماعية وما إلى ذلك، يتم توزيعه وفقًا لنقاط العمل التي جمعها كل فرد خلال العام[9].

ورغم أن نظام نقاط العمل من المفترض أن يعكس جودة وكمية العمل الذي يقدمه كل عامل، فإن المزارع كان يتلقى نقاط عمل ثابتة لكل يوم عمل بغض النظر عن جودة أو كمية عمله، وهو ما كان يعني أن توزيع الدخل يتم بشكل متساوٍ بين المزارعين. ومن ثَمّ، فلم يكن هناك حافز لدى المزارعين للعمل، وهو ما أثر في مستويات الإنتاجية بشكل كبير[10].

وبناءً عليه، أقر "دينج شاو بينج" عام 1982، "نظام مسئولية الإنتاج الأسري"، وهو نظام تطور بشكل عفوي من خلال سعي المزارعين إلى تحسين مستويات معيشتهم، حيث بدأ بعض المزارعين في التعاقد مع السلطات الحكومية للحصول على حقوق استئجار الأراضي من الجمعيات التعاونية وبيع المنتجات في الأسواق الخاصة وذلك بعد استيفاء الحصص المطلوبة من المحاصيل للحكومة، وهو ما مثل حافزًا كبيرًا للمزارعين لزيادة إنتاجهم، حيث كانت الدولة تسمح لهم ببيع فائض المنتجات بشكل منفصل عن الدولة؛ مما يعظم أرباح المزارعين[11].

ومن ثَمّ فقد بادر (دينج) إلى تنفيذ سياسات الإصلاح على النحو الذي جعل أغلبية السكان، يستفيدون منه. ومن ثَمّ، فلقد نجح في أن يخلق للشعب حوافز شخصية لدعم سياسات الإصلاح وهو ما مهد الطريق لأن يصبح الشعب الصيني هو القوى التي تدفع لتنفيذ الإصلاحات وتدعمها[12].

ومن بين أهم الآليات التي اعتمد عليها (دينج) لتسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي كان تعزيز دور القطاع الخاص في إطار إشراف الدولة والسياسات التي يضعها الحزب الشيوعي. ففي عام 1978، لم تكن هناك مؤسسات خاصة مسجلة قانونيًا، ولكن بحلول عام 1985، كان هناك 10 ملايين مؤسسة خاصة. علاوة على ذلك، أسهمت المشروعات الخاصة، وليست الحكومية في الجزء الأكبر من الإنتاج في البلدات والقرى، واعترافًا بالدور المتنامي للقطاع الخاص في التنمية، فلقد تم تعديل دستور جمهورية الصين الشعبية لمنح الشركات الخاصة وضعًا قانونيًا[13].

فلقد سُمِح للشركات المملوكة للقطاع الخاص بالظهور جنبًا إلى جنب مع الشركات المملوكة للدولة. وهو ما أعطى المستهلكين الصينيين خيارات عديدة،

ومن ثَمّ فقد أُجبرت الشركات المملوكة للدولة على أن تصبح أكثر استجابة لطلب السوق وأكثر كفاءة في ممارساتها الإنتاجية، وذلك في ضوء المنافسة الشرسة التي واجهتها مع وجود الشركات الخاصة[14].

كما استهدف "دينج" تعزيز الاستثمار الأجنبي، وكانت البداية من مقاطعة قوانغدونغ، وترافق ذلك مع تدشين المناطق الاقتصادية الخاصة لتعزيز الصادرات، وربطها بشكل متزايد بهونج كونج، ثم بمقاطعة فوجيان، ثم شنغهاي، ثم 14 مدينة ساحلية صينية، وهي المدن التي مثلت وقود النمو الاقتصادي الصيني الاستثنائي منذ الانفتاح[15].

وكانت هناك حاجة ماسة إلى تحقيق التوازن بين المناطق الساحلية التي شهدت نموًا اقتصاديًا بشكل ديناميكيًا، والمناطق الريفية التي لم تشهد القدر ذاته من النمو الاقتصادي، حيث قامت الحكومة الصينية بدعم الأسر الفقيرة بشكل أكبر في تلك المناطق، وكذلك تم تقديم الدعم لقطاع التعليم، حيث ازدهر قطاع التعليم الفني وترافق ذلك مع ازدياد عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ مما ساعد المناطق الريفية على التصنيع والتصدير بسرعة كبيرة[16] .

كان لإصلاحات دينج تأثير فوري وكبير على الريف. فقد نما إنتاج الحبوب من 300 مليون طن في عام 1977 إلى 400 مليون طن في عام 1984. وتشير التقديرات إلى أن دخل المزارعين قد تضاعف خلال هذه الفترة. وتم رفع مئات الملايين من الفلاحين فوق خط الفقر مع توفير سوق للصناعات الخفيفة، ولا سيما شركات التكنولوجيا الفائقة التي زاد عدد عمالتها من 28 مليونًا في عام 1978 إلى 106 ملايين في عام 1992[17].

وبشكل عام يمكن القول إن (دينج) قد أرسى دعائم النمو الاقتصادي الصيني الذي وصف بالمعجزة الاقتصادية معتمدًا على آليتين رئيسيتين، وهما جذب الاستثمار وزيادة معدلات الإنتاج ومن ثَمّ زيادة الصادرات. حيث شهدت الصين خلال الثلاثين عامًا الماضية، معدل نمو استثماري أعلى من أي دولة أخرى في التاريخ الحديث، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي 42٪ من الناتج المحلي الإجمالي

للصين وذلك وفقًا لأحدث الاحصائيات المتاحة لعام 2023، وأصبح بناء العقارات والاستثمار في البنية التحتية هما المجالين الرئيسيين لجذب الاستثمارات[18].

وعلى الصعيد التجاري، ففي عام 1978، كانت الصادرات الصينية تقدر بحوالي 10 مليارات دولار، أي بنسبة إسهام تقل عن 1٪ من إجمالي معدل التجارة العالمية، لكنها نمت إلى 25 مليار دولار بحلول عام 1985، وبحلول عام 2014، أصبحت الصين أكبر دولة تقوم بتصدير سلع في العالم بقيمة صادرات تبلغ حوالي 4.3 تريليونات دولار[19]. وبحلول نهاية عام 2019، تجاوزت قيمة صادرات المنتجات التكنولوجية ذات التقنية العالية 700 مليار دولار، وهو يزيد بمقدار 4.6 مرات عن الولايات المتحدة، و6.88 مرات عن اليابان و9.16 مرات عن المملكة المتحدة[20].

ومنذ اتباع سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، شهدت الصين ازدياد معدلات النمو اقتصاي بشكل استثنائي، حيث أصبح متوسط النمو الاقتصادي في الصين يتراوح بين 9% و10% سنويًا [21]. كما يوضح الشكل التالي الازدياد المطرد للناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2010 حتى عام 2019، حيث كان يبلغ الناتج الإجمالي في عام 2010 حوالي 6 تريليونات دولار، في حين تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2017 ليسجل حوالي 12 تريليون دولار، واستمر في الازدياد المطرد ليصل إلى حوالي 14 تريليون دولار في 2019.

شكل (2): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الصين منذ عام 2010 حتى عام 2019

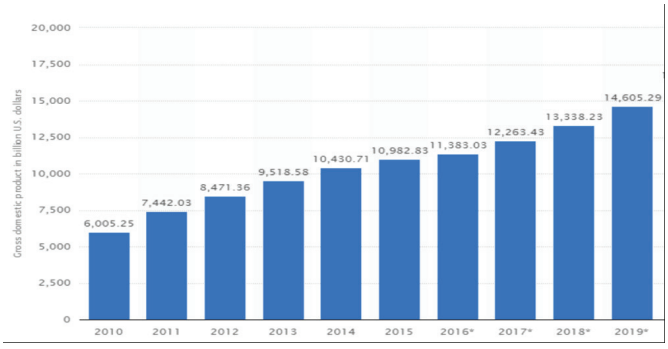

المصدر: Wayne M. Morriso, "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States", Congressional Research Service, June 25, 2019, https://shorturl.at/MC486

أما على صعيد نصيب الفرد من الدخل، فوفقًا لبيانات البنك الدولي، كان متوسط دخل الفرد في الصين في عام 1960 يعادل 90 دولارًا سنويًا، بينما كان متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة 3000 دولار، وهذا يعني أن نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في الصين كان ٪3 فقط من نصيب الفرد في الولايات المتحدة. وفي عام 1978، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين يعادل 156 دولارًا في ذلك الوقت، بينما كان نصيب الفرد في الولايات المتحدة 10587 دولارًا، أي أن متوسط دخل الفرد الصيني كان ٪1.5؛ مما كان يكسبه نظيره الأمريكي عام 1978[22]. إلا أن عام 2023 قد شهد تسجيل أعلى معدل نصيب للفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الصين، حيث وصل إلى 12174 دولارًا أمريكيًا[23].

وقد تزامنت هذه الجهود مع تركيز الإدارات الصينية المتعاقبة على القضاء على الفقر، فمنذ بداية الإصلاح والانفتاح، تمكنت الصين من انتشال 770 مليون مواطن ريفي من تحت خط الفقر. وقد حققت الصين هدف القضاء على الفقر، كما هو منصوص عليه في أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، قبل الموعد المحدد بعشر سنوات. ودشنت الصين أكبر نظام للضمان الاجتماعي في العالم في فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة (2016–2020)، حيث وصل معدل تغطية برنامج التأمين الطبي الأساسي في الصين أكثر من ٪95 من سكان البلاد بحلول نهاية عام 2020. وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع متوسط العمر المتوقع للشعب الصيني إلى 77 عامًا في عام 2019، بعد أن كان 35 عامًا فقط عندما تأسست جمهورية الصين الشعبية[24].

كما تمكنت الصين من أن تتجاوز الولايات المتحدة باعتبارها المصدر الأول لطلبات براءات الاختراع الدولية المقدمة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وظلت متقدمة بـ 68720 طلبًا في عام 2020. كما شهد العام ذاته تجاوز إجمالي إنفاق الصين على البحث والتطوير ليصل إلى 2.4 تريليون يوان، بزيادة 180 مرة عن المبلغ الذي تم تخصيصه في عام 1980 والذي كان يبلغ 13 مليار يوان[25].

كما ارتفعت حصة الصين من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي من ٪5 إلى ٪35 على مدار الفترة 1995–2023، ولديها حاليًا ناتج تصنيعي أعلى من ناتج أكبر تسع دول تصنيعية تالية مجتمعة كما هو موضح في الشكل رقم (3). ولم يخدم

هـذا الارتفـاع غير المسـبوق في القـدرة الإنتاجيـة السـوق المحليـة الكـبيرة والمتنامية للـصين فحسـب، بـل تزامـن مـع حصـة متزايـدة بسـرعة مـن صـادرات التصنيـع العالميـة، والتي نمـت مـن 3% في عـام 1995 إلى 20% بحلـول عـام 2020[26].

شكل رقم (3): نصيب الصين في القيمة المضافة للتصنيع العالمي مقارنة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان

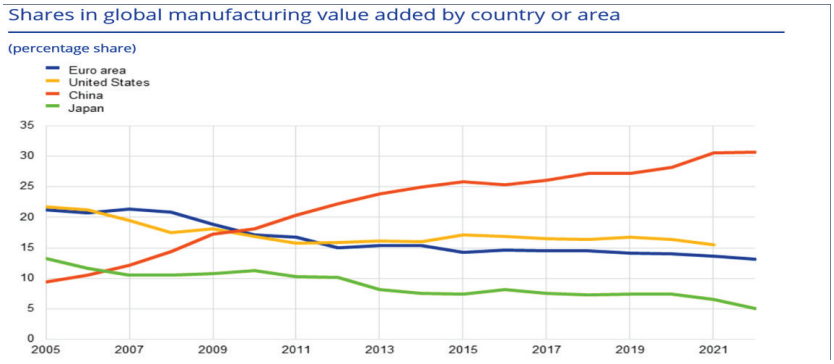

المصدر: Alexander Al-Haschimi and Tajda Spital, "The evolution of China's growth model: challenges and long-term growth prospects", European Central Bank, July 29 ,2024, https://shorturl.at/J3HVY

3 – التباطؤ الاقتصادي في ضوء الجائحة:

ورغـم أن الإحصائيـات المشـار إليهـا بعاليـه تـشير إلى تحقيـق معجـزة اقتصاديـة اسـتثنائية، فإنـه بعـد تـفشي وبـاء كوفيـد- 19 في ديسـمبر 2019، انخفـض النمـو الاقتصـادي بـشكل مفـاجئ مـن 6% إلى 2.2% في عـام 2020، حيـث أثـر الوبـاء سـلبيًا في معـدلات الطلـب والإنتـاج والاسـتثمار والتجـارة الدوليـة. إلا أنـه في عـام 2021، انتعـش النمـو في النـاتج المحلـي الاجمـالي إلى 8.4%، حيـث أثبتـت الـصين نجاحًـا في إدارة الأزمـة الناجمـة عـن تـفشي الوبـاء. ولكـن مـع ظهـور متحـورات أشـد خطـورة مـن فيروس كورونـا المسـتجد في عـام 2022 ومـع التطبيـق الصـارم لسياسـة (صفـر كوفيـد) التي تنطـوي علـى سياسـات إغلاق واسـعة النطـاق، فلقـد انخفـض النمـو الاقتصـادي إلى 3% وهـو أقـل مـن الهـدف الـذي وضعتـه الـصين نصـب أعينهـا والبالـغ 5.5%، وقـد أسـهم هـذا التراجـع الاقتصـادي في القـرار المفـاجئ الـذي أعلنـت عنـه الـصين في نهايـة عـام 2022 بالتخلـي عـن هـذه السياسـة الصارمـة وبـدء الحيـاة بـشكل شـبه طبيعـي في أنحـاء الـصين[27].

ثانيًا: أبرز سمات التطور الاقتصادي الصيني خلال العقد الماضي

شرعت الصين في تطوير نموذجها التنموي منذ الانفتاح ليس فقط من خلال الاعتماد على الاستثمارات وتعزيز معدلات التصدير، بل تم تطوير آليات جديدة لضمان استمرار ديناميكية النمو الاقتصادي، ومن أهم هذه الآليات يمكننا رصد الآتي:

1 – المبادرات التنموية ذات الطابع العالمي:

استحوذت مبادرة الحزام والطريق منذ قيام الرئيس الصيني (شي جين بينج) بتدشينها عام 2013 على النصيب الأكبر من الزخم والجدل في الوقت ذاته على الصعيدين الدولي والإقليمي. وقد يعزى ذلك إلى عاملين رئيسيين؛ يتمثل أولهما: في تضارب رؤية كل من الصين والولايات المتحدة وحلفائها حول الهدف الرئيسي من المبادرة، ففي حين ترى الصين أن مبادرة الحزام والطريق هي بمثابة وسيلة فاعلة لتعزيز الاهتمام العالمي بالتنمية الاقتصادية، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها لطالما أعربوا عن شكوكهم حيال المبادرة والتي يُنظر إليها على أنها الآلية الرئيسية التي تعتمد عليها الصين لتعزيز هيمنتها الاقتصادية على العالم.

شكل رقم (4): مبادرة "الحزام والطريق" الصينية

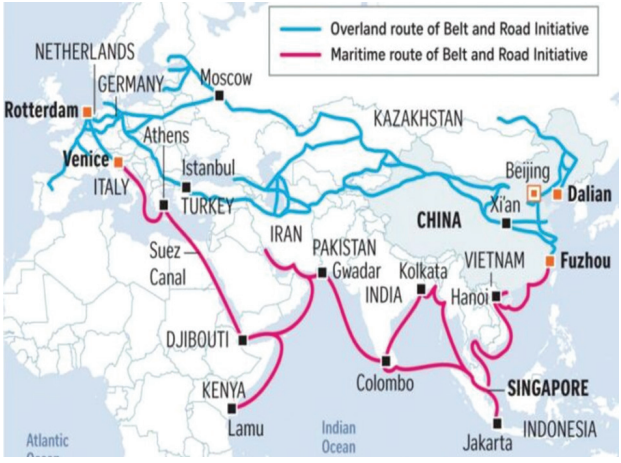

المصدر: The global impact of China's Belt and Road initiative , September 12, 2023, https://londonpost.news/the-global-impact-of-chinas-belt-and-road-initiative/

أما العامل الثاني: فيتعلق بطبيعة المشروعات التي تنطوي عليها المبادرة ونطاقها الجغرافي المستهدف، حيث تعنى مبادرة الحزام والطريق بالمقام الأول بتعزيز التواصل بين دول المبادرة التي تربو على 150 دولة، وهو ما يتطلب تنفيذ مشروعات بنية تحتية ضخمة لربط هذه الدول ببعضها البعض على الصعيد البري والجوي والبحري، فضلًا عن الربط الإلكتروني؛ مما يرسي أسسًا متينة لتعزيز التعاون التجاري والصناعي والثقافي بين الدول الأعضاء، وهو ما يعني في الوقت ذاته تخصيص موارد مالية ضخمة لتحقيق هذا الهدف. وتشير التقديرات إلى أن تحقيق الهدف الرئيسي للمبادرة يتطلب قيام الصين بضخ تمويلات قد تزيد عن تريلون دولار، ومن ثَمّ تصبح مبادرة الحزام والطريق هي أكبر مبادرة تنموية عالمية تقوم دولة واحدة بتدشينها وتنفيذها[28].

وقد تمكنت الصين خلال العشر سنوات المنصرمة من توقيع أكثر من 200 وثيقة للتعاون مع 152 دولة و32 منظمة دولية بشأن تعزيز التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق، وهو ما يعني أن نطاق التعاون الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق يغطي 83% من إجمالي الدول التي تقيم الصين معها علاقات دبلوماسية[29].

وقد شهد العقد الماضي تنفيذ عدد كبير من المشروعات الضخمة ذات التأثيرات التنموية الملموسة في نطاق دول المبادرة، حيث تم تنفيذ أكثر من ثلاثة آلاف مشروع، وتم تعبئة استثمارات بقيمة تقترب من تريليون دولار. كما تشير الورقة البيضاء التي نشرتها الصين في أكتوبر الماضي إلى أن مشروعات المبادرة قد أسهمت في خلق 420 ألف فرصة عمل في دول المبادرة[30].

فعلى سبيل المثال، تم تنفيذ عدة مشروعات كبرى على طول الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، ومن ضمنها طريق بيشاور-كراتشي السريع، والمرحلة الثانية من طريق كاراكورام السريع، فضلا عن مترو لاهور. بالإضافة إلى تنفيذ عدد من محطات الكهرباء في أماكن نائية مثل "ميهرا وكالوت" في باكستان[31] .

وقد أسهمت هذه المحطات في تقليل ساعات انقطاع التيار الكهربائي بشكل ملحوظ، وقد صرح أحد أعضاء مجلس الشيوخ الباكستاني أن الإنجازات التي أسهم مشروع الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني في تحقيقها تضاهي الإنجاز الباكستاني في تطوير القنبلة النووية[32].

واستمرارًا لتعزيز شبكات النقل الإقليمي بهدف الربط الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا، تم تشييد الطريق السريع بين الصين وقيرغيزستان وأوزبكستان ويعمل حاليًا بكامل طاقته. كما تم تدشين خط أنابيب الغاز بين الصين وآسيا الوسطى. كما تعمل خطوط نقل الحبوب والنفط بالسكك الحديدية بين شمال كازاخستان والصين بكفاءة عالية[33].

على صعيد آخر، فلقد مثل الجسر البري الأوراسي أحد أهم المشروعات التي يتم تنفيذها في إطار الطريق البري للمبادرة، حيث يمر هذا الجسر من مقاطعة شينجيانغ في غرب الصين، عبر كازاخستان وأذربيجان وجورجيا ثم تركيا وصولًا إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهو يعد أسرع طريق لنقل البضائع من الصين إلى أوروبا[34].

فعلى سبيل المثال، كان الوقت المستغرق لتوريد الفاكهة من منطقة شينجيانغ الواقعة في شمال غربي الصين إلى السوق الكازاخستاني حوالي يومين أو ثلاثة أيام، إلا أنه مع إنشاء مشروع قطار الشحن بين الصين وأوروبا في إطار مبادرة الحزام والطريق، أصبح وقت شحن الفاكهة أقل من ست ساعات. كما يقدم القطار فائق السرعة بين جاكرتا وباندونغ، الذي يمر عبر المناطق الاقتصادية النائية في إندونيسيا مثالًا آخر للتعاون الاقتصادي المثمر في إطار المبادرة[35].

وعلى الصعيد الأفريقي، يعد خط سكة حديد مومباسا-نيروبي أكبر مشروع للبنية التحتية تم تنفيذه في كينيا منذ الاستقلال. ومنذ افتتاحها في عام 2017، كان لسكة الحديد تأثير إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كينيا، كما أنها خفضت بشكل كبير التكاليف اللوجستية للمنتجات المصدرة من المناطق الداخلية في شرق أفريقيا عبر ميناء مومباسا، واعتبارًا من 31 أغسطس 2023 تعمل السكك الحديدية بمعدل 6 قطارات ركاب يوميًا، يتم من خلالها نقل 11 مليون

مسافر، ويزيد متوسط معدل الإشغال عن 95%. ويعمل ما معدله 17 قطار شحن يوميًا، ويتم نقل إجمالي 28 مليون طن من البضائع. ووفقا لتقديرات الحكومة الكينية، فلقد أضاف هذا المشروع حوالي 2% إلى النمو الاقتصادي في كينيا[36].

ورغم النجاحات الاقتصادية التي حققتها عدد كبير من مشروعات البنية التحتية في إطار مبادرة الحزام والطريق، فإنه لا يمكن إنكار حقيقة وجود بعض المشروعات التي تعثر تنفيذها، والمثال الأشهر لذلك هو ميناء هامبانتوتا في سريلانكا الذي تم تمويله بقروض صينية، وعجزت حكومة سريلانكا عن سداد الالتزامات المالية الناجمة عن الاقتراض؛ مما أدى إلى قيام الحكومة السريلانكية بتأجير الميناء لشركة صينية لمدة 99 عامًا[37].

ورغم أن تلك الواقعة قد تعد مؤشرًا على تطبيق الصين "لدبلوماسية فخ الديون"، فإنه ينبغي النظر للمشهد بشكل متكامل؛ حيث يبلغ إجمالي مديونية سريلانكا للصين حوالي 8.5 مليارات دولار من بينها 1.12 مليار دولار فقط لمشروع ميناء هامبانتوتا، في حين أن إجمالي الديون السيادية لسريلانكا للدول ومؤسسات التمويل الدولية تزيد عن 65 مليار دولار، أي أن الصين ليست الدائن الأكبر لسيرلانكا[38].

وعلى الصعيد التجاري، فلقد بلغ إجمالي حجم الواردات والصادرات بين الصين والدول الشريكة في مبادرة الحزام والطريق في السنوات العشر الماضية حوالي 19.1 تريليون دولار أمريكي، وتجاوز الاستثمار المتبادل 380 مليار دولار أمريكي، وفقًا لإحصاءات اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح[39] .

وخلال النصف الأول من عام 2023، ازدادت صادرات الصين من المنتجات الوسيطة مثل قطع غيار السيارات وبطاريات الليثيوم ومعدات معالجة البيانات الآلية إلى البلدان الواقعة على طول طريق الحرير بنسبة 39.3% و34.3% و28.9% على التوالي. كما شهدت الفترة ذاتها ازدياد واردات الصين من منتجات الطاقة والمنتجات الزراعية من البلدان الواقعة على طول طريق الحرير بنسبة 5.7% و17.9% على التوالي [40].

أما على الصعيد الاستثماري، فوفقًا لوزارة التجارة الصينية، فلقد بلغ حجم الاستثمار المباشر غير المالي للشركات الصينية في البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق إلى 80.17 مليار يوان، (11.22 مليار دولار أمريكي) وذلك خلال النصف الأول من عام 2023، وكان المستفيدون الرئيسيون من هذه الاستثمارات هم سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وفيتنام وتايلاند ولاوس وكازاخستان وكمبوديا وروسيا [41].

ورغم اتساع نطاق وتأثير مبادرة الحزام والطريق، فإنها لم تكن المبادرة الوحيدة التي أطلقتها الصين، ففي سبتمبر 2022 أعلن الرئيس الصيني عن إطلاق مبادرة التنمية العالمية، بهدف تعزيز الجهود العالمية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة. حيث تركز المبادرة على تعزيز التعاون في ثمانية مجالات رئيسية (الحد من الفقر، والأمن الغذائي، ومكافحة الأوبئة واللقاحات، وتمويل التنمية، وتغير المناخ والتنمية الخضراء، والتصنيع، والاقتصاد الرقمي، والاتصال في العصر الرقمي). وتجدر الإشارة إلى أن السياق العالمي الذي أطلقت فيه هذه المبادرة يختلف بشكل كلي عن مبادرة الحزام والطريق، حيث شهد عام 2022 ذروة جائحة كوفيد- 19، والتي لم تعطل سلاسل التوريد العالمية فحسب، بل أدت أيضًا إلى تعليق العديد من مشروعات البنية التحتية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق. ومن ثَمّ، فإن إطلاق مبادرة التنمية العالمية كان بمثابة تأكيد لرغبة الصين في الانخراط الاقتصادي مع العالم ولكن بشكل أكثر حذرًا بشأن تمويل البنية التحتية، وذلك في ضوء التحديات الاقتصادية التي تواجهها الصين، فضلًا عن العمل على مجابهة الرؤية الغربية حيال إغراق الصين للدول النامية بالقروض حيث بدأت الصين تروج لمفهوم مشروعات ذكية لكن صغيرة (Small yet smart) وذلك على عكس اهتمامها الكبير خلال العقد الماضي بمشروعات البنية التحتية الضخمة [42].

2 – النمو العالي الجودة:

صرح الرئيس الصيني، في عام 2017، أن الصين ستعمل نحو التحول من فترة النمو السريع إلى مرحلة النمو العالي الجودة، وقال الرئيس الصيني: "نحن بحاجة

إلى نمو عالي الجودة من أجل تحفيز تنميتنا ونمونا. وهذا يعتمد على التحول الثوري على الصعيد التكنولوجي، أما بالنسبة للقطاعات التقليدية، فهي بحاجة إلى الترقية وتحتاج إلى تحول عميق". وهو توجه ليس المقصود به فقط تعزيز سمعة الصين كمصنع للمنتجات ذات الجودة العالية، بل هو توجه يهدف أيضًا إلى توطين الصناعات المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي وأشباه الموصلات ومصادر الطاقة المتجددة، وهو ما سيساعد الصين على لعب دور أكثر حيوية في سلاسل التوريد والوصول إلى الأسواق العالمية، وهو ما لن ينعكس بشكل إيجابي على معدلات التنمية في الصين فحسب، بل إنه سيجعل أي محاولة لفصل الصين عن الاقتصاد العالمي أو حتى الأمريكي محاولة صعبة[43].

3 – الدور التحفيزي للدولة في إطار تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية:

صرح رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشيانغ" في عام 2015 بأنه إذا كانت الصين ترغب في أن تحقق النمو الاقتصادي المستدام وتستغل كافة إمكانياتها، فيتعين العمل على "إصلاح العلاقة بين الحكومة والسوق". وهو ما يدل على إدراك القيادة الصينية بالأهمية المطردة لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية، ولكن في إطار خصوصية التجربة التنموية في الصين. بمعنى آخر، فإن انخراط القطاع الخاص في التنمية وتزايد نسبة الاستثمارات الأجنبية في الصين لا بد أن يكون في إطار عدم المساس بدور الدولة والحزب الشيوعي الصيني في تحديد الأولويات الاستراتيجية على الصعيد الاقتصادي[44].

كما استمرت الصين في استغلال وجود الشركات الأجنبية لتعزيز قدرات الشركات المحلية. والمثال الأبرز في هذا المضمار هو تشجيع الصين لدخول شركة تسلا للسوق الصينية، حيث بدأت الشركة في بيع المركبات في السوق الصينية في عام 2014، وهو ما أشعل منافسة شرسة مع الشركات المحلية المصنعة للسيارات الكهربائية في الصين، حيث بدأت شركات صينية مثل NIO وXpeng وBYD في إنتاج مركبات كهربائية عالية الجودة بأسعار تنافسية. كما تم إنشاء حوالي 500 شركة صينية للسيارات الكهربائية خلال الفترة من 2014 إلى 2020، وقد تمكنت BYD من

تجاوز شركة تسلا كأكبر شركة مصنعة للسيارات الكهربائية في العالم من حيث العدد الإجمالي للسيارات المباعة في عام 2023[45].

ثالثًا: أبرز التحديات التي تواجه نمو الاقتصاد الصيني

يمكن التمييز بين نوعين من التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني؛ أولها: وأكثرها خطورة هو التحديات الداخلية والتي تتعلق بديناميكيات عمل النظام الاقتصادي الصيني، في حين يتعلق النوع الثاني: بالتحديات الخارجية والتي قد تؤثر هي الأخرى في معدلات النمو الاقتصادي في الصين.

1 – التحديات الداخلية:

تواجه الصين عددًا من التحديات المعقدة والاختلالات الهيكلية في طبيعة النظام الاقتصادي، ويمكن إجمال أهم هذه التحديات فيما يلي:

أ- ضعف معدلات الاستهلاك المحلي:

وهو التحدي الأخطر الذي يواجه مسار النمو الاقتصادي في الصين، حيث يتفق معظم الخبراء الاقتصاديين الصينيين والأجانب على أن ضعف دور الاستهلاك في دفع الاقتصاد يشكل العائق الرئيسي أمام النمو المستدام في الصين. ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، يشكل الاستهلاك على مستوى العالم نحو 75% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يتولى الاستثمار تغطية النسبة المتبقية البالغة 25%. ولكن في الصين، يشكل الاستهلاك نحو 53% إلى 54% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يشكل الاستثمار نحو 42% إلى 43% من الناتج المحلي الإجمالي، والباقي يشكله الفائض التجاري للصين[46].

وحري بنا التأكيد على أن قضية ضعف الطلب المحلي في الصين ليست بقضية جديدة، فلطالما كانت نسبة استهلاك الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين أقل من مثيلاتها في بلدان أخرى. حيث بلغت النسبة في الصين 56% مقارنة بـ 66% في الهند و67% في تايلاند. في حين يبلغ متوسط نسبة الاستهلاك

إلى النـاتج المحلـي الإجمـالي في أغلـب الاقتصـادات المتقدمـة حـوالي 80%. ويرجـع هـذا جزئيًـا إلى سياسـات الانفتـاح التي تبنتهـا الـصين منـذ الثمانينيـات، والتي هدفـت بـشكل كـبير إلى تطويـر الاقتصـاد باسـتخدام مدخـرات الأسـر لدعـم رواد الأعمـال، وهـو مـا كان لـه أثـر كـبير في تراجـع معـدلات الاسـتهلاك بـشكل مسـتمر. في حين أدت جائحـة كوفيـد- 19 إلى تفاقـم الوضـع فيمـا يتعلـق بانخفـاض معـدلات الاسـتهلاك المحلـي[47]، حيـث أصبحـت الأسـر الصينيـة تفضـل إيـداع مدخراتهـا -والتي كانـت سـتنفقها قبـل الجائحـة علـى العقـارات أو المشتريـات الأخـرى- في أصـول أكثر سـيولة مثـل الودائـع المصرفيـة. وقـد وصلـت الودائـع المصرفيـة للأسـر إلى مسـتوى قيـاسي آخـر بلـغ 135 تريليـون يـوان صـيني في نهايـة نوفـمبر 2023، وفقًـا لبنـك الشـعب الصـيني[48].

ومـن ثَـمّ، يمكـن القـول إن تعزيـز القـدرة التنافسـية العالميـة للـصين في مجـال التصنيـع كانـت الوجـه الآخـر للاسـتهلاك الضعيـف في الـصين. ولهـذا فـإن تعزيـز الاسـتهلاك المحلـي أمـر بالـغ الصعوبـة، حيـث قـد يقابلـه تخـوف مـن تراجـع مكانـة الـصين في الإنتـاج وتقديـم أسـعار تنافسـية للمنتجـات التي يتـم تصديرهـا.

وفي هـذا الصـدد، هنـاك نهجـان يمكـن للـصين اتباعهمـا لمعالجـة هـذا التحـدي، النهـج الأول: هـو الإعانـات الحكوميـة للأسـر الصينيـة وهـو مـا قـد يشـجع علـى زيـادة الاسـتهلاك، ولكنـه منهـج إشكالي، حيـث إن هـذه الإعانـات سـيقابلها زيـادة في الديـون المحليـة للمقاطعـات، فـضلًا عـن أن هنـاك تشـككًا حيـال مـدى اسـتدامة هـذا النهـج، فلا يمكـن للـصين أو أي دولـة أن تسـتمر في تقديـم إعانـات لمواطنيهـا مـدى الحيـاة. أمـا النهـج الثـاني: فهـو زيـادة المخصصـات الماليـة للأجـور والمعاشـات والحمايـة الاجتماعيـة والصحيـة، وهـو مـا سـيقابله خفـض حصـة بعـض القطاعـات الأخـرى مثـل قطاعـي الصناعـة والأعمـال، وهـو مـا قـد يـؤدي بـدوره إلى تقويـض القـدرة التنافسـية للتصنيـع في الـصين في الأمـد القريـب، ولكـن علـى المـدى المتوسـط والطويـل قـد يسـهم بـشكل كـبير في معالجـة هـذا التحـدي الهيكلـي الخـطير الخاص بتراجـع معـدلات الطلـب المحلـي[49].

ب- تزايد الديون المحلية:

لطالما لعبت الحكومات المحلية في الصين دورًا مهمًا في دفع النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا الدور قابله تزايد في الديون المحلية، حيث شرعت الحكومات المحلية في إنفاق مبالغ هائلة على البنية الأساسية والخدمات. ولسد الفجوة بين الميزانية المحدودة للمقاطعات والمبالغ التي يتم إنفاقها، اعتمدت الحكومات المحلية على الاقتراض خارج الموازنة العامة للدولة. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، قامت الصين بإنفاق أكثر من 3.8 تريليونات دولار على البنية الأساسية من خلال الاقتراض خارج الموازنة العامة منذ عام 2018. وقد تمثلت عواقب ذلك في ارتفاع مستويات الديون وعدم الاستقرار المالي. وتعاني العديد من الحكومات المحلية من نقص السيولة، مما يؤثر سلبًا في قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين فضلًا عن تأخير دفع الرواتب للموظفين. ورغم أن الحكومة المركزية في بكين تعمل على التنسيق مع الحكومات المحلية لتقليص الديون خارج الموازنة العامة، فإن هذه الأزمة ستتفاقم حال غياب الإصلاحات المالية التي تهدف لخلق مصادر دخل جديدة وأكثر استدامة للحكومات المحلية. وحال عدم انتهاج سياسات إصلاحية في هذا المضمار، فإن الحكومات المحلية سوف تضطر إلى خفض استثمارات البنية الأساسية بشكل حاد[50].

وبناءً عليه، بدأت الحكومة الصينية، في مارس 2023، في عملية إعادة هيكلة ديون الحكومات المحلية بشكل تدريجي، واعتمدت تلك العملية على عدة آليات من أهمها تمديد آجال القروض القائمة بأسعار فائدة أقل، وإصدار سندات ذات أغراض خاصة لتمويل مشروعات البنية الأساسية الضخمة، بدلًا من اعتماد الحكومات المحلية على الاقتراض الداخلي[51].

ج- أزمة العقارات:

استمر سوق العقارات في الصين في الانحدار في عام 2023، حيث انخفضت مبيعات العقارات الجديدة بنسبة 17.3٪، وذلك بعد انخفاض بنسبة 26.8٪ في عام 2022، وتزامن ذلك مع انخفاض عمليات بدء بناء العقارات الجديدة بنسبة

٪21.4 عام 2023 وذلك استمرارًا للانخفاض الذي شهده عام 2022 بنسبة ٪40. وقد انعكس ذلك بدوره على الاستثمار العقاري والذي انخفض بنسبة ٪9.6، في حين أن مؤشر إكمال بناء العقارات التي تم البدء في تشييدها بالفعل، كان هو المؤشر الوحيد الذي شهد ارتفاعًا بنسبة ٪15.8 في عام 2023، مقابل ٪14.3 في عام 2022. وفي الوقت نفسه، استقرت أسعار العقارات الجديدة في النصف الأول من عام 2023 لكنها بدأت في الانخفاض مرة أخرى في وقت لاحق من العام، حيث انخفضت بنسبة ٪2 في النصف الثاني من عام 2023[52].

وقد أوضحت الإحصائيات الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء في الصين بأن أسعار العقارات الجديدة في 70 مدينة قد سجلت انخفاضًا قياسيًا في أبريل 2024، حيث انخفضت بنسبة 3.5٪ في يوليو 2024 مقارنة بتلك الفترة من العام الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 500 ألف شخص فقدوا وظائفهم منذ عام 2021 بسبب تلك الأزمة[53].

ولمجابهة هذه الأزمة، أعلنت الصين، في مايو 2024، عن خططها لتوفير قروض ميسرة بقيمة 42 مليار دولار لمساعدة الكيانات المحلية المملوكة للدولة على شراء العقارات غير المباعة والعمل على بيعها بأسعار تنافسية. وقد سبق وأن طبقت الصين هذا النهج في عدة مقاطعات، لكن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تطبيق مثل هذا النهج على المستوى الوطنين وهو ما يعد اعترافًا من الصين بمدى اتساع نطاق أزمة سوق العقارات[54].

تجدر الإشارة إلى أن التباطؤ العقاري في الصين لا يزال يؤثر في ثقة المستهلكين والشركات، وبالتالي على النمو الصيني. وعلى الرغم من التدابير العديدة التي قدمتها الحكومة لا سيما خلال عام 2024 لإحياء الطلب على شراء العقارات، فإن مبيعات العقارات لم تنتعش بالكاد. ومع تباطؤ المبيعات، يواصل مطورو العقارات مواجهة أزمة طاحنة في توفير السيولة، وهو ما حدا بالحكومة الصينية إلى التحول من سياسات دعم الطلب إلى سياسات دعم تمويل المطورين العقاريين، حيث طلبت السلطات الصينية من البنوك الكبرى المملوكة للدولة تقديم المزيد

من القروض لمطوري العقارات، وخاصة القطاع الخاص، حتى بالنسبة لبعضهم الذين يفتقرون إلى الضمانات الكافية للحصول على مثل القروض[55].

د- تأثير التغير المناخي في النشاط التصنيعي:

من الناحية الاقتصادية، يمكن تصنيف الصين إلى ثلاث مناطق: المناطق الشرقية والوسطى والغربية. وتظهر المناطق الشرقية نموًا اقتصاديًا أكبر من مثيلاتها في الوسط والغرب. ويوضح الشكل البياني التالي تصنيفًا للمقاطعات الصينية وفقًا لنسبة إسهامها في متوسط الناتج المحلي الإجمالي للصين وذلك خلال الفترة من عام 1997 إلى عام 2018. حيث يتضح أنه من بين المقاطعات التي احتلت الثماني مراتب الأولى، كان هناك خمس مقاطعات ومدن في الأجزاء الشرقية من الصين (قوانغدونغ، جيانجسو، تشجيانغ، شاندونغ، فوجيان)، وثلاث مقاطعات في الأجزاء الوسطى من الصين وهي (هينان، خوبي، بكين)، ولا توجد أي مقاطعة في المقاطعات الغربية. وأحتلت مقاطعة قوانغدونغ المرتبة الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي في الصين بأكملها، حيث أسهمت بما يزيد عن 600 مليار يوان، يليها جيانجسو والتي تقع في الشرق أيضًا بقيمة تربو على 500 مليار يوان، واحتلت مقاطعة تشجيانغ المرتبة الثالثة بقيمة تزيد عن 300 مليار يوان[56].

شكل رقم (5): متوسط الناتج المحلي الإجمالي لأهم المقاطعات الصينية في الفترة 1997-2018 (القيمة بالمليار يوان).

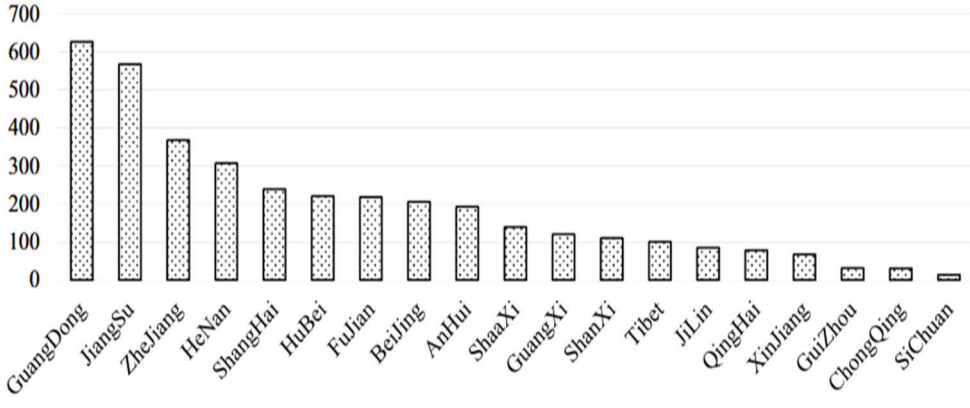

المصدر: Xinyue Zhang and Tajul Ariffin Masron, "Does climate affect regional economic development in China?", Cogent Social Sciences, issue 9, (UK, aylor & Francis Group, 2023), p 3

وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الساحلية في شرق الصين تضم ما يقرب من 40٪ من إجمالي السكان و10.5٪ من مساحة الأرض، وحوالي 84.4٪ من اجمالي مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر و52.1٪ من مبلغ الناتج المحلي الإجمالي [57]. وفي الوقت ذاته تعد الأقاليم الشرقية من أكثر المناطق تضررًا من موجات التغير المناخي، فارتفاع مستوى سطح البحر من شأنه أن يقوض الوصول إلى المياه العذبة في مدن المنطقة الشرقية، فضلًا عن تزايد هطول الأمطار والذي سيزيد من احتمالية حدوث فيضانات في تلك المناطق. ومن المتوقع أيضًا أن تزداد حرائق الغابات في تلك المنطقة [58].

علاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن ينخفض الإنتاج الزراعي للصين بنسبة 37٪ خلال السنوات الخمسين القادمة بسبب التغيرات في هطول الأمطار وتوافر المياه وارتفاع درجات الحرارة. وتتوقع الأمم المتحدة أن تصل تكاليف الاحتباس الحراري في الصين إلى 7.8 مليارات دولار بحلول منتصف القرن [59].

ومن ثَمّ، فإن هناك ارتباطًا وثيقًا بين التغير المناخي والأداء الاقتصادي، وإذا لم تتمكن الصين من تنفيذ تدابير من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، فقد تشهد الصين خسائر اقتصادية تتراوح بين 0.5٪ إلى 2.3٪ من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 [60].

وقد بدأت آثار تغير المناخ في التأثير في الصين بشكل ملموس، فعلى سبيل المثال، تعرضت مقاطعة سيتشوان ومدينة تشونغتشينغ في أغسطس 2022، إلى موجة حارة شديدة أعقبها جفاف. وبالتالي ازداد استهلاك مكيفات الهواء، وهو ما مثل عبئًا كبيرًا على شبكة الكهرباء في منطقة تعتمد بالكامل تقريبًا على الطاقة الكهرومائية. مما دفع عددًا من المصانع، بما في ذلك الشركات المصنعة الكبرى مثل Foxconn وTesla، إلى تخفيض ساعات العمل أو الإغلاق تمامًا [61].

وفي السياق ذاته، أصدر مكتب الإحصاء الصيني في أغسطس 2022 بيانًا مفاده أن الأرباح في صناعة الحديد والصلب وحدها تراجعت بأكثر من 80٪ في

الأشهر السبعة الأولى من عام 2022، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي؛ مما اضطر الصين إلى ضخ عشرات المليارات من الدولارات لدعم شركات الطاقة[62].

وفي هذا السياق، يقع على عاتق الصين مسئولية ليست بالسهلة للعمل نحو التخفيف من الآثار الاقتصادية للتغير المناخي، ولن يتم ذلك إلا من خلال اتخاذ إجراءات سريعة وجذرية، وعلى رأسها تسريع انتقال قطاع الطاقة من خلال زيادة قدرة توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بحلول عام 2030 إلى 1700 جيجاواط بدلًا من الهدف الحالي والذي يبلغ 1200 جيجاواط فقط. فضلًا عن تعزيز تكامل مصادر الطاقة المتجددة من خلال الاستثمار في تخزين الطاقة، بالإضافة إلى توسيع نطاق تطبيق المعايير البيئية في مشروعات البنية التحتية وكذا صناعات الصلب والحديد والإسمنت[63].

هـ- الشيخوخة السكانية:

يشير علماء الديموغرافيا إلى أن عدد السكان في الصين بدأ بالفعل في الانكماش بداية من عام 2022، وهي نقطة تحول ذات تداعيات عميقة على مستقبل الصين، حيث يتوقع الخبراء أن ينخفض عدد سكان الصين إلى أقل من 800 مليون في عام 2100. حيث انخفض معدل المواليد في الصين خلال الفترة بين عامي 2012 و2021 بأكثر من 45%. فضلًا عن أنه من المتوقع أن تتسارع الشيخوخة السكانية للصين خلال فترة الولاية الثالثة للرئيس الصيني، وهو ما سيؤدي إلى تقليص قدرة الصين على تحفيز النمو وإدارة الأزمات الاقتصادية[64] .

وقد عملت الصين منذ عام 2016 على التخلي عن سياسة الطفل الواحد التي تبنتها لعقود عديدة وتم توفير حوافز مادية للمواطنين الذين ينجبون أكثر من طفل، كما تم تشديد الرقابة على عمليات الإجهاض لأغراض غير طبية. ولكن هذا لم يكن كافيًا لمكافحة الشيخوخة السكانية، لا سيما في ظل عاملين؛ الأول: هو ترسخ ثقافة إنجاب طفل واحد في العقل الجمعي للصينيين خاصة مع تزايد تكلفة المعيشة وبالتالي فإن طفلًا ثانيًا هو بمثابة عبء مالي ثقيل. أما العامل الثاني: فهو سياسات الإغلاق الطويلة التي اتبعتها الصين لمكافحة

الجائحة، والتي كان لها عظيم الأثر في التقليل من رغبة عدد كبير من الصينين في الزواج والإنجاب[65].

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض المواليد يقابله زيادة في أعداد كبار السن، فوفقًا للإحصائيات الصادرة عن الحزب الشيوعي الصيني، فإنه من المتوقع أن يتقاعد ما يقرب من 20 مليون مواطن سنويا، وهو ما يمثل عبئًا ماليًا ثقيلًا على النظام الصيني أن يتحمله. ناهيك عن التكلفة المتزايدة للرعاية الصحية والاجتماعية التي يجب أن توفرها الدولة لكبار السن، وهو ما يمثل عامل ضغط إضافي على النمو الاقتصادي في الصين.

2 – التحديات الخارجية:

وهو تحدٍ متعلق بالتوترات الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومدى تأثيرها في معدلات النمو الاقتصادي الصيني. فتزايد التوترات الجيوسياسية بين الصين والغرب بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، لا سيما مع صعود ترامب لسدة الحكم في البيت الأبيض في يناير 2025، سيمثل عقبة رئيسية أمام استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الصين. حيث قد وعد ترامب خلال حملته الانتخابية بفرض تعريفات ورسوم جمركية على الواردات الصينية بنسبة تصل إلى 60%. فضلًا عن احتمالية فرض ضوابط تصديرية أوسع وأكثر صرامة على الصين؛ مما سيقيد بشدة وصول الأخيرة إلى التقنيات المتطورة ومعدات التصنيع عالية التقنية مثل أشباه الموصلات وتقنيات الذكاء الاصطناعي. وهو ما سيمثل عقبة رئيسية في تحقيق هدف الرئيس الصيني المتمثل في توطين إنتاج التكنولوجيا محليًا في الصين[66].

ويمكن التمييز بين سيناريوهين حيال مسار العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة بعد صعود ترامب؛ السيناريو الأول: يقضي بحدوث حرب تجارية أكثر ضراوة من تلك التي بدأت في عام 2018. وهو سيناريو مدفوع بمؤشرات ضعف الطلب المحلي في الصين، والتي تترافق مع زيادة الاستثمارات الصينية في الصناعات المتقدمة، والذي سيسفر عن وجود فائض في الطاقة

الإنتاجية لن يستوعبها السوق المحلي الصيني. ومن ثَمّ، سيتعين على الصين تصدير هذا الفائض للخارج، وهو ما سيعزز الخلاف بين الصين والقوى الغربية التي تتهمها دومًا بإغراق أسواقها بسلع بأسعار تنافسية، وقد يدفع القوى الغربية لفرض حواجز تجارية متزايدة على صادرات الصين؛ مما من شأنه أن يفرض ضغوطًا إضافية على الاقتصاد الصيني[67].

أما السيناريو الثاني: فيقضي بتوصل الصين والولايات المتحدة إلى اتفاق مماثل لما تم التوصل إليه في الأسابيع التي سبقت اندلاع الجائحة، وهو سيناريو غير مستبعد، ولكن قد لا يحدث فور تولي ترامب مقاليد السلطة. ويعد هذا السيناريو مرجحًا في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتزايد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط واستمرار الحرب في أوكرانيا، وهو ما قد يجبر كافة الأطراف على الجلوس على طاولة التفاوض لمحاولة مجابهة حدوث ركود اقتصادي عالمي. فضلًا عن أن الصين قد تُبادر بطرح هذا السيناريو مدفوعة بمحاولة الحصول على مزيد من الوقت لتطبيق الإصلاحات الداخلية ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الصيني[68].

رابعًا: مستقبل النمو الاقتصادي الصيني في العقد المقبل

في ضوء جل ما سبق، يبدو أن الاقتصاد الصيني يعاني من عدد من التحديات الهيكلية التي قد تعرقل استمرار نموه بشكل مستقر وسليم. وقد انعكس إدراك الحكومة الصينية لحجم هذه التحديات في سبتمبر 2024، عندما أطلقت الصين حزمة تمويلية لتحفيز الاقتصاد بقيمة 10 تريليونات يوان صيني سيتم ضخها لمدة 5 سنوات، بواقع 2 تريليون يوان بشكل سنوي[69].

وتجدر الإشارة إلى أن حزمة التحفيز هي الأكبر في تاريخ الصين من حيث القيمة الإجمالية، متجاوزة بذلك حزم التحفيز التي تم إقرارها خلال اضطرابات سوق الأسهم الصينية في عام 2015، وحزمة الإنقاذ الاقتصادي خلال الجائحة في عام 2020[70].

وفي هذا السياق، أعلن بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) عن ثلاثة محاور رئيسية لحزمة التحفيز في سبتمبر 2024، يتمثل أولها: في تخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي (RRR) بنصف نقطة مئوية وكذا تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 0.2 نقطة مئوية، وهي نسب تخفيض أكبر من المعتاد عليه. أما المحور الثاني: فيتعلق بقيام بنك الشعب الصيني بخفض أسعار الرهن العقاري للقروض المتعلقة بالعقارات بنحو نصف نقطة مئوية، فضلًا عن تخفيض الحد الأدنى لسداد الدفعة الأولى للمنازل من 25٪ إلى 15٪. وعلاوة على ذلك، سيمول البنك المركزي مبادرة لتقديم قروض بقيمة 300 مليار يوان صيني أي ما يعادل (42.52 مليار دولار أمريكي) لتمكين الشركات المملوكة للدولة من شراء المنازل غير المباعة وتحويلها إلى وحدات سكنية بأسعار معقولة. كما سيزيد البنك المركزي الصيني دعمه التمويلي للبنوك التجارية التي تقدم قروضًا للشركات الحكومية والتي بدورها تشتري العقارات وتبيعها بأسعار تنافسية، وهو إجراء يهدف إلى إنعاش سوق العقارات وجذب مزيد من المواطنين لاستثمار جزء من مدخراتهم في شراء العقارات[71].

ويتمثل المحور الثالث: في تمكين المستثمرين من اقتراض أصول سائلة مثل سندات الخزانة وسندات البنك المركزي مباشرة من البنك المركزي، وذلك باستخدام أصول مثل صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة كضمان، ثم بيعها للحصول على النقد الذي يحتاجون إليه لاستثمار المزيد في أسواق الأسهم. كما سيوفر البنك المركزي الصيني قروض إعادة التمويل للبنوك التي تقدم خطوط الائتمان للشركات المدرجة في البورصة بهدف إعادة شراء أسهمها. ويهدف هذا المحور إلى دعم قيم الأسهم وتعزيز ثقة المستثمرين[72].

وفي ضوء ما سبق، يمكن التمييز بين سيناريوهين اثنين لمستقبل النمو الاقتصادي الصيني:

السيناريو الأول: وهو المرجح حدوثه على المدى القصير؛ حيث من المرجح أن تستمر التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الصيني، وهو سيناريو تدعمه عدة مؤشرات؛ أولها: أنه رغم استجابة أسواق الأسهم الصينية بشكل سريع

لخطة التحفيز، حيث شهدت الأسواق المالية الصينية أفضل ارتفاع أسبوعي لها منذ أكثر من عقد من الزمان بعد إقرار الحزمة التحفيزية، ووصل الأمر إلى حد تأخر معالجة وإتمام إجراءات تداول الأسهم في شنغهاي بسبب كثرة طلبات الشراء[73]. كما ارتفع مؤشر CSI 300 بنسبة 4.3% في أعقاب الإعلان عن التحفيز، وتعكس هذه القفزة في المؤشر، الذي يتتبع أكبر الشركات المدرجة في بورصتي شنغهاي وشنتشن، استجابة قوية للسوق. علاوة على ذلك، في أعقاب الإعلان عن التحفيز، قفز مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 4.15%، وهو أكبر ارتفاع له منذ أكثر من أربع سنوات[74].

إلا أنه من غير المرجح أن يشهد الاقتصاد الصيني انتعاشًا سريعًا، حيث من المرجح ألا يشهد الطلب على العقارات انتعاشًا كبيرًا على المدى القصير ويرجع ذلك إلى أن الأزمة الحالية في سوق العقارات قد أسفرت عن فقدان المواطن الصيني الثقة في العقارات كفئة أصول يتم توجيه المدخرات إليها، ومن ثَمّ فإنها ستحتاج وقتًا أطول وإجراءات أكثر جذرية من خفض أسعار الرهن العقاري ومتطلبات الدفعة الأولى لشراء العقارات[75].

أضف إلى ذلك، أن أي آثار إيجابية لتدابير حزمة التحفيز التي تم إقرارها، قد يتم الحد منها بسبب تزامنها مع انخفاض الإنفاق الحكومي بشكل كبير عن مستوى الميزانية وهو أقل مما كان عليه في العام الماضي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض في عائدات الحكومة والافتقار إلى مشروعات الاستثمار الرأسمالي المتاحة للتمويل من خلال السندات الخاصة للحكومات المركزية والمحلية، ومن ثَمّ، فإن هذا الانكماش المالي قد يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي في الصين على المدى القصير[76].

علاوة على ذلك، فلقد ركزت حزمة التحفيز في المقام الأول على التدابير النقدية، مثل خفض أسعار الفائدة ودعم السيولة، والتي أدت إلى ارتفاع سوق الأسهم. ومع ذلك، فإن الحفاظ على النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتطلب بذل المزيد من الجهود لمعالجة ضعف الإنفاق الاستهلاكي والتحديات البنيوية مثل الشيخوخة السكانية، وهشاشة سوق العقارات، والتوترات الجيوسياسية.

أما السيناريو الثاني: فهو السيناريو الأكثر تفاؤلًا والذي يقضي بأن تحل الصين محل الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2035، ويتطلب تحقيق هذا السيناريو الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5% سنويًا في السنوات القليلة المقبلة، ومعدل نمو اقتصادي لا يقل عن 4% حتى عام 2035[77].

وهو سيناريو غير مستبعد ولكن على المدى الطويل، بيد أن تحقيقه غير مقرون فحسب بمعالجة التحديات الهيكلية السابق ذكرها، بل إنه يتطلب تحقيق عدة عوامل إضافية؛ ومن أهمها:

1 – زيادة الإنفاق على البحث العلمي: وهو أمر تنبهت له الصين منذ منتصف التسعينيات، فخلال الفترة من عام 1995 إلى عام 2021، ارتفع إجمالي الإنفاق الصيني على البحث والتطوير من 18.2 مليار دولار إلى 620.1 مليار دولار. كما أصبحت الصين مركزًا عالميًا رائدًا للبحث العلمي المتقدم. ووفقًا لمجلة الإيكونوميست، يتصدر العلماء الصينيون المرتبة الأولى في إنتاج ونشر الأوراق البحثية في الأوساط العلمية والأكاديمية[78].

2 – تعزيز الوجود الصيني في سوق منتجات الطاقة النظيفة: تشير الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الطاقة النظيفة قد أسهمت في عام 2023 بنحو 320 مليار دولار أميركي في الاقتصاد العالمي، أي ما يمثل 10% من إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة التي يحتلها قطاع الطاقة النظيفة في النمو الاقتصادي العالمي[79].

وعلى الصعيد الصيني، فلقد أسهم قطاع الطاقة النظيفة في النمو الاقتصادي في الصين بما يقدر بنحو 40٪ عام 2023، كما تمثل الصين الآن أكثر من 80٪ من الطاقة الإنتاجية العالمية في 11 تقنية أساسية، بما في ذلك رقائق الطاقة الشمسية ومكونات بطاريات الليثيوم. ولم يقتصر تأثير وجود الصين المكثف في قطاع الطاقة النظيفة على تعزيز نموها الاقتصادي الحالي والمستقبلي، بل انعكس بشكل كبير على خفض أسعار المنتجات المتعلقة بالطاقة النظيفة والمتجددة، فقد أدى استثمار الصين في تصنيع الألواح الشمسية على

نطاق واسع على مدى العقدين الماضيين إلى خفض الأسعار بنسبة 85% بين عامي 2010 و2020 [80].

3 – استمرار تدويل اليوان: وفقًا للتقرير السنوي لتدويل اليوان، الذي أصدره معهد النقد الدولي بجامعة رنمين الصينية عام 2024، فلقد تمكن اليوان من الحفاظ على مرتبة متقدمة على مقياس تدويل العملة لعام 2023، بمتوسط سنوي بلغ 6.27 نقاط، بزيادة 22.9% مقارنة بعام 2022. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم التباطؤ الاقتصادي الذي تمر به الصين، فإن المرتبة التي احتلها اليوان لمؤشر تدويل العملات لعام 2023 كانت أعلى من الجنيه الإسترليني والين الياباني، حيث سجلا 3.76 و4.40 نقاط على التوالي [81].

وقد يعزى تنامي دور اليوان بين سلة العملات الدولية إلى التوسع في تسوية المعاملات التجارية بين الصين والدول الأخرى بالعملات المحلية، ففي عام 2023، شكل اليوان 4.43% من قيمة المعاملات التجارية عالميًا، وذلك بزيادة 34.18% مقارنة بالعام السابق [82].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل ستعمل على تعزيز الدور الدولي لليوان الصيني على المدى القصير والمتوسط، ومن أهمها العقوبات الغربية المتزايدة على روسيا، حيث أصبح اليوان الصيني عملة جذابة لتسوية المدفوعات التجارية مع روسيا، وهو ما قد يشجع عدد آخر من الدول والاقتصادات الناشئة على تسوية مدفوعاتها التجارية مع الصين باليوان الصيني. فضلًا عن الجهود التي تبذلها الحكومة الصينية لتدويل اليوان والتفاوض مع الدول الأخرى لتسوية المعاملات التجارية بالعملات المحلية، ومع تزايد وتيرة استخدام اليوان الصيني في المجال التجاري، سينعكس ذلك على تزايد الطلب على اليوان ليدخل ضمن سلة احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية لعدد كبير من الاقتصادات الناشئة التي تربطها علاقات تجارية قوية بالصين [83].

ولكن هذا لا يعني أن اليوان الصيني بصدد أن يحل محل الدولار في المعاملات الدولية على المدى القصير أو المتوسط، ويعزى ذلك إلى أنه على الرغم من أن حجم الاقتصاد الصيني مماثل إلى حد كبير لحجم اقتصاد الولايات المتحدة ومنطقة

اليورو، فإن الاستخدام الدولي للرنمينبي الصيني لا يزال أقل من استخدام الدولار الأمريكي واليورو[84].

4 – تحفيز الاستهلاك المحلي: يعتمد الاستهلاك المحلي أيضًا على نمو الدخل، والذي يعتمد بدوره على إنتاجية رأس المال والعمالة. ومن المؤكد أن الإصلاحات مثل تعزيز بيئة الأعمال وضمان تكافؤ الفرص بين الشركات الخاصة والشركات المملوكة للدولة من شأنها أن تعمل على دفع النمو الاقتصادي. كما أن الاستثمار في رأس المال البشري، لا سيما في التعليم والتدريب وإعادة تأهيل المهارات والرعاية الصحية، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمالة وزيادة الدخول[85].

خاتمة:

إن الصعود الاقتصادي للصين لم يكن ليتحقق لولا حرص قادة الصين على الدمج والتوازن بين الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي والدور التوجيهي للدولة، فضلًا عن التركيز على جذب الاستثمار لا سيما في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا.

ورغم أن هذه السياسات قد أفضت إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية قياسية استمرت لفترة طويلة، والذي بلغ في المتوسط 10% سنويًا لأكثر من ثلاثة عقود من الزمان، فإنها قد أنتجت بعض الاختلالات على الأصعدة الديموغرافية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية كما أسلفنا الذكر.

إلا أنه من غير المرجح أن تؤدي هذه الاختلالات إلى انهيار الاقتصاد الصيني على المدى القصير والمتوسط، ولكن إذا لم يتم معالجة الاختلالات الهيكلية، خاصة على صعيد تطبيق استراتيجية اقتصادية مرتكزة على تعزيز الاستهلاك المحلي بالتزامن مع تخفيف التوترات الجيوسياسية مع القوى الغربية لا سيما الولايات المتحدة، فإن الاقتصاد الصيني قد لا يتمكن من التعافي على المدى الطويل بشكل كامل؛ مما يعني عدم قدرة الصين على أن تحل محل الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم.

المصادر:

1. Sachin Singh, “A Comparative Analysis of Mao And Deng’s Economic Models: Agricultural and Industrial Sector”, Organisation for Research on China and Asia, and Asia, January 17, 2024, https://shorturl.at/VqFsl, (accessed on December 3, 2024).
2. Wayne M. Morrison, “China’s Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States”, Congressional Research Service, June 25, 2019, https://shorturl.at/MC486 , (accessed on December 9, 2024).
3. James A. Dorn, “China’s Post-1978 Economic Development and Entry into the Global Trading System”, Cato Institute, October 10, 2023, https://shorturl.at/fXaxi, (accessed on December 7, 2024).
4. Yan Sheng Chen, “The Causes and Enlightenment of Chinese Cultural Revolution”, Journal of Social Science Studies, Volume 7, No1, (USA, Macrothink Institute, 2020), p2.
5. Kent Deng and Jim H. Shen, “From State Resource Allocation to a ‘Low Level Equilibrium Trap’: Re-evaluation of Economic Performance of Mao’s China, 1949-78”, Economic History Working Papers, No: 298, (UK, London School of Economics and Political Science, July 2019), p13, p18.
6. Wayne M. Morrison, Op.Cit.
7. James A. Dorn, Op.Cit.
8. Sachin Singh, Op.Cit.
9. Justin Yifu Lin, “The Household Responsibility System in China's Agricultural Reform: A Theoretical and Empirical Study”, Economic Development and Cultural Change, Volume. 36, No. 3, (USA, The University of Chicago Press,1988), p199.
10. Ibid, p.200.
11. Andrew Watson, “Agriculture Looks for ‘Shoes that Fit’: The Production Responsibility System and Its Implications”, World Development, Volume. 11, No. 8, (Netherlands, Elsevier Science ,1983), p720.
12. David Li and Shan Li, “The Chinese Economy after Deng”, The Journal of the International Institute, Volume 4, Issue 3, (USA, University of Michigan International Institute, Summer 1997), p1.
13. James A. Dorn, Op.Cit.
14. James Laurenceson, “World politics explainer: Deng Xiaoping’s rise to power”, The Conversation, October 8, 2018, https://shorturl.at/S6na4, (accessed on December 3, 2024).
15. Vince Cable, Deng: Architect of the Chinese Superpower, in Dr Yu Jie(ed), From Deng to Xi: Economic Reform, The New Silk Road, and the Return of the Middle Kingdom , (UK, London School of Economics and Political Science, May 2017), p5.
16. Ibid, p5.
17. Ibid, p5.
18. Logan Wright, “China’s Economy Has Peaked. CanBeijing Redefine its Goals?”, China Leadership Monitor, (USA, Hoover Institution , Issue 81),Fall 2024, p3.
19. Vince Cable, Op.Cit, p5.
20. “China's miraculous achievements in numbers”, Official website of the State Council of the People's Republic of China, July 2, 2021, https://shorturl.at/k0nPE, (accessed on December 1, 2024).
21. Logan Wright, Op.Cit, p4.
22. Liu Peilin, “Opinion: The Other U.S.-China Deficit”, Caixin Global, August 16, 2018, https://shorturl.at/djrBQ, (accessed on December 17, 2024).
23. “China GDP per capita”, Trading Economics official website, https://shorturl.at/zFIeR , (accessed on December 13, 2024).
24. “China's miraculous achievements in numbers”, Op.Cit.
25. Ibid.
26. Alexander Al-Haschimi and Tajda Spital, “The evolution of China's growth model: challenges and long-term growth prospects”, European Central Bank, July 29 ,2024, https://shorturl.at/J3HVY , (accessed on December 19, 2024).

27. تم في هذا الصدد الرجوع إلى: Gerard DiPippo, "China's Economy After Covid-19", China Leadership Monitor, (USA, Hoover Institution , Issue 76), Summer 2023, p3.- Dr. Haizheng Li and Xiangyuan Li, "The COVID-19 Pandemic's Impact on the Chinese Economy", China Research Center, March 27, 2023, https://shorturl.at/LhCSa, (accessed on December 9, 2024).
28. Joe Leahy, James Kynge and Benjamin Parkin, "Ten years of China's Belt and Road: what has $1tn achieved?", Financial times, October 22, 2023, https://shorturl.at/CYK4h , (accessed on December 5, 2024)
29. "China releases 10-year vision, action plan for BRI, focusing on green, digital development and supply chain", Global Times, November 24, 2023, bit.ly/485Zuaf, (accessed on December3, 2024)
30. Li Xuanmin and Zhao Yusha, "BRI: A global project of the century, a path to global well-being", Global Times, October 16, 2023, bit.ly/4832zaQ (accessed on December 10, 2024).
31. "The Belt and Road Initiative: A Key Pillar of the Global Community of Shared Future", official website of the State Council Information Office of the People's Republic of China, October 10, 2023, https://shorturl.at/D3j0I (accessed on December 11, 2024).
32. Joe Leahy, James Kynge and Benjamin Parkin, "Ten years of China's Belt and Road: what has $1tn achieved?", Financial Times, October 22, 2023, https://bit.ly/3NgpO9q (accessed on December 14, 2024).
33. "The Belt and Road Initiative: A Key Pillar of the Global Community of Shared Future", Op.Cit.
34. Chris Devonshire-Ellis, Free Trade Zones on China's Belt & Road Initiative: The Eurasian Land Bridge, Silk Road Briefing, September 19, 2019, https://bit.ly/3NjZvQ1 (accessed on December 7, 2024).
35. Li Xuanmin and Zhao Yusha, BRI: A global project of the century, a path to global well-being, October 16, 2023, https://bit.ly/4832zaQ (accessed on December 7, 2024).
36. "The Belt and Road Initiative: A Key Pillar of the Global Community of Shared Future", Op.Cit.
37. How China's Belt and Road Initiative is changing after a decade of big projects and big debts, The Economic Times, Oct 17, 2023, https://bit.ly/3uQqtIy (accessed on December 17, 2024).
38. Xu Wenhong, "China's debt trap? The true story of Hambantota port", Global Times, May20,2019, https://bit.ly/3GAZDXC (accessed on December 20, 2024).
39. " China releases 10-year vision, action plan for BRI, focusing on green, digital development and supply chain", Global Times, November 24, 2023, https://bit.ly/485Zuaf (accessed on December 18 2024).
40. Chris Devonshire-Ellis, China's H1 2023 Trade with BRI Countries Up 9.8%, Chinese BRI Investment Continues, Silk Road Briefing,August2, 2023, https://bit.ly/4afbat, (accessed on December 3, 2024).
41. Chris Devonshire-Ellis, Free Trade Zones on China's Belt & Road Initiative: The Eurasian Land Bridge, Silk Road Briefing, September 19, 2019, https://bit.ly/3NjZvQ1, (accessed on December 3, 2024).
42. Lunting Wu, "China's Transition From the Belt and Road to the Global Development Initiative", The Diplomat, July 11, 2023, https://shorturl.at/yUYq7 (accessed on December 9, 2024).
43. Spencer Feingold, "Where is China's economy headed?", We Forum, Jun 27, 2024, https://shorturl.at/0510c (accessed on December2, 2024).
44. James A. Dorn, Op.Cit.
45. Mitch Presnick and James B. Estes, "The 4 Key Strengths of China's Economy — and What They Mean for Multinational Companies", Harvard Business Review, August 26, 2024, https://shorturl.at/1tdNt , (accessed on December6, 2024).
46. Michael Pettis, "Why Is It So Hard for China to Boost Domestic Demand?", Carnegie Endowment for International Peace, July 31, 2024, https://shorturl.at/52XeN (accessed on December 16, 2024).
47. Jiao Wang, "A bumpy road ahead for China's economy", East Asia Forum, February8, 2024, https://shorturl.at/Cudw2 , (accessed on December 14, 2024).
48. Tianlei Huang and Mary E. Lovely, "Five big uncertainties facing the Chinese economy in 2024", Peterson Institute for International Economics, December 21, 2023, https://bit.ly/3P8keXn , (accessed on December 10, 2024).
49. Michael Pettis, Op.Cit.
50. Nicholas Borst, "How deeply rooted are China's economic woes?", Official Monetary and Financial Institutions Forum, August 30, 2024, https://bit.ly/3Dszpbo (accessed on December 17, 2024).
51. Jiao Wang, Op.Cit.

52. Haibin Zhu, “Five questions about China’s economy in 2024”, J.P. Morgan, April 24, 2024, https://bit.ly/4a6JJCh , (accessed on December 6, 2024).
53. Alexandra Sharp, “China Tackles Housing Crisis With New State Initiatives”, Foreign Policy, May 17, 2024, https://bit.ly/3P77nEH (accessed on December 9, 2024).
54. Ibid.
55. Tianlei Huang and Mary E. Lovely, Op.Cit.
56. Xinyue Zhang and Tajul Ariffin Masron, “Does climate affect regional economic development in China?”, Cogent Social Sciences, issue 9, (UK, aylor & Francis Group,2023), p 3.
57. Ibid.
58. Stephan Robin, “China facing devastating impacts from climate change”, The Strategist, September 27, 2022, https://shorturl.at/3NhDT, (accessed on December 17, 2024).
59. “Impacts of climate change to cost the world over $300 billion a year”, UN press official website, February 5, 2001, https://shorturl.at/Y34cQ, (accessed on December 7, 2024).
60. “China’s Transition to a Low-Carbon Economy and Climate Resilience Needs Shifts in Resources and Technologies”, World Bank Official website, October 12, 2022, https://shorturl.at/3ZzfL (accessed on December 9, 2024).
61. Suranjana Tewari, “Five reasons why China's economy is in trouble”, BBC, October 5, 2022, https://bbc.in/3H9D7X3, (accessed on December 12, 2024).
62. Ibid.
63. “China’s Transition to a Low-Carbon Economy and Climate Resilience Needs Shifts in Resources and Technologies”, Op.Cit.
64. Eleanor Olcott, “China’s demographic crisis looms over Xi Jinping’s third term”, Financial Times, October 3 2022, https://on.ft.com/3UwAlhL, (accessed on December 10, 2024).
65. Ibid.
66. “As Xi goes for third term, demographic crisis looms over China”, ANI News Agency, October 17, 2022, https://bit.ly/3VPfya5, (accessed on December 12, 2024).
67. Clyde Russell, “Where will Trump and China drive commodities in 2025?”, Reuters, December 19, 2024, https://shorturl.at/Ny7jM , (accessed on December 3, 2024).
68. Filippo Fasulo, Michele Danesi and others, “China 2025: Peak or Deal (With Trump)?”, Italian Institute for International Political Studies, December 20, 2024, https://shorturl.at/Z5ERb (accessed on December 21, 2024).
69. “ Exclusive: China considers over $1.4 trillion in extra debt over next few years”, Reuters, October 29, 2024, https://shorturl.at/gmkoC, (accessed on December 7, 2024).
70. Ralph Jennings, “How China’s 2024 stimulus compares with past packages, and what’s next?”, South China Morning Post, October 3, 2024, https://shorturl.at/33628, (accessed on December 9, 2024).
71. Giulia Interesse, “Decoding China’s Recent Economic Stimulus Package: What Investors Need to Know”, China Briefing, October 9, 2024, https://bit.ly/41Sinh7, (accessed on December 9, 2024).
72. Tianlei Huang, “China's stimulus measures to boost troubled economy may fall short “,Peterson Institute for International Economics , October 1, 2024, https://shorturl.at/W7e65, (accessed on December 15, 2024).
73. Ibid.
74. Giulia Interesse, Op.Cit.
75. Tianlei Huang, Op.Cit.
76. Ibid.
77. “ China likely to be No.1 economy by 2035 with continuous momentum: international think tank”, Global Times, March 31, 2024, https://shorturl.at/P9ajQ, (accessed on December 15, 2024).
78. Mitch Presnick and James B. Estes, Op.Cit.
79. Laura Cozzi and others, “Clean energy is boosting economic growth”, International Energy Agency , April 18, 2024, https://shorturl.at/Mu3Yi , (accessed on December 19, 2024).
80. Mitch Presnick and James B. Estes, Op.Cit.

81. “Chinese yuan’s internationalization continues to display strong momentum: university report”, Global Times, July 29, 2024, https://shorturl.at/BTFlN, (accessed on December 5, 2024).
82. Ibid.
83. Bastian von Beschwitz, “Internationalization of the Chinese renminbi: progress and outlook”, Board of Governors of the Federal Reserve, August 30, 2024, https://shorturl.at/9X2L7, (accessed on December 11, 2024).
84. Ibid.
85. Kristalina Georgieva,” Advancing China’s Sustainable Economic Growth”, International Monetary Fund (IMF), March 24, 2024, https://shorturl.at/JbvFs, (accessed on December 19, 2024).

2 ساحة المواجهة: التنافس الصيني الأمريكي في منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ)

د. مها علام *

تعمل الصين جاهدة في سبيل التربع على قمة النظام الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، انطلاقًا من الرؤية التي تبناها الحزب الشيوعي بتطوير الصين لتُصبح دولة متقدمة متوسطة المستوى من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035[1]، وإلى قوة عُظمى بحلول عام 2050.[2] وهو الأمر الذي تطلب من الولايات المتحدة مراجعة سياساتها تجاه بكين، بما أسهم في التحول من سياسة "الشراكة" التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة إلى "التنافُس

*رئيس وحدة الدراسات الأمريكية بالمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

الاستراتيجي" [3]. وقد كان الهدف الرئيسي وراء هذا التحول هو ثني الصين عن تهديد النظام الدولي القائم أو تحدي المكانة الأمريكية، وذلك انطلاقًا من الرؤية الأمريكية القائمة على اعتبار الصين "قوة تعديلية Revisionist" للنظام الدولي[4]، ولا سيما مع التنامي الكبير في مقدراتها بالنظر إلى كونها ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم وفي طريقها لتجاوز الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2030، ناهيك عن كونها أكبر مستهلك للطاقة في العالم وثاني أكبر منفق على الدفاع[5].

وعلى الرغم من تبني بكين لسياسة لا تقوم على المواجهة المباشرة باستخدام القوة، فإن هناك مؤشرات واضحة على مساعيها لتوسيع نطاق التنافس الجيوسياسي مع الولايات المتحدة في سبيل خلخلة قبضتها على النظام الدولي وإضعاف مكانتها المهيمنة. وردًا على ذلك، فقد استندت واشنطن في مساعيها لتحجيم الدور المتنامي لبكين إلى استعادة التوازن الاستراتيجي في آسيا، وتعزيز المزايا الاقتصادية والتفوق التكنولوجي لصالحها، علاوة على حشد التحالفات التي تدعم النموذج الأمريكي والقيم الأمريكية[6].

وفي هذا السياق، تتعدد مجالات وساحات التنافس بين الولايات المتحدة والصين، ولكن تبرز منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) كساحة المواجهة المباشرة بل والأكثر أهمية وحساسية؛ إذ تعتبر واشنطن أن طريق بكين للهيمنة الدولية يبدأ من هيمنتها على تلك المنطقة. وفي المقابل ترى الصين أن هذه

المنطقة تمثل مجالها الحيوي الذي لا بد أن يخضع لنفوذها الحصري الذي لا يقبل التدخل من قبل أطراف أخرى[7]. ومن ثَمّ، فإن أحد أخطر جوانب منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) هو "تسييس جغرافيتها"؛ مما يدل على أهميتها في أذهان القوى الكبرى[8].

أولًا: الرؤى المتباينة لواشنطن وبكين تجاه منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ):

في أكتوبر 2000، وقع الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" على قانون العلاقات الأمريكية الصينية[9] U.S.–China Relations Act of 2000 ، وهو ما سمح بإقامة علاقات تجارية طبيعية ودائمة بين واشنطن وبكين، وعمل كذلك على تمهيد الطريق أمام الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بحلول عام 2001. أما في سبتمبر 2005، فقد ألقى نائب وزير الخارجية "روبرت زوليك" خطابًا أشار فيه إلى بدء حوار استراتيجي مع الصين. ومع اعترافه بأن بكين قوة ناشئة، فقد دعاها إلى العمل "كصاحب مصلحة مسئول"، وتوظيف نفوذها لجذب دول مثل كوريا الشمالية وإيران إلى النظام الدولي[10]. وبينما استفادت الصين من النظام الإقليمي المستقر المدعوم بقوة الولايات المتحدة وتحالفاتها، تحركت الصين تدريجيًا للتوسع وكسب النفوذ على حساب الولايات المتحدة[11].

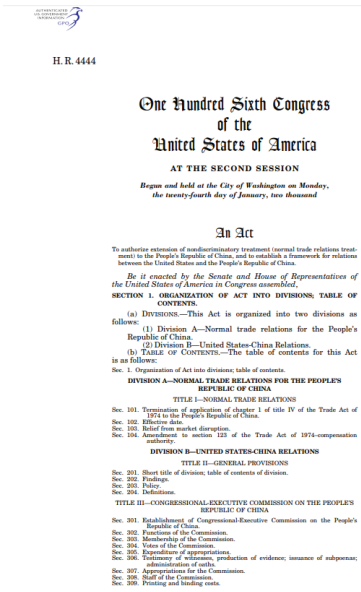

H. R. 4444

One Hundred Sixth Congress
of the
United States of America

AT THE SECOND SESSION

Begun and held at the City of Washington on Monday, the twenty-fourth day of January, two thousand

An Act

To authorize extension of nondiscriminatory treatment (normal trade relations treatment) to the People's Republic of China, and to establish a framework for relations between the United States and the People's Republic of China.

Be it enacted by the Senate and House of Representatives of the United States of America in Congress assembled,

SECTION 1. ORGANIZATION OF ACT INTO DIVISIONS; TABLE OF CONTENTS.

(a) DIVISIONS.—This Act is organized into two divisions as follows:
(1) Division A—Normal trade relations for the People's Republic of China.
(2) Division B—United States-China Relations.

(b) TABLE OF CONTENTS.—The table of contents for this Act is as follows:

Sec. 1. Organization of Act into divisions; table of contents.

DIVISION A—NORMAL TRADE RELATIONS FOR THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA

TITLE I—NORMAL TRADE RELATIONS

Sec. 101. Termination of application of chapter 1 of title IV of the Trade Act of 1974 to the People's Republic of China.
Sec. 102. Effective date.
Sec. 103. Relief from market disruption.
Sec. 104. Amendment to section 123 of the Trade Act of 1974–compensation authority.

DIVISION B—UNITED STATES-CHINA RELATIONS

TITLE II—GENERAL PROVISIONS

Sec. 201. Short title of division; table of contents of division.
Sec. 202. Findings.
Sec. 203. Policy.
Sec. 204. Definitions.

TITLE III—CONGRESSIONAL-EXECUTIVE COMMISSION ON THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA

Sec. 301. Establishment of Congressional-Executive Commission on the People's Republic of China.
Sec. 302. Functions of the Commission.
Sec. 303. Membership of the Commission.
Sec. 304. Votes of the Commission.
Sec. 305. Expenditure of appropriations.
Sec. 306. Testimony of witnesses, production of evidence; issuance of subpoenas; administration of oaths.
Sec. 307. Appropriations for the Commission.
Sec. 308. Staff of the Commission.
Sec. 309. Printing and binding costs.

تعد الولايات المتحدة دولة في منطقة المحيط الهادئ، ولديها خمس ولايات ضمن نطاقها: هاواي وكاليفورنيا وواشنطن وأوريجون وألاسكا، بالإضافة إلى أراضي المحيط الهادئ على جانبي الخط الدولي، التي تشمل: جوام، وساموا الأمريكية، وجزيرة ويك، وكومنولث جزر ماريانا الشمالية[12]. هذا، وتضع

الولايات المتحدة منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) ضمن أولويات سياستها الخارجية على الرغم من التفاوت والتباين في الاهتمام من فترة لأخرى؛ حيث اعتمدت واشنطن لعقود على مصطلح (آسيا والمحيط الهادئ)، لكن "المعجم الاستراتيجي" قد شهد تغيرًا خلال الولاية الأولى للرئيس "دونالد ترامب"، وبات المصطلح المُستخدم (منطقة المحيطين الهندي – والهادئ)؛ وهو ما استمر خلال إدارة الرئيس "جو بايدن"، ناهيك عن ولاية "ترامب" الثانية، بما يتماشى مع استجابة السياسة الخارجية الأمريكية لتأثير ونفوذ الصين المتزايدين[13].

ففي العاشر من نوفمبر 2017، في أثناء حضوره قمة قادة الأعمال لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) بفيتنام، اقترح الرئيس "ترامب" رسميًا بناء "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة". وفي ديسمبر 2017، أصدرت إدارته استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، موضحة أنها المنطقة العظمى الممتدة من الساحل الغربي للهند إلى شواطئ الولايات المتحدة المطلة على المحيط الهادئ[14]. كما أكد التقرير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية تحت عنوان (تقرير استراتيجية منطقة المحيطين الهندي والهادئ.. الاستعداد والشراكات والترويج لمنطقة شبكية)[15]، في يونيو 2019، أن منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) أمست مسرح الأولوية بالنسبة لـ "البنتاجون". ولفت التقرير إلى التزام واشنطن الدائم بالدفاع عنها كمنطقة حرة ومفتوحة تكون فيها جميع الدول آمنة في سيادتها. معتبرًا أن التنافس الاستراتيجي بين الدول، الذي يحدده التنافس الجيوسياسي بين رؤى النظام العالمي الحرة والقمعية، هو الشغل الشاغل للأمن القومي الأمريكي. مشيرًا إلى سعي الصين إلى إعادة ترتيب المنطقة لصالحها بالاعتماد على التحديث العسكري وعمليات التأثير والاقتصاد المتوحش في سبيل إكراه الدول الأخرى.

وفي السياق ذاته، وصفت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2022 (منطقة المحيطين الهندي والهادئ) بأنها "مركز الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين"، واعتبرت استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2022 المحاولات الصينية لـ "إعادة تشكيل منطقة المحيطين الهندي والهادئ" كجزء من "

التحدي الأكثر شمولًا وخطورة للأمن القومي الأمريكي"[16]. أما في استراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) الصادرة في فبراير 2022، جاء التأكيد على أن واشنطن تعمل على توسيع وتعزيز وجودها ودورها الدفاعي في هذه المنطقة في سبيل الدفاع عن المصالح الأمريكية، وردع العدوان عن الأراضي الأمريكية وحلفاء وشركاء واشنطن. وقد شددت الاستراتيجية على الاعتماد على جميع أدوات القوة لردع العدوان والتصدي للإكراه، بما في ذلك: تعضيد التعاون وتعزيز قابلية التشغيل البيني مع الحلفاء والشركاء، والعمل مع الكونجرس لتمويل مبادرة ردع المحيط الهادئ ومبادرة الأمن البحري[17]. ومن ثَمّ، فقد أوضحت الاستراتيجية أن الهدف "ليس تغيير جمهورية الصين الشعبية بل تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها". وتحقيقًا لهذه الغاية، تحشد واشنطن القدرات الجماعية من خلال تعزيز التحالفات وبناء الشراكات لتعزيز "قوتها غير المتكافئة" في وجه بكين[18].

ومن جهته، بلور "جيك سوليفان"، مستشار الأمن القومي، في خطاب ألقاه في يناير 2024، استراتيجية إدارة "بايدن" تجاه الصين موضحًا أنها لا تركز على نوع العلاقة الثنائية التي تريدها واشنطن مع بكين ولا حتى على شكل الحكومة الصينية التي يريدها الأمريكيون، بل تركز على أهداف أمريكية واضحة وطويلة الأمد تتعلق بالحفاظ على منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) خالية من الهيمنة، والحفاظ على القيادة الاقتصادية والريادة التكنولوجية الأمريكية، وتعزيز التعاون الدولي، وكذا دعم الديمقراطيات. مشيرًا إلى أن واشنطن تسعى إلى تنشيط مصادر القوة الأمريكية من خلال الاستثمار في الداخل والتوافق مع الشركاء والحلفاء في الخارج، بما يعزز من قدرتها على إضعاف الأنشطة الصينية التي تقوض المصالح الأمريكية، بالتوازي مع بناء تحالف من القوى التي ستساعد الولايات المتحدة على تأمين أولوياتها[19].

أما عن الصين، ففي نوفمبر 2012، اختتم المؤتمر الوطني الثامن عشر بما يمكن وصفه بـ "أكبر تغيير في القيادة منذ عقود"؛ حيث تم استبدال حوالي 70% من أعضاء الهيئات القيادية الرئيسية، وتولى "لي كه تشيانغ" منصب رئيس

الـوزراء، في حين تـولى "شي جين بينـج" منصـب الرئيـس والأمين العـام للحـزب الشـيوعي ورئيـس اللجنـة العسـكرية المركزيـة، متبنيًـا الخطـاب الخاص بـ "تجديـد شـباب" الـصين[20]. ومنـذ عـام 2013، شـملت المبـادرات الجديـدة التي تبنتهـا الـصين البنـك الآسـيوي للاسـتثمار في البنيـة الأساسـية، ومبـادرة الحـزام والطريق، والشـراكة الاقتصاديـة الشـاملة الإقليميـة (RCEP)، وإعـادة تنشـيط مؤتمـر التفاعـل وتـدابير بنـاء الثقـة في آسـيا (CICA)، باعتبارهـا أدوات لاقتراب الرئيـس الصـيني القائـم علـى "آسـيا للآسـيويين"[21].

وفي أكتوبـر 2017، اسـتعرض "شي جين بينـج" في "تقريـر العمـل" الـذي قدمـه خلال المؤتمـر التاسـع عشـر للحـزب الشـيوعي الصـيني بعـض الموضوعـات الجديـدة ذات الصلـة بمنطقـة المحيـطين (الهنـدي – الهـادئ)، داعيًـا أعضـاء الحـزب الشـيوعي إلى التركيز علـى الحوكمـة والسياسـة والأيديولوجيـة. كمـا دعـا الكتـاب والفنـانين الصينـيين إلى إنتـاج أعمـال لا تـثير الفكـر فحسـب، بـل تمجـد أيضًـا الدولـة والحـزب والشـعب والأبطـال الصينـيين. بمـا يـعني أن هنـاك حرصًـا صينيًـا علـى تقديـم نمـوذج مختلـف يناسـب بـشكل أفضـل دول العالـم النـامي مقارنـة بالنمـوذج الغـربي. ومـن ثَـمّ، فقـد أصبحـت المنافسـة الأيديولوجيـة تـشكل سـمة مهمـة في جهـود الـصين لتعزيـز تأثيرهـا ونفوذهـا في منطقـة المحيـطين (الهنـدي – الهـادئ). وهـو الأمـر الـذي أضحى وثيـق الصلـة باسـتغلال الأقليـات العرقيـة الصينيـة في دول المنطقـة (مثـل: ماليزيـا واندونيسـيا)[22].

ومـع اتجـاه الولايـات المتحـدة لتـبني مفهـوم منطقـة المحيـطين (الهنـدي – الهـادئ) كبديـل عـن مفهـوم (آسـيا والمحيـط الهـادئ)، تـغيرت اسـتجابة الحكومـة الصينيـة وكـذا المفكريـن الصينـيين تجـاه هـذا المصطلـح الجديـد؛ إذ يبـدو أن الاسـتجابة الرسـمية قـد تحولـت مـن موقـف أكثر انفتاحًـا وحيـادًا إلى موقـف ناقـد. فعلـى الرغـم مـن أن الموقـف الـرسمي اتسـم في البدايـة بمحدوديـة التعاطـي مـع المفهـوم، فـإن التدقيـق قـد أخـذ في التزايـد مـع تنـامي إدراك بـكين باتجـاه واشـنطن للتركيز علـى هـذا المفهـوم مـن أجـل تطويـق وتحجيـم الـصين في هـذه المنطقـة، وهـو مـا ارتبـط بالتحـركات الأمريكيـة التي تسـتهدف بنـاء شـبكة مـن الحلفـاء والشـركاء

الداعمين لرؤيتها[23]. ففي أغسطس 2018، أصدرت صحيفة الشعب الصينية تحليلًا ينص على أنه نظرًا لأن المصالح الأساسية للدول في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) غير متسقة، وبسبب استراتيجية "أمريكا أولًا" التي تبنتها إدارة "ترامب"، فإن منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) سيكون لها مستقبل "قاتم"، كما سيكون من الصعب تحقيق هدف احتواء الصين[24].

ومن جهتها، عارضت الخارجية الصينية الاتهامات الموجهة إلى الصين في تقرير استراتيجية المحيطين (الهندي – الهادئ) الأمريكي التي صدرت في يونيو 2019. ففي 31 يوليو 2019، عندما التقى وزير الخارجية "وانج يي" بوسائل إعلام صينية وأجنبية، بعد حضور اجتماع وزراء خارجية الصين والآسيان China–ASEAN Foreign Ministers' Meeting، علق على مفهوم منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) بوصفه يتعلق بالتعاون الإقليمي. موضحًا أنه بالنظر إلى كون بكين مشاركًا ومسهمًا مهمًا في التعاون الإقليمي، فإنها تتمسك بالتعاون البناء والمنفتح والشامل، وتعارض المواجهة الجيوسياسية[25]. ثم ذهب الخطاب الصيني إلى أبعد من ذلك، إذ اعتبر أن التصور الأمريكي لمنطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) يعد نسخة آسيوية من منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" الذي يعد تحالفًا موجهًا ضد دول معينة؛ مما يعني أن الرؤية الأمريكية للمنطقة تستند إلى أسس جيوسياسية، ولا تستهدف تعزيز التعاون الإقليمي[26].

وفي أكتوبر 2022، تبنى "تقرير العمل" الذي أصدره الحزب الشيوعي الصيني نهجًا أكثر جرأة ومسلكًا أكثر ميلًا للمواجهة في السياسة الخارجية، ينطلق من فرض وتعزيز حضور الصين كمنافس جيوسياسي دولي في وجه الهيمنة الأمريكية. علاوة على ذلك، فقد شهدت الوثيقة تركيزًا واضحًا لمنظور الأمن القومي على أولويات القيادة الصينية بما تشمله من أمن أيديولوجي واستراتيجي وسياسي واقتصادي. وعلى هذا النحو، لا تدعو الوثيقة إلى مزيد من التحديث العسكري فقط، وإنما التأكيد صراحة على أهمية تركيز انتباه الجيش على الاستعداد للحرب[27].

ثانيًا: التحركات المتنافسة لبكين وواشنطن في منطقة المحيطين (الهندي - الهادئ):

يمكن القول بشكل عام إن الولايات المتحدة تعتبر أن طريق الصين لاحتلال الصدارة على الساحة الدولية يبدأ من هيمنتها الإقليمية على منطقة المحيطين (الهندي -الهادئ). ومن جانبها، تدرك الصين أن إحباط تقدمها وتحجيم تطلعاتها يبدأ من محيطها الإقليمي انطلاقًا من الرؤية الأمريكية القائمة على تبني مفهوم (منطقة المحيطين الهندي والهادئ). ومن ثَمّ، تعد هذه المنطقة ساحة رئيسية لانعكاس التنافس الصيني الأمريكي، وهو ما يجري ترجمته في عدد من التحركات في المجالات المختلفة.

1 - تحركات الصين:

يبدو من الصعب تجاهل الرغبة الصينية في إعادة تشكيل العالم من خلال مواجهة الهيمنة الأمريكية في سبيل التحول إلى نظام متعدد الأقطاب لا يستبعد المفاهيم الصينية للأمن المشترك والتنمية الاقتصادية والنظام السياسي وكذا التكنولوجيا. ولتحقيق ذلك، استند الرئيس الصيني إلى أربعة برامج صينية؛ وهي: مبادرة الحزام والطريق، ومبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية[28]. هذا، وقد حازت منطقة المحيطين (الهندي - الهادئ) على اهتمام صيني كبير كونها تمثل دائرة التحرك الأولى والمباشرة لبكين. ومن ثَمّ، فقد شهدت هذه المنطقة كثافة في التفاعلات الصينية على كافة الأصعدة.

على الصعيد السياسي:

- **تصدير نموذج أكثر ملاءمة للدول النامية والاقتصادات الناشئة:** عمل الرئيس الصيني "شي جين بينج" على بلورة النموذج الصيني باعتباره أكثر ملاءمة -مقارنة بالنموذج الغربي- لظروف وأوضاع الدول النامية والاقتصادات الناشئة في العالم، وفي منطقة المحيطين (الهندي - الهادئ) على وجه التحديد. وفيما يتضح أن النموذج الصيني يقوم على رسالة مفادها أن النمو والتحديث الاقتصادي يمكن تحقيقه دون

التنمية السياسية[29]. وفي السياق ذاته، فقد ذهب بعض المحللين إلى القول إن بكين وضعت مبادرة الأمن العالمية لتوفير "الحكمة الصينية والحلول الصينية" في سبيل تعزيز "السلام العالمي"؛ إذ دعت المبادرة على حد تعبير الرئيس الصيني إلى رفض "عقلية الحرب الباردة ومعارض الأحادية وتوظيف التكتلات"[30]. بما يعني أن الخطاب الصيني لا يُعلي فقط من هدف رفض الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وإنما يقدم تأكيدات متكررة -ضمنية ومباشرة- على رفض بكين توظيف واستغلال واشنطن لمنطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) في مواجهة الصين.

- **احتواء الخلافات السياسية عبر التعاون الاقتصادي:** على الرغم من الخلافات والنزاعات بين الصين وعدد من دول محيطها الإقليمي، فإن الصين أمست شريكًا اقتصاديًا وتجاريًا مهمًا لدول منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ)، والشريك الرئيسي لكل دولة في جنوب شرق آسيا، بمساعدة اتفاقية التجارة الحرة بين رابطة دول "آسيان" والصين في عام 2010 ودخول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)[31] حيز النفاذ في عام 2022، والتي تعد اتفاقية تجارة حرة بين 15 دولة، وهم: الصين، بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، أستراليا، اليابان، جمهورية كوريا، ونيوزيلندا[32]. فوفقًا لبيانات عام 2022، كانت الصين أكبر شريك تجاري للمنطقة؛ إذ مثلت ٪21 من صادرات الآسيان و٪24 من وارداتها. هذا، وتعد لاوس وكمبوديا من أكبر المتلقين للمساعدات الإنمائية الصينية في المنطقة[33].

- **تعزيز العلاقات مع دول جزر المحيط الهادئ:** اهتمت الصين بتعزيز علاقاتها بدول جزر المحيط الهادئ، وإقامة علاقات دبلوماسية معها. ففي عام 1989، أصبحت الصين شريكًا رسميًا في الحوار مع منتدى جزر المحيط الهادئ. وبدءًا من عام 1990، أرسلت وفودًا حكومية للمشاركة في

الحوار؛ مما عزز تعاون الصين مع المنتدى وأعضائه. وفي نوفمبر 2014، قام الرئيس الصيني بزيارة إلى فيجي وعقد اجتماعًا جماعيًا مع قادة دول جزر المحيط الهادئ التي تربطها علاقات دبلوماسية مع الصين؛ حيث اتفق المشاركون على إقامة شراكة استراتيجية تقوم على الاحترام المتبادل والتنمية المشتركة. وهو ما تم التأكيد عليه مجددًا، في نوفمبر 2018، خلال الزيارة التي قام بها الرئيس "شي جين بينج" إلى بابوا غينيا الجديدة؛ حيث عقد اجتماعًا جماعيًا آخر مع قادة دول جزر المحيط الهادئ. وعلى هذا النحو، فقد تم تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين الجانبين؛ حيث قام بزيارة الصين قادة فيجي وتونجا وساموا وفانواتو والولايات الفيدرالية لميكرونيزيا وجزر سليمان وكيريباتي وبابوا غينيا الجديدة وجزر كوك ونيوي[34].

على الصعيد الاقتصادي:

- **إطلاق مبادرة الحزام والطريق:** أطلقت الصين عام 2013، مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى ربط الصين بريًا وبحريًا بالعالم عبر استثمار مئات المليارات من الدولارات في البنية التحتية وبناء موانئ وطرق وسكك حديدية ومناطق صناعية. بدا أن الدافع الاستراتيجي الأساسي للمبادرة هو تأمين طرق تجارة لا تخضع لسيطرة واشنطن وإنما بناء سلاسل توريد تهيمن عليها بكين[35]. كاستراتيجية اقتصادية، يمكن النظر إلى مبادرة الحزام والطريق بوصفها مخططًا ومنصة تسهم في إعادة تشكيل النظام العالمي، انطلاقًا من كونها برنامج تنمية اقتصادية ضخمًا يمتد من جنوب شرق آسيا عبر جنوب ووسط آسيا إلى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. لذا، تشكل مبادرة الحزام والطريق أكبر تحدٍ جيواقتصادي وجيوستراتيجي للولايات المتحدة؛ نظرًا لأنها تعد أكبر مشروع للبنية التحتية في التاريخ، ناهيك عما تحمله من أهداف صينية ترمي إلى توظيفها لربط دول الجنوب في آسيا وأفريقيا بنظامها الاقتصادي[36].

خريطة مبادرة الحزام والطريق

المصدر: China Global South Project

- **تعزيز التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق:** على مدى العقد الماضي، انضمت أكثر من 150 دولة وأكثر من 30 منظمة دولية إلى مبادرة الحزام والطريق. وفي الفترة من 2013 إلى 2022، بلغ إجمالي حجم الواردات والصادرات الصينية مع الدول المشاركة حوالي 19.1 تريليون دولار، وبلغ إجمالي الاستثمارات المتبادلة مع دول المشاركة أكثر من 380 مليار دولار. وقد أنجزت الصين عددًا من المشاريع المتعاقد عليها، وشيدت سلسلة من المشاريع البارزة مثل خط سكة حديد (الصين-لاوس) وخط سكة حديد (جاكرتا-باندونج) فائق السرعة[37]. أي أن بكين قد عملت على توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والترابط مع الدول المشاركة[38].

- **تقوية التكتلات الاقتصادية الأخرى:** لم يتوقف تركيز الصين عند حدود مبادرة الحزام والطريق فقط، وإنما سعت أيضًا إلى تعزيز دور منظمة

شنغهاي للتعاون التي تسعى ضمن أهدافها إلى إنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي ديمقراطي وعادل. وبمساعدة من بنك التنمية الآسيوي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، طور أعضاء منظمة شنغهاي اتفاقية حكومية دولية لتسهيل النقل البري الدولي[39]. علاوة على تعزيز دور مجموعة "بريكس" التي توسعت في يناير 2024 لتضم إيران والإمارات وإثيوبيا ومصر. وقد اعتبرت بعض التحليلات أن الصين كانت الدافع وراء توسع "بريكس" في إطار سعيها إلى تعزيز نفوذها العالمي من خلال جذب الدول المتحالفة تقليديًا مع الولايات المتحدة. وتعليقًا على توسع "بريكس"، أشار وزير الخارجية التايلاندي "ماريس سانغيامبونسا" إلى أن "الكتلة تمثل إطارًا للتعاون بين دول الجنوب الذي طالما رغبت تايلاند في أن تكون جزءًا منه"[40].

- **التقارب مع دول جزر المحيط الهادي:** اهتمت الصين بدعم التعاون الاقتصادي مع دول جزر المحيط الهادئ. فقد قدمت بكين مساعدات مالية سنوية لأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ منذ عام 1998، لدعم دول المحيط الهادئ في معالجة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. وفي أكتوبر 2000، تم إنشاء صندوق التعاون بين الصين ومنتدى جزر المحيط الهادئ بتبرعات من الحكومة الصينية لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين. أما في عام 2006، تم إنشاء منتدى التعاون الاقتصادي والتنمية بين الصين ودول جزر المحيط الهادئ، والذي يعد آلية الحوار الأعلى مستوى بشأن الاقتصاد والتجارة بين الصين ودول جزر المحيط الهادئ. كما أنشأ الجانبان آليات حوار أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة، واجتماع وزراء الزراعة ومنتدى التعاون والتنمية في مجال مصايد الأسماك، وسلسلة من آليات التعاون، بما في ذلك احتياطي الإمدادات الطارئة، ومركز التعاون في مجال العمل المناخي، ومركز الحد من الفقر والتعاون الإنمائي[41].

على الصعيد التكنولوجي:

- **تدشين مبادرة الحزام والطريق الرقمي:** اتخذت مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس الصيني في عام 2013 منعطفًا تكنولوجيًا في عام 2015 بهدف ربط الدول عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تستهدف بشكل خاص منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ). وفي 14 مايو 2017، أعلن الرئيس الصيني في منتدى) الحزام والطريق للتعاون الدولي(أن بكين يجب أن "تكثف التعاون في المجالات الرائدة، مثل: الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو والحوسبة الكمومية، وأن تعزز تطوير البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والمدن الذكية لتحويلها إلى طريق حرير رقمي للقرن الحادي والعشرين"[42]. ومن ثَمّ، فقد ملأ استثمار الصين من خلال طريق الحرير الرقمي الفجوة في تطوير البنية التحتية الرقمية في الجنوب العالمي، ومنها: مشروع تجريبي لشبكة الجيل الخامس في تايلاند ومنصة التجارة الإلكترونية في ماليزيا. كما تعمل بكين على تعميق مشاركتها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العديد من الدول وتروج بنشاط للحكومة الرقمية مع الدول النامية والاقتصادات الناشئة، فعلى سبيل المثال: لعبت "هواوي" و"زد تي إي" دورًا بارزًا في ابتكار البنى التحتية الرقمية في جنوب شرق آسيا؛ مثل: إندونيسيا ولاوس وفيتنام[43]. وهو الأمر الذي يعني أن مشروعات طريق الحرير الرقمي قد مكنت عددًا من دول منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) من القيام ببعض المشروعات الرقمية، وربما الطفرات الرقمية، بشكل أسرع وبأسعار أقل بكثير تناسب إمكاناتها المادية. هو ما اعتبرته بعض التحليلات قد زاد من قدرة الصين على تحجيم وربما كسر اعتماد الجنوب العالمي تدريجيًا على تكنولوجيا الشمال العالمي[44].

- **التطوير المحلي لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي:** في يوليو 2017، نشر مجلس الدولة الصيني وثيقة "خطة تطوير الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي" (AIDP) ، التي تسعى إلى بناء ميزة للصين في هذا المجال،

وتسريع بناء دولة مبتكرة وقوة علمية وتكنولوجية عالمية. تجمع الوثيقة بين مسار عملي لتطوير الذكاء الاصطناعي، مع الاعتراف بأنه عنصر أساسي في استراتيجية تنمية الصين ولديه القدرة على دمج الهياكل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، تحدد الوثيقة ثلاثة مجالات مهمة استراتيجيًا لتطوير الذكاء الاصطناعي (المنافسة الدولية، والتنمية الاقتصادية، والإدارة الاجتماعية)[45]. ومن ثَمّ، تعتبر الوثيقة أن الذكاء الاصطناعي أضحى موضوعًا جديدًا للمنافسة الدولية، وأن تطويره بات الاستراتيجية الرئيسة لزيادة القدرة التنافسية للبلاد وحماية الأمن القومي. ووفقًا لأحد أبرز التحليلات الغربية لوثيقة الذكاء الاصطناعي الصينية الذي تم إطلاقه بعنوان: "فك شفرة حلم الصين في الذكاء الاصطناعي" Deciphering China's AI Dream، فإن الوثيقة الصينية تظهر بوضوح طموحات الصين لقيادة العالم في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك في إطار تنافسها مع الولايات المتحدة، كما يتوقع التقرير أن تحقق الصين اختراقًا في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي العسكرية يمكنها من تجاوز الإمكانات العسكرية الأمريكية[46].

على الصعيد العسكري والدفاعي:

- **تكثيف انتشارها العسكري:** تدرك الصين أنها لن تصبح قوة مهيمنة دوليًا تجابه الولايات المتحدة ما لم تُخضع مجالها الحيوي ونطاقها الإقليمي إلى نفوذها الحصري الذي لا يقبل أي صور للتدخل. لذلك، تقوم الاستراتيجية الصينية في منطقة المحيطين (الهندي -الهادئ) على توسيع نفوذها العسكري بما يُمكّنها من مواجهة الانتشار الأمريكي في المنطقة. كما تسعى إلى تطويق تايوان تمهيدًا لضمها للأراضي الصينية، وأيضًا تعمل على تأمين ممرات الشحن الحيوية في بحر الصين الجنوبي، بالتوازي مع جهود عرقلة خطوط الاتصال والتواصل بين واشنطن وشركائها الآسيويين[47]. وفي هذا السياق، فقد حول الجيش الصيني تركيزه نحو أن يصبح قوة بحرية كبرى، وخاصة في منطقة المحيطين)

الهنـدي –الهـادئ(، كمـا أعطـت الصـين الأولويـة لتطويـر الصواريـخ البالسـتية المضـادة للسـفن القـادرة علـى اسـتهداف السـفن الحربيـة الأمريكيـة في غـرب المحيـط الهـادئ[48]. كمـا اعتـبر تقريـر صـادر عـام 2004 عـن شـركة "بـوز ألـين هاميلتـون"، أن مـا أطلـق عليـه "اسـتراتيجية سلسـلة الـلآلئ" الصينيـة، تعـني أن بكـين سـتحاول توسـيع وجودهـا البحـري مـن خـلال البنيـة التحتيـة البحريـة المدنيـة ذات الاسـتخدام المـزدوج. وهـو مـا حققتـه مبـادرة الحـزام والطريـق الـتي أسـهمت في وجـود سلسـلة مـن الاسـتثمارات في المـوانئ عـبر المحيـط الهنـدي يمكـن اسـتخدامها كقواعـد بحريـة[49].

- **تقويـة دعائـم الـردع:** تتبـنى الصـين نهجًـا قائمًـا علـى تعزيـز حالـة الـردع الـتي تمنـع دول المنطقـة مـن اتخـاذ خطـوات مـن شـأنها الإضـرار بالصـين. فعلـى الرغـم مـن تبـني الصـين لاسـتراتيجية تؤكـد علـى أن جـزر سـينكاكو بجانـب جـزر ومناطـق أخـرى في بحـر الصـين الجنـوبي كمناطـق صينيـة، فـإن هنـاك دولًا أخـرى تنـازع بكـين هـذه السـيادة ولكـن دون رفـع مسـتوى التصعيـد خوفًـا مـن اسـتراتيجية الدفـاع الحازمـة للصـين في المنطقـة. وفي يونيـو 2023، أجـرت الصـين منـاورات عسـكرية في بحـر الصـين الشـرقي، شـمال تايـوان، تضمنـت تدريبـات بالذخـيرة الحيـة مـن السـفن الحربيـة، وهـو مـا تـم تفسـيره كاسـتعراض مقصـود للقـوة في المنطقـة. وقـد تـلا ذلـك تدريبـات عسـكرية مشـتركة بـين بكـين وموسـكو في بحـر اليابـان بهـدف مواجهـة التعـاون بـين الولايـات المتحـدة واليابـان وكوريـا الجنوبيـة في منطقـة المحيطـين (الهنـدي – الهـادئ). وفي سـبتمبر 2023، أجـرت الصـين تدريبـات عسـكرية أخـرى واسـعة النطـاق؛ إذ تـم نشـر حاملـة طائـرات والعديـد مـن السـفن والطائـرات، بمـا في ذلـك مدمـرات الصواريـخ والفرقاطـات وسـفن الإمـداد، وامتـدت هـذه التدريبـات عـبر الميـاه المحيطـة باليابـان وتايـوان والفلبـين. بالإضافـة إلى ذلـك، أرسـلت بكـين مـا لا يقـل عـن 68 طائـرة حربيـة بالقـرب مـن المجـال الجـوي التايـواني[50].

- **توقيع اتفاقات دفاعية:** في سبيل تعزيز قوتها العسكرية في محيطها الإقليمي، قامت الصين بتوقيع عدد من الاتفاقات الدفاعية؛ ومنها توقيع اتفاق أمني مع جزر سليمان في 2022 بعد قيامها بقطع العلاقات بتايوان في 2019، والتي منحت بكين موطئ قدم عسكري في جنوب المحيط الهادئ[51]. كما وقعت الصين اتفاقية لتطوير واستخدام قاعدة ريام البحرية (Ream Naval Base) في كمبوديا، وهي الثانية للصين على المستوى الدولي، بعد قاعدة جيبوتي، والأولى لها في آسيا. ناهيك عن توقيع اتفاق دفاعي مع جزر المالديف، في 5 مارس 2024، لتأمين الممرات البحرية وخطوط إمداد الطاقة في المحيطين (الهندي - الهادئ) ضد مخاطر الحظر من المنافسين الاستراتيجيين: الهند والولايات المتحدة[52].

قاعدة ريام البحرية بكمبوديا

المصدر: Channel News Asia

- **تعزيز الحوارات الدفاعية الإقليمية:** كشفت الصين في عام 2019 عن استراتيجية دفاعية بعنوان (الدفاع الوطني الصيني في العصر الجديد)، والتي هدفت الصين من خلالها إلى تعزيز التعاون بين الدول الآسيوية

من خلال مبادرات؛ مثل: مجلس شنغهاي للتعاون، وأيضًا من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع منتديات؛ مثل: الاجتماع غير الرسمي لوزراء دفاع الصين وآسيان واجتماع وزراء دفاع آسيان بلس[53]. ناهيك عن إطلاق آلية (2+2) مع الجانب الإندونيسي التي تجمع وزارتي الخارجية والدفاع في كلتا الدولتين، وفي الحوار الذي جرى في أغسطس 2024 تم التركيز على التعاون الدبلوماسي والدفاعي الاستراتيجي[54].

2 – تحركات الولايات المتحدة:

تنظر الولايات المتحدة إلى الصين باعتبارها تهديدًا رئيسيًا انطلاقًا من قدرتها المتنامية على تحدي المكانة والهيمنة الأمريكية، وهو الأمر الذي يدفع واشنطن إلى القيام بتحركات على مختلف الأصعدة من شأنها تطويق الصين وتحجيم قوتها المتصاعدة.

على الصعيد السياسي:

- **تعميق العلاقات مع دول منطقة المحيطين (الهندي - الهادئ):** سعت الولايات المتحدة إلى تعميق علاقاتها على نحو أفضل بدول منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ)؛ ففي سبيل تعزيز استراتيجيتها نحو هذه المنطقة عقدت إدارة "بايدن" أربع قمم بين الولايات المتحدة وآسيان. وخلال القمة التي جمعت الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا في نوفمبر 2022، تم ترقية العلاقات بين الولايات المتحدة ودول آسيان "شراكة استراتيجية شاملة"[55]. هذا، وقد قام "بايدن" ونائبته "كمالا هاريس" بزيارة ست دول في جنوب شرق آسيا خلال فترة ولايتهما[56].

- **تكثيف الاهتمام بمنطقة المحيط الهادئ:** تحوز منطقة جنوب المحيط الهادئ على اهتمام أمريكي كبير، كونها اكتسبت أهمية استراتيجية إضافية في خضم التحول من منظور "آسيا والمحيط الهادئ" إلى "منطقة المحيطين الهندي والهادئ"، ناهيك عن كونها باتت تشكل نقطة

انطلاق مهمة لتنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة تجاه منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ). ومن ثَمّ، فقد استضافت واشنطن قمتين جمعت الولايات المتحدة وجزر المحيط الهادئ في 2022 و2023. كما أصدرت أول استراتيجية شراكة للمحيط الهادئ في عام 2022، واتجهت لتوسيع التمثيل الدبلوماسي في دول منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ إذ فتحت سفارات في جزر سليمان وتونجا وجزر المالديف خلال عام 2023، وكذا اعترفت بجزر كوك ونيوي كدولتين مستقلتين ذات سيادة وأقامت علاقات دبلوماسية معهما. وفي الوقت نفسه، عينت مبعوثًا إلى منتدى جزر المحيط الهادئ لدعم التنسيق الأكبر بشأن أولويات المحيط الهادئ، وفي يوليو 2024 فتحت الولايات المتحدة سفارتها في فانواتو [57].

على الصعيد الاقتصادي:

- **مناهضة مبادرة الحزام والطريق:** تنظر واشنطن إلى مبادرة الحزام والطريق كواحدة من أدوات بكين الرئيسة لتعزيز نفوذها العالمي. ومن ثَمّ، فقد أعلنت ضمن مجموعة الدول السبع (G7) في منتصف عام 2022 عن مبادرة "الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار" (PGII)، والتي تستهدف حشد استثمارات بقيمة 600 مليار دولار بحلول عام 2027 في مشاريع البنية التحتية للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، من أجل مواجهة مشاريع البنية التحتية الخاصة بمبادرة الحزام والطريق الصينية[58]. علاوة على ذلك، فقد أعلنت واشنطن ونيودلهي والرياض التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا"[59]، والذي لن يسهم فقط في توفير طريق بديل لطريق الحرير الصيني، وإنما سيعمل أيضًا على عرقلة مشروع ممر العبور الدولي بين الشمال والجنوب الذي يربط بين الهند وأوروبا عبر إيران وروسيا.

الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا

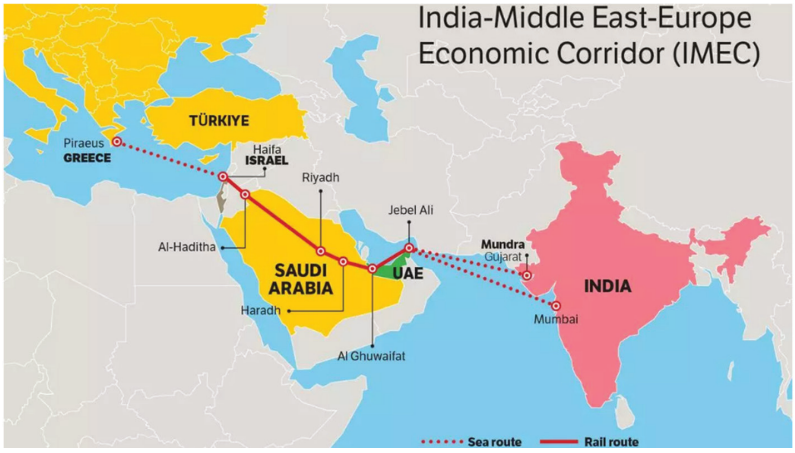

المصدر: The Hindu

- **مبادرات وبرامج التعاون مع دول منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ):** في أكتوبر 2021، طرح "بايدن" مفهوم الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ لتحقيق الرخاء (IPEF) في أثناء مشاركته الافتراضية في قمة شرق آسيا السادسة عشرة، بينما تم إطلاقها خلال زيارة "بايدن" إلى اليابان في مايو 2022. وقد ضمت في عضويتها أربع عشرة دولة، وهم: الولايات المتحدة وأستراليا وبروناي وفيجي والهند وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام؛ أي أنها تضم سبع دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا. وفي مايو 2023، سلط وزير الخارجية "أنتوني بلينكين" الضوء على التزام الوزارة بالعمل مع الكونجرس لتأمين أكثر من 7.2 مليارات دولار من التمويل والبرامج الجديدة لمنطقة جزر المحيط الهادئ[60].

- **دفع الحلفاء والشركاء لتقليل الاعتماد الاقتصادي على الصين:** تسوق الصين روابطها الاقتصادية مع دول منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) من خلال تصويره كنهج مدعوم ومقبول من الدول المختلفة على الساحة العالمية. ومن ثَمّ، فقد ضاعفت واشنطن جهودها لدفع

حلفائها الغربيين صوب الحد من الاعتماد الاقتصادي على الصين. ومن بين أبرز الأمثلة على ذلك، إعلان ألمانيا اتخاذ إجراءات لخفض اعتمادها على الصين في القطاعات الحيوية بما في ذلك الطب وبطاريات الليثيوم المستخدمة في السيارات الكهربائية والعناصر الأساسية لصناعة الرقائق[61]، وكذلك قرار إيطاليا بالانسحاب من مبادرة الحزام والطريق في ديسمبر 2023[62].

على الصعيد التكنولوجي:

- **تشكيل تحالفات تكنولوجية في وجه الصين:** شكلت واشنطن تحالفات نشطة لبناء معسكر احتواء تكنولوجي ضد الصين ليس فقط في إطار منطقة المحيطين (الهندي - الهادئ)، وإنما على الساحة الدولية أيضًا. في يونيو 2021، تم إنشاء مجلس التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بهدف التنسيق وتعزيز العمل المشترك ضد سياسة الاحتواء التكنولوجي الصينية. وهو ما يمكن استقراؤه أيضًا في (استراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ) التي أصدرها البيت الأبيض، في فبراير 2022، كونها هدفت إلى إنشاء شراكات حصرية في هذه المنطقة للاقتصاد الرقمي وأمن سلسلة التوريد والتجارة العادلة[63]. وفي أبريل 2022، اقترحت واشنطن تشكيل "تحالف رباعي الأطراف للرقائق Chip Four–Party Alliance" مع كوريا الجنوبية واليابان وتايوان، في محاولة لاستبعاد الصين من تحالف سلسلة توريد أشباه الموصلات العالمية.

- **تقييد وصول الصين للتكنولوجيا المتطورة:** تبنت واشنطن مجموعة من السياسات لمنع الصين من توظيف قوتها التكنولوجية لتحقيق أهدافها الجيوسياسية والجيواستراتيجية في محيطها الإقليمي وعلى الساحة العالمية. ومن ثَمّ، فلم تقم فقط بالضغط على حلفائها لتقليل اعتمادهم على الصين، وإنما عملت كذلك على منع نقل التقنيات الحيوية من الولايات المتحدة إلى الصين؛ وذلك من أجل ضمان سيطرة واشنطن

على سلاسل التوريد التكنولوجية. ففي أغسطس 2022، وقعت إدارة "بايدن" على قانون الرقائق والعلوم CHIPS and Science Act، الذي حدد صراحة "بند الحاجز الواقي للصين"، والذي يحظر على الشركات التي تتلقى تمويلًا فيدراليًا زيادة إنتاج الرقائق المتقدمة في الصين[64]. واتصالًا بذلك، فقد ذكر تقرير لوكالة "بلومبرج" في مارس 2024 أن الحكومة الأمريكية تحث هولندا وألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان على تشديد القيود على وصول الصين إلى تكنولوجيا أشباه الموصلات. موضحًا أن واشنطن تضغط على الشركات اليابانية للحد من صادراتها إلى الصين من المواد الكيميائية المتخصصة المطلوبة لصناعة الرقائق، بما في ذلك المقاوم الضوئي[65].

على الصعيد العسكري والدفاعي:

- **استمرار دعم تايوان:** تمثل تايوان أحد أبرز الملفات الخلافية التي يجري توظيفها في سياق التنافس بين واشنطن وبكين، التي لا تحمل فقط أبعادًا تكنولوجية وإنما تحمل أبعادًا عسكرية أيضًا. ففي سبتمبر 2023، أكد "إيلي راتنر"، مساعد وزير الدفاع لشئون الأمن في منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ)، للجنة القوات المسلحة بمجلس النواب، أن وزارة الدفاع تعمل مع وكالات حكومية أخرى والحلفاء والشركاء لتعزيز الردع عبر مضيق تايوان[66]. وفي هذا السياق، فقد حوى قانون تفويض الدفاع الوطني للولايات المتحدة للسنة المالية 2024 على عدد كبير من الأحكام المتعلقة بتايوان، والتي تحمل ضغوطًا واضحة على الصين؛ ومن بينها مواصلة تنفيذ مبيعات الأسلحة إلى تايوان والتنسيق مع وزارة دفاع تايوان لإنشاء برنامج تدريب شامل لتعزيز قدراتها الدفاعية، فضلًا عن توسيع التعاون العسكري بين واشنطن وتايبيه في مجال الأمن السيبراني وتبادل الموارد الاستخباراتية[67].

- **تعزيز الانتشار العسكري الأمريكي بالمنطقة:** خلال "منتدى ريجان للدفاع الوطني"، الذي عقد بولاية كاليفورنيا في ديسمبر 2022، قال

وزير الدفاع "لويد أوستن": إن الولايات المتحدة تبني قوة "أكثر فتكًا" في منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ)، وأنها لن تسمح للصين بالهيمنة عليها[68]. واتصالًا بذلك، تحتفظ واشنطن وتستخدم ما لا يقل عن 66 موقعًا دفاعيًا مهمًا)تستضيف أكثر من 375 ألف جندي أمريكي(منتشرة في أربع ولايات أمريكية، وثلاثة أقاليم أمريكية، وثماني دول، وإقليم بريطاني واحد فيما وراء البحار[69].

المواقع الدفاعية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

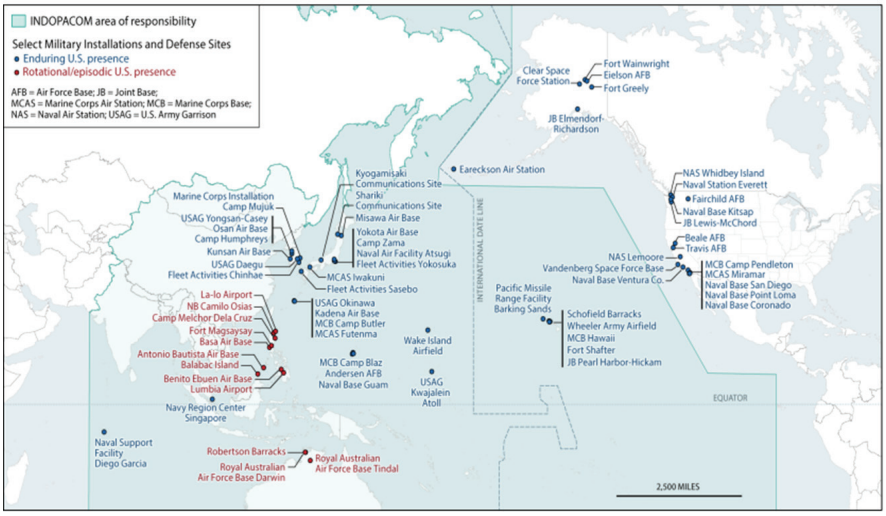

المصدر: خدمة أبحاث الكونجرس CRS يستند إلى تحليل معلومات وزارة الدفاع، بما في ذلك "تقرير الهيكل الأساسي للسنة المالية 2022"، وصفحات الويب الخاصة بالمنشآت والوحدات.

- **تشكيل شبكة من الحلفاء والشركاء:** يعد التوازن العسكري المرتبط بالقدرات النسبية لكل من واشنطن وبكين مهمًا عند تحليل تفاعلات منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ)، لكن يتمثل عنصر الثقل الاستراتيجي الحقيقي لواشنطن في علاقاتها السياسية والعسكرية القائمة على شبكة من التحالفات الأمريكية المدعومة بوجود عسكري في عدد من دول المنطقة[70]. فعلى سبيل المثال: تشارك وزارة الدفاع الأمريكية في حوالي 120 تدريبًا سنويًا مع الحلفاء والشركاء في المنطقة[71].

- **دعم قدرات الحلفاء والشركاء:** وهي المسألة التي يرتبط بها، ليس فقط المبيعات العسكرية والتدريبات المشتركة، وإنما نقل التكنولوجيا أيضًا. ومن الأمثلة على ذلك: قرار واشنطن بإلغاء إرشادات الصواريخ مع كوريا الجنوبية في مايو 2021 بما يمكنها من إنتاج أنظمة طويلة المدى وتزويدها بمزايا تشغيلية في وجه الصين وكوريا الشمالية[72]. وأيضًا اتفاق التعاون المشترك بين واشنطن وطوكيو أجل تطوير صاروخ فرط صوتي لاعتراض الرءوس الحربية فرط الصوتية[73].

- **تعزيز التعاون مع الدول التي لا تضم قواعد:** ويأتي في مقدمتها تعزيز التعاون الأمني والدفاعي مع الهند، فقد قال وزير الدفاع "لويد أوستن"، في أعقاب زيارته للهند في يونيو 2023، إنه تم وضع خارطة طريق جديدة طموحة للتعاون الصناعي الدفاعي[74]. أما عن اندونيسيا، فقد تم الكشف عن صفقة كبيرة لشراء مقاتلات F-15، وهو ما اعتبره "أوستن" إضافة مهمة للأسطول الإندونيسي المؤلف من طائرات إف- 16 [75].

- **بناء الأحلاف والشراكات الأمنية:** اتجهت واشنطن إلى بناء أحلاف وشراكات جديدة من أجل إضفاء طابع مؤسسي يمكن وصفه بـ "المستدام" مع دول المنطقة. ومن أبرز انعكاسات هذا النهج، العمل على تعزيز دور الحوار الأمني الرباعي (كواد) الذي يضم الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا، وقد وجهت دوله في البيان الصادر في مايو 2023 انتقادات واضحة للصين[76]. فضلًا عن تشكيل شراكة أمنية ثلاثية AUKUS والتي بموجبها ستحصل أستراليا على غواصات تعمل بالطاقة النووية، بالاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية والبريطانية[77]. يسعى "أوكوس" لتحقيق التكامل بين القواعد الصناعية، والتقنيات التكنولوجية والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، وسلاسل التوريد الخاصة بالأمن والدفاع، بالتركيز على التشغيل البيني الثلاثي[78].

الخاتمة:

استنادًا إلى ما سبق استعراضه يتضح أن حدة التنافس بين الصين والولايات المتحدة في منطقة المحيطين (الهندي - الهادئ) آخذة في التعاظم على نحو متزايد، وهو ما يعقد -بشكل أكبر- من المعضلة الأمنية بالمنطقة ويزيد كذلك من مخاطر الصراع. إذ بات هناك مجموعة من بؤر الخطر القابلة للاشتعال -سواء بشكل مقصود أو غير مقصود- في المنطقة، وفي مقدمتها شبه الجزيرة الكورية ومضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي[79]. وهو المشهد الذي أسهم في دفع دول منطقة المحيطين (الهندي - الهادئ) لتبني سياسة التحوط؛ في محاولة لكي تنأى بنفسها عن المخاطر الناجمة عن احتدام حالة التنافس الجارية[80].

إن تحول مركز ثقل القوة العالمية إلى آسيا قد أسهم في إشعال حدة المنافسة بين بكين وواشنطن، ولا سيما مع تبني الصين لنموذج يختلف بل ويتناقض مع القيم الغربية. إذ بات من الصعب إنكار الطموح الصيني المتعلق بإعادة تشكيل العالم من خلال المفاهيم الصينية للأمن المشترك والتنمية الاقتصادية، والقيم الصينية للحقوق السياسية التي تحددها الدولة، وكذا التكنولوجيا الصينية، بما يمهد الطريق أمام بكين لاحتلال موقع الصدارة على الساحة الدولية[81].

إلا أنه يبقى من المهم النظر في واقع الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المحيطين (الهندي - الهادئ) التي يبدو أنها تعاني من جوانب ضعف واضحة؛ أبرزها: صعوبة التحقق من حجم المصداقية الذي تتمتع به واشنطن بين دول المنطقة، ولا سيما في ضوء حالة الانقسام والاستقطاب السياسي الكبير الذي تشهده الساحة السياسية الأمريكية والتي تنعكس بشكل جلي في تقلبات السياسة الخارجية، والتي مرجح لها أن تتزايد مع فوز الرئيس "ترامب" بولاية جديدة، بما يثير التساؤلات مجددًا عن حدود الدعم الأمريكي لدول المنطقة. علاوة على ذلك، فإن هناك جانب ضعف واضح مرتبط بتركيز الولايات المتحدة على الأبعاد الأمنية والعسكرية في المنطقة، وعجزها - حتى الآن- عن تقديم اقتراب شامل للتفاعل يُعلي من البعد الاقتصادي، الذي تستطيع الصين توظيفه بمهارة كبيرة[82].

وفي المقابل، يتضح أن بكين تتمتع بعناصر قوة واضحة في منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) تستند بشكل واضح على قدرتها الكبيرة في توظيف الإكراه الاقتصادي تجاه دول المنطقة لصالح قبول سياستها، سواء المتعلقة بتايوان أو المتصلة بمطالباتها الإقليمية في بحر الصين الجنوبي. علاوة على ذلك، فإن قربها من المحيط الهندي وسيطرتها على معظم ساحل بحر الصين الشرقي، فضلًا عن بعض السواحل في بحر الصين الجنوبي يضمن لها الانتشار السريع لقواتها، بما يعزز من فرص نجاح عملياتها العسكرية حال تطلب الأمر. ولكن بالرغم من امتلاك البحرية الصينية لأكبر أسطول من السفن المقاتلة السطحية في العالم، فإن البحرية الأمريكية تتمتع بقدرات أكبر وسفن أكثر تسليحًا. وهي المسألة التي تمتد أيضًا إلى تواضع الشراكات الدفاعية والعسكرية بين الصين ودول المنطقة مقارنة بالشراكات التي تقوم الولايات المتحدة بتعزيزها[83].

ومن ثم، يظل من الشائك صعوبة الجزم بالكفة الراجحة لأي من القوتين المتنافستين في منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) في ضوء تعدد التحركات التي يقوم بها كل طرف وتباينها فيما بينها بما يناسب مصالح الطرفين المتعارضة. وعليه، اعتبرت بعض التحليلات أنه من الصعب القول إن واشنطن أو بكين قد فازت بالفعل في حالة التنافس المحتدمة في هذه المنطقة، إذ يتمتع اللاعبان بمستويات متفاوتة من النفوذ والتأثير، فنفوذ الولايات المتحدة أكبر في أستراليا واليابان وسنغافورة والفلبين منه في إندونيسيا وماليزيا وفيتنام وتايلاند. وعطفًا على ذلك، ففي حين ترى دول المنطقة أن واشنطن تتمتع بنفوذ دبلوماسي وعسكري أكبر، تتمتع بكين بنفوذ اقتصادي أضخم[84].

وفي خضم ذلك، يحتل مستقبل التنافس بين الصين والولايات المتحدة جانبًا متزايدًا من الاهتمام على الساحة الدولية، ولا سيما مع وصول الرئيس "ترامب" مجددًا إلى سدة الحكم، وتأكيده على شن حرب تجارية وتكنولوجية جديدة مع بكين، لكن يظل التساؤل الأهم في هذا السياق هو المتعلق بخضوع باستراتيجية "ترامب" تجاه منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ) لمنطق "الصفقات" الذي يتبناه كرجل أعمال، وهو ما يعني أن دول المنطقة سوف تتحمل تكاليف التنافس الأمريكي مع الصين، بما سيحمل مزيدًا من الانعكاسات السلبية على أمن هذه المنطقة واستقرارها.

المصادر:

1. Zhang Yongjun, China has potential to realize 2035 goal, Daily China, 04 March 2021, available at: https://global.chinadaily.com.cn/a/202103/04/WS60401fd1a31024ad0baac916.html, 18/11/2024. See also :- "Foreign Investment Guide of the People's Republic of China (2024 Edition)", Ministry of commerce.P.R.C, November 2024, available at: https://fdi.mofcom.gov.cn/en/come-newzonghe.html?parentId=110&name=National%20Strategy&comeID=1, 22/11/2024.
2. Angang Hu & Others, 2050 China: Strategic Goals and Two Stages, In: 2050 China. Understanding Xi Jinping's Governance, (Singapore: Springer, 2021), pp. 45-60.
3. "U.S.-China Relations", Council on Foreign Relations, available at: https://www.cfr.org/timeline/us-china-relations, 13/11/2024.
4. Graeme Dobell, The US and China: status quo powers in revisionist times, Australian Strategic Policy Institute, 5 February 2018, available at: https://www.aspistrategist.org.au/us-china-status-quo-powers-revisionist-times/, 18/11/2024.
5. M Matheswaran, US-China Strategic Competition in the Asia-Pacific, Trends Research & Advisory, 04 August 2021, available at: https://trendsresearch.org/insight/us-china-strategic-competition-in-the-asia-pacific/?srsltid=AfmBOorBLUBIOwkl07Tm7lzcVbBd8kPTvwdtgAJEURS06mrdnulxXu2X, 18/11/2024.
6. محمد بن صقر السلمي، التنافُس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 22 أبريل 2021، متاح على: https://rasanah-iiis.org/%D8%A7%D9%8F%D8%B3-%D8%A7%D%81%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%83%D9%8A%D9%85%D8%B1%D9%84%D8%A3%D9%8A-%D9%86%D9%8A%D9%84%D8%B5%D9%8A-%D8%A7%D9%83%D9%8A%D9%85%D8%B1%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%%D9/، 15/11/2024.
7. "مسارات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا"، مؤتمر الشرق الأوسط في طور جديد، منصة أسباب، يوليو 2024، متاح على: https://www.asbab.com/%D8%A7%D9%8F%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D8%A8%D9%84%D9%8%D9%8A%D8%A7%D8%%84%D8%A7%D9%88%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%8A%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D9%8%D9%AA-%D8%A7%D9%84%D9%AA-%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%20%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A7/، 88%D8%A7/2024.
8. آش روستر، المشهد الاستراتيجي المتطور لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ: الجغرافيا السياسية إطارًا للاستراتيجية الكبرى، في: بريندون ج. كانون وكاي هاكاتا (محرران)، استراتيجيات منطقة المحيطين الهندي والهادئ.. الإبحار في المسائل الجيوسياسية مع بزوغ عصر جديد، (أبو ظبي: مركز ترينداز للبحوث والدراسات، 2023)، ص 91.
9. "H.R. 4444 (106th): China Trade bill", GovTrack, available at: https://www.govtrack.us/congress/bills/106/hr4444/text, 13/11/2024.
10. "U.S.-China Relations", op. cit.
11. Thomas F. Lynch III, James Przystup, and Phillip C. Saunders, The Indo-Pacific Competitive Space: China's Vision and the Post–World War II American Order, National Defence University Press, 4 November 2020, available at: https://ndupress.ndu.edu/Media/News/News-Article-View/Article/2404551/9-the-indo-pacific-competitive-space-chinas-vision-and-the-postworld-war-ii-ame/, 13/11/2024.
12. "Indo-Pacific Strategy Report", The Department of Defense, June 2019, Available at: https://media.defense.gov/2019/Jul/01/2002152311/-1/-1/1/DEPARTMENT-OF-DEFENSE-INDO-PACIFIC-STRATEGY-REPORT-2019.PDF
13. Maria Siow, What is the Indo-Pacific region and why does the US keep using this term?, South China Morning Post, 26 August 2021, available at: https://www.scmp.com/week-asia/politics/article/3146363/what-indo-pacific-region-and-why-does-us-keep-using-term?module=perpetual_scroll&pgtype=article&campaign=3146363, 30/10/2021.
14. Cheng Enfu and Li Jing, Changes in U.S. Grand Strategy in the Indo-Pacific and China's Countermeasures, Monthly Review, 01 July 2024, available at: https://monthlyreview.org/2024/07/01/changes-in-u-s-grand-strategy-in-the-indo-pacific-and-chinas-countermeasures/, 17/11/2024.

15. "Indo-Pacific Strategy Report", op. cit.
16. "U.S. Defense Infrastructure in the Indo - Pacific: Background and Issues for Congress", 6 June 2023, Congressional Research Service, p. 1, available at: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R47589#:~:text=The%20Indo%2DPacific%20occupies%20a,sites%20spread%20across%20the%20region , 12/10/2023.
17. "Indo-Pacific Strategy of the United States", White House, February 2022, available at: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/02/U.S.-Indo-Pacific-Strategy.pdf , 15/10/2023.
18. Cheng Enfu and Li Jing, op. cit.
19. إيلي يوسف، المحيطان الهادئ والهندي في مرمى التنافس الأميركي – الصيني، الشرق الأوسط، 12 يونيو 2024، متاح على: https://shorturl.at/gYxBM، 15/11/2024.
20. "U.S.-China Relations", op. cit.
21. Thomas F. Lynch III, James Przystup, and Phillip C. Saunders, op. cit.
22. Ibid.
23. Li Li &Tianjiao Jiang, From Conceptual Idea to Strategic Reality: "Indo-Pacific Strategy" from the Perspective of Chinese Scholars, Asian Perspective, Volume 47, Number 1,)Winter 2023(, pp. 101-119.
24. Ibid.
25. Ibid.
26. Ibid.
27. "مسارات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا"، مرجع سابق.
28. إيلي يوسف، مرجع سابق.
29. Shahadat Hossain, op. cit.
30. إيلي يوسف، مرجع سابق.
31. Javier Gil Pérez, China's bid for leadership in Southeast Asia, Barcelona Center for International Affairs, November 2023, available at: https://www.cidob.org/en/publications/chinas-bid-leadership-southeast-asia, 11/11/2024.
32. "Regional Comprehensive Economic Partnership ("RCEP") Agreement", Ministry of Trade and Industry – Singapore, available at: https://www.mti.gov.sg/Trade/Free-Trade-Agreements/RCEP, 13/11/2024.
33. Javier Gil Pérez, op. cit.
34. "Fact Sheet: Cooperation between China and Pacific Island Countries", Ministry of Foreign Affairs – China, 24 May 2022, available at: https://www.mfa.gov.cn/eng/zy/gb/202405/t20240531_11367460.html, 11/11/2024.
35. "مسارات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا"، مرجع سابق.
36. M Matheswaran, op. cit.
37. Cheng Enfu & Li Jing, op. cit.
38. Shahadat Hossain, Fear and Anxiety of China's Rise: Understanding Response of the Indo-Pacific, Air University, 8 May 2024, available at: https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/3768282/fear-and-anxiety-of-chinas-rise-understanding-response-of-the-indo-pacific/, 17/11/2024.
39. "Shanghai Cooperation Organization (SCO)", Asia Regional Integration Center, available at: https://aric.adb.org/initiative/shanghai-cooperation-organization, 14/11/2024.
40. "توسع بريكس.. حقبة جديدة من النفوذ الاقتصادي أم سعي للهيمنة السياسية؟"، الجزيرة، 26 يونيو 2024، متاح على: https://tinyurl.com/5fmrp5zx، 15/11/2024.
41. "Fact Sheet: Cooperation between China and Pacific Island Countries", op. cit.
42. Maria, China's Digital Silk Road: Outlines and Implications for Europe, The International Centre for Defence and Security (ICDS) – Estonia, 6 February 2024, https://icds.ee/en/chinas-digital-silk-road-outlines-and-implications-for-europe/, 11/11/2024.
43. Ibid.

44. “The Implications of the Us-China Technology War on Global South Digital Divide: Is It For The Better or The Worse?”, Mega Shift, 26 December 2022, https://megashift.fisipol.ugm.ac.id/2022/12/26/the-implications-of-the-us-china-technology-war-on-global-south-digital-divide-is-it-for-the-better-or-the-worse/, 18/10/2024.
45. Piotr Grochmalski, Piotr Lewandowski & Paweł Paszak, US-China Technological Rivalry and its Implications for the Three Seas Initiative (3SI), European Research Studies Journal, Volume XXIII, Special Issue 2, (2020), pp. 840-853.
46. Ibid.
47. "مسارات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا"، مرجع سابق.
48. Shahadat Hossain, op. cit.
49. Ulrich Jochheim & Rita Barbosa Lobo, Geopolitics in the Indo-Pacific: Major players' strategic perspectives, European Parliamentary Research Service, July 2023, available at: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/751398/EPRS_BRI(2023)751398_EN.pdf, 16/11/2024.
50. Shahadat Hossain, op. cit.
51. منى سليمان، أبعاد وتداعيات الاتفاق الأمني بين الصين و"جزر سليمان"، السياسة الدولية، 18 مايو 2022، متاح على: https://www.siyassa.org.eg/News/18300.aspx، 13/11/2024.
52. "مسارات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا"، مرجع سابق.
53. Shahadat Hossain, op. cit.
54. “China and Indonesia Hold the First Senior Officials' Meeting of the Joint Foreign and Defense Ministerial Dialogue”, Ministry of Foreign Affairs – China, 13 August 2024, available at: https://www.fmprc.gov.cn/eng/xw/wjbxw/202408/t20240814_11472213.html, 19/11/2024.
55. Cheng Enfu & Li Jing, op.cit.
56. "رغم تغيب بايدن عن قمة آسيان.. واشنطن تؤكد التزامها إزاء آسيا"، العربية، 8 أكتوبر 2024، متاح على: https://tinyurl.com/3e9yj3zn، 18/11/2024.
57. https://www.state.gov/vanuatu-embassy-opening/
58. “President Biden and G7 Leaders Formally Launch the Partnership for Global Infrastructure and Investment”, White House, 26 June 2022, available at: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/06/26/fact-sheet-president-biden-and-g7-leaders-formally-launch-the-partnership-for-global-infrastructure-and-investment/, 17/11/2024.
59. “Memorandum of Understanding on the Principles of an India – Middle East – Europe Economic Corridor”, White House, 9 September 2023,available at: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/09/09/memorandum-of-understanding-on-the-principles-of-an-india-middle-east-europe-economic-corridor/, 11/11/2024.
60. Cheng Enfu & Li Jing, op.cit.
61. Hanna Ziady & Nadine Schmidt, ‘China has changed.’ Germany unveils strategy to cut reliance on world’s no. 2 economy, CNN, 14 July 2023, available at: https://edition.cnn.com/2023/07/13/economy/germany-china-strategy/index.html, 24/11/2024.
62. Ilaria Mazzocco & Andrea Leonard Palazzi, Italy Withdraws from China’s Belt and Road Initiative, Center for Strategic & International Studies, 14 December 2023, available at: https://www.csis.org/analysis/italy-withdraws-chinas-belt-and-road-initiative, 15/11/2024.
63. Gu Xueming & Liu Yiming, U.S. Technology Competition with China and China’s Countermeasures from the Perspective of Technology Power, Center for Strategic and International Studies, 17 November 2022, https://interpret.csis.org/translations/u-s-technology-competition-with-china-and-chinas-countermeasures-from-the-perspective-of-technology-power/,13/10/2024
64. Cheng Enfu & Li Jing, op.cit.
65. “US urges allies to tighten China's access to chip technology, Bloomberg reports”, Reuters, 7 March 2024, available at: https://www.reuters.com/technology/us-urges-allies-tighten-chinas-access-chip-technology-bloomberg-reports-2024-03-06/, 13/11/2024.

66. الخير عمر أحمد سليمان، تايوان.. القنبلة الجيوسياسية الموقوتة، الجزيرة، 26 أغسطس 2024، متاح على: https://tinyurl.com/yuxz27aw، 16/11/2024.

67. Cheng Enfu & Li Jing, op.cit.

68. محمود العدم، القوة الأكثر فتكًا لمواجهة الصين.. القواعد العسكرية الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ، الجزيرة، 14 مارس 2023، متاح على: https://1-a1072.azureedge.net/news/2023/3/14/%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%81%D8%AA%D9%83%D9%8B-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%8A%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A6/، 8/10/2023.

69. "U.S. Defense Infrastructure in the Indo - Pacific: Background and Issues for Congress", Congressional Research Service, 6 June 2023, p. 6, available at: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R47589#:~:text=The%20Indo%2DPacific%20occupies%20a,sites%20spread%20across%20the%20region, 12/10/2023.

70. Phillip C. Saunders and Kevin McGuiness, The Changing Balance of Military Power in the Indo-Pacific Region, Paper prepared for the 2020 Conference on Taiwan in the Indo-Pacific Region (California: Hoover Institution, Stanford University), October 2020, p.3.

71. David Vergun, Leaders Detail U.S. Advantage in Indo-Pacific, Department of Defence, 18 April 2023, available at: https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3366693/leaders-detail-us-advantage-in-indo-pacific/, 15/10/2023.

72. Ashley Townshend, and Tom Corben, Beyond Alliance Repair: Biden Must Do More in the Indo-Pacific, The Diplomat, 13 September 2021, available at: https://thediplomat.com/2021/09/beyond-alliance-repair-biden-must-do-more-in-the-indo-pacific/, 31/10/2021.

73. "صحيفة يوميوري اليابانية: اتفاق أمريكي-ياباني لتطوير صاروخ اعتراضي فرط صوتي"، فرنسا 24، 13 أغسطس 2023، متاح على: https://tinyurl.com/5n6bydks، 19/10/2023.

74. "أميركا والهند تتفقان على التعاون في مجال الدفاع"، قناة الغد، 5 يونيو 2023، متاح على: https://tinyurl.com/3xvkanfp، 18/10/2023.

75. "إندونيسيا توقع اتفاقًا مع بوينغ لشراء 24 مقاتلة إف15-"، فرنسا 24، 22 أغسطس 2023، متاح على: https://tinyurl.com/3e3svdzh، 17/10/2023.

76. "مجموعة كواد توجّه انتقادات مبطّنة لبكين"، العربية، 21 مايو 2023، متاح على: https://tinyurl.com/2k782ka4، 15/10/2023.

77. "AUKUS and the Quad: Shifting Power Play in the Indo-Pacific", ORF, 30 September 2021, available at: https://www.orfonline.org/aukus-and-the-quad-shifting-power-play-in-the-indo-pacific/, 2/11/2021.

78. كاثرين أرمستروخ وآخرون، اتفاقية أوكوس: الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا توقع اتفاقًا لإنشاء أسطول غواصات نووية للتصدي لنفوذ الصين، بي بي سي، 14 مارس 2023، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-64935909، 17/10/2023.

79. Cheng Enfu & Li Jing, op. cit.

80. M Matheswaran, op. cit.

81. إيلي يوسف، مرجع سابق.

82. Richard C. Bush & Others, An American Strategy for the Indo-Pacific in an Age of U.S.-China Competition: Enhancing Alliances, Economic Engagement, And Regional Stability, Brookings Institution, November 2022, available at: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2022/11/FP_20221114_indo_pacific_strategy.pdf, 11/11/2024.

83. Ulrich Jochheim & Rita Barbosa Lobo, op. cit.

84. إيلي يوسف، مرجع سابق.

3 الدور المتصاعد للهند على الساحة العالمية

السفير د. محمد حجازي *

قطعت الهند شوطًا طويلًا منذ حصولها على الاستقلال عام 1947. ومع تعداد سكاني يتجاوز 1.4 مليار نسمة، واقتصاد سريع النمو، وموقع استراتيجي، أصبحت الهند تلعب دورًا متزايد الأهمية في الشئون العالمية. وسنتناول فيما يلي الدور المتصاعد للهند على المستوى الإقليمي والدولي، وتأثيرها وريادتها في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، مع تسليط الضوء على مساهماتها، وتحدياتها، وآفاقها المستقبلية، فالهند وصعودها الهام واللافت

*مساعد وزير الخارجية الأسبق

على الساحة الدولية بات واقعًا على الرغم من تعدد العراقيل، ورغمًا من الأعباء الاقتصادية من جراء الأزمات المالية العالمية، والمشكلات الداخلية التي دفعتها للتخلي عن النظام المركزي لصالح الليبرالية الاقتصادية، ناهيك عن التحديات الأمنية، المتمثلة في تهديدات باكستان والصين، إلى جانب التحولات السريعة في العلاقات الدولية، نتيجة اشتداد حدة التنافس بين القوى الكبرى. فإن كل ما سبق كان بمثابة المنعطف الذي أعاد هيكلة أهداف الهند، وحرّر القيود التي فُرضت عليها على مدار فترة الاستعمار، ووضعها في مكانتها البارزة حاليًا.

ويعكس تاريخ الهند وعلاقتها بجوارها الجغرافي مكانتها منذ القدم وتأثيرها عبر أدوات متعددة تعكس قدراتها المتنوعة وجوانب قوتها سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، فبدأت الهند قديما علاقات اقتصادية وسياسية مع الدول والممالك المجاورة في جنوب آسيا مثل الفلبين وتايلاند وكمبوديا، واستطاعت أن تؤثر على المنطقة وتصبح قوة كبرى ذات تأثير، وذلك بسبب هيمنة الديانة الهندوسية والبوذية على الأوضاع السياسية، حيث إن الهند كانت بمثابة منبع لهذه الديانات في المنطقة، وبالرغم من تلاشي الديانة البوذية في الهند فإنها ظلت دولة ذات تأثير بسبب التجارة، مما جذب العديد من المهاجرين والتجار للهند، وذلك أدى إلى تبنيهم وتأثرهم بدينات وثقافة الهند. واستمرت الهند في توسيع نفوذها وعلاقاتها مع ازدهار تجارة التوابل والأعشاب، واستغلت طريق الحرير لتصبح حلقة وصل بين قارات العالم القديمة. كما أن المساحة الشاسعة وتعداد السكان ساهم في الحفاظ على دور الهند في المنطقة حيث إن الهند تعد شبه قارة وحدها.

وازداد دور الهند في عهد الإمبراطور "أشوكا" الذي شن حملات نشرت الثقافة والديانات الهندية مما جعل جميع الدول المجاورة تتبنى جزءًا من هذه الثقافة، وبذلك أصبحت الهند بمثابة منبع للمقدسات والتجارة. وبالتبعية أعطى ذلك الهند القدرة على الهيمنة السياسية وبداية نشأة الأسطول الهندي للتجارة مع دول أكثر. ولاحقًا تم استغلال هذا الأسطول للحصول على قوة سياسية كبرى حيث بدأت الهند تقيم العلاقات الدبلوماسية مع العديد

من الدول عن طريق إرسال سفراء نيابة عن الإمبراطور لعدد من دول الجوار وخارجه. تلك كانت لمحة لتاريخ الهند العريق والمؤثر عبر التاريخ على محيطها الإقليمي والدولي.

النمو الاقتصادي والتنمية

كان النمو الاقتصادي للهند في الوقت الحاضر محركًا رئيسيًا لدورها المتزايد عالميًا. ووفقًا للبنك الدولي شهد الاقتصاد الهندي خلال العقد الماضي نموًا ملحوظًا بمعدل متوسط يقارب 6%-7 سنويًا، ففي عام 2023 بلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند حوالي 3.7 تريليون دولار، مما جعلها خامس أكبر اقتصاد في العالم1، ويُعزَى هذا النمو إلى عدة عوامل، منها السوق المحلي الضخم، والقوى العاملة الماهرة، والخصائص الديموغرافية المواتية والمحفزة.

شكل توضيحي لأكبر10 اقتصاديات في العالم عام 2023

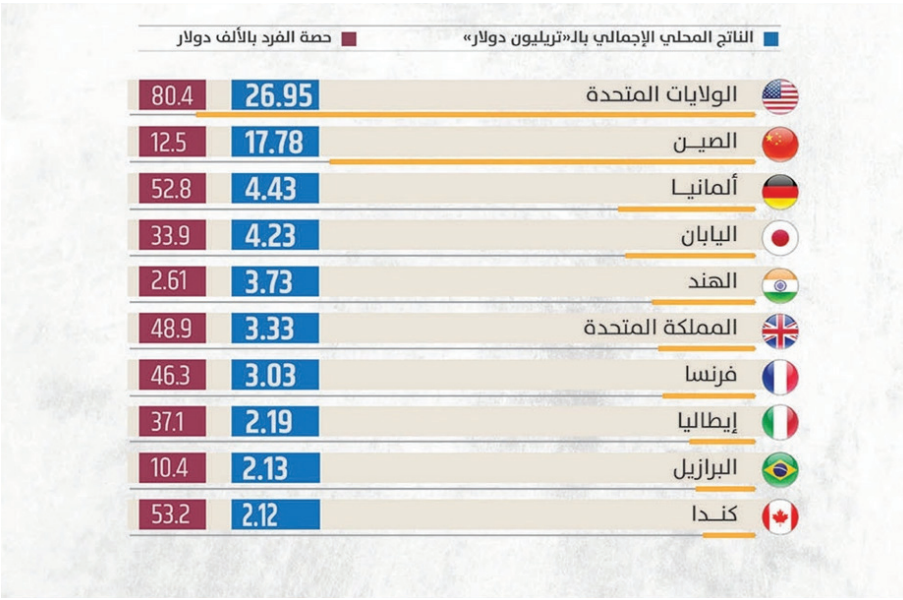

وعلى صعيد التجارة الخارجية، شهدت صادرات الهند نموًا ملحوظًا، حيث بلغت قيمتها حوالي 400 مليار دولار في عام 2022. وتشمل أبرز الصادرات السلع الهندسية والمنتجات الزراعية والبرمجيات، ما يعكس قدرة الهند على تنويع

مصادر دخلها وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي. إلى جانب ذلك، يوفر الاقتصاد الهندي المتنامي بيئة مثالية لتعزيز الاستثمار والابتكار في قطاعات حيوية مثل التكنولوجيا والرعاية الصحية والتعليم، ما يسهم في دفع عجلة النمو وتوسيع نطاق التنمية. وقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أكثر من 81 مليار دولار في عام 2022، مما يعكس ثقة المستثمرين العالميين في السوق الهندية وإمكاناتها الكبيرة[1].

حققت الهند أيضًا تقدمًا ملحوظًا في الحد من الفقر وتحسين المؤشرات الاجتماعية. ووفقًا لمؤشر الفقر العالمي، فإن الفقر المدقع في الهند آخذ في التراجع، حيث انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 22% في عام 2011 إلى 12% في عام 2021. علاوة على ذلك، أحرزت الهند تقدمًا كبيرًا في تحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، حيث ارتفعت معدلات محو الأمية من 12% عام 1947 إلى 74% عام 2011[2].

ويتميز الاقتصاد الهندي بتنوع قطاعاته، حيث يجمع بين الزراعة والصناعة والتكنولوجيات الرقمية والخدمات، مما يمنحه قاعدة اقتصادية متينة وديناميكية. يظل القطاع الزراعي من الركائز الأساسية للاقتصاد الهندي، حيث يشغل حوالي 42% من القوى العاملة، رغم تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 17%. يعكس هذا التراجع الحاجة إلى تحديث أساليب الزراعة وتعزيز الإنتاجية لمواكبة التحولات الاقتصادية. أما القطاع الصناعي، فيشهد نموًا مستدامًا، حيث يساهم بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي، مع اتجاه واضح نحو التصنيع المتقدم وتطوير البنية التحتية. ويظل قطاع الخدمات المحرك الرئيسي للاقتصاد الهندي، حيث يمثل حوالي 58% من الناتج المحلي الإجمالي. ويبرز مجال تكنولوجيا المعلومات وهندسة البرمجيات كأحد أبرز القطاعات الواعدة التي عززت مكانة الهند كمركز عالمي للخدمات التقنية[3]. وتعد الهند أيضًا صيدلية العالم فهي من أكبر منتجي ومصدري الأدوية عالميًا.

الأهمية الجيوسياسية

ساهم الموقع الاستراتيجي للهند وأهميتها الجيوسياسية في تعزيز دورها المتزايد عالميًا، فهي تتمتع بموقع متميز على خطوط التجارة العالمية الحالية، وبخاصة البحرية، إذ يَحدها من الجنوب المحيط الهندي الذي يمر عبره أكثر من 60% من شحنات النفط والغاز المسال في العالم، بالإضافة إلى نحو 70% من حركة الحاويات من وإلى الدول الصناعية في آسيا وبقية العالم، مما يجعلها لاعبًا أساسيًا في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي في جنوب آسيا وحوله. كما يَحدها من الجنوب الشرقي خليج البنغال، ومن الجنوب الغربي بحر العرب، ومن الشرق يربط كل من مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي الذي يُعد مركزًا لحركة البضائع العالمية الهند بالمحيط الهادي ومع معظم شركائها الرئيسيين، آسيان واليابان وجمهورية كوريا والصين والأمريكتين.

خريطة توضيحية للموقع الاستراتيجي للهند

القدرات العسكرية

وبالاطلاع على ما ورد عن ترتيب جيوش العالم على موقع "غلوبال فاير باور" لعام 2023 الذي يهتم بتصنيف مواقع ومواضع الجيوش حول العالم، نجد

أن الجيش الهندي يحتل المرتبة الرابعة بعد أمريكا وروسيا والصين والذي يشير أيضًا إلى أهمية العنصر البشري كعنصر فاعل مهم، إذ يصل عدد الجيش الهندي إلى 4.2 مليون جندي، بينهم 2.8 مليون في قوات الاحتياط.

ترتيب الهند ضمن أقوى جيوش العالم لعام 2023

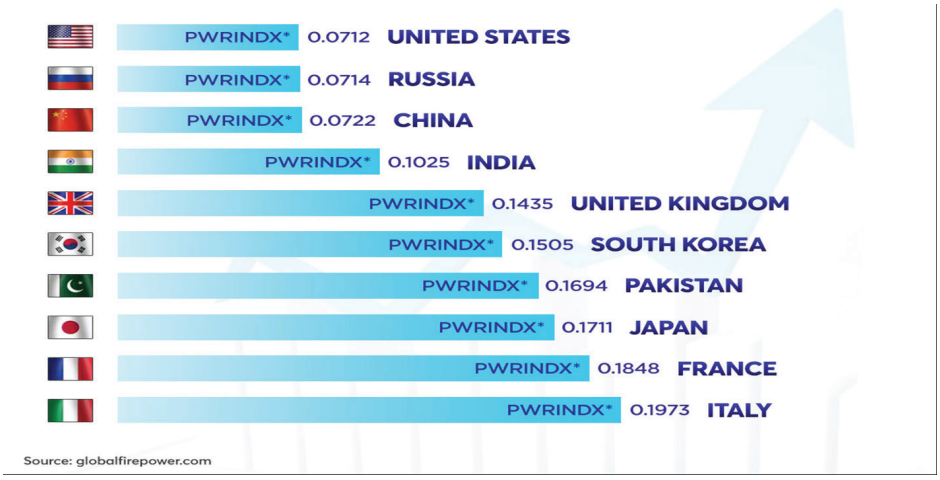

Source : 2024 Military Strength Ranking ,Gobal FirePower , https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php

وعلى صعيد القوة النووية فإن الجيش الهندي يمتلك ترسانة نووية من 90 إلى 110 رؤوس، وهي كافية لتهديد من يرغب في مجابهتها عسكريًا. في حين ارتفعت موازنة الدفاع ومعدل الإنفاق السنوي للجيش الهندي عام 2023 لتصل إلى حوالي 74 مليار دولار أمريكي، وذلك وفقًا لبيانات "جلوبال فاير باور" لعام 2024 [4]. كما تعد الهند قوة بحرية ضخمة، ونظرًا لكونها أكبر مستورد للأسلحة، فهي تسعى لتعزيز قوتها العسكرية في عهد مودي من خلال التصنيع المحلي، وذلك في إطار سياسة "صنع في الهند" التي أطلقتها الحكومة في عام 2014، وبالتالي تقليل اعتمادها على استيراد المعدات الدفاعية. وتشارك الهند بنشاط في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وباتت واحدة من أكبر المساهمين بحوالي 2,75,000 جندي في 49 من 71 بعثة حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة حتى الآن.

ترتيب الهند ضمن الدول صاحبة أكبرإنفاق عسكري في العالم لعام 2023

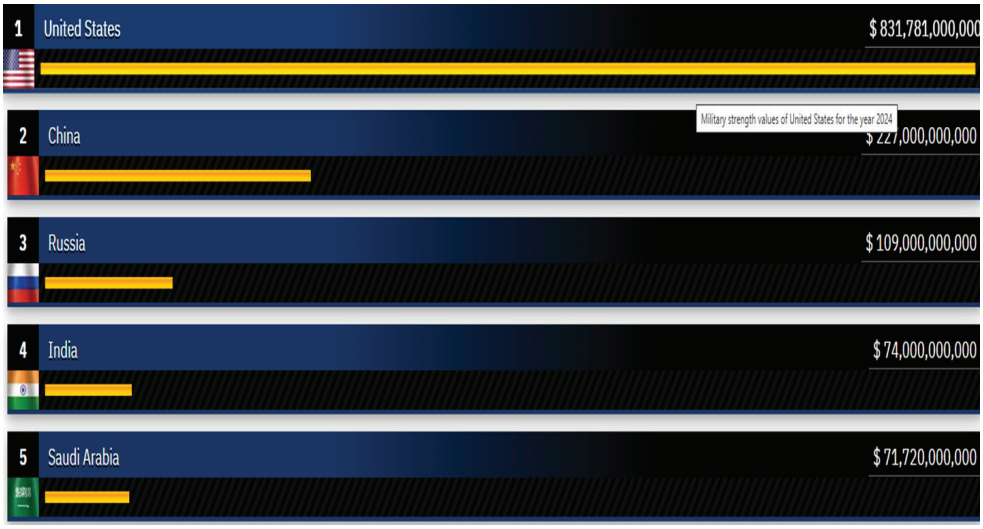

Source : Defense Budget by Country (2024), Gobal FirePower , https://www.globalfirepower.com/defense-spending-budget.php#google_vignette

ولا يمكن لنا إغفال بعد هام واستراتيجي مرتبط ببرنامج الهند الفضائي، فالهند باتت رقمًا هامًا وفاعلًا كذلك في سباق الفضاء، وحاز برنامجها على تقدير واحترام دولي. ويمكن القول إن نجاح الهند في الوصول إلى القطب الجنوبي للقمر لم يأت من فراغ، وإنما جاء كنتيجة طبيعية لجهود وخطوات عدة اتخذتها نيودلهي لبلوغ حلمها بالصعود إلى الفضاء. وهي خطوة لن تكون نهاية المطاف بالنسبة للهند التي ستتجه في المستقبل إلى تسريع برنامجها الفضائي، ولا سيما في ضوء ما ترتب على إنجازها الفضائي من إدراك لدى القوى الدولية الأخرى بضرورة تكثيف جهودها في مجال استكشاف الفضاء، خصوصًا في ظل تحول ارتياد الفضاء إلى أحد مصادر تحديد قوة الدولة ومكانتها على المسرح العالمي، وهو ما أدركته نيودلهي بنجاحها في التحول إلى قوة فضائية، وبالتالي تنامي مكانتها ودورها في السياسة الدولية.

القوة الديمغرافية

باتت الهند أكبر دول العالم من حيث السكان، حسب تقديرات الأمم المتحدة في أبريل 2023، وذلك بوصول عدد سكانها إلى نحو 1.428 مليار نسمة متخطية بذلك الصين وذلك للمرة الأولى منذ إجراء أول إحصاء أممي في خمسينيات القرن الماضي. وتمتلك ثاني أكبر قوة عمل في العالم، فحوالي 50% من سكانها هم تحت سن 30، ومع مرور وقت طويل من وصول شعوب أوروبا والولايات المتحدة والصين عمر الشيخوخة، ستظل الهند مع ذلك دولة شابة.

وظلت الهند ولفترة ليست بالقليلة تنظر إلى الكفاءات المهاجرة على أنها خسارة خالصة، ولكن سرعان ما تحولت هذه النظرة إلى استثمار بعيد المدى منذ القرن التاسع عشر، وقد بدأت موجات الهجرة الهندية، واستمرت على مدار القرن العشرين، حيث بدأت تتغير نوعية هؤلاء المهاجرين، فارتفعت نسبة الذين تلقوا تعليمًا عاليًا، وامتلكوا مهارات مرتفعة، وفي السنوات الأخيرة أصبح الهنود من مصممي البرامج الحاسوبية، وعملوا في شركات وادي السليكون في الغرب الأمريكي، كما برعوا في قطاع الخدمات والسياحة وتجارة التجزئة، وتوجه قسم كبير من العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة إلى دول الخليج العربي بعد ارتفاع أسعار النفط، فتحولت الهند إلى مصنع ينتج الموهوبين الذين يتولون منصب المدير التنفيذي في الشركات العالمية الكبرى. ويمثل سعي الهنود للحصول على قدر كبير من التعليم الأكاديمي المتميز، بالإضافة إلى قدرتهم على العمل في أصعب المواقف، الأسباب الرئيسية وراء الاتجاه المتصاعد بالاعتماد عليهم في المناصب القيادية في الشركات العالمية الكبرى. ففي الهند نادٍ خاص لرؤساء الشركات العالمية التي يرأسها الهنود، ابتداء من شركة مايكروسوفت، وشركات بيبسي ودويتشه بنك، وماستركارد، وأدوبي سيستمز، ودياجو، وغلوبال فونديز.. إلخ [5].

وعمومًا، تتمتع الهند بميزة ديموغرافية فريدة، حيث تضم شريحة كبيرة من الشباب الذين يمثلون قوة عاملة حيوية يمكن أن تكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. هذا المورد البشري الديناميكي يمنح البلاد فرصة استثنائية لاستغلال الطاقات الشابة في تعزيز الإنتاجية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

تأثير القيادة السياسية

ولا يمكن إغفال الدور الهام والطموح والشخصية العصامية الملهمة لرئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" الذي وضع الاقتصاد على قمة أجندة أولوياته، وساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها حكومته في تعزيز النمو الاقتصادي لتجعل من الهند ثالث أكبر اقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان، والخامس عالميًا، متجاوزة بريطانيا وربما تتجاوز الولايات المتحدة ذاتها عام 2050، بحسب بيانات صندوق النقد الدولي.

وقامت استراتيجية مودي على التحول في ولايته الأولى منذ 2014 من مناصر لاقتصاد السوق الحر إلى داعم لتأسيس قطاع عام حكومي في ولايته الثانية التي بدأت منذ 2019 مع التوسع في مشاريع البنى التحتية مثل توصيل الغاز الطبيعي ورصف الطرق وتطوير شبكات المياه والكهرباء.

وأطلق مودي مبادرة "صنع في الهند Make in India " في سبتمبر عام 2014، والتي تستهدف تحويل الهند إلى دولة رائدة في تصنيع السلع عالية الجودة بالمقاييس العالمية، ونشر المنتجات الهندية في العالم، وتعزيز ثقة الدول الصديقة في الهند، وقدرتها على التصنيع. كما تبنت الحكومة أيضًا برنامج الهند الرقمية، الذي يهدف إلى تحويل الهند إلى اقتصاد المعرفة. وانعكس ذلك بشكل مباشر على نمو مطرد في سوق البرمجيات الهندي الذي أضحى ينافس في أسواق الدول المتقدمة، لا سيما وأن قطاع تكنولوجيا المعلومات نما بنسبة 2% لتصل قيمته إلى 194 مليار دولار واستقطب 138 ألف موظف خلال عام 2020، فضلًا عن تولي عدد من ذوي الأصول الهندية مناصب رفيعة في كبرى الشركات التكنولوجية العالمية مثل جوجل ومايكروسوفت وآي بي إم.

وقد سعى مودي أيضًا نحو تصدير صورة خارجية للهند باعتبارها دولة رائدة من خلال توسيع نطاق السياسة الخارجية الهندية على النحو الذي يتوافق مع مكانة الهند وقدراتها العالمية المتزايدة أملًا في أن تصبح دولة تضع القواعد وألا

تكـون منفـذة للقواعـد في النظـام الـدولي. وبالتـالي راهـن مـودي علـى أن تتحـول مـن دولـة "ناشـئة" إلى "قـوة رائـدة".

لكـن في مـنحى مغايـر لحملـة التوقعـات الإيجابيـة يـري البعـض أن الطريـق لا يـزال طـويلًا أمـام الهنـد لتصبـح قـوة كبرى، ويـرى العديـد مـن المحلـلين أمثـال سوشـانت سـينج، المحاضـر الشـهير في جامعـة ييـل الأمريكيـة المرموقـة أن الهنـد لا تمـارس ولا ترغـب في ممارسـة سياسـات القـوى الـكبرى والتي لا تـتلاءم مـع الهنـد وتطلعاتهـا التنمويـة واحتياجاتهـا الفعليـة والتي ليـس مـن بينهـا فـرض الهيمنـة والسـيطرة علـى نحـو مـا تمارسـه القـوى الـكبرى.

القوة الناعمة الهندية

وفي إطـار قـوة الهنـد الناعمـة تعـد الهنـد مـن أوائـل الـدول التي أنشـأت مراكـز ثقافيـة في دول العالـم المختلفـة لنشـر ثقافتهـا، ونشـر ثقافـة ورياضـة اليوجـا التي تعـود أصولهـا للهنـد، بمـا جعـل الأمـم المتحـدة تحتفـل في 21 يونيـو مـن كل عـام بيـوم اليوجـا العـالمي، مـرورًا بالمطبـخ الهنـدي، وصـولًا إلى صناعـة السـينما (بوليـوود) التي نجحـت في تعزيـز القـوة الناعمـة للهنـد وبمشـاركة هامـة في الاقتصـاد القـومي. هـذا مـع اسـتمرار وصفهـا بـأكبر ديمقراطيـة في العالـم، وتنـامي دور الشـتات الهنـدي الأكثر ثـراءً الذيـن كانـوا في وضـع جيـد للعـب دور حيـوي في تعزيـز العلاقـات بين الهنـد وبلـدان أخـرى، ممـا يسـاهم في تطـور الهنـد اقتصاديًـا واجتماعيًـا وتقنيًـا. وعلـى أيـة حـال، تبقـى الهنـد صاحبـة قـدرات لافتـة في كافـة المجـالات ومنهـا صناعـة السـينما والفنـون، أحـد أشـهر روافـد الاقتصـاد بإجمـالي مـردود قـدر عـام 2023 بنحـو 197 مليـار روبيـة، في صناعـة ترفيـه ارتبطـت بانتشـار ثقـافي فنـي عـالمي.

النفوذ الدبلوماسي

وتلعـب الهنـد دورًا متصاعـدًا علـى السـاحة الدوليـة، حيـث تتمتـع الهند بانتشـار دبلومـاسي واسـع النطـاق عالميًـا، فتـأتي الهنـد في المرتبـة 11 مـن حيـث عـدد الممثليـات الخارجيـة، فوقًـا لمؤشـر الدبلوماسـية العالميـة 2021، فللهنـد 184 بعثـة دبلوماسـية

من بينها 125 سفارة، 50 قنصلية عامة، 5 ممثلية دائمة[6]. وفي إطار النفاذ المؤسسي، تحظى الهند أيضًا بحضور قوي داخل مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، خاصة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة 77، ومجموعة 15، ومنظمة شانغهاي للتعاون (SCO). كما ترأست العديد من المنتديات متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومنظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس، حيث دعت إلى معالجة القضايا العالمية مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة وحفظ السلام[7].

وتتمتع الهند كذلك بعضوية العديد من التحالفات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها مجموعتا العشرين (G20)، والبريكس (BRICS)، وبنك التنمية الآسيوي (ADB)، وبنك التنمية الجديد للبريكس (NDB)، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB). تأسس البريكس عام 2006، وهو تحالف اقتصادي يضم الصين والهند والبرازيل وروسيا، وانضمت جنوب أفريقيا إلى التحالف عام 2010. وقد قرر تجمع «بريكس» انضمام ست دول إليه رسميًا اعتبارًا من الأول من يناير 2024، وهي: مصر، والإمارات، والسعودية، وإيران، والأرجنتين، وإثيوبيا. كما تعد الهند إحدى الدول المؤسسة لمنظمة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي "سارك" عام 1985، والتي كان الهدف من تأسيسها تعزيز سبل التعاون الاقتصادي وتوطيد السلم، في منطقة تعاني من معدلات فقر مرتفعة.

سياسة خارجية ذات انحياز متعدد

وانتهجت الهند في عهد مودي سياسة خارجية براجماتية مستقلة متوازنة في علاقاتها تجاه العالم الخارجي ولا سيما القوى الكبرى؛ إذ دأبت نيودلهي على نسج توازنات دولية مع قوى متناقضة في أهدافها العالمية، وذلك من خلال تعزيز شراكاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وفي نفس الوقت المحافظة على علاقات استراتيجية مع روسيا والصين. وقد استبدلت الهند سياسة عدم الانحياز التي تبنتها لسنوات طويلة كإطار لسياستها الخارجية بسياسة "الانحياز المتعدد" لتعظيم «الاستقلالية الاستراتيجية» Strategic Autonomy، وتوسيع

مساحة الخيارات المتاحة في القضايا الخارجية. وقد مثلت الأزمة الأوكرانية مثالًا راهنًا لهذه السياسة، واختبارًا حقيقيًا لمبدأ الحياد في سبيل الحفاظ على مصالح الهند واستقلالية قرارها السياسي. وتعكس عضوية الهند أيضًا في مجموعات وتحالفات تبدو متضادة ومتناقضة نهج نيودلهي في الحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية، والقدرة على الاحتفاظ بالمرونة في سياستها الخارجية.

وقد شرعت نيودلهي في نظام شراكات متعدد الأطراف تبدو متناقضة في إطار استراتيجية "الانحياز المتعدد" وأبرزها تجمع البريكس الذي يجمعها بروسيا والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا، والشراكة الأمنية الرباعية "الكواد" مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا. ولا يبدو التحالف بين الهند وأمريكا عسكريًا وأمنيًا فحسب، بل هناك الجانب الاقتصادي والتكنولوجي الفائق الأهمية، وبخاصة بعدما أصبحت الهند وكبريات مدنها، المورد الرئيسي لنحو 20 ألف خبير برمجيات لوادي السيليكون. وقد انضمت الهند أيضًا إلى اثنتي عشرة دولة أخرى فيما يعرف بالإطار الاقتصادي الهندي والمحيط الهادي للازدهار (IPEF)، وهي مبادرة تجارية بقيادة الولايات المتحدة تهدف إلى دمج البلدان الشريكة في أربعة مجالات: الاقتصاد الرقمي، وسلاسل التوريد، ومشاريع البنية التحتية والطاقة النظيفة، والتدابير الضريبية ومكافحة الفساد.

وتحاول الهند تحقيق التوازن بين الشرق والغرب، وكان أحد أول قرارات مودي في السياسة الخارجية هو إعادة تسمية سياسة الهند القائمة من "التطلع شرقًا" إلى "العمل شرقًا" التي تهدف إلى تعزيز انخراط الهند مع منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتعزيز النمو الاقتصادي، وضمان الاستقرار الإقليمي. وعززت الهند علاقاتها مع دول عدة، منها الولايات المتحدة وروسيا واليابان وأستراليا، مع التركيز بشكل خاص على الأمن البحري لحماية مصالحها الاستراتيجية في منطقة المحيط الهندي. فضلًا عن تحوّل اهتمامها بما كان في السابق سياسة اقتصادية وقائمة على التجارة مع دول جنوب شرق اسيا (الآسيان) إلى تغذية العلاقات السياسية والأمنية.

الهند والجنوب العالمي

باتت الهند رائدة في تبني قضايا الجنوب العالمي (GLOBAL SOUTH)، ودعت دومًا لتخفيف أعباء الديون على دول العالم الثالث والدعوة لنظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة. وخلال السنوات الماضية ظهر التنافس الصيني-الهندي على قيادة الجنوب العالمي، وبخاصة في ضوء وجود مقاربة مختلفة لكل منهما إزاء هذا الجنوب. والأرجح أن هذا التنافس سيتصاعد أكثر خلال السنوات المقبلة، وسينتج عنه تداعيات مهمة متعددة الأبعاد، تشمل مجالات التمويل، والدعم الاقتصادي، ومشاريع البنية التحتية، وإصلاح المؤسسات التعددية، وتنافس القوى العظمى بين بيجين وواشنطن، في حين ترغب الصين في اقتسام العالم ضمنيًا مع واشنطن باعتبارها قائدًا للجنوب العالمي، تُجاهِر الهند برغبتها في إنشاء جسر بين الشمال والجنوب. ويتم ذلك، وفقًا لرؤية الهند، عبر إصلاح النظام العالمي، لكنْ بشكل لا يُفضي إلى تغيير الأمر الواقع أو إنهاء القيادة الأمريكية أو تقويضها، بل يشمل منح الهند دورًا مركزيًا في عملية الإصلاح.

وعلى هامش قمة "صوت الجنوب العالمي" الافتراضية الأولى من نوعها في يناير 2023، أعلن مودي عن سلسلة من المبادرات لإثراء مشاركة الهند مع الجنوب العالمي منها مشروع "Aarogya Maitri" الجديد وبموجبه ستوفر الهند الإمدادات الطبية الأساسية لأي دولة نامية متضررة من الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإنسانية، و"المنتدى العالمي للدبلوماسيين الشباب من الجنوب" لدبلوماسيي الجنوب العالمي و"مركز التميز العالمي للجنوب" الذي ستنشئه الهند. كما أعلن عن برنامجين آخرين: "مبادرة الجنوب العالمي للعلوم والتكنولوجيا"، و"منح الجنوب العالمي" للطلاب من الاقتصادات النامية لمتابعة الدراسات في المؤسسات التعليمية بالهند[8].

تحديات الدور الهندي

رغم المقومات والإنجازات سالفة الذكر، تواجه الهند العديد من التحديات التي تعرقل تحقيق رؤيتها كقوة عالمية، حيث لا تزال نسبة كبيرة من السكان

تعيش تحت خط الفقر، مما يشكل عائقًا أمام تحقيق التنمية الشاملة. كما تحتاج البلاد إلى خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة المستمرة في القوى العاملة، فضلًا عن معالجة التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة في توزيع الثروات والتعليم. ويمثل الفساد وعدم الاستقرار السياسي تحديًا آخر، حيث يؤثران على كفاءة المؤسسات الحكومية وسير العمليات التنموية. وتواجه الهند أيضًا تحديات أمنية داخلية مثل الإرهاب والتمرد الداخلي في بعض الولايات، التي تهدد الاستقرار الداخلي والأمن القومي.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تبقى آفاق الهند المستقبلية واعدة بفضل مجموعة من العوامل المحورية، حيث تتمتع البلاد بميزة ديموغرافية كبيرة، حيث تضم شريحة واسعة من الشباب الذين يمثلون قوة عاملة حيوية يمكن أن تكون محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي. كما يوفر الاقتصاد الهندي المتنامي فرصًا كبيرة لتعزيز الاستثمار والابتكار في قطاعات التكنولوجيا والرعاية الصحية والتعليم. يُضاف إلى ذلك الموقع الاستراتيجي للهند، الذي يمنحها دورًا حيويًا في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي[9]. كما أن عوائد القوى الهندية العاملة في الخارج خاصة في منطقة الخليج تدر دخلًا هامًا وصنفت الأولى عالميًا بقيمة 125 مليار دولار، تليها المكسيك بـ67 مليار دولار، والصين بـ49.5 مليار دولار، ثم الفلبين رابعًا بـ40 مليار دولار، ومصر خامسًا بـ25 مليار دولار حسب تقرير البنك الدولي[10].

ويوكد الخبراء أنه لضمان تحقيق إمكاناتها الكاملة تحتاج الهند إلى تبني سياسات شاملة ومتكاملة لتحسين جودة التعليم، وتوسيع الوصول إليه لضمان إعداد جيل قادر على قيادة عملية التنمية، علاوة على ذلك، يتوجب تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد لضمان كفاءة المؤسسات الحكومية وتحقيق الشفافية في إدارة الموارد[11]. كما لا يمكن إغفال أهمية تعزيز الشمول الاجتماعي والاقتصادي، حيث يجب تقليل الفجوة بين مختلف شرائح المجتمع للحد من عدم المساواة وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، وبالفعل تجمع الهند بين التحديات والفرص بشكل استثنائي، ويظل نجاحها في تحقيق رؤيتها

المستقبلية مرتبطًا بقدرتها على مواجهة هذه التحديات بطريقة منهجية ومستدامة، مما يضمن لها مكانة رائدة على الساحة العالمية.

وبالرغم من تحسن وضع الهند النسبي في جنوب آسيا في العقود الأخيرة بسبب النمو الاقتصادي وزيادة التركيز على الشئون الإقليمية، لكن التحديات تزايدت مع صعود القوة الصينية؛ ما قد يتطلب جهدًا طويل الأمد واستراتيجية دقيقة. تواجه الهند العديد من التحديات الخارجية حيث إن مطالبات الهند بمجال نفوذ إقليمي تدعمها عوامل مثل التراث الحضاري المشترك مع شبه القارة الهندية. ومع ذلك، فإن رغبة باكستان في الحصول على هوية منفصلة تخلق تحديات في هذا الصدد. ولا يزال إرث التقسيم على أسس دينية يعيق تنفيذ السياسات ويعرقل العلاقات مع باكستان وبنغلاديش. وتؤدي القوى الدينية إلى تفاقم هذه التوترات، في حين يؤدي عدم اهتمام الهند التجاري التاريخي إلى تقليص القدرة على التواصل مع جيرانها. كما أن النزعة القومية في دول شبه القارة الصغيرة تؤدي إلى تعقيد الهيمنة الإقليمية للهند، حيث تسعى الدول للحصول على دعم من القوى الخارجية لموازنة الهند. ونرى صراعات مماثلة على الهيمنة الإقليمية في قوى عظمى أخرى، مثل الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، وروسيا في أوكرانيا، والصين في البلدان المجاورة لها.

هذه التعقيدات متأصلة في العلاقات الدولية وتمثل تحديات لسياسة الهند في جنوب آسيا بسبب الطبقة الإضافية من التأثير التاريخي للتقسيم. وتواجه المنطقة قيودًا بنيوية دائمة في علاقاتها مع الهند. ففي جزر المالديف، كان هناك تحول نحو الصين في عهد عبد الله يمين، ولكن الحكومة الحالية في عهد إبراهيم صليح تؤكد على سياسة "الهند أولًا". ومع ذلك، فإن قوى المعارضة الممولة من الصين تشن حملة لإزالة الهند من جزر المالديف.

وفي سريلانكا، تتعارض مخاوف دلهي بشأن حقوق الأقلية التاميلية مع مزاعم عدم التدخل الصينية، مما يؤدي إلى القومية السنهالية ضد الهند. وهذا يعقد مشاركة دلهي مع كولومبو، حيث تحظى مشاريع الصين

بتفضيل على مشاريع الهند. أما بنغلاديش، فلا تزال القضايا الناجمة عن التقسيم قائمة، ولكن العلاقات التجارية والاقتصادية تحسنت، مما يوفر بعض التوازن ضد الاتجاهات السلبية. وقد تحدى نفوذ الصين المتزايد في نيبال وبوتان هيمنة الهند التقليدية في المنطقة. فقد فشلت الهند في توقع التحديات الطويلة الأجل التي تفرضها الصين، مما سمح لبكين بمنافسة نفوذها.

وفيما يخص أفغانستان، فإن قدرة الهند على تشكيل النتائج محدودة، حيث تحتل باكستان موقعًا مهيمنًا. وعلى الرغم من القوة الاقتصادية المتنامية للهند مقارنة بباكستان، فقد لا يكون ذلك كافيًا لهزيمة أو تسوية النزاعات مع إسلام آباد بشكل حاسم. وفي حين سعت الهند إلى المصالحة مع باكستان، فلا يوجد اتفاق داخل باكستان بشأن المشاركة. وسوف تستمر الديناميكية بين الهند والصين وباكستان في تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة.

وأخيرًا، يجب الالتفات للموقف الهندي بشكل عام على أنه يشمل تأثيرها على المنطقة في حدود المستوى الإقليمي وليس كعلاقة فردية مع بعض الدول، حيث قد عاد مفهوم مناطق النفوذ في العلاقات الدولية إلى الظهور مع تلاشي لحظة القطب الواحد، وسعي القوى العظمى إلى التسوية السياسية. وفي جنوب آسيا، أصبح التوتر واضحًا بين التفوق الهندي والمقاومة الإقليمية. ويؤيد العديد من أهل النخبة في الهند أن تتولى البلاد قيادة المنطقة، ويعتبرون أن ذلك من حقهم. ومع ذلك، فإن هذا الاعتقاد غالبًا ما يؤدي إلى الإحباط السياسي وخيبة الأمل. وتتلخص مهمة الهند في إدارة التعقيدات الإقليمية والسعي إلى التحسين، ولكن هذه المهمة معقدة بسبب وجود جهات فاعلة ذات سيادة وقوى عظمى أخرى في المنطقة. إن الفكرة القائلة بأن الهند قادرة ببساطة على تأكيد زعامته الإقليمية هو أمر ليس بالسهولة التي يروج لها البعض، حيث يتطلب تحقيق الهيمنة والتفوق والريادة الإقليمية التغلب على التناقضات التاريخية والجغرافية.

مصر والهند: قصة تعاون وتطلعات مشتركة

ولا يفوتنا هنا أن نمر على دور وعلاقات الهند التاريخية دون أن نعرج على مسيرة العلاقات المصرية الهندية وتاريخها المجيد، حيث يتجلى عمق العلاقات الممتدة بين هاتين الحضارتين العظيمتين على مر العصور. فمن ضفاف نهر النيل إلى سهول نهر الجانج، ازدهرت الشراكة الاستراتيجية بين مصر والهند، متجاوزة حدود الجغرافيا والزمن حيث تعود جذور هذه العلاقة إلى فجر التاريخ المسجل. ففي الألفية الثالثة قبل الميلاد، تبادلت حضارتا وادي السند والمملكة القديمة في مصر السلع والأفكار، مما أسس لأسس تبادل ثقافي دائم. وتعزز هذا الارتباط في الألفية الثانية قبل الميلاد عندما أقامت المملكة الجديدة في مصر علاقات دبلوماسية مع ممالك شبه القارة الهندية، لتثبت أواصر صمود أمام اختبار الزمن[12].

وعلى مر القرون، وقفت مصر والهند جنبًا إلى جنب في سبيل استقلال الشعوب والحياد الإيجابي والعدالة لدول العالم الثالث. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع تعقيدات حقبة ما بعد الاستعمار، لعب زعيما البلدين، جمال عبد الناصر وجواهر لال نهرو، دورًا محوريًا في تشكيل حركة عدم الانحياز، داعيين إلى نظام عالمي قائم على الاحترام المتبادل وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وتغطي الشراكة الاستراتيجية بين مصر والهند اليوم مجالات متنوعة تشمل التجارة، والاستثمار، والدفاع، والأمن. وتشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين ازدهارًا ملحوظًا، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية أكثر من 7.26 مليار دولار في عام 2023، واستثمرت الشركات الهندية في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات[13].

ويتعاون البلدان بشكل وثيق في مجال الدفاع، من خلال تبادل الخبرات، وإجراء التدريبات العسكرية والبحرية المشتركة، واستكشاف فرص الإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا. وأسهم هذا التعاون في تعزيز القدرات العسكرية للبلدين، وفي تحقيق الاستقرار الإقليمي والحفاظ على نظام دولي قائم على القواعد.

وتعد الروابط الثقافية والشعبية بين مصر والهند بنفس القدر من العمق. وفي ظل تحديات القرن الحادي والعشرين، تبقى الشراكة الاستراتيجية بين البلدين نموذجًا للأمل والتعاون الجاد والفهم المعمق لقيمة ودور البلدين، حيث تجسد قوة التعاون وعمق القيم والتطلعات المشتركة[14]. حيث يرتبط مستقبل هذين البلدين العظيمين ارتباطًا وثيقًا، في شهادة على الروابط الخالدة التي شكلت تاريخهما المشترك وستواصل تشكيل مصيرهما الجماعي[15].

ومع مواجهة المجتمع الدولي التحديات الملحة لتغير المناخ، اكتسبت الشراكة الاستراتيجية بين مصر والهند بُعدًا جديدًا وحيويًا يتمثل في السعي نحو التنمية المستدامة وتطوير تقنيات الطاقة المتجددة، فمصر تتمتع مصر بموارد وفيرة من الطاقة الشمسية والرياح، وقد أصبحت رائدة إقليميًا في مجال الطاقة المتجددة. كما وضعت مصر أهدافًا طموحة لتوليد 42% من كهربائها من مصادر متجددة بحلول عام 2035، ومن أبرز مشروعاتها مجمع بنبان للطاقة الشمسية، الذي يُعد من أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في العالم، بقدرة إنتاج تصل إلى 1.8 جيجاواط، بينما أحرزت الهند تقدمًا كبيرًا في ثورتها بمجال الطاقة المتجددة، مع هدف تركيب قدرة 450 جيجاوات بحلول عام 2030، واتفقت مصر والهند على برنامج بعدة مليارات لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

وبدت تقنيات الطاقة الشمسية إحدى ركائز تعاون البلدين للاستفادة من أشعة الشمس الوفيرة في مصر ومن ريادة الهند في تصنيع ونشر الخلايا الكهروضوئية، وهناك اتفاق لاستغلال طاقة الرياح وتطوير مشروعات مشتركة وتبادل التكنولوجيا في هذا المجال، خاصة في المناطق الاستراتيجية بمصر على طول ساحل البحر الأحمر، كما يبحث الجانبان حاليًا حلول تخزين الطاقة للجمع بين تقدم الهند في تقنيات البطاريات وحاجة مصر إلى تعزيز استقرار شبكات الكهرباء. ويعمل الجانبان أيضًا في مجال البنية التحتية للشبكات الذكية للطاقة الرقمية التي تدير تكامل مصادر الطاقة المتجددة بكفاءة. والعمل المشترك أيضًا في مجالات التدريب وبناء القدرات وتبادل المعرفة والخبرات وتبادل أفضل الممارسات لتسريع التحول إلى أنظمة طاقة مستدامة في كلا البلدين[16].

هـذا بالإضافـة إلى توقيـع اتفاقيـة لإقامـة منطقـة تجـارة حـرة بين مصـر والهنـد في عـام 2011 لتعزيـز تدفـق التجـارة والاسـتثمار. ويعمـل مجلـس الأعمـال المصـري-الهنـدي الـذي تأسـس عـام 2008 ويضـم كبـار رجـال الأعمـال والشـركات الرائـدة على عقـد اجتماعـات دوريـة لمناقشـة فـرص التعـاون في مختلـف المجـالات، ووضـع برنامـج تبـادل التجـارة والاسـتثمار وتنظيـم معـارض تجاريـة وبعثـات اسـتثمارية متبادلـة لتعزيـز الفـرص المتاحـة.

وتعـد الهنـد مـن أكبر الشـركاء التجـاريين لمصـر، حيـث شـهدت التجـارة الثنائيـة نمـوًا ملحوظًـا، علاوة علـى التعـاون في مجـالات الطاقـة المتجـددة والنفـط والغـاز، إضافـة إلى مشـروعات بنيـة تحتيـة كالكهربـاء والموانئ، والزراعـة والصناعـات الغذائيـة. فـضلًا عـن تبـادل الخبرات في قطاعـات التكنولوجيـا الصحـة وإنتـاج الأدويـة والمسـتلزمات الطبيـة وتبـادل الخبرات في مجـال الرعايـة الصحيـة.

ويمكـن رصـد نمـو مسـار العلاقـات بقـراءة متأنيـة لأرقـام التجـارة والاسـتثمار في البلديـن، ففـي السـنة الماليـة 2022-2023، بلغـت التجـارة الثنائيـة 7.26 مليـار دولار، وتجـاوزت اسـتثمارات الشـركات الهنديـة في مصـر 3.15 مليـار دولار في قطاعـات مثـل البتروكيماويـات والمنسـوجات والبنيـة التحتيـة والطاقـة المتجـددة. تُظهـر العلاقـات الاقتصاديـة المتناميـة بين مصـر والهنـد إمكانـات كـبيرة لمزيـد مـن تعميـق الشـراكة التجاريـة والاقتصاديـة في المسـتقبل[17].

وختامًـا، تثبـت الهنـد أنهـا قـوة صاعـدة في النظـام الـدولي بفضـل اقتصادهـا المتنـامي، وقوتهـا العسـكرية، ودورهـا الدبلومـاسي النشـط، وهـي تسـعى جاهـدة لتعزيـز مكانتهـا العالميـة مـن خلال سياسـات داخليـة فعالـة وعلاقـات خارجيـة متوازنـة، ممـا يتيـح لها تحقيـق تـوازن بين المصالـح الوطنيـة والإقليميـة والدوليـة. ومع اسـتمرارها في مواجهـة تحدياتهـا، مثـل الفقـر والبطالـة والتوتـرات الإقليميـة، تظهـر الهنـد قدرتهـا علـى التكيـف والابـتكار لتصبـح لاعبًـا محوريًـا في تشـكيل مسـتقبل العالـم، لـذا فـإن صعـود الهنـد يعكـس قصـة نجـاح لدولـة اسـتطاعت أن تجمـع بين النمـو الاقتصـادي والاسـتقرار السـياسي لتصبـح نموذجًـا يُحتـذى بـه في التنميـة المسـتدامة والتـأثير الإيجـابي علـى السـاحة الدوليـة، وصياغـة والتـأثير في الأجنـدة

الدولية، سواء تلك المرتبطة بالمناخ أو ما يتعلق بعدالة النظام الاقتصادي الدولي أو في التوازنات الجيوسياسية في محيطها الآسيوي أو على الصعيد الدولي.

والخلاصة، إن الصعود الهندي على المستوى الدولي يعكس القدرات الاقتصادية التي نجحت الهند في تطويرها، واستلهام روح التقدم والإنجاز من خلال الإصلاحات الاقتصادية والاهتمام بالتصنيع والتحول إلى اقتصاد المعرفة، فضلًا عن تبني سياسة خارجية متوازنة بين أقطاب متباينة الأهداف والمصالح تقوم على الشراكة الاقتصادية مع القوى الكبرى لخدمة أهداف التنمية الهندية، وهو ما جعل الهند تجني ثلاثية الإنجاز هذا العام، التي تجلت في الصعود الاقتصادي على المستوى الدولي لتحتل المرتبة الخامسة عالميًا، وأن تصبح الهند أكبر دولة من حيث عدد السكان، وأن تصل مركبتها الفضائية إلى سطح القمر، لتصبح الدولة الرابعة بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهي دلالة تعكس التطور التكنولوجي الذي وصلت إليه الهند، وما ينتظرها من مستقبل واعد على الساحة الدولية.

المصادر:

1. Kugelman, M. (2018). India's Rise: The Geopolitics of a Global Power. Foreign Affairs, 97(3), 144–152.
2. World Bank. (2021). World Development Indicators. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
3. Ministry of External Affairs, Government of India. (2021). Act East Policy. Retrieved from https://mea.gov.in/act-east-policy.htm.
4. Defense Budget by Country (2024), Gobal FirePower , https://www.globalfirepower.com/defense-spending-budget.php#google_vignette
5. Ministry of External Affairs, Government of India. (2021). Act East Policy,Op.Cit.
6. Global Diplomacy Index 2021 Country Ranking ,https://globaldiplomacyindex.lowyinstitute.org/country_rank.html
7. World Poverty Clock. (2021). India. Retrieved from https://worldpoverty.io/country/india.
8. Kallol Bhattacherjee,International institutions require fundamental reform: Modi, The Hindu, January 13, 2023, https://www.thehindu.com/news/national/jaishankar-terms-united-nations-a-frozen-1945-invented-mechanism/article66374876.ece
9. Nayar, B. (2019). India's Global Role and Regional Leadership: A Comparative Analysis. Asian Survey, 59(2), 279–302.
10. اليوم السابع عدد الجمعة 22 نوفمبر 2024 - اقتصاد وبورصة
11. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. (2023). الترسانة النووية الهندية. متاح على: https://www.sipri.org/databases/nuclear-forces.
12. الأمم المتحدة. (2023). مواقف الهند بشأن إصلاح مجلس الأمن. متاح على: https://www.un.org/securitycouncil/content/india-un-security-council-reform.
13. وزارة الخارجية الهندية. (2023). العلاقات الإقليمية والدولية للهند. متاح على: https://www.mea.gov.in/indian-foreign-policy.htm.
14. منظمة التعاون الإسلامي. (2023). الهند كعضو نشط في المنظمة. متاح على https://www.oic-oci.org/page/?p_id=169&p_ref=53&lan=en.
15. البنك الدولي إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي للهند. (2023). متاح على : https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=IN
16. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/11/--161114123537209.html
17. https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-

4 استراتيجية "دوي موي" والدمج بين الشيوعية والاقتصاد الحر: فيتنام نموذجًا

بسنت جمال *

يقدم النموذج التنموي لفيتنام تجربة فريدة لنهوض الدول من حالة الانهيار الكامل إلى النمو والاستمرار والتنمية الاقتصادية؛ حيث شهدت البلاد على مدار الأربعة عقود الماضية تحولات لافتة على الصعيد السياسي والاقتصادي تتمثل في قدرتها على تجاوز التداعيات الكارثية لتتالي الحروب والصراعات التي أنهكت مواردها الاقتصادية عامًا تلو الآخر، لتدرك القيادة السياسية عقب ذلك أهمية اتباع نموذج اقتصادي

*باحث أول بوحدة الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة -المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

محـدد واستراتيجيـة تنمويـة واضحـة المعالـم قائمـة علـى مبـدأ "اقتصـاد السـوق ذات التوجـه الاشتراكـي"، والـذي يـعني الحفـاظ علـى السـيادة السياسـية للحـزب الحاكـم مـع فتـح المجـال تدريجيًـا أمـام حريـة الأسـواق والتجـارة الخارجيـة والاسـتثمار الأجـنبي المباشـر، وتعزيـز دور القطـاع الخاص في النشـاط الاقتصـادي؛ حيـث يتـم رسـم الخطـط الاقتصاديـة بالكامـل مـن خلال القيـادة السياسـية مـع السـماح بدخـول رءوس الأمـوال والخبرات والمهـارات مـن الخارج بشـروط تضعهـا الدولـة، والاحتفـاظ بشـركات تعمـل في غالبيـة الصناعـات الاستراتيجيـة.

ومـا يدلـل علـى نجـاح فيتنـام في تحقيـق مسـاعيها، قدرتهـا علـى التحـول مـن اقتصـاد قائـم علـى قطـاع الزراعـة إلى اقتصـاد قائـم علـى الصناعـة، والانتقـال مـن كونهـا دولـة منغلقـة إلى واحـدة مـن أكثر الاقتصـادات انفتاحًـا في العالـم مـن خلال زيـادة بصمتهـا في خريطـة التجـارة العالميـة، إلى جانـب تعميـق تشـابكاتها في السـاحة الاقتصاديـة العالميـة، وهـو الأمـر الـذي أسـهم في تحقيـق فائـض في الميزان التجـاري، وارتفـاع نصيـب الفـرد مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي، والقضـاء علـى الفقـر المدقـع. ولا يُعـد نجـاح التجربـة الفيتناميـة وحصدهـا إشـادات مـن المنظمـات الدوليـة إنهـا خاليـة مـن التحديـات حيـث تواجـه الـبلاد في الـفترة الحاليـة تحديًـا رئيسـيًا يتمثـل في صعوبـة الإفلات مـن "فـخ الـدول المتوسـطة" لتحقيـق طموحهـا في أن تصبـح دولـة متقدمـة ومرتفعـة الدخـل بحلـول عـام 2045 عبر الاعتمـاد علـى أدوات جديـدة وغير تقليديـة لتحـفيز النمـو الاقتصـادي.

وعليـه، يهـدف هـذا الفصـل إلى اسـتعراض النمـوذج التنمـوي لفيتنـام منـذ عـام 1941 وحتى 2023، وتحليـل أبـرز التحديـات التي تواجهـه، لينقسـم إلى ثلاثـة أجـزاء رئيسـية؛ يحلـل الأول: الأيديولوجيـة الاقتصاديـة الفيتناميـة، ليتنـاول الثـاني: مُحفـزات نجـاح الاستراتيجيـة الاقتصاديـة الفيتناميـة، وأخيرًا يسـتعرض الثالـث: أبـرز التحديـات الماثلـة أمـام نمـوذج فيتنـام التنمـوي.

أولًا: الأيديولوجية الاقتصادية الفيتنامية

مرت فيتنام بعقود طويلة من الحروب والصراعات، حيث شنت "حركة التحرر الشيوعية القومية" عام 1941 حربًا من أجل الاستقلال عن فرنسا تحت قيادة "هو شي منه"، وقد استمرت تلك الحرب حتى عام 1954 عقب هزيمة قوات الاحتلال الفرنسي بمعركة "ديان بيان فو" وانسحابها من البلاد، لتنقسم فيتنام مؤقتًا إلى دولتين شمالية وجنوبية بانتظار إجراء انتخابات لتوحيد الدولتين عام 1956، إلا أنه قامت حرب بين الشمال والجنوب بحلول عام 1957 بسبب الفوز المحتمل للشماليين، لتتدخل الولايات المتحدة بقوات عسكرية لمنع انتصار فيتنام الشمالية ذات النظام الشيوعي، وقد استمرت تلك الحرب حتى عام 1973 مع سحب جميع القوات الأمريكية بالكامل، وسقطت سايغون – عاصمة جمهورية فيتنام الجنوبية – في قبضة الجيش الفيتنامي الشمالي بحلول عام 1975، وتم توحيد فيتنام الشمالية والجنوبية[1]. عقب ذلك بثلاث سنوات، اشتعلت الحرب بين فيتنام وكمبوديا والصين حيث اجتاحت فيتنام كمبوديا؛ الأمر الذي ترتب عليه غزو الصين لفيتنام، وقيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات تجارية وعسكرية عليها، إلا أن بكين فشلت في تحقيق هدفها المتمثل في إنهاء احتلال فيتنام لكمبوديا الذي استمر حتى عام 1989، وانخرطت الدولتان الشيوعيتان في سلسلة من الحروب الصغيرة المتقطعة على مدى السنوات التالية حتى جرت المفاوضات السلمية عام 1991 عند انهيار الاتحاد السوفيتي[2].

ولا يُمكن فصل توالي الحروب والصراعات العسكرية عن الانهيار الاقتصادي الذي شهدته البلاد في تلك السنوات، حيث كان اقتصاد فيتنام واحدًا من أفقر اقتصادات العالم نظرًا لاعتماده على قطاع الزراعة كمصدر رئيسي للدخل مستحوذًا على أكثر من 70% من القوى العاملة الفيتنامية، وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى ضئيلًا يتراوح بين 200 دولار و300 دولار خلال الثمانينيات، وتراجع إنتاج الأرز إلى 300 كيلوجرام للفرد الواحد سنويًا[3].

ولم تكن الحروب والعقوبات الدولية هي السبب الوحيد للانهيار الاقتصادي في فيتنام؛ حيث أسهمت السياسات الانعزالية لزعيم الحزب الشيوعي "لي دوان"

خلال الفترة (1960–1986) في تفاقم الأزمات الاقتصادية التي عانت منها البلاد حينذاك كونه مؤيدًا قويًا للمركزية الاقتصادية وللنظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على تخصيص الموارد بشكل مركزي مع وضع كافة القرارات السياسية والاقتصادية في يد الحزب الحاكم؛ مما أدى إلى انغلاق البلاد على ذاتها مع وصول محدود إلى الأسواق الأجنبية، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات الفقر والتضخم لمستويات غير مسبوقة، وانهيار قطاع الصناعة وتدهور قطاع الزراعة[4].

وبعد منتصف الثمانينيات، أدركت فيتنام أن الاقتصاد على وشك الانهيار، وأن نموذج التنمية الذي استعارته من الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بالكامل على الصعيد الاقتصادي قد أثبت فشله، وكانت تلك اللحظة هي نقطة التحول بالنسبة للاقتصاد الفيتنامي الذي شهد انطلاقة قوية مع رئاسة "نيجوين فان لين" للحزب الشيوعي عام 1986 عقب سنوات من الجمود والركود الاقتصادي؛ حيث أسهم وصوله للحكم في إحداث تحول جذري كامل في السياسات الاقتصادية، خاصة عقب إطلاقه خارطة التنمية المعروفة باسم "دوي موي– Doi Moi"، والتي تعني التجديد والابتكار، بهدف اتباع نموذج "اقتصاد السوق ذات التوجه الاشتراكي"؛ إذ أعطت فيتنام الأولوية لإزالة الحواجز التي فرضتها على نفسها كدولة ذات سيادة من خلال اتباع سياسات الانفتاح على العالم الخارجي وعلى الساحة التجارية الدولية، فضلًا عن تصحيح مسار اقتصادها المركزي غير المنتج وتحويله إلى اقتصاد موجه نحو السوق، مع الاحتفاظ باحتكار الحزب الشيوعي للسلطة السياسية ولوضع الخطط التنموية. وقد تم تطبيق تلك الإصلاحات بدءًا من موازنة 1988–1989، والتي تمثلت ملامحها خفض قيمة الدونج الفيتنامي وتقليص عجز الموازنة العامة، وإصلاح منظومة الدعم، وتنويع ملكية الأصول المملوكة للدولة، وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عبر تشجيع إنشاء الشركات الخاصة، وعلاج البيروقراطية، وتقليص الاحتكارات الحكومية غير الفعّالة وفتح صناعات الخدمات الصغيرة للأفراد والأسر. كما استهدفت خطة "دوي موي" تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، واستغلال الموارد بالشكل الأمثل، علاوة على وضع سياسات لدمج الاقتصاد المحلي في

الاقتصادات العالمية والإقليمية، واتباع استراتيجية التوجه نحو التصدير وإزالة القيود المفروضة على التجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث صدر أول قانون للاستثمار الأجنبي في فيتنام في ديسمبر 1987، وقانون تأسيس الشركات عام 1999 والذي أسهم في إعطاء الشركات الخاصة المزيد من المرونة. عطفًا على ذلك، أعادت الدولة الملكية الخاصة للأراضي الزراعية؛ مما أسفر عن زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 20% وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وعلى رأسها الأرز، ومنحت للمرة الأولى الحرية للفيتناميين في استخدام الأراضي الزراعية وفقًا لرؤيتهم مع الاحتفاظ بحق الدولة في استرجاع الأرض إذا هجرها أصحابها أو توقفوا عن زراعتها، وأعطت الحق لكل أسرة بتملك 3 هكتارات ضمن عملية توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين، وهو الأمر الذي يعتبر تحوّلا جذريًا في سياسة وأيديولوجية الحزب الشيوعي[5].

والجدير بالذكر أن خطة التنمية "دوي موي" لم تكن السبب الوحيد للطفرة الاقتصادية التي شهدتها فيتنام خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي؛ حيث لعب رفع الحظر التجاري الأمريكي عام 1994، وتطبيع العلاقات بين البلدين عام 1995، دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي الفيتنامي بدعم من إرسال إشارات للمجتمع الدولي بأن البلاد على استعداد للانفتاح على العالم الخارجي؛ مما شجع العديد من دول العالم على تعزيز العلاقات الثنائية مع البلاد. وبعد رفع الحظر التجاري، ارتفعت صادرات فيتنام إلى الولايات المتحدة بشكل مطرد بفضل توقيع اتفاقية التجارة الثنائية بين البلدين، والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2001. وبعد ثلاثين عامًا من تطبيع العلاقات، أصبحت الولايات المتحدة أكبر سوق للصادرات الفيتنامية، ومصدرًا رئيسيًا للاستثمار الأجنبي المباشر[6].

وهكذا، تحولت فيتنام في بضعة عقود فقط من دولة زراعية تعاني من تبعات الحروب إلى واحدة من أكثر الاقتصادات ديناميكية في جنوب شرق آسيا؛ حيث تبنت البلاد مزيجًا من الإصلاحات الاقتصادية الجريئة مع تطبيق سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة الماهرة، وتعزيز التصنيع عالي التقنية، والانفتاح والتكامل مع العالم الخارجي، مع عدم إغفال الاعتبارات الاجتماعية والسياسية

الناتجة عن التحولات الاقتصادية، ولهذا، تمكنت فيتنام من تحقيق استدامة في النمو الاقتصادي، ومضاعفة الناتج المحلي الحقيقي للفرد، ورفع إنتاجية العمال، وخفض معدل الفقر والتضخم، وزيادة حضورها في المشهد الاقتصادي العالمي مع الاحتفاظ بمكانة الحزب الشيوعي كالحزب الحاكم للبلاد[7].

وفي هذا السياق، فقد اتسم نهج فيتنام للإصلاح الاقتصادي بعدد من السمات، تتمثل أولها: في تطبيق السياسات الاقتصادية بشكل تدريجي؛ حيث تم تنفيذ بعض القرارات على أساس تجريبي في بعض المناطق قبل تطبيقها على البلاد بأكملها، فيما تتمثل ثانيها: في عدم الجمع بين الإصلاحات الاقتصادية القائمة على تحرير الأسواق والديمقراطية السياسية، وتتضمن آخرها: الحفاظ على الدور المحوري للمؤسسات المملوكة للدولة أثناء تطبيق الإصلاحات الموجهة نحو السوق.

ثانيًا: مُحفزات نجاح الاستراتيجية الاقتصادية الفيتنامية

أسهمت الخطة التنموية "دوي موي" وما تلاها من استراتيجيات اقتصادية في وضع فيتنام بمكانة فريدة بين أسرع الاقتصادات نموًا في جنوب شرق آسيا؛ حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من36.67 مليار دولار عام 1986 إلى 377.36 مليار دولار بحلول عام 2023، وقفز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 430.2 دولار عام 1986 إلى 4346.8 دولار عام 2023، كما ارتفعت قيمة الصادرات من 1.7 مليار دولار عام 1986 إلى 384.93 مليار دولار عام 2022، وذلك وفقًا للبيانات المُتاحة من البنك الدولي. وهكذا، انتقل الاقتصاد الفيتنامي من فئة الاقتصادات منخفضة الدخل إلى نظيرتها متوسطة الدخل، كما تم القضاء على الفقر المدقع، وانخفضت حصة السكان الذين يعيشون بأقل من 3.65 دولارات أمريكية يوميًا من 14% عام 2010 إلى أقل من 4% عام 2023، كما انضم أكثر من 18% من السكان إلى الطبقة المتوسطة[8]. ويُمكن تفسير صعود فيتنام الاقتصادي بثلاثة عوامل رئيسية؛ تتمثل أولها: في تحرير التجارة الخارجية، وتتضمن ثانيها: الإصلاحات المحلية وإلغاء القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر وخفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وترتكز ثالثها: على الاستثمار في رأس المال البشري والمادي.

1. توفير بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر

تتمتع فيتنام بموقع استراتيجي في جنوب شرق آسيا يجعلها متصلة بالأسواق العالمية الرئيسية عبر طرق الشحن البرية والبحرية؛ مما ساعدها على الانفتاح التجاري، وعلى إثبات نفسها كوجهة مستقرة للأعمال التجارية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث وقعت على 16 اتفاقية تجارة حرة مع أكثر من 60 دولة وشريكًا في جميع أنحاء العالم من بينهم أستراليا، وبروناي، وبورما، وكمبوديا، وكندا، وتشيلي، والصين، وإندونيسيا، واليابان، ولاوس، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والفلبين، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، والمملكة المتحدة، وفيتنام، ودول الاتحاد الأوروبي، ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي[9]. والجدير بالذكر أن اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ في أغسطس 2020، ومع المملكة المتحدة في مايو 2021، بينما دخلت الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حيز التنفيذ في يناير 2022، اتصالًا بذلك، انضمت البلاد إلى منطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا عام 1995، وكذلك إلى منظمة التجارة العالمية عام 2007[10]. وقد أسهمت اتفاقيات التجارة الحرة في صعود فيتنام كشريك تجاري موثوق فيه عبر تقليل الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، وتسهيل عملية انتقال رءوس الأموال، وإعطاء ميزة تنافسية للمنتجات الفيتنامية، وتزايد اندماج الاقتصاد الفيتنامي في الاقتصاد العالمي. وقد أسهمت تلك الاتفاقيات في ارتفاع حجم التجارة الخارجية لفيتنام على النحو الآتي:

الشكل -1 حجم التبادل التجاري (مليار دولار)

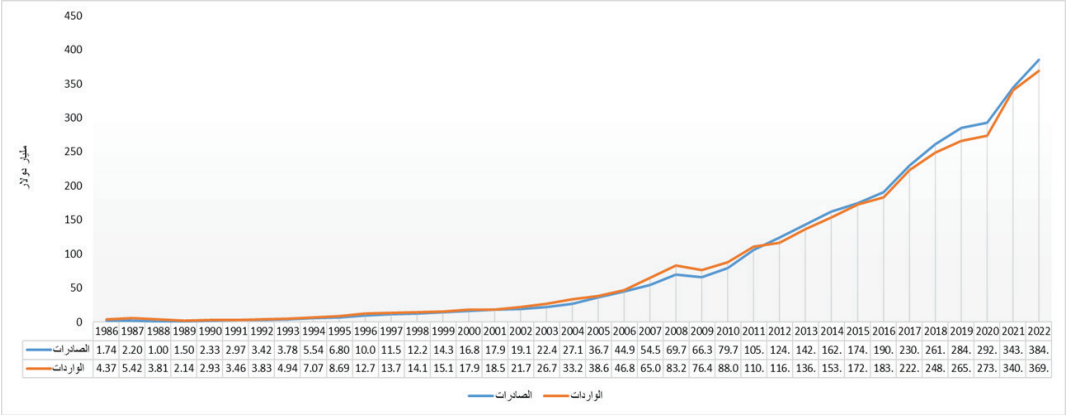

Source- World Bank, Exports and Imports of goods and services.

علاوة على ذلك، تعتبر فيتنام عضوًا في 51 معاهدة استثمار ثنائية، وعضوًا في الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أنها وقعت اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي مع 80 دولة، وتقدم العديد من الحوافز الاستثمارية في قطاعات عدة يأتي على رأسها؛ القطاع التكنولوجي، والبحث والتطوير، والطاقة النظيفة والمتجددة، ومنتجات توفير الطاقة، والسيارات، والبرمجيات، ومعالجة النفايات وإعادة تدويرها، ففي يناير 2020، ألغت الحكومة حدود الملكية الأجنبية على الشركات في قطاع المدفوعات الإلكترونية، كما أصدرت في فبراير 2021 استراتيجية اقتصادية مدتها 10 سنوات تستهدف تحفيز الاستثمار الأجنبي في الصناعات عالية التقنية والصناعات الصديقة للبيئة، كما قدمت البلاد إعفاءات للمستثمرين الأجانب من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي لا يمكن شراؤها محليًا، بما في ذلك الآلات وقطع الغيار للآلات والمعدات والمواد الخام ومدخلات التصنيع ومواد البناء.

وقد أسهمت تلك الخطوات في جعل فيتنام حاضنة للشركات من جميع أنحاء العالم التي تسعى إلى تنويع وجودها في آسيا، والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة والمميزات الناتجة عنها؛ حيث تتجه العديد من الشركات للانتقال إلى فيتنام كخيار استثماري أكثر أمانًا واستقرارًا مقارنة بالدول المجاورة[11]. ويُمكن التدليل على هذا المشهد بالبيانات الإحصائية التي أظهرت أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في فيتنام سجل نحو 297 مليار دولار في نهاية عام 2023[12]، كما يتبين تاليًا:

الشكل -2 الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (مليار دولار)

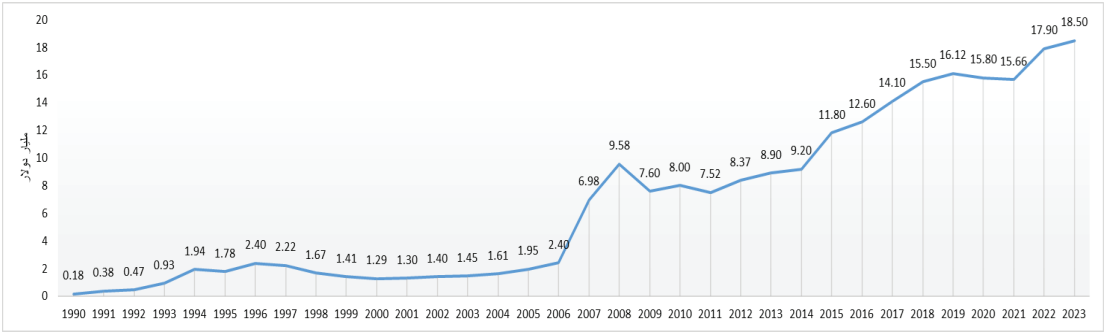

Source- UNCTAD, World Investment Report 2024.

يتبين من الرسم أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع من حوالي 180 مليون دولار عام 1990 إلى نحو 18.5 مليار دولار بحلول نهاية عام 2023، بفضل البيئة الاستثمارية والاقتصادية المستقرة، وبفضل محاولات الحكومة لمواجهة العوائق التي تواجه المستثمر الأجنبي كالبيروقراطية، والفساد والقيود المفروضة على الاستثمارات في بعض القطاعات الاستراتيجية، ومحاولة معاملة المستثمرين الأجانب والمحليين على قدم المساواة. كما تحسن ترتيب فيتنام لعام 2021 في مؤشر بيئة الأعمال الصادر عن وحدة استخبارات الإيكونوميست بنحو 12 مركزًا، وارتفعت قيمة العلامة التجارية الوطنية لفيتنام إلى المرتبة 32 بين 100 علامة تجارية وطنية في العالم بقيمة 431 مليار دولار، وفقًا لشركة "Brand Finance"[13].

2. التحول لمركز تصنيعي إقليمي

أدركت القيادة الفيتنامية منذ عام 1986 ضرورة التحول من الاعتماد الكلي على الزراعة إلى القطاع الصناعي كمكون أساسي للناتج المحلي الإجمالي، ولهذا شهدت البلاد تحولًا ملحوظًا من قطاع صناعي مخطط مركزيًا يهيمن عليه التخصيص الإداري للمدخلات والمخرجات إلى قطاع صناعي تحكمه قوى السوق الحرة، وبالمقارنة مع الأسواق النامية الأخرى في المنطقة، تعد فيتنام اقتصادًا رائدًا في التصنيع والتوريد منخفض التكلفة؛ مما رفع من القيمة المضافة للقطاع الصناعي، ويُمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل؛ تتمثل أولها: في التوسع في إنشاء المناطق الصناعية التي تركز على الإنتاج والأنشطة الموجهة للتصدير لتصل بعددها إلى 425 منطقة صناعية حتى يوليو 2024، ويتمثل ثانيها: في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لتلك المناطق؛ حيث تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المناطق ما بين 35% إلى 40% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للبلاد، فيما يتضمن ثالثها: إصدار قانون الاستثمار الفيتنامي لعام 2005 الذي نص على تمتع المستثمرين في هذه المناطق بضرائب تفضيلية، وأسعار إيجار تنافسية[14]. وتعتبر إدارة المناطق الصناعية في فيتنام شبه مركزية؛ حيث تكون حكومات المقاطعات والبلديات مسئولة عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنظيم المناطق الخاصة

بهـا، وتكمـن مسـئولية الحكومـة المركزيـة في صنـع السياسـات وتوزيـع الموارد[15]. ويُـبين الـشكل الآتي إسـهام قطـاع الصناعـة في الاقتصـاد الفيتنـامي:

الشكل -3 إسهام قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي (%)

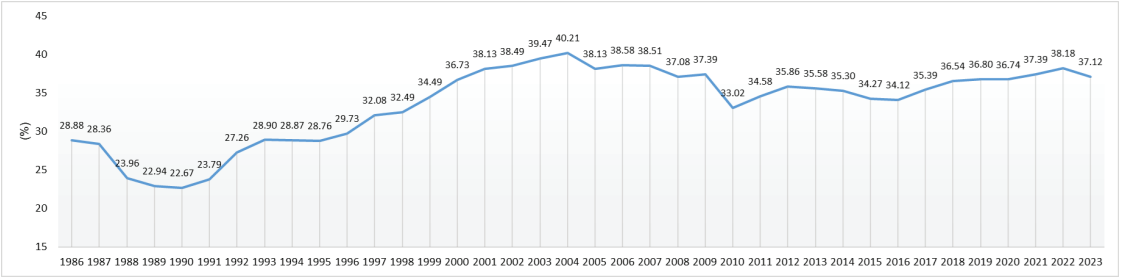

Source: World Bank, Industry (including construction) - value added (% of GDP).

يتـبين مـن الـشكل أعلاه أن نسـبة إسـهام قطـاع الصناعـة والبنـاء في النـاتج المحلـي الإجمـالي الفيتنـامي بلغـت نحـو 37.12% بحلـول نهايـة عـام 2023، مقابـل إسـهام قطـاع الزراعـة والغابـات وصيـد الأسـماك البالغـة 11.96%، وإسـهام قطـاع الخدمـات البالغـة 42.54%[16]. ومـن هنـا يتـبين أن قطـاع التصنيـع في فيتنـام ركيزة أساسـية للنمـو الاقتصـادي، والتجـارة الخارجيـة، والاسـتثمار الأجـنبي المباشـر، كمـا أنـه لعـب دورًا مهمًـا في المرونـة الملحوظـة التي أظهرهـا اقتصـاد فيتنـام في مواجهـة الاضطرابـات العالميـة، وسـاعده على تحقيـق معـدل نمـو إيجابي خلال جائحـة كورونـا عنـد 2.9% عـام 2020، وخلال الحـرب الروسـية الأوكرانيـة عنـد 8.1% عـام 2022[17].

وبالنظـر إلى أبـرز الصناعـات التصديريـة في فيتنـام، يتضـح أن صناعـة المنسـوجات والملابـس الجاهـزة مـن بين الصناعـات الرائـدة مـع وجـود أكثر مـن 6000 شـركة تعمـل في هـذا المجـال، وخلال الأشـهر الخمسـة الأولى مـن عـام 2024، أصبحـت فيتنـام الدولـة الرائـدة في تصديـر المنسـوجات والملابـس إلى الولايـات المتحـدة متجـاوزة الـصين، بحجـم صـادرات بلـغ 6 مليـارات دولار بارتفـاع سـنوي قـدره 4%، كمـا تعـتبر الإلكترونيـات مـن الصناعـات الرائـدة أيضًـا، حيـث احتلـت صـادرات المنتجـات الكهربائيـة والإلكترونيـة المركـز الأول في قائمـة الصـادرات الفيتناميـة متجـاوزة القهـوة والمنسـوجات والأرز، وجـاء ذلـك بفضـل شـركة "سامسـونج" التي حولـت فيتنـام إلى قاعـدة تصنيـع عالميـة لمنتجاتهـا.

وكذلك يُنظر لصناعة الأدوية كصناعة واعدة للاقتصاد الفيتنامي، ومن المتوقع أن ترتفع القيمة السوقية لقطاع الأدوية في إلى 16.1 مليار دولار في عام 2026 مقارنة بنحو 7 مليارات دولار المسجلة في 2024، وفقًا لإدارة الأدوية في فيتنام التابعة لوزارة الصحة، ويقود نمو هذا القطاع مستهدفات الحكومة المتمثلة في الوصول للرعاية الصحية الشاملة لكافة المواطنين. علاوة على ذلك، أصبحت فيتنام سوقًا مهمًا لقطاع السيارات بمبيعات متوقعة تتراوح بين 1.7 مليون وحدة إلى 1.85 مليون وحدة بحلول عام 2035، وعلى الرغم من كون معدل ملكية الأسر للسيارات في فيتنام أقل بكثير من الأسواق المناظرة، فإنها تعتبر واحدة من الدول صاحبة أسرع وتيرة نمو للقدرة الشرائية على شراء سيارة على مدار العقد الزمني الماضي بدعم من تخفيضات الضرائب على السيارات المستوردة وزيادة الدخل.

وأخيرًا، تُعد فيتنام ثاني أكبر مصدر للقهوة في العالم عقب البرازيل حيث بلغت قيمة صادرات القهوة أكثر من 3 مليارات دولار خلال النصف الأول من 2024، كما تلعب صناعة القهوة دورًا مهمًا للقطاع الزراعي والتجاري الفيتنامي حيث توجه الدولة نحو 90% من إنتاجها للتصدير للعالم الخارجي[18].

3. تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية

تضخ الحكومة الفيتنامية نحو 5.7% من ناتجها المحلي الإجمالي لدعم وتطوير البنية التحتية، وهو المستوى الأعلى في جنوب شرق آسيا وثاني أعلى مستوى في آسيا بعد الصين؛ حيث ارتفعت نسبة الوصول إلى الكهرباء كمصدر رئيسي للإضاءة إلى 100% من السكان بحلول عام 2019 مقارنة بنحو 14% فقط خلال عام 1993، بدعم من الاستثمارات العامة من قبل الشركات المملوكة للدولة، والمساعدات الإنمائية الرسمية، حيث تم استثمار 8 مليارات دولار سنويًا لتطوير قطاع الكهرباء من خلال شركة الكهرباء العامة "كهرباء فيتنام"[19]، كما تحسنت نسبة الوصول إلى المياه النظيفة في المناطق الريفية من 17% عام 1993 إلى 51% عام 2020. إلى جانب ذلك، استثمرت فيتنام في بناء نحو 1729 كيلومترًا من الطرق السريعة مع مستهدفات لزيادتها إلى 3000 كيلومتر بحلول عام 2025[20]، وكذلك في بناء شبكة سكك حديدية متطورة على مسافة 3143 كيلومترًا وتشمل 277 محطة،

كما تستثمر البلاد بكثافة في قطاعات النقل والمطارات والموانئ البحرية لربط بنيتها التحتية بالدول المجاورة ولتعزيز الاتصال الإقليمي.

وتمتلك فيتنام 320 ميناء، و22 مطارًا، منها 12 مطارًا دوليًا و10 مطارات محلية، ومن بين المطارات الدولية خمسة مطارات تفي بالمعايير العالمية، بما في ذلك مطار "تان سون نهات"، ومطار "نوى باي"، ومطار "فان دون"، ومطار "فو كوك"، ومطار "دا نانغ". وتستهدف الحكومة زيادة عدد المطارات إلى 26 بحلول عام 2030، و30 مطارًا بحلول عام 2050[21].

وبفضل البنية الأساسية والسياسات المواتية للسوق وتشابكها مع سلاسل الإمداد والتوريد العالمية، جذبت فيتنام العديد من الشركات التكنولوجية حول العالم مثل "سامسونج"، و"إنتل"، و"إل جي"، و"بايونير"، و"فوكسكون"، كما تسعى البلاد إلى تنويع مصادر تمويل البنية التحتية عبر التنويع بين القطاعين العام والخاص، وتتوقع أن تأتي 20% من الاستثمار في البنية التحتية من القطاع الخاص خلال الخمس سنوات المقبلة[22].

4. الاستفادة من استراتيجية "الصين + 1":

استفادت تجربة فيتنام التنموية من بروز استراتيجية "الصين + 1" بين الشركات والمؤسسات العالمية، والتي تعني تجنب تركيز الاستثمارات في الصين فقط وتوجيهها إلى اقتصادات نامية واعدة أخرى كالهند وتايلاند وفيتنام وتركيا كاستجابة لارتفاع التكاليف وعدم اليقين في ممارسة الأعمال التجارية في الصين. وترجع جذور تلك الاستراتيجية إلى عدد من الأسباب؛ منها انتهاج بكين سياسة "صفر كوفيد" الهادفة للقضاء بشكل كامل على فيروس كورونا عبر إغلاق الحدود والحجر الصحي والالتزام بالفحوص الصارمة مع تطبيق قيود للسفر والتنقلات، وإجبار الشركات -بإستثناء موردي السلع الأساسية والغذائية- على الإغلاق المؤقت حتى تؤكد السلطات المحلية عدم وجود إصابات جديدة، مما أثر في ممارسة الأعمال التجارية في البلاد، وألقى بظلاله على إنتاجية الشركات، وفاقم من صعوبات تأمين القوى العاملة اللازمة لتسيير الأعمال، وصعوبات تأمين

الإمـدادات اللازمـة للإنتـاج نظـرًا لاضطرابـات قطـاع النقـل واللوجسـتيات؛ ممـا رفـع التكلفـة غير المباشـرة للإنتـاج، وأسـفر عـن حـدوث حالـة مـن عـدم اليـقين بين المسـتثمرين الأجانـب؛ ممـا يـعني أن الوبـاء أبـرز حقيقـة مفادهـا أنـه "لا يُمكـن الاعتماد علـى مركـز تصنيعـي عـالمي واحـد فقـط".

كمـا اسـتفادت فيتنـام مـن الشـيخوخة السكانيـة في الـصين الناتجـة عـن تراجـع عـدد المواليـد وارتفـاع عـدد الـسكان في الفئـة العمريـة أعلـى 60 عامًـا، وهـو مـا يـعني انخفـاض القـوى العاملـة المُتاحـة أمـام الشـركات الأجنبيـة وارتفـاع تكلفـة اليـد العاملـة، حيـث تُعـد الـصين واحـدة مـن أسـرع الـدول نمـوًا في أعـداد كبـار السـن علـى مسـتوى العالـم بسـبب ارتفـاع متوسـط العمـر المتوقـع وانخفـاض معـدلات الخصوبـة، ومـن المتوقـع أن يصـل عـدد الـسكان الذيـن تزيـد أعمارهـم عـن 60 عامًـا إلى 28% بحلـول عـام 2040[23]. إلى جانـب ذلـك، أسـهمت السياسـات التنظيميـة التقييديـة التي تسـتهدف صناعـات معينـة بـشكل مباشـر كفـرض قيـود علـى عمليـات نقـل البيانـات عبر الحـدود وفـرض غرامـات كـبيرة في حالـة عـدم الامتثـال للقانـون، والتوتـرات المسـتمرة بين الـصين والولايـات المتحـدة بشـأن نقـل التكنولوجيـا وحقـوق الملكيـة الفكريـة والتجسـس علـى شـبكات الـدول الأخـرى، في ابتعـاد الشـركات العالميـة عـن الـصين تدريجيًـا وتـآكل الميزة النسـبية للـصين كوجهـة تجاريـة مفضلـة[24].

وهكـذا، بـدأت بوصلـة الاسـتثمار العـالمي تحيـد عـن الـصين، وأصبحـت فيتنـام مسـتفيدًا رئيسـيًا مـن التحـول العـالمي في سلاسـل التوريـد، ومـن جهـود الشـركات الراميـة لتقليـص مخاطـر انكشـافها علـى الـصين، لتصبـح مركـز تصنيـع بديـل للشـركات التي تحتـاج إلى قواعـد إنتـاج موثوقـة، حيـث تتمتـع الـبلاد بموقـع جغـرافي متـميز مـقترب مـن الـصين وطـرق الشـحن الإقليميـة الرئيسـية، وباسـتقرار النمـو الاقتصـادي، وارتفـاع عـدد اتفاقيـات التجـارة الحـرة مـع عـدد كـبير مـن دول العالـم، وتقليـص القيـود المفروضـة علـى الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة، وتوافـر القـوى العاملـة الماهـرة والرخيصـة نسـبيًا، وتقدمهـا في مؤشـرات التنافسـية العالميـة، وسـهولة الأعمـال.

5. القوى العاملة الماهرة

تتمتع فيتنام بإحدى أكبر أسواق العمل في رابطة دول جنوب شرق آسيا؛ حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 98.86 مليون نسمة، بمعدل مشاركة في سوق العمل تتجاوز 60%؛ حيث بلغت القوى العاملة التي تبلغ من العمر 15 عامًا فأكثر ما يقرب من 52.5 مليون شخص حتى النصف الأول من عام 2024، ويسجل متوسط عمر القوى العاملة في البلاد 32.5 عامًا، وهو أقل من المتوسط الإقليمي البالغ 35.4 عامًا[25]، وترتكز غالبية القوى العاملة في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك، يليه قطاع التصنيع والتجارة بالتجزئة، ويبين الشكل الآتي نسبة السكان في قوة العمل الفيتنامية:

الشكل -4 نسبة السكان في الشريحة العمرية (64-15 عامًا)

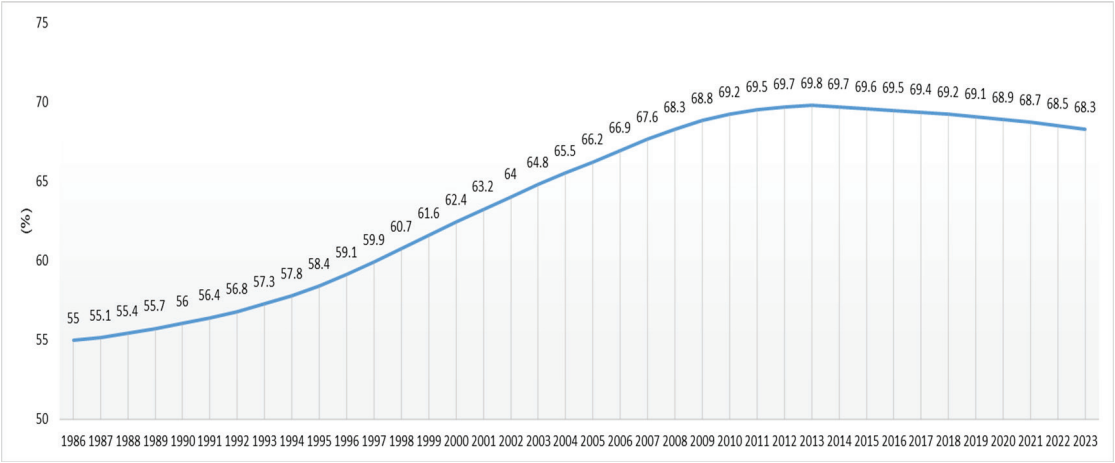

Source: World Bank, Population ages 15-64 (% of total population).

وتعتبر القوى العاملة من أبرز العناصر التي ساعدت فيتنام على إنجاح تجربتها التنموية؛ حيث أسهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تُعد لازمة للنهضة الاقتصادية في أي دولة؛ إذ تتمتع بمستوى أجور تنافسي بمقارنة بباقي الدول المجاورة؛ حيث يتراوح الحد الأدنى للأجور من 140 دولارًا أمريكيًا إلى 202 دولار أمريكي حسب المنطقة[26]. وفي عام 2020، كانت تكاليف العمالة في مجال التصنيع بفيتنام تبلغ حوالي 50% من نظيرتها بالصين عند 2.99 دولار أمريكي

في الساعة مقارنة مع 6.50 دولارًا أمريكيًا في الساعة على التوالي[27]، ولهذا تجد الشركات التي تعتمد على العمالة الكثيفة فيتنام خيارًا جذابًا.

والجدير بالذكر أن فيتنام قد استثمرت في تطوير رأس مالها البشري عبر الاهتمام بالتعليم الابتدائي، وتسهيل الوصول إلى الخدمات التعليمية في إطار خطة عمل "التعليم للجميع"، والتي تضمنت إتاحة التعليم الابتدائي لجميع السكان، والمساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم، وتوفير خدمات التدريب المناسبة لجميع الشباب غير الملتحقين بالمدارس والبالغين، والانتقال من الكم إلى الجودة، وتوفير فرص التعلم مدى الحياة، وضمان الإدارة الفعالة والاستخدام الأفضل للموارد، وقد ساهمت تلك الاستراتيجية في ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان ليسجل نحو 94.5% متجاوزًا المتوسط العالمي البالغ 86.3%، ووصول التعليم الابتدائي إلى 80% من السكان بحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتضاعف معدلات الالتحاق بالتعليم الإعدادي والثانوي، وتحسين مهارات اللغة الإنجليزية حيث تحتل البلاد المرتبة السابعة من بين 19 دولة آسيوية من حيث مهارات التحدث باللغة الإنجليزية نتيجة لدمج اللغة في المناهج التعليمية وتطوير المواد العلمية باللغات الأجنبية المختلفة، عطفًا على ذلك، نفذت فيتنام العديد من برامج التدريب المهني في مختلف المجالات مثل الميكانيكا، والإلكترونيات، وتكنولوجيا المعلومات بهدف سد الفجوة بين متطلبات قطاع الصناعة، والمهارات التي تمتلكها القوى العاملة[28].

6. إدارة جائحة كورونا

ينظر العالم للتجربة الفيتنامية كإحدى التجارب الناجحة في إدارة ومجابهة جائحة كورونا؛ مما عزز من سمعة البلاد كبيئة آمنة ومستقرة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث استعدت الحكومة لتفشي الوباء قبل اكتشاف أولى حالات الإصابة في يناير 2020، وكانت من أوائل الدول التي أعلنت أن فيروس كورونا وباء، واتخذت كذلك إجراءات استباقية أسهمت في انخفاض عدد حالات الإصابة إلى أدنى مستوياتها العالمية. تتمثل أبرزها في زيادة وعي المواطنين بالجائحة من خلال نشر رسائل عامة عبر الأخبار والرسائل النصية بشأن التباعد الاجتماعي والممارسات

الصحية، وتحويل الثكنات العسكرية إلى معسكرات حجر صحي ومستشفيات ميدانية مع تجهيز آلاف الأسرة، وتشكيل 45 فريق استجابة سريعة على مستوى البلاد، وإيقاف الرحلات المحلية، وفرض قواعد صارمة للتباعد الاجتماعي[29]، إلى جانب ذلك، حظرت البلاد استيراد الحيوانات البرية لمنع انتشار الأمراض عبر الحيوانات، وسارعت إلى تطوير اختبارات كورونا الخاصة بها، وفي فبراير 2020، وافقت منظمة الصحة العالمية على مجموعة اختبار "PCR" المصنوعة في فيتنام، كما طبقت فيتنام واحدًا من أشد إجراءات الإغلاق المدرسي؛ حيث تم إغلاق المدارس ورياض الأطفال والجامعات منذ الأول من فبراير 2020 حتى مايو من العام نفسه، وتم تمديد العام الدراسي وتأجيل الاختبارات لتعويض فترة الإغلاق نظرًا لعدم وجود بنية تحتية تكنولوجية تسمح بالتعليم عن بعد بشكل كامل[30]. وقد ساعدت الاستجابة الصحية المبكرة لفيتنام في تحقيق أداء اقتصادي جيد بشكل ملحوظ مقارنة بالدول الأخرى خلال عام 2020، حيث كان انخفاض الناتج المحلي الإجمالي هو الأقل بين جميع دول منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ[31].

الشكل 5 -أهم عناصر نجاح تجربة فيتنام التنموية

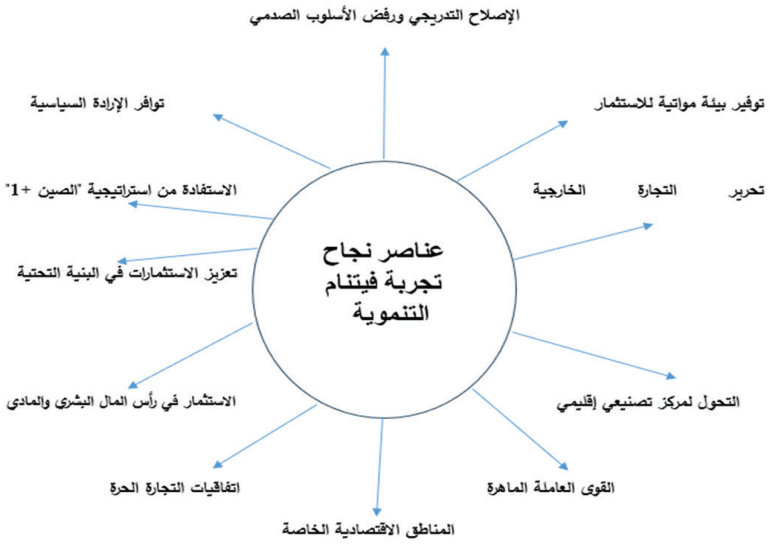

ثالثًا: تحديات ماثلة أمام نموذج فيتنام التنموي

لم تخلُ التجربة الفيتنامية من المشكلات والتحديات التي تراكمت على مدار العقود الماضية، والتي قد تحول دون القدرة على الاستمرار على الوتيرة الحالية من النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وذلك على الرغم من كونها استطاعت التحول من دولة منخفضة الدخل تعاني من معدلات مرتفعة من الفقر والبطالة ومن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى دولة متوسطة الدخل تحقق معدلات إيجابية من النمو الاقتصادي، ويُمكن استعراض تلك التحديات على النحو الآتي:

1. فخ الدول المتوسطة

تقع فيتنام في فخ الدول المتوسطة، والذي يعني عدم قدرة الدول على التحول من اقتصاد متوسط الدخل إلى اقتصاد مرتفع الدخل؛ حيث استغلت البلاد محركات بعينها لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع عدم إيجاد محركات نمو اقتصادية جديدة. وقد أشار البنك الدولي في تقرير بعنوان "التنمية العالمية 2024: فخ الدخل المتوسط" إلى أنه لم يتمكن سوى 34 اقتصادًا متوسط الدخل من التحول إلى وضعية الاقتصاد مرتفع الدخل منذ عام 1990 بسبب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو الاستفادة من احتياطيات النفط التي تم اكتشافها في ذلك الوقت. وبحلول نهاية عام 2023، تم تصنيف 108 دولة على أنها متوسطة الدخل، يتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في كل منها بين 1136 دولارًا و13845 دولارًا، وتُعد تلك البلدان موطنًا لستة مليارات شخص أي 75% من سكان العالم، مع وجود اثنين من كل ثلاثة أشخاص تحت خط الفقر المدقع، وتولد تلك الدول أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأكثر من 60% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، إلا إنها تواجه العديد من التحديات بشكل أكبر من الدول التي استطاعت الانتقال لقائمة الدول مرتفعة الدخل كالشيخوخة السكانية، وتصاعد الحمائية في الاقتصادات المتقدمة، والحاجة إلى تسريع عملية تحول الطاقة[32].

ولمواجهة هذا التحدي، حدد المؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب الشيوعي الفيتنامي هدفًا بأن تصبح البلاد دولة متقدمة ذات دخل مرتفع بحلول عام 2045، وهو هدف بعيد المنال حيث تشير الدراسات إلى أنه للوصول إلى وضع الدخل المرتفع، يجب أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 7% سنويًا مع الحفاظ على هذا المعدل لسنوات متعددة من خلال دعم التصنيع فائق التطور، وتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه المزيد من الاستثمارات في البحث والتطوير مع التركيز على رأس المال البشري وكفاءة السوق الحر[33].

2. استشراء الفساد

تأتي قضية استشراء الفساد في فيتنام على قائمة معوقات النمو الاقتصادي رغم اعتراف الحكومة بوجود المشكلة بشكل صريح محذرة من احتمالية أن يعرض الفساد شرعية الحزب الحاكم واحتفاظه بالسلطة للخطر مع زيادة حالات عدم تسامح الشعب مع الكسب غير المشروع، فلا يزال الفساد منتشرًا على نطاق واسع في مختلف أنحاء البلاد، ولا تزال فيتنام تتخلف عن غيرها من الدول الآسيوية من حيث السيطرة على الفساد وأغلب مؤشرات الحوكمة[34]. وفي هذا الشأن، احتلت البلاد المرتبة 83 من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2023، والذي يُصنّف 180 دولة من خلال المستويات المدركة لفساد القطاع العام لديها على مقياس من صفر (شديد الفساد)، إلى 100 نقطة (شديد النزاهة)، ويوضح الشكل الآتي تطور المؤشر في فيتنام

الشكل -6 مؤشر مدركات الفساد (نقطة)

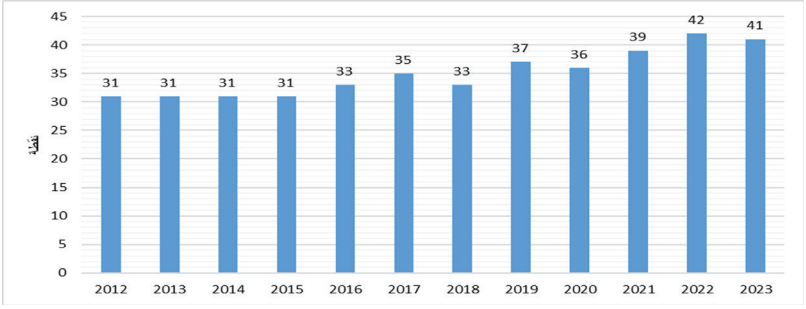

Source- Transparency International, Corruption Perceptions Index- Vietnam.

وتدلل نتائج مؤشر مدركات الفساد، الذي تحسن من 31 نقطة خلال عام 2012 إلى 41 نقطة عام 2023 أي بحوالي 10 نقط فقط في عقد زمني، على استشراء الفساد في فيتنام بسبب المحسوبية والمحاباة، واستناد التعيينات في قطاع الشرطة والقضاء وفي جميع أنحاء الإدارة العامة إلى الروابط الأسرية أو العلاقات الوثيقة مع الحزب الشيوعي، والافتقار إلى الشفافية، وتغيير اللوائح الاستثمارية دون إنذار مسبق.

ولمواجهة الفساد، أصدرت الحكومة قانون مكافحة الفساد عام 2005، لتعتمد بعد ذلك عام 2009 الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد حتى عام 2020، والتي ترتكز على تعزيز شفافية السلطات والوكالات الحكومية، وبناء بيئة عمل عادلة وتنافسية، وتحسين الرقابة والمراقبة والملاحقة القضائية، ورفع مستوى وعي المجتمع بدوره في مكافحة الفساد. وفي عام 2021، شنت الحكومة حملة ضخمة لمواجهة الفساد، حيث تم اتهام آلاف الأشخاص بالفساد في البلاد، وعاقبت لجنة مكافحة الفساد 618 عضوًا حزبيًا بتهمة الفساد أو المخالفات المتعمدة، كما أعلنت تقديم 390 قضية فساد للقضاء واستعادة ما لا يقل عن 400 مليون دولار من الأصول[35].

3. هيمنة الشركات المملوكة للدولة

تنقسم عملية إصلاح الشركات المملوكة للدولة في فيتنام إلى ثلاث مراحل رئيسية؛ الأولى: من 1980 إلى 1986، والثانية: من 1986 إلى 2001، والثالثة: من 2001 حتى الوقت الحاضر، وتعتبر الفترة الأولى فترة تجريبية حيث خضعت الشركات المملوكة للدولة لتغييرات جوهرية لخدمة هدف تحويل الاقتصاد الفيتنامي من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد سوق حر[36]. وفي مايو 2017، اعترفت الحكومة الفيتنامية رسميًا ولأول مرة بالحاجة إلى إعادة هيكلة وتعزيز كفاءة الشركات المملوكة للدولة وأهمية تعزيز القطاع الخاص، وقد تُرجم الأمر إلى إصدار استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة 2021–2030، التي أقرها المؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب في عام 2021.

ورغم انخفاض عدد الشركات المملوكة للدولة من 3281 شركة عام 2010 إلى 2109 شركات خلال عام 2019، إلا أن الشركات المملوكة للدولة لا تزال تمثل حصة كبيرة من النشاط الاقتصادي في فيتنام بنسبة تبلغ 22.8% من رأس مال الدولة وحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ متوسط رأس المال لكل شركة مملوكة للدولة نحو 3821 مليار دونج، كما أنها تهمين على عدد كبير من القطاعات الاستراتيجية كالمرافق العامة والبنية التحتية (الاتصالات – الطاقة والكهرباء – المياه – النقل)، إلى جانب ذلك، تحتفظ الشركات المملوكة للدولة بملكية قوية في قطاعات مثل الزراعة، والعقارات، والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة، والصناعات التحويلية خاصة قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة[37].

ويرجع تحكم الشركات المملوكة للدولة في شرايين الاقتصاد القومي إلى وجود عدد من العقبات أمام عملية إصلاحها وإعادة هيكلتها بسبب تضارب المصالح، وصعوبة توزيع مكاسب الخصخصة، ونقص المؤسسات وتراجع القدرة على إنفاذ القوانين، وارتفاع الديون المستحقة حيث تُعد مسئولة عن حوالي 60% من القروض المتعثرة، كما تتمتع الشركات المملوكة للدولة بمعاملة تفضيلية من الحكومة تتمثل في سرعة الحصول على الموافقات والأراضي الصناعية، وسهولة الوصول للتمويل المصرفي منخفض التكلفة، والإعانات الحكومية، ومزايا ضريبية، وإطار تنظيمي مواتٍ؛ مما يمنحها ميزة تنافسية غير عادلة ويعيق نمو القطاع الخاص.

4. صعوبة إنفاذ حماية الملكية الفكرية

تواجه الشركات العاملة في فيتنام العديد من التحديات البيروقراطية والثقافية في مجال حماية الملكية الفكرية؛ مما يُمكن أن يعيق الابتكار والنمو الاقتصادي؛ حيث تتسم بيئة الأعمال بتأخير تسجيل الملكية الفكرية وإنفاذها وعدم كفاية المعلومات المتعلقة بها، وتعقيد الإطار القانوني الخاص بها، وارتفاع تكلفة عمليات تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف، وخاصة بالنسبة للشركات الأجنبية[38]. ويفتقر النظام القضائي إلى محاكم الملكية الفكرية المتخصصة؛ مما يؤدي إلى إطالة عمليات التقاضي التي

قد تستغرق سنوات لحلها، كما يوجد تباين في خبرة القضاة الذين يتعاملون مع قضايا الملكية الفكرية، وخاصة في المقاطعات والمناطق النائية. إلى جانب ذلك، تمثل المواقف الثقافية تجاه حماية الملكية الفكرية تحديًا آخر، نظرًا لتراجع مستوى الوعي العام بأهمية حقوق الملكية الفكرية، وانتشار أنشطة القرصنة والتزوير وسرقة وتقليد العلامات التجارية خاصة في صناعات البرمجيات والترفيه والأزياء[39].

5. تشابك الأزمات العالمية

لا تُعد فيتنام بمعزل عن التحديات الاقتصادية التي تفرضها الأزمات العالمية المتتالية، نظرًا لاندماجها في سلاسل التوريد العالمية وتشابكها الاقتصادي والتجاري مع باقي دول العالم، وعلى هذا الأساس، تأثر الاقتصاد الفيتنامي بداية من انتشار جائحة كورونا -رغم تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال عام 2020 - يليها الحرب الأوكرانية عام 2022 والتوترات الجيوسياسية المتلاحقة، والتي خلقت تبعات اقتصادية لا حصر لها تتمثل في تباطؤ التجارة العالمية وانخفاض الطلب من أبرز الشركاء التجاريين نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد، إلى جانب تشديد السياسة النقدية المتمثلة في رفع سعر الفائدة، والتوقعات القاتمة والضبابية وعدم اليقين التي تخيم على المشهد الاقتصادي العالمي[40].

عطفًا على ذلك، يواجه نموذج فيتنام التنموي تحديًا يتمثل في التغيرات المناخية، حيث تُعد واحدة من أكثر خمس دول في العالم عرضة للتبعات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية، نظرًا لتهديد الأعاصير والفيضانات والجفاف والانهيارات الأرضية نسبة عالية من سكان البلاد، والأصول الاقتصادية التي تتركز على طول ساحل فيتنام الممتد، كما تؤثر سلبًا في الأراضي الزراعية، والبنية التحتية، موارد السياحة وأنشطة السفر، وتؤدي كذلك درجات الحرارة المرتفعة إلى زيادة استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي فضلًا عن تكاليف التهوية والتبريد للمناجم وتقليل كفاءة وإنتاج محطات الطاقة[41].

الخاتمة:

تمثل فيتنام إحدى التجارب التنموية الناجحة في آسيا إلى الحد الذي دفع الأوساط الأكاديمية لإطلاق مصطلح "معجزة اقتصادية" عليها، نظرًا لتوافر عدد من المقومات التي أسهمت في نجاحها، يأتي على رأسها؛ الإرادة السياسية، والتزام القيادة السياسية بتنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية "دوي موي" الانفتاحية على العالم الخارجي، إلى جانب تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، والتحول لمركز تصنيعي إقليمي، والقدرة على استغلال التحولات الحادثة في الساحة الاقتصادية العالمية كالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ونزوح الشركات الأجنبية من السوق الصينية، والتوجه العالمي لتنويع سلاسل الإمداد والتوريد. ولا يعني انفتاح فيتنام على العالم الخارجي الإخلال بقيادة الحزب الحاكم للنظام السياسي والتخلي عن الشيوعية، بل إنها استغلت بعض مبادئ السوق الحرة التي سمحت لها ببناء الثروة الوطنية، وتطوير صناعاتها في بيئة تنافسية عالمية.

ورغم ذلك، فإن كل تجربة تنموية لا تخلو من العقبات التي قد تحول دون استمرارها على الوتيرة نفسها، وبخصوص الاقتصاد الفيتنامي، فإنه يواجه تحديات تتمثل في الوقوع في فخ الدول المتوسطة، واستشراء الفساد، وصعوبة إنفاذ قوانين حماية الملكية الفكرية، وهيمنة الشركات المملوكة للدولة على النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات الاستراتيجية، والتأثر بتسلسل الأزمات العالمية.

المصادر:

1. أحمد عبد الحكيم، "توحيد فيتنام"... قصة أعوام من الكفاح والتحدي، إندبندنت عربية، 1 مايو 2021، مُتاح على https://www.independentarabia.com/node/217781/.
2. Christelle Nguyen, How the Sino-Vietnamese War Was Purposefully Forgotten, The Diplomat, 17 February 2023, Available at https://thediplomat.com/2023/02/how-the-sino-vietnamese-war-was-purposefully-forgotten/.
3. Peter Vanham, The story of Viet Nam's economic miracle, World Economic Forum, 11 September 2018, Available at https://www.weforum.org/stories/2018/09/how-vietnam-became-an-economic-miracle/#:~:text=By%20the%20mid%2D1980s%2C%20per,socialist%2Doriented%20market%20economy%E2%80%9D.
4. هند عبد الحميد، معجزة هانوي.. كيف صعد الاقتصاد الفيتنامي من تحت الصفر؟، الجزيرة، 12 مارس 2019، مُتاح على https://www.ajnet.me/midan/reality/economy/2019/3/12/%D9%A7%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A6%D9%86%D8%A8%D8%87.
5. أمل إسماعيل، فيتنام.. الانتصار على كورونا وكسب معركة التنمية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 20 أغسطس 2020، مُتاح على https://ecss.com.eg/10314/.
6. Andreas Stoffers, Vietnam's Journey to Industrialization: The US Connection, Friedrich Naumann Foundation, 30 June 2024, Available at https://www.freiheit.org/vietnam/vietnams-journey-industrialization-us-connection.
7. Cindy Le, The Doi Moi Reforms Modernizing Vietnam's Trade Economy, Braumiller Law Group, Available at https://www.braumillerlaw.com/doi-moi-reforms-modernizing-nietnams-tradeeconomy/#:~:text=The%20Doi%20Moi%20Reforms%20Modernizing%20Vietnam's%20Tradeion.
8. Manuela V. Ferro, The next stage of Vietnam's development journey, World Bank, 12 April 2022, Available at https://blogs.worldbank.org/en/eastasiapacific/next-stage-vietnams-development-journey.
9. Vietnam - Country Commercial Guide, International Trade Administration, Available at https://www.trade.gov/country-commercial-guides/vietnam-trade-agreements.
10. International integration drives Vietnam's economic growth, Vietnam Law, 21 January 2024, Available at https://vietnamlawmagazine.vn/international-integration-drives-vietnams-economic-growth-71164.html.
11. Roula Khalaf, Vietnam's economic moment has arrived, Financial Times, 9 July 2023, Available at https://www.ft.com/content/fa1db5ce-8f65-4b28-ab6d-b78730f98195.
12. 2023 Investment Climate Statements: Vietnam, US Department of State, Available at https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/vietnam/.
13. Vietnam: bright spot in global economy, Vietnam.net, 19 February 2024, Available at https://vietnamnet.vn/en/vietnam-bright-spot-in-global-economy-2241780.html.
14. Vu Nguyen Hanh, An Introduction to Vietnam is Leading Import and Export Industries, Vietnam briefing, 8 October 2024, Available at https://www.vietnam-briefing.com/news/introduction-vietnams-export-import-industries.html/.
15. المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، نوفمبر 2019، مُتاح على https://www.unido.org/sites/default/files/files/2022-02/Arabic_0.pdf.
16. Socio-economic situation in the fourth quarter and 2023, GENERAL STATISTICS OFFICE, Available at https://www.gso.gov.vn/en/data-and-statistics/2024/02/socio-economic-situation-in-the-fourth-quarter-and-2023/#:~:text=Regarding%20the%20economic%20structure%20in,was%2011.96%25%3B%20 38.17%25%3B.
17. The World Bank In Viet Nam, World Bank, Avaialable at https://www.worldbank.org/en/country/vietnam/overview#1.
18. Vu Nguyen Hanh, An Introduction to Vietnam is Leading Import and Export Industries, OP.CIT.
19. Anja Baum, Vietnam's Development Success Story and the Unfinished SDG Agenda, International Monetary Fund, 2020, Working Paper /20/31.
20. Vietnam among top domestic infrastructure investors: Ambassador, Vietnam Law, 19 April 2024, Available at https://vietnamlawmagazine.vn/vietnam-among-top-domestic-infrastructure-investors-ambassador-71650.html.

21. Celina Pham, Why Vietnam's Infrastructure is Crucial for Economic Growth, Vietnam Briefing, 9 September 2022, Available at https://www.vietnam-briefing.com/news/why-vietnams-infrastructure-crucial-for-economic-growth.html/.
22. IBID.
23. World Health Organization, Ageing and health in China, Available at https://www.who.int/china/health-topics/ageing#:~:text=China%20has%20one%20of%20the,expectancy%20and%20declining%20fertility%20rates.
24. بسنت جمال، نزوح جماعي: لماذا تنسحب الشركات الأجنبية من الصين إلى الهند؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 23 نوفمبر 2022، مُتاح على https://ecss.com.eg/30587/.
25. Vu Nguyen Hanh, Vietnam Labor Market Report for H1 2024, Vietnam Briefing, 26 July 2024, Available at https://www.vietnam-briefing.com/news/vietnam-labor-market-report-for-h1-2024-outlook.html/#:~:text=The%20labor%20force%20aged%2015,points%20from%20the%20previous%20quarter.
26. Why Invest in Vietnam?, Vietnam Briefing, Available at https://www.vietnam-briefing.com/doing-business-guide/vietnam/why-vietnam.
27. Euijin Jung, Vietnam and Mexico could become major players in global supply chains, The Peterson Institute for International Economics (PIIE), 3 August 2020, Available at https://www.piie.com/blogs/trade-and-investment-policy-watch/vietnam-and-mexico-could-become-major-players-global-supply.
28. Dahlia Le, Vietnam's Workforce: High Demand Skills and Advice for Business in 2024, In Corp, 24 November 2023, Available at https://vietnam.incorp.asia/characteristics-of-vietnams-workforce/.
29. صدفة محمد محمود، تجارب آسيوية ناجحة للحد من انتشار "كورونا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 5 مارس 2020، مُتاح على https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5320/%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%84%D9%88.
30. How Vietnam overcome a pandemic, Vietnam Tourism, 2021, Available at https://vietnam.travel/things-to-do/how-vietnam-overcame-pandemic.
31. Era Dabla-Norris and Yuanyan Sophia Zhang, Vietnam: Successfully Navigating the Pandemic, International Monetary Fund, 10 March 2021, Available at https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/03/09/na031021-vietnam-successfully-navigating-the-pandemic.
32. World Bank, World Development Report 2024- The Middle-Income Trap, 2024, Available at https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2024.
33. Vietnam's path out of middle-income trap, The Voice of Vietnam, 31 October 2024, Available at https://vovworld.vn/en-US/vietnam-rising-era/vietnams-path-out-of-middleincome-trap-1340093.vov.
34. Maira Martini, Overview of corruption and anti-corruption in Vietnam, Transparency International, 2012, Available at https://www.u4.no/publications/overview-of-corruption-and-anti-corruption-in-vietnam.pdf.
35. ماذا وراء حرب فيتنام الأخيرة على الفساد؟، اقتصاد الشرق، 25 أكتوبر 2022، مُتاح على https://asharqbusiness.com/economics/2630/%D9%7-%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%A1%D8%AD%D8%B1%D8%A%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%88.
36. Le Ngoc Dang and Others, State-Owned Enterprise Reform in Vietnam: Progress and Challenges, ADB Institute, 2020, Available at https://www.adb.org/sites/default/files/publication/562061/adbi-wp1071.pdf.
37. OECD, OECD Review of the Corporate Governance of State-Owned Enterprises in Viet Nam, 2022, Available at https://www.oecd-ilibrary.org/governance/oecd-review-of-the-corporate-governance-of-state-owned-enterprises-in-viet-nam_a22345d0-en.
38. Yen Vu and Khanh Nguyen, IP Litigation Landscape in Vietnam: Trends, Challenges and Future Prospects, Rouse, 1 March 2024, Available at https://rouse.com/insights/news/2024/ip-litigation-landscape-in-vietnam-trends-challenges-and-future-prospects.
39. Top Challenges in IP Protection in Vietnam and How to Overcome Them, Herman, Henry & Dominic LL, 28 July 2024, Available at https://ezlawfirm.org/top-challenges-in-ip-protection-in-vietnam-and-how-to-overcome-them/.
40. David Dapice, A slower 2023 and uncertain 2024 for Vietnam's economy, East Asia Forum, 14 December 2024, Available at https://eastasiaforum.org/2023/12/14/a-slower-2023-and-uncertain-2024-for-vietnams-economy/.
41. Vietnam- Climate Change Country Profile, US Aid, November 2024, Available at https://www.usaid.gov/climate/country-profiles/vietnam#:~:text=Vietnam%20is%20one%20of%20the,extensive%20and%20densely%20populated%20coastline.

5 ضبط الصراع: التحوط الفلبيني في بحر الصين الجنوبي

نوران عوضين *

اكتسبت الفلبين اهتمامًا متزايدًا من جانب القوى الدولية الفاعلة في منطقة جنوب شرق آسيا، نتيجة لمناوشاتها المتواترة مع بكين، إذ باتت الاشتباكات "المحدودة" بين قوات خفر السواحل الصينية والفلبينية، وتصادم سفنهما داخل المناطق المتنازع عليها في "جزر سبراتلي" ببحر الصين الجنوبي، مشهدًا متكررًا. وربما شكل حادث السابع عشر من يونيو 2024 ذروة هذه الاشتباكات حين اتهمت الفلبين قوات خفر السواحل الصيني بشن هجوم ضد بحارة فلبينيين بالقرب

*نائب رئيس وحدة الدراسات الآسيوية بالمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

من جزيرة "سكند توماس شول – Second Thomas Shoal"، أسفر عن فقدان أحد البحارة لإبهامه الأيمن[1]. وقد كان هذا هو الحادث الأقرب لاعتباره هجومًا مسلحًا على سفينة عامة فلبينية، بما يستدعي تفعيل التزامات الولايات المتحدة بالدفاع عن الفلبين بموجب معاهدة الدفاع المتبادل المُبرمة عام 1951.

تثير التوترات الصينية الفلبينية المتصاعدة مخاوف بشأن احتمالات خروج الأوضاع عن السيطرة في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه بين العديد من الأطراف، لا سيما في ضوء التحولات الجارية في السياسة الفلبينية، والتي تعارضها بكين بشكل قاطع بينما تجتذب في الوقت نفسه دعمًا إقليميًا وغربيًا واسع النطاق، ولتصبح بذلك تحركات مانيلًا في مركز الاهتمام الدولي؛ نظرًا لما تشكله من تأثير في مجريات مشهد الصراع حول بحر الصين الجنوبي؛ الأمر الذي يتطلب النظر في طبيعة هذه السياسات ومدى تأثيرها في مستقبل التوترات الصينية الفلبينية.

أولًا- خلفية النزاع حول بحر الصين الجنوبي:

يشكل بحر الصين الجنوبي جزءًا من غرب المحيط الهادئ، وتبلغ مساحته نحو 1.4 مليون ميل مربع، وهو محاط بعدد من الدول الآسيوية، من الشمال تحده الصين وتايوان، في حين يحده من الغرب فيتنام، بينما تقع إندونيسيا وماليزيا وبروناي في الجنوب، فيما تقع شواطئ الفلبين في شرق بحر الصين الجنوبي.

ويعد بحر الصين الجنوبي طريقًا تجاريًا عالميًا بالغ الأهمية، إذ تشير تقديرات مشروع الطاقة في الصين التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) إلى أن 3.4 تريليونات دولار (أي ما نسبته 21%) من التجارة العالمية قد مرت عبر بحر الصين الجنوبي في عام 2016، وهو أحدث عامًا تتوفر فيه هذه البيانات[2].

وإلى جانب أهميته المحورية كممر تجاري عالمي، يتضمن البحر مخزون هيدروكربوني ضخم. فوفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، يضم بحر الصين الجنوبي ما يقرب من 3.6 مليارات برميل من احتياطي البترول، و40.3 تريليونات قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي. وإلى جانب الاحتياطيات المؤكدة، قد

يحتوي بحر الصين الجنوبي على هيدروكربونات إضافية في مناطق غير مستكشفة بالكامل. ففي عام 2023، قامت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) بتحليل إمكانات حقول النفط والغاز الطبيعي التقليدية غير المكتشفة داخل العديد من المقاطعات الجيولوجية في جنوب شرق آسيا، وتوصلت إلى احتمال تضمن هذه المنطقة ما بين 2.4 مليارات برميل و9.2 مليارات برميل من البترول والسوائل الأخرى وما بين 62 تريليون قدم مكعب و216 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. ونظرًا لعدم فحص الهيئة للمنطقة بأكملها، فقد تكون الموارد غير المكتشفة أكبر مما تم التوصل إليه.

وتأسيسًا على هذه الأهمية، أعلنت العديد من البلدان المطلة على بحر الصين الجنوبي سيادتها على جزء من الجزر كوسيلة للمطالبة بالبحر وموارده. وقد أدى هذا إلى التنازع فيما بينهم على جميع المعالم البحرية في سلسلتي جزر "باراسيل" و"سبراتلي". وفي حين، تطالب كل من الصين وتايوان وفيتنام بجميع جزر "باراسيل"، تطالب كل من الصين وتايوان وفيتنام بكل جزر "سبراتلي"، بينما تطالب براوناي وماليزيا والفلبين ببعض جزر الأخيرة فقط.

ومن بين الدول المتنازعة، توصلت براوناي وماليزيا في عام 2009 لاتفاق على ترسيم الحدود البحرية، والبحار الإقليمية، والجرف القاري، والمناطق الاقتصادية الخالصة، فضلًا عن اتفاق ترتيبات تجارية للنفط والغاز الطبيعي. وفي نهاية عام 2022، اتفقت إندونيسيا مع فيتنام على حدودهما البحرية في بحر الصين الجنوبي[3].

وعلى مدار العقود الماضية، سيطرت العديد من هذه الدول على بعض الجزر وأسست فيها وجودًا عسكريًا واستصلحت أراضي فيها لتأكيد مطالباتها[4]، وهو ما يمكن رؤيته على النحو التالي:

- **الصين:** تطالب بكين بأكبر مساحة في بحر الصين الجنوبي. وفي عام 1947، أصدرت خريطة رسمية لمطالبها السيادية ببحر الصين الجنوبي محددة بـ 11 خطًا، ولكنها قلصتها إلى تسعة خطوط في عام 1952. وفي أغسطس 2023، أصدرت وزارة الموارد الطبيعية الصينية خريطتها الجديدة،

والتي أضافت خطًا جديدًا قبالة الساحل الشرقي لتايوان لتصبح حدود المطالبة الصينية محددة بنحو عشرة خطوط، وليصبح تبعًا لذلك بحر الصين الجنوبي تابعًا بشكل كامل تقريبًا إلى الصين؛ الأمر الذي تستنكره العديد من دول المنطقة.

خريطة الخطوط العشر الصينية في بحر الصين الجنوبي

وخلال السنوات الماضية، أظهرت صور الأقمار الصناعية جهود الصين الحثيثة لزيادة حجم الجزر أو لإنشاء جزر اصطناعية جديدة. كما أنشأت الصين أيضًا موانئ، ومنشآت عسكرية، ومهابط طائرات، خاصة في جزر "باراسيل" و"سبراتلي". وفي هذه الأثناء، عملت بكين على عسكرة جزيرة وودي، أكبر جزر "باراسيل"، وذلك عبر نشر حوال ألف جندي بالجزيرة [5]، وإنشاء مطار عسكري ونشر طائرات مقاتلة وصواريخ كروز ونظام رادار[6].

فيما تمتلك بكين سبع قواعد عسكرية في جزر سبراتلي، ثلاث منها قواعد جوية مع بنية تحتية عسكرية أخرى[7]، تشتمل على مهابط طائرات هليكوبتر وحظائر طائرات ومرافق موانئ بحرية ورادارات مراقبة ومواقع دفاع جوي وصواريخ مضادة للسفن وبنية تحتية عسكرية أخرى مثل الاتصالات والثكنات ومرافق الصيانة ومخابئ الذخيرة والوقود[8]. وفي أبريل 2020، أعلنت وزارة الشئون المدنية الصينية من جانب واحد عن إنشاء هيئتين إداريتين جديدتين في بحر الصين الجنوبي: منطقة "شيشا"، التي تغطي جزر "باراسيل" ومجموعة جزر "ماكليسفيلد"، ومنطقة "نانشا"، التي تغطي جزر "سبارتلي"، على أن تخضع كلا الهيئتين لسلطة الحكومة المحلية في مدينة "سانشا" الواقعة في جزيرة "هاينان" الجنوبية[9].

- **الفلبين:** تمتلك مانيلا تسع قواعد عسكرية في شرق جزر "سبراتلي"، وتعد قاعدة جزيرة "باغاسا" هي الأكبر وتشمل مدرجًا وحامية عسكرية[10]، كما تحتوي جزيرة "ثيتو" على مهبط للطائرات ومحطة خفر سواحل[11]. فيما تتداخل مطالباتها بجزر "سكابورو شول" مع الصين، والتي تحتفظ الأخيرة فيها بوجود دائم لخفر السواحل منذ عام 2012، كما تتداخل المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري للفلبين مع حدود العشرة خطوط الصينية[12].

وفي أعقاب سيطرة الصين على شعاب "ميستشيف" عام 1994، والتي تطالب الفلبين بالسيادة عليها، قامت القوات المسلحة الفلبينية عمدًا، في مايو 1999، بإيقاف سفينة "سييرا مادري" على جزيرة "سكند توماس شول"، في محاولة لوقف تقدم السيطرة الصينية على المياه المتنازع عليها. ومنذ ذلك الحين، تحتفظ الفلبين بقوة صغيرة من مشاة البحرية على متن السفينة الحربية. ورغم أنها لم تعد صالحة للإبحار، فإنها لا تزال في الخدمة وبالتالي فهي من الناحية الفنية تشكل امتدادًا للأراضي السيادية للفلبين [13].

وفي سبتمبر 2012، أصدر الرئيس الفلبيني حينها "بينينو س. أكينو الثالث"، أمرًا إداريًا يقضي بتسمية المناطق البحرية على الجانب الغربي من أرخبيل الفلبين

بـ"بحر الفلبين الغربي"، وذلك ردًا على ارتفاع حدة المناوشات الفلبينية مع السفن الصينية في محيط منطقة "سكاربورو شول"، مؤكدًا على السلطة والحق المتأصل للبلاد في تحديد مناطقها البحرية بالتسميات المناسبة [14].

- **فيتنام:** تسيطر هانوي على معظم المعالم الأرضية في جزر "سبراتلي"، وخلال الأعوام الماضية، التزمت بتوسيع مساحات حضورها عبر تجريف أجزاء من الشعاب المرجانية المحيطة بالجزيرة وتغطيتها بالرمال. وقد سمحت هذه الترقيات في تطوير مواقعها الدفاعية وبنيتها الأساسية والتي من شأنها تعزيز قدرات فيتنام على المراقبة والقيام بدوريات بالمياه المتنازع عليها، وتحسين ظروف المعيشة، بالنظر إلى ما يسمح به الوجود من تطوير إمكانية التنقيب عن النفط والغاز بالمنطقة[15].

- **ماليزيا:** تفرض كوالامبور سيطرتها على 7 جزر بحرية، من أصل عشر جزر تطالب بالسيادة الكاملة عليها، والتي تتداخل بدورها مع مطالبات فيتنام والصين والفلبين. وفي هذا الإطار، تمتلك ماليزيا خمسة مواقع متقدمة في الجزء الجنوبي من جزر "سبراتلي"، تتضمن مهابط طائرات.

- **تايوان:** تزعم تايبيه السيادة التاريخية على جميع المعالم المحددة بخريطة العشرة خطوط الصينية، وتسيطر على جزيرتي "براتاس" [16]و"إيتو آبا"، والتي أسست بها قاعدة عسكرية لخفر السواحل ومهبط للطائرات[17].

ونتيجة للطبيعة التداخلية لمطالبات السيادة، توصلت الصين والدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، في نوفمبر 2002، إلى اتفاق بشأن مدونة قواعد سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، والتي تهدف إلى تخفيف التوترات ووضع مبادئ توجيهية لحل النزاعات[18]. ومع ذلك، اتخذت الأوضاع في بحر الصين الجنوبي في بعض الأحيان منحىً تصاعديًا، لا سيما بين قوات البحرية وخفر السواحل وسفن الصيد الصينية مع نظيراتها الفيتنامية والفلبينية.

وفي هـذا الصـدد، تتسـم المواجهـات الصينيـة مـع الأخيرة بكونهـا هـي الأكثر خطـورة مـن بين هـذه المواجهـات نظـرًا لتواترهـا وتطورهـا مؤخـرًا إلى الحـد الـذي يمكـن وصفـه بأنـه "علـى حافـة الهاويـة".

ثانيًا- أبعاد تطور المواجهات الصينية الفلبينية:

منـذ عـام 2012، تصاعـدت المواجهـات الصينيـة الفلبينيـة، والتي اختلفـت حدتهـا باخـتلاف الإدارات الفلبينيـة الحاكمـة واخـتلاف رؤيتهـا إزاء كيفيـة التعامـل مـع الخلاف الصـيني.

1 - إدارة "بينينو أكينو":

في أعقـاب انـدلاع المواجهـات حـول جزيـرة سكاربـورو شـول، والتي اسـتمرت لمـدة شـهرين وأسـفرت عـن سـيطرة صينيـة عليهـا، قـرر الرئيـس الفلبـيني حينهـا "بينينـو أكينـو" بتدويـل النزاع مـع الـصين عبر رفـع "دعوى تحكيـم دوليـة"، في ينايـر 2013، ضد جمهوريـة الـصين الشـعبية، بموجـب الملحـق السـابع لاتفاقيـة الأمـم المتحـدة لقانـون البحـار. وقـد تنـاول التحكيـم دور الحقـوق التاريخيـة ومصـدر الحقـوق البحريـة في بحـر الـصين الجنـوبي، وحالـة بعـض المعالـم البحريـة في بحـر الـصين الجنـوبي، وقانونيـة بعـض الإجـراءات التي اتخذتهـا الـصين في بحـر الـصين الجنـوبي، وتحديـدًا في جـزر "سبراتلـي" و"سكاربـورو"، والتي زعمـت الفلـبين أنهـا تنتهـك الاتفاقيـة.

في المقابـل، تبنـت الـصين موقـف عـدم القبـول وعـدم المشـاركة في الإجـراءات[19]. وقـد كانـت هـذه هـي المـرة الأولى التي ترفـع فيهـا دولـة دعـوى ضـد الـصين بموجـب اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لقانـون البحـار بشـأن هـذه القضيـة.

وعلـى صعيـد موازٍ، اتجـه أكينـو نحـو توطيـد علاقـات بلاده مـع الولايـات المتحدة؛ الأمـر الـذي تجلـت أبـرز مؤشـراته في توقيعهمـا اتفاقيـة "التعـاون الدفاعـي المعـزز"، في أبريـل 2014، والتي مـن شـأنها تعزيـز التعـاون الأمني بين البلديـن مـن خلال زيـادة الوجـود الـدوري للقـوات الأمريكيـة في "المواقـع المتفـق عليهـا" في الفلـبين، علاوة علـى تحـسين مرافقهـا ونشـر المعـدات العسـكرية فيهـا.

ومع ذلك، بعد أيام قليلة من التوقيع، طُعِن في شرعية الاتفاق أمام الحكمة العليا في الفلبين، بدعوى انفصالها عن معاهدة الدفاع المتبادل الموقعة عام 1951، وأنها معاهدة جديدة تتطلب تصديق منفصل من مجلس الشيوخ الفلبيني[20]. وفي يناير 2016، قضت المحكمة العليا بدستورية الاتفاقية؛ الأمر الذي دفع الجانبان نحو الاتفاق على القواعد العسكرية الخمس التي ستشهد حضورًا للقوات الأمريكية في الفلبين، وهي: قاعدة "بينيتو إيبوين" الجوية في سيبو، ومطار "لومبيا" في "كاجايان دي أورو"، ومحمية "فورت ماجسايساي" العسكرية في "نويفا إيسيجا"، وقاعدة "سيزار باسا" الجوية في "بامبانجا"، وقاعدة "أنطونيو باوتيستا" الجوية في بالاوان[21].

وبحلول يوليو 2016، أصدرت محكمة التحكيم الدولية حكمها الذي خلص إلى عدم وجود أساس قانوني للصين للمطالبة بحقوق تاريخية داخل المناطق البحرية الواقعة ضمن "خط النقاط التسع"، ووجدت أن أيًا من جزر سبراتلي ليس بإمكانها توليد حقوق بحرية خاصة بها، ومن ثَمّ لا يمكن لأي من المعالم التي تطالب بها الصين داخل هذه المنطقة توليد منطقة اقتصادية خالصة. وقد قضت المحكمة أيضًا بانتماء كلٍ من جزر "سكند توماس شول" و"ريد بانك" إلى الجرف القاري الفلبيني[22]، وانتهاك الصين الحقوق السيادية للفلبين في منطقتها الاقتصادية الخالصة [23].

من جانبها، رفضت الحكومة الصينية الاعتراف بهذا الحكم. وبحسب وزارة الخارجية الصينية فإن الحكم "باطل ولا قيمة له"، مؤكدة أن الهدف لم يكن حل النزاع ولا الحفاظ على السلام والاستقرار، بل ببساطة إنكار السيادة الإقليمية للصين وحقوقها ومصالحها البحرية[24]. واتصالًا بذلك، أصدرت الحكومة الصينية "بيانًا حول السيادة على أراضي بحر الصين الجنوبي والمصالح البحرية"، والذي أكدت في إطاره على أن "الصين هي أول من اكتشف الجزر في بحر الصين الجنوبي، وبدأت بتنميتها، والاستفادة منها. وكذلك الحال فيما يتعلق بالمياه الإقليمية ذات الصلة حيث كانت الصين أول من بدأت بممارسة السيادة على هذه الجزر، وعلى المياه الإقليمية المعنية، وإدارتها بصورة متواصلة وسلمية وفعالة"[25].

2 – إدارة "رودريجو دوتيرتي":

بمجرد توليه السلطة، في يونيو 2016، أعلن الرئيس "رودريجو دوتيرتي" عن نيته فصل مانيلا عن واشنطن، لصالح تعزيز العلاقات، لا سيما الاقتصادية، مع بكين. خلال زيارته إلى الصين في أكتوبر 2016، اتفق دوتيرتي مع نظيره الصيني "شي جين بينج" على إنشاء لجنة مشتركة لخفر السواحل للتعاون البحري. وأشار خلال الزيارة إلى أن قرار التحكيم "سيأخذ مقعدًا خلفيًا"؛ نظرًا لكونه من العقبات التي تحول دون الحوار بين الجانبين[26]. وفي نوفمبر 2016، أصدر قرارًا بإنشاء منطقة حظر صيد ومحمية بحرية في بحيرة في جزر "سكاربورو"، التي كانت محلًا للتوترات بين الجانبين[27].

وفي يوليو 2019، وخلال خطابه السنوي عن "حالة الأمة"، دافع دوتيرتي عن نهج المهادنة مع الصين، موضحًا بأنه في حال إرسال قوات بحرية فلبينية لطرد الصيادين الصينيين، فلن يعود أحد منهم حيًا إلى الوطن، وأضاف أن المحادثات الدبلوماسية مع بكين سمحت بعودة الفلبينيين إلى مناطق الصيد المتنازع عليها حيث طردتهم القوات الصينية في السابق[28].

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية، وقعت الدولتان، في نوفمبر 2018، مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مبادرة الحزام والطريق، حيث وافقت الصين والفلبين على التعاون في قطاعات استراتيجية مثل البنية الأساسية والتجارة والاستثمار والتنمية والنقل والاتصالات والطاقة[29]. وبحسب بيانات مجلس الاستثمارات الفلبيني، احتلت الصين المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الأجنبية في الفلبين، في عام 2018، والتي بلغت 975 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 2072% من 47 مليون دولار أمريكي فقط في عام 2017. وفي عام 2019، واصلت الصين إظهار اهتمامها القوي واحتلت المرتبة الثانية كأكبر مصدر للاستثمارات، بمبلغ 1.7 مليار دولار أمريكي، بما يُقدر بنحو 32% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. فيما بلغ حجم التجارة الثنائية بين الفلبين والصين ما يقرب من 50 مليار دولار أمريكي في عام 2019، بمعدل نمو بلغ 17% في السنوات الخمس الماضية[30].

ولتأكيد التحول نحو الصين، أنهى دوتيرتي الدوريات البحرية المشتركة بين الفلبين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، ولبعض الوقت، التدريبات العسكرية المشتركة. كما طالب، في سبتمبر 2016، برحيل المستشارين العسكريين الأميركيين المتمركزين في جزيرة "ميندناو" في جنوب الفلبين [31]. وفي فبراير 2020، قرر دوتيرتي إلغاء اتفاقية القوات الزائرة المُبرمة في فبراير 1998، والتي سمحت بنشر القوات الأميركية في الفلبين[32] . وعلى الرغم من تأجيله تنفيذ القرار لثلاث مرات ، فظل دوتيرتي متمسكًا بهدف الانفصال عن الولايات المتحدة[34].

ومع ذلك، يبدو أن سياسة دوتيرتي لم تحقق نجاحًا يُذكر، إذ استمرت التوترات والمواجهات المنتظمة بين خفر السواحل الفلبينية مع نظيرتها الصينية في بحر الصين الجنوبي، وواجه الصيادون الفلبينيون صعوبات متزايدة للوصول إلى مناطق صيدهم التقليدية، كما لم تتمكن مانيلا من استغلال احتياطيات النفط والغاز داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة[35] . وعلى الصعيد الاقتصادي، لم تتحقق الاستثمارات الصينية الضخمة التي روج لها دوتيرتي في أعقاب اجتماعاته مع الجانب الصيني، بينما لم يتم تنفيذ سوى مشروعين صغيرين ضمن مبادرة الحزام والطريق، وقد تسبب إحداهما في إثارة الجدل؛ نظرًا لما قد يلحقه من ضرر بمحمية طبيعية[36] .

فيما شكلت المواجهة البحرية الفلبينية الصينية، في مارس 2021، نقطة تحول ملموسة في عدول مانيلا عن استمرار التقارب مع بكين. بحسب خفر السواحل الفلبيني، فقد نشرت الصين نحو 200 سفينة، تزعم بكين بأنها أسطول صيد بينما تعتبرها مانيلا تابعة للبحرية الصينية، في شعاب "ويتسون"، والتي تعدها الفلبين جزءًا من منطقتها الاقتصادية الخالصة [37]. وفي ضوء استمرار المواجهة، رفض الرئيس الفلبيني دعوة الصين لسحب السفن من المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، مؤكدًا رفضه الرضوخ للضغوط حتى لو عرض صداقته مع بكين للخطر[38]. في المقابل، عززت مانيلا حضورها البحري عبر تنفيذ "دوريات السيادة" [39]. وفي يوليو 2021، تراجع دوتيرتي عن قرار إلغاء اتفاقية القوات الزائرة، وأعاد العمل بها مرة أخرى، وبشكل كامل[40] .

وبذلك، بحلول نهاية ولاية دوتيرتي، أعادت مانيلا إحياء علاقاتها مع الولايات المتحدة، وباتت أكثر حزمًا إزاء التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي، وهو ما تجلى في تقديم الحكومة الفلبينية عدة احتجاجات دبلوماسية لنظيرتها الصينية[41].

3 – إدارة "فرديناند ماركوس جونيور":

في بداية ولايته، سعى الرئيس ماركوس إلى إرساء علاقات ودية مع بكين، وهو الأمر الذي انعكس على مخرجات اجتماعاته الأولى مع الجانب الصيني. في لقائه الأول مع الرئيس الصيني على هامش اجتماع قادة اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، نوفمبر 2022، أكد الرئيس ماركوس على ضرورة تعزيز الشراكات الاقتصادية والتنموية، واتفق مع نظيره الصيني على النظر في المزيد من مشاريع البنية الأساسية. وفيما يتصل بقضية بحر الصين الجنوبي، اتفق الرئيسان على أن القضايا البحرية لا تحدد مجمل العلاقات الفلبينية الصينية، مؤكدين دعمهما للتوصل إلى مدونة سلوك بشأن بحر الصين الجنوبي للمساعدة في إدارة الخلافات والتوترات الإقليمية[42].

وفي يناير 2023، أجرى الرئيس ماركوس زيارته الأولى -كرئيس- إلى الصين. وقد كانت هذه هي الزيارة الأولى له إلى دولة غير عضو في رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان"، كما أنها كانت أول زيارة لرئيس أجنبي تستقبله الصين في هذا العام، علاوة على كونها قد شكلت خروجًا عما اعتاد عليه الرؤساء الفلبينيون الذين اعتادوا على اختيار واشنطن أو طوكيو كأول زيارة خارجية لهم[43]. وخلال هذه الزيارة، أبرم الرئيس الفلبيني 14 اتفاقية بهدف تعزيز التعاون الثنائي، كما حصل على تعهدات استثمارية بقيمة 22.8 مليار دولار أمريكي من المستثمرين الصينيين. فيما أقر الجانبان بالحاجة إلى إدارة النزاعات القائمة بشكل فعال، وخاصة في بحر الصين الجنوبي، مع توسيع التعاون في مجالات ذات اهتمام مشترك، وخاصة في مجال التجارة وتطوير البنية الأساسية[44].

لم يحول نهج مانيلا المتقارب مع بكين دون تعزيز مسار التحالف العسكري مع واشنطن، فيما يبدو وأنها محاولة من جانب إدارة ماركوس لإحداث نوع من التوازن في العلاقات مع كلا القوتين، والحفاظ على كونها صديقة للجميع [45].

ففي فبراير 2023، أعلن وزير الدفاع الأمريكي "لويد أوستن" عن توسيع نطاق اتفاق "التعاون الدفاعي المعزز" الموقع عام 2014، وذلك عبر السماح بوجود القوات الأمريكية في أربع قواعد جديدة، بما يعزز قابلية التشغيل البيني للقوات المسلحة الأمريكية والفلبينية وتسمح للجانبين بالاستجابة بشكل أكثر سلاسة معًا لمعالجة مجموعة من التحديات المشتركة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والإنسانية[46] .

أثار الاتفاق الجديد اعتراضًا صينيًا؛ نظرًا لما سيؤدي إليه تعزيز حضور الجيش الأميركي في المنطقة -بحسب بكين- من تصعيد للتوترات وتعريض السلام والاستقرار للخطر[47] . فعلى الرغم من أن كلا الاتفاقيتين لا يؤسسان لوجود عسكري أمريكي دائم، وهو أمر محظور بموجب الدستور الفلبيني[48] ، تكمن إشكالية الاتفاق الجديد في الاختلاف بين مواقع القواعد المتفق عليها عام 2016، وتلك الخاضعة لاتفاق عام 2023. فبينما تشير المجموعة الأولى من القواعد إلى أهداف متعددة، منها الإسهام في مكافحة التمرد والمساعدة الإنسانية ومهام الإغاثة، فضلًا عن الوجود -إلى حد ما- بقرب مناطق الصراع المحتملة، تقع قواعد المجموعة الثانية جميعها بالقرب من مناطق الصراع الدولي، بما يشير إلى إيلاء الجانبين أولوية لهدف الردع بدلًا من مكافحة التمرد أو الإغاثة من الكوارث [49].

تتضمن المجموعة الجديدة حضورًا أمريكيًا بثلاث قواعد في جزيرة "لوزون" الشمالية، والتي تقع على بعد 160 ميلًا فقط من الساحل الجنوبي لتايوان[50]. فيما تقع القاعدة الرابعة، جزيرة "بالاباك"، في موقع استراتيجي بالقرب من بحر الصين الجنوبي، على بعد 330 كيلومترًا فقط من مركز جزر "سبراتلي" المتنازع عليها[51] .

خريطة القواعد العسكرية الأمريكية في الفلبين

وبالنظر إلى تطورات التصعيد الصيني الفلبيني، فضلًا عما أبداه الجانب الصيني من عزوف عن المضي في تمويل بعض المشروعات التي اتفق عليها الجانبان سابقًا ضمن مبادرة الحزام والطريق[52]، يتضح أن محاولة ماركوس لتحقيق التوازن لم تؤتِ بثمارها.

ثالثًا- سياسات التحوّط الاستراتيجي للفلبين:

تشير تحركات إدارة ماركوس إلى محاولتها عدم الانجرار نحو صراع مفتوح، إذ تدرك مانيلا عدم استعدادها الراهن، عسكريًا واقتصاديًا، المضي في مثل هذا الصراع. ومن ثَمّ، يصبح من الأجدى اتباع سياسات من شأنها التأكيد على حقوق مانيلا في المناطق المتنازع عليها، وذلك عبر ممارسة "التحوط الاستراتيجي"، والذي يتيح لها التعاون مع الصين وإدارة التصعيد معها، في الوقت ذاته الذي تعمل فيه على تحسين قدراتها العسكرية والسياسية التنافسية، إلى جانب بناء شراكات مع الدول المنافسة للصين، وذلك تحسبًا لأي مواجهة عسكرية محتملة[53].

1 – إدارة التصعيد مع الصين:

شهدت الشهور اللاحقة لاتفاق التعاون الدفاعي المعزز الجديد تصاعدًا في حدة التوترات الصينية الفلبينية؛ الأمر الذي أنذر في بعض الأحيان باحتمال خروج الأوضاع عن السيطرة ومن ثَمّ تحول هذه المنطقة إلى ساحة حرب مباشرة.

وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى كل من "سكند توماس شول"، و"سابينا شول" باعتبارهما مرتكز التوتر الأخير بين الجانبين مؤخرًا.

استحوذت التوترات الصينية الفلبينية حول "سكند توماس شول"، المعروفة لدى الصين باسم "ريناي جياو – Rén'ai Jiāo "، وتطلق مانيلا عليها اسم "أيونجين شول – Ayungin Shoal"، على الحيز الأكبر من الاهتمام خلال الفترة من فبراير 2023 حتى يوليو 2024، وذلك في ضوء تواتر الاشتباكات بين الجانبين الناتجة عن اعتراض خفر السواحل الصيني مهام إعادة إمداد فرقة مشاة البحرية الفلبينية المتمركزة على سفينة "سييرا مادري"، والتي تطالب الصين بسحبها واستعادة وضع "الإبقاء على الجزر والشعاب المرجانية غير المأهولة على أنها غير مأهولة ولا بناء فيها"، وذلك كما ورد بالمادة الخامسة بإعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي.

وقد تنوعت مظاهر الاشتباك، بحسب الجانب الفلبيني، ما بين صدم السفن الصينية أو توجيهها مدافع المياه ضد نظيرتها الفلبينية، أو إطلاق سفن خفر السواحل الصيني ضوء ليزر عسكري، بما تسبب في إصابة بعض أفراد خفر السواحل الفلبيني بالعمى مؤقتًا[54].

ووفقًا للجانب الصيني، تعبر استجابة خفر سواحلها عن احترافية وضبط النفس لتجنب التصادم المباشر بين سفن الطرفين، مع التأكيد على ضرورة التزام الفلبين بتنفيذ وعدها بسحب السفينة بعيدًا، وعدم إجراء أي إصلاحات لهيكل السفينة، المتهالك بالفعل، بما يؤهلها للبقاء بشكل دائم في موضعها[55].

وفي السابع عشر من يونيو 2024، ارتفعت حدة الاشتباك حين صدمت سفينة خفر السواحل الصينية قاربًا تابعًا للبحرية الفلبينية، وأدت الاشتباكات باستخدام السكاكين والفئوس إلى إتلاف القارب وإصابة أحد البحارة الفلبينيين. وقد كان هذا الحادث هو الأقرب لاعتباره هجومًا مسلحًا على سفينة فلبينية من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل التزامات الولايات المتحدة الواردة بمعاهدة الدفاع المتبادل.

ولكن في المقابل، اختار الجانبان الصيني والفلبيني اللجوء إلى الحوار، وتوصلا عبر آلية التشاور الثنائي في الحادي والعشرين من يوليو 2024 إلى "ترتيب مؤقت" بشأن مهام إمداد "سييرا مادري"، مع استمرار اعترافهما بالحاجة إلى تهدئة الوضع في بحر الصين الجنوبي وإدارة الخلافات من خلال الحوار والتشاور، واتفاقهما على عدم تأثير هذا الترتيب في مواقف كل منهما في بحر الصين الجنوبي"[56]. ومع ذلك، كشفت البيانات الصحفية اللاحقة عن اختلاف تفسير كلا الجانبين لشروط هذا الترتيب.

من جانبها، أكدت وزارة الخارجية الصينية على ضرورة سحب السفينة، وأنه إلى حين تنفيذ هذا الأمر، فإن الصين تسمح بإرسال ضروريات المعيشة إلى الأفراد المقيمين على السفينة في إطار الروح الإنسانية إذا أبلغت الفلبين الصين سابقًا، وبعد إجراء عملية التحقق في الموقع، ومراقبة بكين لعملية الإمداد بأكملها. كما لن تقبل الصين بأي محاولات من شأنها إرسال كمية كبيرة من مواد البناء إلى السفينة الحربية أو بناء مرافق ثابتة أو موقع دائم، وستوقفه بحزم[57].

وفي أعقاب إتمام أول مهمة إمداد وفقًا للترتيب المؤقت دون وقوع حوادث، اتهمت وزارة الخارجية الفلبينية الصين بـ "تشويه" الترتيب المؤقت، عبر إساءة الخارجية الصينية وصف مهمة الإمداد. فبينما أكدت قوة المهام الفلبينية في بحر الصين الجنوبي أن مانيلا لم تطلب إذنًا من الصين لإعادة إمداد جنودها، كما "لم يكن هناك أي صعود أو تفتيش من قبل خفر السواحل الصيني"، أكد المتحدث باسم الخارجية الصينية بأن خفر السواحل الصيني تم إخطاره سابقًا بالمهمة و"سمح للسفينة بالمرور"[58].

ومع ذلك، يبدو أن الجانبين قد آثرا الالتزام بما نجحا في التوصل إليه من ترتيب، وهو ما يستدل عليه بإتمام الجانب الفلبيني، حتى نوفمبر 2024، مهام إعادة الإمداد، دون وقوع حوادث جديدة في هذه المنطقة. ولكن، لم يحول ذلك دون انتقال الاشتباكات إلى ساحة أخرى.

في أبريل 2024، نشرت الفلبين واحدة من أكبر وأحدث سفن خفر السواحل الفلبينية، سفينة "بي آر بي تيريزا ماجبانوا"، في جزيرة "سابينا شول"، المعروفة باسم "شعاب شيانبين" في الصين، وشعاب "إسكودا" في الفلبين، لمراقبة ما وصفته بأنشطة استصلاح الأراضي غير القانونية التي تقوم بها الصين هناك، وهو ما تنفيه بكين.

وردًا على ذلك، نشرت الصين عدة سفن، بما في ذلك السفينة "CCG-5901"، وهي أكبر سفينة لخفر السواحل في العالم، في المنطقة لمراقبة السفينة الفلبينية[59]، وللحيلولة دون فرض مانيلا لوجود شبه دائم بهذه المنطقة مماثل لوضع سفينة "سييرا مادري". في المقابل، تخشى مانيلا من احتمال أن يؤدي غياب حضورها بهذه المنطقة إلى سيطرة صينية مماثلة لما حدث من قبل بجزيرة "سكاربورو" عام[60] 2012.

وفي أغسطس 2024، ارتفعت حدة الاشتباكات حول هذه المنطقة. وبحسب الحكومة الفلبينية، فقد أدت "المناورات الخطيرة وغير القانونية" التي قامت بها سفن خفر السواحل الصينية إلى تصادم مع سفينتين لخفر السواحل الفلبينية، مما ألحق ضررًا بكليهما[61].

وبحلول سبتمبر 2024، قرر خفر السواحل الفلبينية سحب السفينة، نتيجة لـ"سوء الأحوال الجوية ونفاد الإمدادات من الضروريات اليومية والحاجة إلى إجلاء الأفراد الذين يحتاجون إلى رعاية طبية"، نافيًا أن يكون القرار مرتبطًا بمطالبات بكين بسحب السفينة، ومؤكدًا في الوقت نفسه على عدم التخلي عن حقوق مانيلا السيادية في هذه المنطقة، وعزم خفر السواحل إعادة نشر

السفن واستمرار الحضور المرتبط بإصرار عدم التخلي عن حقوق البلاد السيادية على هذه المياه[62].

تزامنت المناوشات حول "سكند توماس شول" و"سابينا شول" مع مواجهات أخرى جوية وبحرية حول جزر "سكاربورو" الواقعة تحت السيطرة الصينية[63]، بالإضافة إلى مواجهات أخرى بالقرب من جزيرة "ثيتو" الواقعة تحت السيطرة الفلبينية[64]. وفي شأن الأخيرة، ذكر تقرير منشور بصحيفة "جلوبال تايمز" الصينية، في أغسطس 2023، أنه لا يمكن استبعاد أن تؤدي أحدث خطط التطوير العسكري بالجزيرة إلى إتاحة الإمكانية أمام استضافة مانيلا لطائرات وسفن من دول خارج المنطقة؛ مما يوفر أرضية لدول مثل الولايات المتحدة واليابان في تدخلها العسكري المحتمل في بحر الصين الجنوبي [65].

واستنادًا إلى هذه المواجهات، صرح المجلس الوطني البحري الفلبيني، في أغسطس 2024، التزام البلاد بمواصلة الدبلوماسية بدلًا من العمل العسكري، بما في ذلك النظر في اتفاقيات جديدة لإدارة اللقاءات الجوية والبحرية، وربما توسيع نطاق الترتيب المؤقت ليشمل مناطق أخرى متنازع عليها[66].

وفي سبيل إضفاء الشرعية القانونية على مطالبها البحرية، أقر الرئيس ماركوس في نوفمبر 2024، قانوني "المناطق البحرية الفلبينية" و"الممرات البحرية الأرخبيلية الفلبينية"، المعنيين بتحديد الأراضي البحرية وتنظيم مرور السفن الأجنبية عبر هذه المناطق. وقد أدانت بكين كلا القانونيين، لانتهاكهما "حقوق الصين في بحر الصين الجنوبي [67]. وردًا على الإجراء الفلبيني، أجرى الجيش الصيني دورية بحرية وجوية مشتركة حول جزر سكاربورو[68] .

تزامن ذلك مع نشر الخارجية الصينية لمجموعة من الإحداثيات الجغرافية لـ 16 نقطة أساسية حول جزيرة "هوانغيان داو" (التسمية الصينية لجزيرة "سكاربورو"). وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها بكين باتخاذ مثل هذا الإجراء إزاء المناطق التي تطالب بها مانيلا [69]. وفي ديسمبر 2024، أودع مبعوث

الصين لدى الأمم المتحدة بيانًا وخريطة بشأن خطوط الأساس للبحر الإقليمي المتاخم لـ"هوانغيان داو" [70].

2. توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة:

تمثل معاهدة الدفاع المتبادل لعام 1951 حجر الأساس للتحالف الأمريكي الفلبيني. وبمرور الوقت، أضحت الفلبين ذات أهمية استراتيجية لمصالح وتحركات الولايات المتحدة، وذلك في ضوء موقعها الجغرافي عند مفترق طرق الممرات البحرية الرئيسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، علاوة على قربها من تايوان[71].

وتأسيسًا على ما تقدم، تعد الفلبين هي أكبر متلقٍ للمساعدات العسكرية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. فمنذ عام 2015 حتى فبراير 2022، سلمت الولايات المتحدة للفلبين طائرات ومركبات مدرعة وأسلحة صغيرة ومعدات عسكرية أخرى وتدريبات بقيمة تزيد على 1.14 مليار دولار أميركي [72].

وتعتمد مانيلا على الدعم الأمريكي في قضايا أمنية مختلفة، بما في ذلك مواجهة الحركات الانفصالية في جنوب الفلبين ومعالجة المخاوف في بحر الصين الجنوبي. ومنذ مايو 2023، انخرطت الدولتان في ترتيبات ومبادرات أمنية وغير أمنية، ثنائية ومتعددة الأطراف[73]، كما ارتفعت وتيرة الاجتماعات رفيعة المستوى، ما بين لقاءات رئاسية، وأخرى تجمع ما بين وزراء خارجية ودفاع ورؤساء أركان كلا البلدين، والتي تؤكد في مجملها على رؤيتهما المشتركة بشأن منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة ودعم القانون الدولي، ورغبتهما في تحديث التحالف وتعميق التنسيق بشأن التحديات المشتركة، بما في ذلك في بحر الصين الجنوبي، وتعزيز أجندتهما الاقتصادية الثنائية[74].

أ. التعاون الأمني: إلى جانب اتفاقات التعاون الدفاعي، ينخرط الجانبان في العديد من أنشطة التعاون البحري في منطقة بحر الصين الجنوبي، بما يسهم في "تحسين قابلية التشغيل البيني والتنسيق المستمر مع القوات المسلحة الفلبينية" [75]. وفي سبتمبر 2023، افتتحت وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع وخفر السواحل مركزًا للتدريب الفني لأسطول خفر السواحل الفلبيني، بما

يسهم في بناء القدرات والإمكانات الفلبينية في تشغيل وصيانة مخزونها المتوسع بسرعة من السفن المنتشرة في جميع أنحاء البلاد وفي بحر الصين الجنوبي[76].

وخلال تدريب سالانكيب – Salaknib 2024، أبريل 2024، نشرت القوات الأمريكية نظام الصواريخ متوسطة المدى (MRC)، المعروف باسم نظام "تايفون" في شمال لوزون بالفلبين[77]. وقد أثار هذا النشر معارضة صينية، في ضوء ما تشكله صواريخ "تايفون" من تهديد، إذ بإمكانها ليس فقط تغطية مضيق لوزون بالكامل وإنما الوصول أيضًا إلى الساحل الصيني وقواعد مختلفة لجيش التحرير الشعبي في بحر الصين الجنوبي. ومن ثَمّ، فمن شأن هذا النشر، بحسب الجانب الصيني، أن يشكل تهديدًا للسلام والاستقرار الإقليميين ويزيد من خطر سوء التقدير[78].

وبرغم أنه كان مقررًا سحب النظام في سبتمبر 2024، أفادت وكالة "أسوشييتد برس"، نقلًا عن مسئولين فلبينيين، موافقة الجانبين الأمريكي والفلبيني على "إبقاء نظام الصواريخ في شمال الفلبين إلى أجلٍ غير مسمى لتعزيز الردع"[79].

وخلال عام 2023، أجرت القوات الأمريكية والفلبينية أول مهمة استخباراتية ومراقبة واستطلاعية مشتركة على الإطلاق فوق بحر الصين الجنوبي[80]. وفي هذا الإطار، جرى نشر أصول الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع الأمريكية في الفلبين، بما في ذلك نشر طائرات مشاة البحرية MQ-9A Reaper وطائرات بدون طيار من طراز Grey Eagle، هذا فضلًا عن وجود طائرات دورية من طراز P-8A Poseidon وطائرات بدون طيار من طراز Grey Eagle خلال مهام إعادة الإمداد إلى "سييرا مادري"[81]. كما جرى نشر قدرات إطلاق النيران بعيدة المدى باستخدام أنظمة الصواريخ المدفعية عالية الحركة HIMARS، والقاذفات المثبتة على الشاحنات، والتي تطلق صواريخ موجهة بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS) والقادرة على ضرب أهداف بعيدة[82].

وبموجب التمويل العسكري الأمريكي المقدم إلى الفلبين، تم توفير طائرات بدون طيار من طراز Maritime Tactical Systems، فضلًا عن أربع سفن سطحية غير

مأهولة من طراز مانتاس MANTAS T-12، وسفينة واحدة على الأقل سطحية غير مأهولة من طراز Devil Ray T-38، بما يعزز من قدرة مانيلا على "حماية سيادتها والعمل في جميع أنحاء منطقتها الاقتصادية الخالصة في بحر الصين الجنوبي".

وخلال زيارتهما إلى مانيلا، في يوليو 2024، أعلن وزيري الخارجية والدفاع الأمريكي عن تخصيص 500 مليون دولار إضافية في التمويل العسكري الأجنبي للفلبين، والذي يزيد بمقدار كبير عما قدمته واشنطن لمانيلا على أساس سنوي، بهدف دعم تحديث القوات الفلبينية وخفر السواحل، مع نقل التركيز على الدفاع الخارجي. وتتضمن بنود التمويل الجديد ما يُقدر بنحو 128 مليون دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية المهمة بالمواقع المتفق عليها ضمن اتفاق التعاون الدفاعي المعزز EDCA[83]، علاوة على توفير المزيد من المنصات الدفاعية الجوية والبحرية غير المأهولة[84]، بما يعزز من موقف الردع الدفاعي للفلبين.

وخلال زيارته إلى الفلبين، نوفمبر 2024، وقع وزير الدفاع الأمريكي ونظيره الفلبيني على اتفاقية الأمن العام للمعلومات العسكرية (GSOMIA)، لتعزيز تبادل المعلومات وتعميق التوافق[85].

وفي وقت لاحق من الشهر ذاته، كشفت وزارة الدفاع الأمريكية عن وجود قوة مهام متقدمة في الفلبين، والتي تحمل اسم "أيونجين"، نسبة إلى التسمية الفلبينية لجزر "سكند توماس شول"، تركز على دعم العمليات البحرية لمانيلا في بحر الصين الجنوبي، وذلك عبر المساعدة في التخطيط والتدريب للقيادة الغربية للقوات المسلحة الفلبينية[86].

ب. التعاون الاقتصادي: تعمل الولايات المتحدة على تعزيز حضورها الاستثماري بمشاريع من شأنها تسهيل انتقال الفلبين إلى اقتصاد أخضر ورقمي. كما تهتم باستكشاف فرص تطوير قاعدة صناعية لأشباه الموصلات في الفلبين، فضلًا عن الإسهام في تطوير صناعة معالجة المواد الخام الحيوية مثل النيكل والكوبالت[87].

وخلال عام 2023، أعلنت وكالة التجارة والتنمية الأمريكية عن أنشطة لتطوير البنية التحتية في الفلبين، تتضمن دعم الطاقة المتجددة، والشبكات الذكية، وترقيات نظام إدارة حركة السفن، وتحديث الجمارك وسلسلة التوريد، وحلول الرعاية الصحية، والبنية التحتية للطيران.

واتصالًا بذلك، قادت وزيرة التجارة الأمريكي، "جينا رايموندو" في مارس 2024، بعثة تجارية واستثمارية رئاسية إلى مانيلا، تتضمن وفدًا من 22 شركة ومنظمة أمريكية، سلطوا الضوء على إمكانية توجيه أكثر من مليار دولار من الاستثمارات، والتي من شأنها تعزيز اقتصاد الابتكار في الفلبين، والتحول إلى الطاقة النظيفة، ومرونة سلسلة التوريد.

وفي مايو 2024، استضافت حكومتا الولايات المتحدة والفلبين المنتدى التجاري السادس لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ في مانيلا. وتكمن أهمية هذا المنتدى فيما يوفره من ربط بين الرؤساء التنفيذيين ومطوري المشاريع والمسئولين الحكوميين ومصادر التمويل للبنية التحتية ذات الأولوية في اقتصادات منطقة المحيطين الهندي والهادئ الناشئة. وخلال أعمال المنتدى، جرى بحث تطوير شراكات فلبينية أمريكية في مجالات الصناعة النووية المدنية، والإسكان، والإنترنت. كما أعلنت مؤسسة التمويل الإنمائي الأمريكية فتح مكتب إقليمي في الفلبين لتسهيل المزيد من الاستثمارات في جميع أنحاء البلاد، بما يسمح أيضًا بحشد استثمارات القطاع الخاص بشكل أكبر، وخاصة في القطاعات ذات الأولوية مثل البنية الأساسية والمعادن الحيوية والطاقة المتجددة[88].

ج. المشاركة ضمن أطر متعددة الأطراف: شهد عام 2023 اندماجًا فلبينيًا بواحد من أطر التجمعات الإقليمية التي تعمل الولايات المتحدة على تعزيز أركانها في آسيا، لمواجهة نفوذ الصين. فعلى غرار تحالفي "كواد" و"أوكوس"، أسس وزراء دفاع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والفلبين تحالف "Squad"، الذي تأسس تبعًا لاتفاق الدول الأربع على ضرورة بذل الجهود الجماعية لتعزيز ازدهار منطقة المحيطين الهندي الهادئ الحرة والمفتوحة[89].

ثم، جاء الاجتماع الثاني، في أبريل 2024، والذي تزامن مع إجراء قوات البلدان الأربع لتدريبات بحرية مشتركة، ليؤكد بشكل صريح رفض المجتمعين التحركات الصينية ضد السفن الفلبينية في منطقة بحر الصين الجنوبي، مؤكدين التزامهم بتعزيز التعاون لدعم الأمن والاستقرار الإقليميين، من خلال استمرار التعاون البحري في بحر الصين الجنوبي، وتعزيز الإجراءات لتمكين التنسيق وترتيبات تبادل المعلومات، فضلًا عن تعزيز بناء القدرات[90].

واتصالًا بذلك، أجرت البحرية الفلبينية، بحسب المتحدث باسم البحرية الفلبينية الأميرال "روي فينسنت ترينيداد"، خلال عام 2024 نحو عشرة أنشطة بحرية متعددة الأطراف بمنطقتها الاقتصادية الخالصة، تضمنت مشاركة سفن من الولايات المتحدة وأستراليا واليابان ونيوزيلندا وقوى أوروبية، وذلك ارتفاعًا من ثلاثة أنشطة فقط جرت خلال عام 2023[91].

وقد امتد إطار التعاون متعدد الأطراف إلى مستوى القمم الرئاسية، ففي أبريل 2024، اجتمع قادة الولايات المتحدة والفلبين واليابان في واشنطن، لبحث سبل تعزيز تعاونهم الاستراتيجي. وبحسب بيان الرؤية المشتركة الصادر عن القمة، أكد القادة على عزمهم توسيع المشاركات الثلاثية عبر حكوماتهم وتكثيف جهودهم التعاونية، فضلًا عن التزامهم الراسخ بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة والمتصلة والمزدهرة والآمنة والشاملة والمرنة.

كما أكد القادة على دعم التقدم المستمر للإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ من أجل الرخاء (IPEF)، بهدف تعزيز المرونة والاستدامة والشمول والنمو الاقتصادي والعدالة والقدرة التنافسية لاقتصادات الدول الثلاث والمنطقة على نطاق أوسع. واتصالًا بذلك، اتفق القادة على إطلاق ممر "لوزون" الاقتصادي[92]، كجزء من الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار (PGII) – التي أُعلن عنها في عام 2022 لتمويل مشاريع البنية التحتية من قبل مجموعة الدول السبع – والتي من شأنها تحسين البنى التحتية الحيوية (كالسكك الحديدية والموانئ) في جزيرة الفلبين الشمالية وتعزيز تنمية القطاعات الاستراتيجية كالطاقة النظيفة وأشباه الموصلات[93].

وعلى الصعيد الأمني، أعلن القادة الثلاثة عن إنشاء حوار بحري ثلاثي لتعزيز التنسيق والاستجابات الجماعية لتعزيز التعاون البحري، علاوة على عزمهم تعزيز التعاون الدفاعي الثلاثي، من خلال التدريبات والمناورات البحرية المشتركة بين البلدان الثلاثة وشركاء إضافيين، كاستراليا[94].

3 – بناء القدرات:

فرض واقع تصاعد التوتر مع بكين على مانيلا أن تعمل على بناء وتحديث قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية بما يُكسبها المزيد من الحلفاء والشركاء، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، ويمكنها من مواصلة المطالبة بحقوقها السيادية في المياه المتنازع عليها ببحر الصين الجنوبي.

على الصعيد الداخلي، كثفت مانيلا جهودها الرامية إلى الحفاظ على وجودها في جزيرة "سكند توماس شول". وبحسب ما تداولته تقارير صحفية عن مسئولين فلبينيين، فقد كان من المعتقد في عام 2021، أن عمر سفينة "سييرا مادري" المتهالكة لن يتجاوز ثلاث إلى خمس سنوات. وبناءً عليه، نفذت حكومة ماركوس تعزيزات كبيرة على متن السفينة، بما يكفي لتحصينها واستمرار تموضعها بالجزيرة لمدة عشر سنوات أخرى على الأقل[95].

كما عملت الإدارة على تطوير البنى التحتية للجزر الواقعة تحت سيطرتها في بحر الصين الجنوبي بما يعزز من وضعها الدفاعي، ويجعلها ملائمة أكثر للعيش بالنسبة للجنود الفلبينيين الموجودين عليها[96]، ومهيأة أمام تنفيذ الحكومة لمشروعات تحسين الربط بين هذه الجزر والمدن الفلبينية[97].

ترتبط هذه الجهود مع مخطط مانيلا لإنفاق نحو 35 مليار دولار على مدار العقد المقبل، لتحديث قدراتها العسكرية[98]، وذلك في ضوء تبني إدارة ماركوس، منذ مارس 2024، لـ"مفهوم الدفاع الشامل للأرخبيل"، والذي يتضمن انتقال مهام القوات المسلحة من التركيز على العمليات الأمنية الداخلية إلى الدفاع الخارجي[99].

وفي أكتوبر 2024، وافق الرئيس "ماركوس" على قانون "تنشيط وضع الدفاع المعتمد على الذات"، والذي يهدف إلى تطوير "صناعة دفاعية وطنية قوية ومستدامة"، تمكنها من إنتاج أنظمة عسكرية أكثر تقدمًا، وتجعلها أقل اعتمادًا على الأسلحة المستوردة ومصالح المصدرين[100] .

وفي الوقت الذي تعمل على توثيق علاقتها متعددة المجالات مع الولايات المتحدة، تحرص مانيلا على تعزيز شراكاتها، لا سيما الدفاعية والاقتصادية، مع "البلدان ذات التفكير المشابه". فعلى سبيل المثال، اتفق الاتحاد الأوروبي مع الفلبين، في مارس 2024، على استئناف المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة؛ مما يمهد الطريق لعلاقات تجارية أعمق مع مانيلا، التي تعد الشريك الرئيسي للاتحاد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ[101] .

وفي سبتمبر 2023، انعقد الاجتماع الأول للجنة الفرعية للتعاون البحري بين الاتحاد الأوروبي والفلبين، والتي من شأنها بحث سبل تعزيز التعاون في المسائل البحرية [102]. وفي أبريل 2024، أعلنت فرنسا عن محادثات مع الفلبين بشأن اتفاقية القوات الزائرة[103] ، هذا في الوقت الذي أكد فيه وزير الدفاع الفلبيني على تطلع بلاده التوصل إلى اتفاقيات مماثلة مع كندا ونيوزيلندا ودول أخرى خلال عام 2025[104] .

كما عملت الفلبين على تعميق روابطها الثنائية مع القوى الآسيوية الكبرى، بما في ذلك الهند واليابان وكوريا الجنوبية.

ففي يونيو 2023، وخلال زيارة وزير الخارجية الفلبيني "إنريكي مانالو" إلى نيودلهي، اعترفت الهند، عبر وزير خارجيتها "سوبرامانيام جايشانكار"، بشرعية حكم محكمة التحكيم الدائمة الصادر عام 2016، والذي يدعم مطالبات السيادة الفلبينية في بحر الصين الجنوبي. كما تعهد الجانبان بتعزيز شراكتهما الدفاعية من خلال زيادة التفاعلات بين وكالات الدفاع وإرسال ملحق دفاعي هندي إلى مانيلا، فضلًا عن توسيع التدريب والمناورات المشتركة في مجال الأمن البحري

والاستجابة للكوارث، هذا بجانب عرض الهند تقديم خط ائتمان امتيازي إلى الفلبين لشراء معدات دفاع هندية[105] .

وفي يوليو 2024، أبرمت الفلبين اتفاقًا دفاعيًا مع اليابان بشأن تسهيل الوصول المتبادل والتعاون بين قوات الدفاع عن النفس اليابانية والقوات المسلحة الفلبينية[106]. يتصل هذا الاتفاق مع الدعم الياباني متعدد الأوجه للفلبين. ففي نوفمبر 2023، زودت اليابان الفلبين بخمسة رادارات مراقبة لتعزيز قدراتها على مراقبة السواحل. وخلال القمة الأمريكية اليابانية الفلبينية، جرى التأكيد على مواصلة اليابان تقديم الدعم للفلبين، بما في ذلك توفيرها لاثني عشرة سفينة لخفر السواحل الفلبيني وخططها لتوفير خمس سفن إضافية. كما أعرب الرئيس ماركوس عن تقديره لإسهام اليابان في المساعدات الإنمائية الرسمية واستثمارات القطاع الخاص في السنة المالية 2022–2023، والتي تجاوزت التعهد البالغ 600 مليارين ياباني الذي تم التعهد به في بيان اليابان والفلبين المشترك لعام 2023 [107].

وفي أكتوبر 2024، اتفق الرئيسان الفلبيني والكوري الجنوبي على رفع العلاقات إلى مستوى شراكة استراتيجية وتعزيز تعاونهما الدفاعي. وفي هذا الصدد، أكد الرئيس "يون سوك يول" مشاركة بلاده في الجهود التي تبذلها مانيلا حاليًا لتحديث أمنها العسكري، والتي تتضمن شراء أصول متقدمة مثل الطائرات المقاتلة والغواصات وأنظمة الصواريخ[108] .

على صعيد موازٍ، عملت الفلبين على توطيد تعاونها مع فيتنام. ففي يناير 2024، أبرم الجانبان اتفاقيتين؛ الأولى: لمنع وإدارة الحوادث في بحر الصين الجنوبي، والثانية: للتعاون البحري بين خفر السواحل في البلدين، بهدف إقامة شراكة شاملة في مجالات بناء القدرات والتدريب وتبادل الأفراد والسفن لتحسين قدرتهما على إدارة العمليات بشكل مشترك [109]. وفي أغسطس 2024، أجرت قوات خفر السواحل في البلدين أول تدريباتهما مشتركة في مانيلا، حيث قاما بمحاكاة تدريبات مكافحة الحرائق وعمليات البحث والإنقاذ[110]. تتصل هذه الإجراءات مع ما تبديه مانيلا من دعم مستمر لمطالبات هانوي في بحر الصين الجنوبي، وهو ما يمكن رؤيته في إدانتها "اعتداء الصين على قوارب الصيد الفيتنامية" بالقرب من

جزر باراسيل [111]، وأيضًا في اعترافها بحق فيتنام في إثبات حدود جرفها القاري لدى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحدود الجرف القاري[112] .

وفي سبيل اجتذاب القدر الأكبر من الدعم الدولي، أطلقت إدارة ماركوس، في فبراير 2023، ما أسمته بـ"مبادرة الشفافية"، والتي تستند إلى دعوة الصحفيين للانضمام إلى سفن خفر السواحل الفلبينية في أثناء تنفيذهم مهام إمداد سفينة "سييرا مادري" بجزيرة "سكند توماس شول"، والسماح لهم بتسجيل مقاطع مصورة لحوادث اعتراض أو مهاجمة السفن الصينية لهذه المهام. وفي أحيان أخرى، أصدر خفر السواحل الفلبيني نفسه صورًا ومقاطع فيديو، بما في ذلك حادثة توجيه سفينة صينية شعاع ليزر عسكري إلى سفينة فلبينية، مما أدى إلى إصابة الطاقم بالعمى مؤقتًا[113].

رابعًا- محددات التحركات القادمة:

من المرجح أن تستمر مانيلا في سياستها القائمة على محاولة إبقاء الصراع دون عتبة المواجهة المباشرة مع الصين، في الوقت ذاته الذي تمضي فيه نحو تحديث قدراتها الدفاعية عبر تطوير الاعتماد على الذات بالتوازي مع توثيق شراكاتها مع الدول ذات التفكير المماثل الداعمة لمطالبها السيادية في بحر الصين الجنوبي.

ومع ذلك، قد تخضع استمرارية هذا النهج تبعًا لمجموعة من الاعتبارات:

1 – التزام الجانبين بعدم تخطي الخطوط الحمراء: الأمر الذي يتمثل في مقتل مواطنين صينيين أو فلبينيين، سواءً مدنيين أو عسكريين، وهو ما من شأنه أن يثير دعوات داخلية مطالبة بالثأر، لا سيما في مانيلا وذلك في ضوء الجهود الجارية والخطاب الإعلامي لإدارة ماركوس، والتي تعمل على توظيف الصراع لصالح رفع شعبيتها الداخلية، عبر تحويل قضية الصراع في "بحر الفلبين الغربي" إلى ركيزة للاصطفاف الداخلي.

2 – استمرار التأثير السياسي والاقتصادي للصين: فعلى الرغم من ترحيب الرأي العام الفلبيني بإعادة إحياء العلاقات مع واشنطن واتساع وتنوع شراكات

بلادهم مع قوى إقليمية ودولية أخرى، تظل الصين شريكًا اقتصاديًا محوريًا للأقاليم الفلبينية، وتظل مسألة كيفية التعامل معها موضع خلاف بين أبرز القوى السياسية بالداخل.

تعد الصين الشريك التجاري الأول للفلبين [114]، وقد تمكنت خلال السنوات الماضية من إرساء علاقات وثيقة مع حكام المقاطعات الفلبينية، لا سيما تلك المواجهة لتايوان وتضم قواعد عسكرية أمريكية، وذلك عبر إرسال وفودًا صينية للقاء هؤلاء الحكام، بجانب تنفيذ مشروعات استثمارية تجارية تسهم في تحسين البنى التحتية لهذه المناطق، فضلًا عن تقديم مساعدات إنسانية خلال الأعاصير التي تضرب بين الحين والآخر بعض المناطق الفلبينية[115]. ومن ثَمّ، فإذا كانت الولايات المتحدة تتمتع بصلات قوية مع المؤسسات الحكومية المختصة بقضايا الأمن والسياسة الخارجية، يمنح النفوذ الاقتصادي للصين وصولًا أوسع نطاقًا للمؤسسات الاقتصادية، ووحدات الحكم المحلي [116].

على الصعيد المقابل، يثير الانقسام الحاد الراهن ما بين عائلتي "ماركوس" (الرئيس الحالي)، و"دوتيرتي" (الرئيس السابق) تساؤلات بشأن احتمالات استمرار التحالف الأمريكي الفلبيني، وسياسة التحوط الفلبينية ضد الصين. ففي ضوء استعدادهما للمواجهة خلال انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ عام 2025، أعلن الرئيس السابق عن ترشحه وابنيه لهذه الانتخابات؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى –في حال تحقيقهم الفوز– تقويض أجندة ماركوس التشريعية، أو الدعوة إلى إجراء تحقيقات في سياسات محل خلاف بينهما. كما يضمن الفوز استمرار بصمتهم السياسية، والتي تصبح ذات أهمية متزايدة في ظل استعداد العائلتين للانتخابات الرئاسية لعام 2028 [117].

وفي هذا الصدد، تبرز العلاقات مع الصين باعتبارها من أبرز مواضع الخلاف ما بين الجانبين. فعلى سبيل المثال، انتقد الرئيس السابق دوتيرتي سياسات ماركوس المتقاربة مع الولايات المتحدة، مشددًا على أن بفضل سياساته، لم تحدث مصادمات مع الصين كتلك الجارية في بحر الصين الجنوبي، كما أقر بأنه

يلتقي بانتظام بالسفير الصيني في الفلبين، فضلًا عن زيارته المفاجئة للصين في عام 2023 والتي التقى خلالها مع الرئيس الصيني "شي جين بينج" [118].

3 – العامل الأمريكي: فعلى خلاف سياسة بايدن القائمة على "دعم الحلفاء"، يميل الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى تبني سياسات "معاملاتية" تقوم على حسابات المكسب والخسارة، وعدم رغبته في ممارسة دور المزود الأمني المجاني للحلفاء[119] ، وهو ما برز في مطالبته تايوان بـ"الدفع" مقابل استمرار الدفاع عنها، علاوة على عزمه تطبيق تعريفات جمركية على الرقائق الواردة منها، بدافع حماية صناعة الرقائق الأمريكية من السرقة التايوانية[120] . هذا فضلًا عن تهديداته المتكررة بسحب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية طالما لم توافق الحكومة هناك على تحمل تكلفة وجودهم، والتي حددها ترامب مؤخرًا بأكثر من 10 مليارات دولار [121].

ومن ثَمّ، يُثار التساؤل حول مدى استمرارية نمط التحالف متعدد الأبعاد الأمريكي الفلبيني. فبينما من المتوقع أن يستمر الالتزام الأمريكي الخطابي بمعاهدة الدفاع المتبادل، لا يوجد تصور بشأن حدود وأشكال التدخل الأمريكي لمساندة الحليف الفلبيني، خاصة في حال ما إذا تجاوزت المواجهات بين مانيلا وبكين للخطوط الحمراء. وعلى الصعيد الاقتصادي، قد تخشى مانيلا من تراجع زخم التعاون الاقتصادي الذي نفذته إدارة بايدن، لا سيما في قطاع الاستثمار بالبنية التحتية.

في المقابل، لا تبدي الفلبين أي استعداد للمشاركة في أي عمليات واسعة النطاق لاحتواء الصين في منطقة المحيطين الهندي الهادئ [122]، أو في حال تطور المواجهات حول تايوان. وفي هذا الصدد، يؤكد الرئيس ماركوس عدم تأييد بلاده استقلال تايوان، وإنما تعتبر "مقاطعة تابعة للصين" [123].

وختامًا، تشير تحركات الجانبين القانونية والعسكرية المؤكدة على مطالبهما السيادية إلى احتمال استمرار التوترات، وربما تصاعدها بين الحين والآخر، ولكن مع الحرص على عدم تجاوزها للخطوط الحمراء. وبالرغم من ضعف احتمال

تحقق سيناريو خوضهما نزاعًا مسلحًا بشكل متعمد، يظل لعوامل انعدام الثقة وما يرتبط بها من احتمالات سوء التقدير، تأثير في تحول المناوشات المتواترة إلى حرب واسعة النطاق في بحر الصين الجنوبي.

المصادر:

1. Nectar Gan & Kathleen Magramo, 'Only pirates do this': Philippines accuses China of using bladed weapons in major South China Sea escalation, CNN, 20 June 2024, https://edition.cnn.com/2024/06/20/asia/philippines-footage-south-china-sea-clash-china-intl-hnk/index.html
2. Dylan Butts, Global trade at risk as tensions escalate in South China Sea, CNBC, 11 October 2024, https://www.cnbc.com/2024/10/11/global-trade-at-risk-as-tensions-escalate-in-south-china-sea-.html
3. Regional Analysis Brief: South China Sea, U.S Energy Information Administration, 21 March 2024,p. 1-9, https://www.eia.gov/international/content/analysis/regions_of_interest/South_China_Sea/south_china_sea.pdf
4. Helen Davidson, Competition over the South China Sea explained in 30 seconds, The Guardian, 8 September 2023, https://www.theguardian.com/world/2023/sep/08/competition-over-the-south-china-sea-explained-in-30-seconds
5. China's Maritime Disputes, Council on Foreign Relations, https://www.cfr.org/timeline/chinas-maritime-disputes
6. نوران عوضين، روسيا والصين والشراكة لعصر جديد.. محفزات وقيود، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، يناير 2023، ص240.
7. Regional Analysis Brief: South China Sea, Op.Cit.
8. Spratly Islands, Central Intelligence Agency (CIA), last Updated: 25 November 2024, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/spratly-islands/
9. Kinling Lo, Beijing moves to strengthen grip over disputed South China Sea, South China Morning Post, 18 April 2020, https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3080559/beijing-moves-strengthen-grip-over-disputed-south-china-sea
10. Regional Analysis Brief: South China Sea, Op.Cit.
11. Spratly Islands, Op.Cit.
12. Scarborough Shoal, Asia Maritime Transparency Initiative, Center for Strategic and International Studies, https://amti.csis.org/scarborough-shoal/
13. Will Jackson, Why a dilapidated wreck has become a flashpoint for conflict between China and the Philippines, ABC News, 10 August 2023, https://www.abc.net.au/news/2023-08-10/south-china-sea-wreck-sierra-madre-shipwreck-philippines-spratly/102710174
14. Administrative Order No. 29..Naming the West Philippine Sea of the Republic of the Philippines, And For Other Purposes, Republic of Philippine, Department of Energy, 5 September 2012, https://doe.gov.ph/administrative-order-no-29
15. Trần Đình Hoành, Slow and Steady: Vietnam's Spratly Upgrades, Conversations on Vietnam Development, 8 April 2019, https://cvdvn.net/2019/04/10/slow-and-steady-vietnams-spratly-upgrades/
16. Regional Analysis Brief: South China Sea, Op.Cit.
17. Spratly Islands, Op.Cit.
18. China's Maritime Disputes, Op.Cit.
19. The South China Sea Arbitration (The Republic of Philippines v. The People's Republic of China), Permanent Court of Arbitration, https://pca-cpa.org/en/cases/7/#:~:text=On%2022%20January%202013%2C%20the,(the%20%E2%80%9CConvention%E2%80%9D)
20. Felix K. Chang, US-Philippines Enhanced Defense Cooperation Agreement Revived, Foreign Policy Research Institute, 14 June 2023, https://www.fpri.org/article/2023/06/us-philippines-enhanced-defense-cooperation-agreement-revived/
21. Mico A Galang, A Decade On: EDCA and the Philippines–US Alliance, Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, 18 April 2023, https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/decade-edca-and-philippines-us-alliance
22. Philippines v. China: Arbitration Outcomes, Asia Maritime Transparency Initiative, Center for Strategic and International Studies, https://amti.csis.org/arbitration-map/

23. Andrew S. Erickson, Tribunal Rules: China's South Sea Claims Don't Hold Water, Center for the National Interest, 12 July 2016, https://nationalinterest.org/feature/tribunal-rules-chinas-south-sea-claims-dont-hold-water-16934
24. China refuses South China Sea arbitration award, Xinhua, 12 July 2016, http://www.xinhuanet.com/english/2016-07/12/c_135507844.htm
25. الحكومة الصينية تصدر بيانا حول السيادة على أراضي بحر الصين الجنوبي والمصالح البحرية، تلفزيون الصين المركزي، 12 يوليو 2016، https://arabic.cctv.com/2016/07/12/VIDEeEY1k5QABLuNEHeIcRjc160712.shtml
26. Jane Perlez, Rodrigo Duterte and Xi Jinping Agree to Reopen South China Sea Talks, The New York Times, 20 October 2016, https://www.nytimes.com/2016/10/21/world/asia/rodrigo-duterte-philippines-china-xi-jinping.html?_r=0
27. China's Maritime Disputes, Op.Cit.
28. Duterte: "When Xi says I will fish, who can prevent him?", The Hindu, 22 July 2019, https://www.thehindu.com/news/international/duterte-when-xi-says-i-will-fish-who-can-prevent-him/article28652608.ece
29. China-Philippines Bilateral Relations: Trade and Investment, China Briefing, 20 September 2024, https://www.china-briefing.com/news/china-philippines-bilateral-trade-investment-and-future-prospects/#chinaphilippinesbilateralinvestmentHeader
30. Philippines-China Business Relations, Philippine Board of Investments, https://boi.gov.ph/cifit-2020-philippines-china-business-relations/
31. Felix K. Chang, US-Philippines Enhanced Defense Cooperation Agreement Revived, Op.Cit
32. Nick Aspinwall, Duterte Terminates U.S. Defense Pact, Pleasing Trump but Few Others, Foreign Policy, 14 February 2020, https://foreignpolicy.com/2020/02/14/vfa-philippines-china-duterte-terminates-us-defense-pact-trump/
33. Sebastian Strangio, Duterte Postpones Cancellation of US Defense Agreement, Again, The Diplomat, 16 June 2021, https://thediplomat.com/2021/06/duterte-postpones-cancellation-of-us-defense-agreement-again/
34. Felix K. Chang, US-Philippines Enhanced Defense Cooperation Agreement Revived, Op.Cit
35. Philippines: Calming Tensions in the South China Sea, International Crisis Group, 23 May 2024, https://www.crisisgroup.org/asia/south-east-asia/philippines-south-china-sea/philippines-calming-tensions-south-china-sea
36. Felix K. Chang, US-Philippines Enhanced Defense Cooperation Agreement Revived, Op.Cit
37. South China Sea dispute: Huge Chinese 'fishing fleet' alarms Philippines, BBC, 21 March 2021, https://www.bbc.com/news/world-asia-56474847
38. Philippines' Duterte says won't withdraw ships from contested waters, Reuters, 14 May 2021, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/philippines-duterte-says-wont-withdraw-ships-contested-waters-2021-05-14/
39. Philippines flags 'incursions' by nearly 300 Chinese militia boats, Reuters, 12 May 2021, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/philippines-flags-incursions-by-nearly-300-chinese-militia-boats-2021-05-12/
40. Jim Garamone, Philippine President Restores Visiting Forces Agreement With U.S., U.S Department of Defense, 30 July 2021, https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2713638/philippine-president-restores-visiting-forces-agreement-with-us/
41. Philippines: Calming Tensions in the South China Sea, Op.Cit.
42. Presidents Marcos, Xi Meet for the First Time, to Forge Deeper Philippines-China Ties, Republic of Philippine, Department of Foreign Relations, 18 November 2022, https://dfa.gov.ph/dfa-news/dfa-releasesupdate/31365-presidents-marcos-xi-meet-for-the-first-time-to-forge-deeper-philippines-china-ties
43. فردوس عبد الباقي، التفاف أمريكي: هل تصبح الفلبين ساحة للتنافس الصيني – الأمريكي؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 16 فبراير 2023، https://ecss.com.eg/32840/

44. Richard Javad Heydarian, A New Era: Marcos Jr. Visits China to Bolster Cooperation, China-US Focus, 31 January 2023, https://www.chinausfocus.com/foreign-policy/a-new-era-marcos-jr-visits-china-to-bolster-cooperation

45. فردوس عبد الباقي، التفاف أمريكي: هل تصبح الفلبين ساحة للتنافس الصيني – الأمريكي؟، مرجع سبق ذكره.

46. Philippines, U.S. Announce Locations of Four New EDCA Sites, U.S Department of Defense, 3 April 2023, https://cut.co.zw/xl7jr

47. Jim Gomez & Ellen Knickmeyer, 'A big deal': US, Philippines tighten military ties, Associated Press, 3 February 2023, https://cut.co.zw/a4vev

48. Lolita C. Baldor, How the US is boosting military alliances to counter China, Associated Press, 2 February 2023, https://apnews.com/article/politics-antony-blinken-beijing-north-korea-china-9f9432c11 8f297fc27a9be01c460316e

49. Felix K. Chang, US-Philippines Enhanced Defense Cooperation Agreement Revived, Op.Cit

50. David Sacks, U.S.-Taiwan Relations in a New Era, Council on Foreign Relations, June 2023, p.68, https://cut.co.zw/iu6og

51. Felix K. Chang, US-Philippines Enhanced Defense Cooperation Agreement Revived, Op.Cit

52. Sebastian Strangio, Philippines Drops Chinese Funding For Three Railway Projects, The Diplomat, 27 October 2023, https://thediplomat.com/2023/10/philippines-drops-chinese-funding-for-three-railway-projects/

53. أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 251، يناير 2019، ص 30.

54. John Pollock& Damien Symon, China blocks Philippines access to South China Sea reef, Chatham House, 21 March 2024, https://www.chathamhouse.org/publications/the-world-today/2024-02/china-blocks-philippines-access-south-china-sea-reef

55. تعليق: مَن يقف وراء حادث رنآي جياو؟، القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية، 10 أغسطس 2023، https://arabic.cgtn.com/news/2023-08-10/1689467918732251138/index.html

56. China, Philippines agree on 'provisional arrangement' for South China Sea resupply missions, Manila says, Reuters, 22 July 2024, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/philippines-resupply-ship-south-china-sea-shoal-without-us-help-2024-07-21/

57. متحدث باسم الخارجية الصينية يدلي بتصريحات حول توصل الصين إلى ترتيب مؤقت مع الفلبين بشأن إدارة الوضع في رنآي جياو، شينخوا، 22 يوليو 2024، https://arabic.news.cn/20240722/c.html/https://31f5b324fcbe4e52a337c5a163b96663

58. Philippines says China mischaracterised South China Sea deal, Reuters, 28 July 2024, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/philippines-says-china-mischaracterised-south-china-sea-resupply-mission-deal-2024-07-28/

59. Alyssa Chen, Why has Sabina Shoal become a China-Philippines flashpoint?, South China Morning Post, 21 August 2024, https://archive.ph/4SUlM#selection-1551.150-1578.0

60. Philippine coast guard ship leaves disputed shoal in South China Sea, Radio Free Asia, 14 September 2024, https://www.rfa.org/english/news/southchinasea/philippines-withdraws-sabina-shoal-09142024234001.html

61. Rebecca Ratcliffe, A new flashpoint has emerged at Sabina Shoal in the South China Sea – and a new danger, The Guardian, 5 September 2024, https://www.theguardian.com/world/article/2024/sep/05/south-china-sea-sabina-shoal-latest-updates-philippines

62. Jesse Johnson, Philippines vows continued presence after South China Sea reef pullout, The Japan Times, 16 September 2024, https://www.japantimes.co.jp/news/2024/09/16/asia-pacific/philippine-ship-withdrawn-south-china-sea/

63. Alan Robles, South China Sea powder keg: trio of China-Philippines clashes in 5 days stokes alarm, South China Morning Post, 27 August 2024, https://www.scmp.com/week-asia/politics/article/3276034/south-china-sea-powder-keg-trio-china-philippines-clashes-5-days-stokes-alarm

64. Philippines says Chinese 'maritime militia' boat sideswiped fisheries vessel, Alarabiya News, 15 October 2024, https://english.alarabiya.net/News/world/2024/10/15/philippines-says-chinese-maritime-militia-boat-sideswiped-fisheries-vessel

65. Liu Xuanzun, Experts warn of possible Philippine provocations on China's Zhongye Dao, Global Times, 22 August 2024, https://www.globaltimes.cn/page/202408/1318529.shtml
66. Raissa Robles, Philippines to seek 'peaceful approach' with China over ship collision, South China Morning Post, 20 August 2024, https://www.scmp.com/week-asia/politics/article/3275220/philippines-seek-peaceful-approach-china-over-ship-collision
67. Vanessa Cai, China slams Philippines over twin South China Sea laws, vows 'resolute' action if provoked, South China Morning Post, 8 November 2024, https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3285846/china-slams-philippines-over-twin-south-china-sea-laws-vows-resolute-action-if-provoked?module=perpetual_scroll_1_RM&pgtype=article
68. Wendy Wu &Enoch Wong, Chinese military conducts sea and air patrol around shoal amid tension with Philippines, South China Morning Post, 13 November 2024, https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3286355/chinese-military-conducts-sea-and-air-patrol-around-shoal-amid-tension-philippines
69. Orange Wang, China maps out claim to Scarborough Shoal amid dispute with Philippines, South China Morning Post, 10 November 2024, https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3285975/china-maps-out-claim-south-china-sea-shoal-amid-dispute-philippines?module=perpetual_scroll_1_RM&pgtype=article
70. الصين تودع لدى الأمم المتحدة بيانا وخريطة بشأن خطوط الأساس للبحر الإقليمي المتاخم لجزيرة هوانغيان داو، شينخوا، 3 ديسمبر2024، https://arabic.news.cn/20241203/8f00de9b585345d49258769279f04a96/c.html
71. Lynn Kuok, The US-Philippines alliance and the 2024 US elections, Brookings, 16 September 2024, https://www.brookings.edu/articles/the-us-philippines-alliance-and-the-2024-us-elections/
72. Fact Sheet: U.S.-Philippines Defense and Security Partnership, U.S. Embassy in the Philippines, 11 February 2022, https://ph.usembassy.gov/fact-sheet-u-s-philippines-defense-and-security-partnership/
73. Lynn Kuok, The US-Philippines alliance and the 2024 US elections, Op.Cit.
74. Secretary Blinken's Travel to Laos, Vietnam, Japan, the Philippines, Singapore, and Mongolia, U.S Department of State, 22 July 2024, https://www.state.gov/secretary-blinkens-travel-to-vietnam-laos-japan-the-philippines-singapore-and-mongolia/
75. Rebecca Moore, Philippines, US partner in Maritime Cooperative Activity in South China Sea, U.S. Indo-Pacific Command, 9 February 2024, https://www.pacom.mil/Media/News/News-Article-View/Article/3672061/philipines-us-partner-in-maritime-cooperative-activity-in-south-china-sea/
76. Fact Sheet: Celebrating the Strength of the U.S.-Philippines Alliance, The White House, 11 April 2024, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2024/04/11/fact-sheet-celebrating-the-strength-of-the-u-s-philippines-alliance/
77. US Army's Mid-Range Capability makes its first deployment in the Philippines for Salaknib 24, U.S. Army Pacific, 15 April 2024, https://www.usarpac.army.mil/Our-Story/Our-News/Article-Display/Article/3740807/us-armys-mid-range-capability-makes-its-first-deployment-in-the-philippines-for/
78. China resolutely opposes US' deployment of mid-range missile system in Asia-Pacific region in bid to seek unilateral military advantage: Chinese FM, Global Times, 18 April 2024, https://www.globaltimes.cn/page/202404/1310867.shtml
79. Jim Gomez, US missile deployment to Philippines 'incredibly important' for combat readiness, US general says, Associated Press, 21 October 2024, https://apnews.com/article/us-army-typhon-missile-system-philippines-evans-423e116345a25bf85a33b15647441903
80. Fact Sheet: Celebrating the Strength of the U.S.-Philippines Alliance,Op.Cit,
81. Aaron-Matthew Lariosa, U.S. Supporting Philippine Operations in South China Sea with Forward-Deployed Task Force, USNI News, 21 November 2024, https://news.usni.org/2024/11/21/u-s-supporting-philippine-operations-in-south-china-sea-with-forward-deployed-task-force
82. Jim Gomez, US missile deployment to Philippines 'incredibly important' for combat readiness, US general says, Op.Cit,

83. Secretary Antony J. Blinken, Secretary of Defense Lloyd J. Austin, III, Philippine Secretary of Foreign Affairs Enrique A. Manalo, and Philippine Secretary of National Defense Gilberto Teodoro, Jr. at a Joint Press Availability, U.S Department of State, 30 July 2024,https https://www.state.gov/secretary-antony-j-blinken-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-philippine-secretary-of-foreign-affairs-enrique-a-manalo-and-philippine-secretary-of-national-defense-gilberto-teodoro-jr-at/
84. Joe Saballa, US to Equip Philippines With More Mantas T-12 Naval Surveillance Drones, The Defense Post, 26 November 2024, https://thedefensepost.com/2024/11/26/us-philippines-mantas-drones/
85. Joint Press Release on the Visit of U.S. Secretary of Defense Austin to the Philippines, U.S Department of Defense, 19 November 2024, https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3970660/joint-press-release-on-the-visit-of-us-secretary-of-defense-austin-to-the-phili/
86. Aaron-Matthew Lariosa, U.S. Supporting Philippine Operations in South China Sea with Forward-Deployed Task Force, Op.Cit.
87. Guido Alberto Casanova& Paola Morselli, More Military Cooperation in Sight for the US, Japan and the Philippines, Italian Institute For International Studies, 12 April 2024, https://www.ispionline.it/en/publication/more-military-cooperation-in-sight-for-the-us-japan-and-the-philippines-169939
88. 2024 Indo-Pacific Business Forum Forges New Collaborations, Spurs Innovation, and Drives Investment, , U.S Department of State, 22 May 2024, https://www.state.gov/2024-indo-pacific-business-forum-forges-new-collaborations-spurs-innovation-and-drives-investment/
89. Japan, U.S., Australia, Philippines vow to boost defense cooperation, Kyodo News, 4 June 2023, https://english.kyodonews.net/news/2023/06/eb7baee7ce7f-urgent-japan-us-australia-philippines-vow-to-boost-defense-cooperation.html
90. Joint Readout From Australia-Japan-Philippines-United States Defense Ministers' Meeting, U.S Department of Defense, 3 May 2024, https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3765061/joint-readout-from-australia-japan-philippines-united-states-defense-ministers/
91. Priam Nepomuceno, PH Navy ups interactions with allies via new defense plan, Philippine News Agency, 29 October 2024, https://www.pna.gov.ph/articles/1236649
92. Joint Vision Statement from the Leaders of Japan, the Philippines, and the United States, The White House, 11 April 2024, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2024/04/11/joint-vision-statement-from-the-leaders-of-japan-the-philippines-and-the-united-states/
93. Guido Alberto Casanova& Paola Morselli, More Military Cooperation in Sight for the US, Japan and the Philippines, Op.Cit.
94. Joint Vision Statement from the Leaders of Japan, the Philippines, and the United States, Op.Cit.
95. Philippines fortifies South China Sea outpost for a decade, South China Morning Post, 4 August 2024, https://www.scmp.com/news/asia/southeast-asia/article/3273093/philippines-fortifies-south-china-sea-outpost-decade
96. Sebastian Strangio, Philippines to Upgrade South China Sea Outposts, Military Chief Says, The Diplomat, 16 January 2024, https://thediplomat.com/2024/01/philippines-to-upgrade-south-china-sea-outposts-military-chief-says/
97. Philippines to develop airport on South China Sea island, amid Beijing tensions, South China Morning Post, 18 July 2024, https://www.scmp.com/news/asia/southeast-asia/article/3270969/philippines-develop-airport-south-china-sea-island-amid-beijing-tensions
98. Cliff Harvey Venzon, Philippines Plans $35 Billion Defense Upgrade in Sea Claims Push, Bloomberg, 1 February 2024, https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-02-01/philippines-plans-35-billion-defense-upgrade-in-sea-claims-push
99. PBBM admin's adoption of Comprehensive Archipelagic Defense Concept is a move in the right direction, says expert, Presidential communications office, Philippines, 9 March 2024, https://cut.co.zw/qodgo
100. Andreo Calonzo, Marcos Signs Law to Attract Defense Companies to Philippines, Bloomberg, 7 October 2024, https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-10-08/marcos-signs-law-to-attract-defense-companies-to-philippines

101. EU-Philippines Free Trade Agreement, European Commission, https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/philippines/eu-philippines-agreement_en
102. Philippines: first subcommittee on maritime cooperation with the European Union takes place in Brussels, European Union External Action, 27 September 2024, https://www.eeas.europa.eu/eeas/philippines-first-subcommittee-maritime-cooperation-european-union-takes-place-brussels_en
103. France and the Philippines to start talks on a `visiting forces agreement,' French envoy says, Associated Press, 26 April 2024, https://apnews.com/article/france-philippines-defense-agreement-c63eeb735d7a907c5da5a1ad815f9dee
104. Philippines' eyes defence pacts with France, Canada and New Zealand, minister says, Reuters, 22 July 2024, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/philippines-eyes-defence-pacts-with-france-canada-nz-minister-says-2024-07-22/
105. Derek Grossman, India Is Becoming a Power in Southeast Asia, Foreign Policy, 7 July 2023, https://foreignpolicy.com/2023/07/07/india-southeast-asia-china-security-strategy-military-geopolitics-vietnam-philippines-indonesia/
106. Japan-Philippines Defense Ministerial Meeting (Summary), Japan Ministry of Defense, 8 July 2024, https://www.mod.go.jp/en/article/2024/07/f40b6dbcf2afd4bc2a9ecdaac1395cf46afd298c.html
107. Joint Vision Statement from the Leaders of Japan, the Philippines, and the United States, Op.Cit.
108. South Korea, Philippines share 'common understanding' on South China Sea, South China Morning Post, 7 October 2024, https://www.scmp.com/news/asia/southeast-asia/article/3281356/south-korea-philippines-share-common-understanding-south-china-sea
109. Khanh Vu, Vietnam, Philippines seal deals on South China Sea security, Reuters, 30 January 2024, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/vietnam-philippines-seal-deals-south-china-sea-security-2024-01-30/
110. Jay Ereno & Lisa Marie David, Philippines, Vietnam hold first-ever joint coast guard exercise, Reuters, 9 August 2024, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/philippines-vietnam-hold-first-ever-joint-coast-guard-exercise-2024-08-09/
111. Philippines accuses China of assaulting Vietnamese fishermen in South China Sea, Reuters, 4 October 2024, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/philippines-accuses-china-assaulting-vietnamese-fishermen-south-china-sea-2024-10-04/
112. Statement on Viet Nam's Unilateral Submission of Extended Continental Shelf, Republic of Philippine, Department of Foreign Relations, 18 July 2024, https://dfa.gov.ph/dfa-news/statements-and-advisoriesupdate/35163-statement-on-viet-nam-s-unilateral-submission-of-extended-continental-shelf
113. Marites Dañguilan Vitug, America and the Philippines Should Call China's Bluff, Foreign Affairs, 18 September 2024, https://www.foreignaffairs.com/united-states/america-and-philippines-should-call-chinas-bluff
114. Yuichi Shiga, Philippines wants China economic ties despite tensions: top official, Nikkei Asia, 21 June 2024,
115. https://www.benarnews.org/english/news/philippine/provinces-investments-12142023104454.html
116. Nick Aspinwall, A Family Feud in the Philippines Has Beijing and Washington on Edge, Foreign Policy, 28 March 2024, https://foreignpolicy.com/2024/03/28/philippines-feud-duterte-marcos-bongbong-china-united-states/
117. Sebastian Strangio, Philippines Opens Candidate Registration Period for Mid-term Elections, The Diplomat, 1 October 2024, https://thediplomat.com/2024/10/philippines-opens-candidate-registration-period-for-mid-term-elections/
118. Mico A Galang, A Decade On: EDCA and the Philippines–US Alliance, Op.Cit.
119. Dewey Sim &Finbarr Bermingham, As Donald Trump's election odds grow, US allies in Europe and Asia reassess China strategy, South China Morning Post, 18 July 2024, https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3270927/donald-trumps-election-odds-grow-us-allies-europe-and-asia-reassess-china-strategy

120. ترامب: على تايوان أن تدفع لأمريكا ثمن حمايتها.. ومسؤول تايواني يرد، سي إن إن، 17 يوليو 2024، https://arabic.cnn.com/world/taiwan-indo-pacific-trump-comments717/07/article/2024

121. Julian Ryall, South Korea shocked by Trump's 'money machine' plan, DW, 22 October 2024, https://www.dw.com/en/south-korea-shocked-by-trumps-money-machine-plan/a-70564833

122. Rahul Mishra, The “Squad” is a welcome spin-off, but the Quad is the main game, Lowy Institute, 24 May 2024, https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/squad-welcome-spin-quad-main-game

123. Philippines Marcos says does not endorse Taiwan independence, seeks to avoid conflict, Reuters, 23 January 2024, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/philippines-marcos-says-does-not-endorse-taiwan-independence-seeks-avoid-2024-01-23/

6 المشهد الإرهابي في أفغانستان
في ظل إمارة طالبان الثانية: رؤية تقييمية

منى قشطة *

منذ عودة حركة طالبان للحكم في أفغانستان منتصف أغسطس عام 2021، طُرحت مجموعة من التساؤلات حول مآلات الوضع في البلاد فيما يتعلق بالنشاط الإرهابي، وما إذا كانت أفغانستان ستتحوّل مُجدّدًا إلى بؤرة نشطة للإرهاب الدولي؟ وهل ستستطيع طالبان وقف زحف أي تهديدات إرهابيّة قد تنطلق إلى خارج أفغانستان؟ وقد أُثيرت مخاوف عديدة من تداعيات ذلك؛ ليس على صعيد القارة الآسيوية فحسب، بل على مستوى دول العالم أجمع. وبعد مرور ثلاث سنوات لا تزال حركة طالبان تحكم أفغانستان أو ما تسميه "إمارة

*باحث أول بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أفغانستان الإسلامية"، ولا تزال التساؤلات والمخاوف من التهديدات الإرهابية حاضرة في كافّة التحليلات والتقارير الدوليّة والاستخباراتيّة المعنيّة بمُتابعة النشاط الإرهابي.

ويبدو أنّ هذه المخاوف تدفعها عوامل عديدة؛ أولها: الشحنة المعنويّة الكبيرة التي حصلت عليها مُختلف التنظيمات الإرهابية من "نموذج انتصار حركة طالبان" بعد مواجهة عسكريّة استمرت 20 عامًا ضد الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث بدأت أنظار تلك التنظيمات تتّجه نحو مُحاولة مُحاكاة هذا النموذج، مُستلهمةً "النهج الطالباني" لتحقيق أهدافها في نطاقات تمركزها. وهو ما يتّضح جليًا في احتفاء العديد من التنظيمات الإرهابيّة في شتّى أنحاء العالم بنجاح طالبان في السيطرة على الحكم، ودعوة أنصارها للسفر إلى أفغانستان للاستفادة من هذه التجربة. وثانيها: الصورة السيئة المأخوذة عن حركة طالبان أمام المُجتمع الدولي، بسبب إيوائها ودعمها للتنظيمات الإرهابيّة؛ حيث كانت علاقة الحركة الوطيدة بتنظيم القاعدة إحدى أكبر العقبات التي أضرّت بسمعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بل كانت سببًا رئيسيًا في إسقاط حكومتها الأولى، بعد أن رفضت تسليم زعيم القاعدة "أسامة بن لادن" -المطلوب لدوره في تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا عام 1998 – وسمحت لعناصر التنظيم بالعمل بحريّة على الجغرافيا الأفغانيّة.

وثالثها: الانسحاب الأمريكي من أفغانستان؛ حيث أدّى هذا الانسحاب إلى فرار آلاف العناصر الإرهابية المحتجزة في السجون، وخلّف حالة من الفراغ الأمني والسياسي، استغلّتها التنظيمات الإرهابيّة في إعادة إحياء نشاطها وتوسيع مُعسكراتها التدريبية على الجغرافيا الأفغانية، ناهيك عن الأسلحة التي تركتها القوات الأفغانية المنهارة والقوات الأجنبية المنسحبة، لتُسقط في قبضة تلك التنظيمات. ورابعها: التصاق حالة الحروب والصراعات بالتجربة الأفغانية على مدار العقود الفائتة، وهو ما يجعل أفغانستان بيئة مثاليّة للتنظيمات الإرهابية لتعزيز صفوفها وممارسة نشاطها.

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تقديم رؤية تقييميّة لحالة الإرهاب في أفغانستان في ظل إمارة طالبان الثانية، وذلك من خلال ثلاثة أجزاء رئيسية؛ يقدم الجزء الأول: قراءة بانورامية للمشهد الإرهابي في أفغانستان، من خلال استعراض خريطة أبرز التنظيمات الإرهابية التي تتخذ من الجغرافيا الأفغانية ملاذًا لها في الوقت الراهن. ويشرح الجزء الثاني: سياسة ونهج طالبان في التعامل مع تلك التنظيمات باعتبارها تتموضع في قمة السلطة في أفغانستان، ومنوطة أمام الأفغان والمجتمع الدولي بإرساء مُعادلة أمنية مستقرة في البلاد. فيما يحاول الجزء الثالث: وضع جملة من المحددات لاستشراف مستقبل النشاط الإرهابي في أفغانستان في ظل حكم طالبان.

أولًا – خريطة التنظيمات الإرهابية في أفغانستان

منذُ عودة حركة طالبان للحكم في أفغانستان (15 أغسطس 2021)، بات الحديث عن تنامي التهديدات الأمنيّة المُرتبطة بالجماعات والتنظيمات الإرهابيّة –التي تتّخذ من الأراضي الأفغانية مرتكزًا لنشاطها– أمرًا اعتياديًا؛ حيث تُشير التقديرات إلى أنه يوجد نحو 20 جماعة إرهابيّة تنشط حاليًا في أفغانستان، وتتمتع بحرية حركة تحت إشراف المديرية العامة للاستخبارات التابعة لطالبان. وتُحذّر العديد من التقارير من تحول البلاد إلى مركز دولي للجماعات المسلحة على نحو يشبه حالة أفغانستان في فترة ما قبل الغزو الأمريكي عام 2001، مما يمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الإقليمي والعالمي. ورغم أن حركة طالبان تُحاول على الصعيد الرسمي، نفي وجود تهديدات إرهابية على الأراضي الأفغانية، لتأكيد التزامها ببنود اتفاق السلام مع الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بضمان عدم تحويل أفغانستان إلى بؤرة للإرهاب الدولي، فإنه ثمّة اتهامات بتمتع الكثير من التنظيمات الإرهابية بالرعاية في كنف طالبان، ويُقال أنّها تتمتع بقدر أكبر من الحرية بشكل عام خلال إمارة طالبان الثانية، مُقارنةً بفترات الحكومات الأفغانية السابقة. في ضوء ذلك، يستعرض الجزء التالي نبذة عن أبرز التنظيمات الإرهابية التي تنشط حاليًا في أفغانستان تحت حكم طالبان، مع بيان حجم وطبيعة نشاط كل تنظيم، وذلك على النحو التالي:

1. تنظيم القاعدة

ترتبط حركة طالبان مع تنظيم القاعدة بعلاقات تاريخية ممتدّة إلى ثمانينيات القرن الماضي، وقد توطدت تلك العلاقات خلال فترة حكمها الأول (1996 – 2001)، وتعزّزت خلال العقدين الماضيين بروابط النسب والمصاهرة بين التنظيمين، وظلّت وثيقة منذ سيطرة طالبان على الحكم مرة ثانية عام 2021، ويغلب عليها الطابع (التكافلي والتعاوني) إلى الحد الذي سمح لتنظيم القاعدة باستخدام الجغرافيا الأفغانية كمحور أيديولوجي ولوجستي لتعبئة وتجنيد مُقاتلين جُدد في صفوفه، وملاذًا آمنًا لكبار قادته[1]. وثمّة مؤشرات عدة على ذلك أبرزها ما يلي:

أ. إعلان الرئيس الأمريكي "جو بايدن" مطلع أغسطس 2022 مقتل الزعيم الثاني لتنظيم القاعدة "أيمن الظواهري" بطائرة مسيرة في غارة جوية أمريكيّة بالعاصمة الأفغانية كابول؛ حيثُ كان الزّعيم المقتول يُقيم في منزل يملكه أحد كبار مُساعدي وزير الداخلية والقيادي البارز بطالبان "سراج الدين حقاني" وفي أحد الأحياء الفاخرة لكابول، وهو ما يشي بأن الحركة لم تكتفِ فقط بإعطاء مساحة حركة أكبر لعناصر القاعدة للعمل علانية ولملمة شتاتها واستعادة قوتها من جديد في أفغانستان، بل كانت حريصة على إبقاء قائدها على مَقربة بنحو 200 متر من القصر الرئاسي بغرض الاستفادة من خبراته[2].

ب. تشير التقارير الأمميّة إلى وجود العشرات من كبار قادة تنظيم القاعدة في أفغانستان يتمركزون في كابول وقندهار وهلمند وكونار، إلى جانب وجود 400 آخرين من عناصر التنظيم برفقة حوالي 1600 من أفراد أسرهم وذويهم، وينتشرون في المقاطعات الأفغانية في الجنوب (هلمند وزابول وقندهار)، والوسط (غزنة وكابول وباروان)، والشرق (كونار ونجرهار ونورستان)، ويحصلون كذلك على العديد من الامتيازات التي تقدمها لهم حركة طالبان كالمدفوعات الاجتماعيّة التي تُقدّم لهم بشكل شهري، فضلًا عن حصول بعضهم على جوازات السفر الأفغانية وبطاقات الهويّة الوطنيّة، حتّى يتسنى لهم التحرك بحريّة أكبر في أفغانستان[3].

ج. يعمل تنظيم القاعدة في الوقت الراهن على إقامة شبكة تعاونيّة مع التنظيمات الإرهابية الإقليمية ذات الأصول غير الأفغانية كالحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، والحركة الإسلامية في أوزبكستان، وجماعة أنصار الله الطاجيكية بهدف تكثيف أنشطته وتعزيز مواقعه داخل الهياكل العسكرية لطالبان في الشمال للقيام بعمليات مُشتركة وتوسيع نشاطه في منطقة وسط آسيا. ويواصل التنظيم سرًا إعادة تنظيم نفسه وأنشطته التدريبيّة، وكذا يقوم بنقل بعض عناصره من منطقة الشرق الأوسط إلى أفغانستان؛ حيث أفاد أحدث التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة في يوليو 2024، بوصول بعض قادة التنظيم من أصول عربية إلى مقاطعتي كُنرونورستان شرق أفغانستان، وأشار كذلك إلى وجود أبي حمزة الأنباري العراقي في مقاطعتي ورك وسربل، وانتقال عضوي فرع التنظيم في شبة الجزيرة العربية، عبد القادر المصري، وعلي عمر الكردي، من اليمن إلى أفغانستان، وكذا أفاد التقرير بأن أحد عناصر القاعدة حاملي الجنسية الليبية، وهو عبد العظيم بن علي، يعمل حاليًا مستشارًا لسراج الدين حقاني، وزير الداخلية في حكومة طالبان[4].

ومن بين كبار قادة القاعدة الذين تتحدث التقارير عن وجودهم حاليًا في أفغانستان: عبد الحق التركستاني عضو مجلس قيادة التنظيم، و"عبد الرحمن المغربي" المعروف باسم "محمد آباتي" صهر زعيم التنظيم المقتول "أيمن الظواهري"؛ إذ تُشير المعلومات المتوفرة حوله إلى أنه يتنقل بين أفغانستان وإيران. كما تُفيد التقارير بعودة قائد عمليات القاعدة في أفغانستان "أبو إخلاص المصري" الذي أُطلق سراحه بعد عودة طالبان للسلطة، وتشير بعض التكهنات إلى قيامه بإعادة تنشيط كتيبة "عمر الفاروق" في مقاطعتي كونار ونورستان وهي إحدى الوحدات الخاصة التي تولى قيادتها قبل اعتقاله لأكثر من عقد من قبل أعضاء قوة المساعدة الأمنية (إيساف) أواخر عام 2010. وكان لافتًا أيضًا عودة "أمين الحق" مسئول أمن زعيم القاعدة السابق "أسامة بن لادن" إلى مسقط رأسه في ننجرهار بعد أقل من أسبوعين فقط من سقوط أفغانستان في قبضة طالبان، وقد أظهرت مقاطع الفيديو المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي عودة "الحق" مصحوبًا بقافلة كبيرة من مقاتلي طالبان مُدججين بالأسلحة في

سيارات دفع رباعي حديثة، وتوافدت بعض عناصر الحركة لمصافحته والتقاط "صور سيلفي" معه، في مشهد يشي بأن قادة القاعدة باتوا يشعرون بمساحات أمان كافية لظهورهم علنًا والتحرك بحرية في أفغانستان وسط حراسة مُشددة من حركة طالبان. بل ويتمتعون كذلك بمساحة حركة عبر الحدود مع باكستان؛ ويتضح ذلك في إعلان السلطات الباكستانية إلقاء القبض على "أمين الحق" مُجددًا لاتهامه بالتخطيط لشن نشاطات تخريب، والسعي إلى استهداف منشآت مهمة في البلاد، وذلك في أثناء عبوره من أفغانستان إلى باكستان في مارس عام 2024 وبحيازته أسلحة غير قانونية[5].

د. يحظى تنظيم القاعدة بمنازل وبنية تحتيّة آمنة في شتى أنحاء أفغانستان، لا سيما في ولايات فرح وهلمند وهرات والعاصمة كابول، وتمكّن التنظيم من إقامة مُعسكرات تدريب داخل 10 من ولايات أفغانستان[6]، هم: غزنة، لغمان، بروان، أوروزغان، هلمند، زابول، ننجرهار، نورستان، وبادغيس[7]. ويُمكن القول إن هذه المُقاطعات لطالما عُدّت بمثابة نقاط ارتكاز استراتيجيّة للقاعدة، وأرضًا خصبًة لنشاطها، بالنظر إلى تضاريسها الوعرة التي وفّرت بعض التحصينات والميزات التكتيكيّة والعملياتيّة التي استفاد منها عناصر التنظيم في الإفلات من ضربات الطائرات الأمريكية بدون طيار التي كانت تستهدفهم. كما أنشأ التنظيم قاعدة جديدة لتخزين الأسلحة في إقليم بانجشير الشمالي، ويُدير نحو 5 مدارس دينية في ولايات لغمان وكونار وننجرهار ونورستان وبراون[8].

هـ. إلى جانب الفرع المركزي لتنظيم القاعدة تُوفّر طالبان كذلك ملاذًا آمنًا لفرع التنظيم في جنوب آسيا، "تنظيم القاعدة في شبه القارة الهنديّة"، الذي يتراوح قوامه بين 180 و200 مُقاتل، في ولايات فراه وهيرات وهلمند وقندهار ونمروز، وتُشير التقارير إلى أن عناصر التنظيم تضطلع بمساعدة حركة طالبان الباكستانية على شن هجمات إرهابية داخل باكستان، بعد أن تلقوا الدعم المالي من حكومة طالبان[9].

و. دعا الزعيم الحالي للتنظيم، سيف العدل، عناصر التنظيم من مختلف أنحاء العالم صراحةً إلى السفر إلى أفغانستان وتقديم الدعم لحركة طالبان، حيث

أشار في إحدى رسائله التي نشرتها مُؤسّسة السحاب (الذراع الإعلامي لتنظيم القاعدة) إلى أن "الشعوب المخلصة للأمة ينبغي عليها أن تذهب إلى أفغانستان، وتتعلم من ظروفها، وتستفيد من تجربة طالبان كنموذج مُلهم لإقامة الحكم الإسلامي في المستقبل". وهو ما يشي بأن تنظيم القاعدة لا يزال ينظر إلى أفغانستان كملاذ آمن لعناصره وكساحة رئيسية لتنفيذ خططه المستقبلية[10].

2. حركة "طالبان - باكستان"

تُعتبر حركة طالبان الباكستانيّة أكبر جماعة إرهابية عاملة في أفغانستان في ظل حكم طالبان الثاني؛ حيث يُقدّر قوام عناصرها بنحو 6000 - 6500 مقاتل، يقومون بشن هجمات تستهدف باكستان انطلاقًا من الأراضي الأفغانيّة. ورغم أن نشاط الحركة تراجع في الفترة من 2014 حتى 2018، إثر العمليات الباكستانيّة التي نُفذت ضد معاقلها وحرب الطائرات بدون طيار الأمريكية التي استهدفت العديد من قادتها، فإنّه منذ توقيع اتفاق الدوحة في فبراير 2020 بين طالبان الأفغانيّة والولايات المتحدة الأمريكية عاد نشاطها (أي طالبان باكستان) يأخذ منحى تصاعديًا مرّة أخرى، واستمرّ عُنف الحركة في الارتفاع مع سيطرة طالبان الأفغانية على الحكم في كابول (2021)[11]. وثمّة مظاهر عديدة على تمتع "طالبان - باكستان" بحرية أكبر في ظل حكم طالبان لأفغانستان، من بينها:

أ. قيام حركة طالبان الأفغانيّة بإطلاق سراح المئات من سجناء حركة طالبان الباكستانية المُحتجزين في سجون كابول من قبل الرئيسين الأفغانيين السابقين أشرف غني وحامد كرزاي. كما تُظهر مقاطع الفيديو التي تُصدرها الحركة الباكستانية منذ استيلاء نظيرتها الأفغانية على السلطة أنها تتمتع بحرية عمل في الميدان الأفغاني لا سيما في المناطق الشرقية المُتاخمة للحدود الباكستانية، وكذا حصلت على مُعدات عسكريّة مُتطورة بعد انهيار الحكومة الأفغانية وذهب جُزء من قوّاتها إلى أفغانستان[12].

ب. شهدت أعمال العنف بقيادة حركة "طالبان باكستان" منذ منتصف 2021 ارتفاعًا حادًا؛ حيثُ أفاد التقرير الخامس عشر لفريق مراقبة داعش

والقاعدة وطالبان التابع للأمم المتحدة في تقديمه إلى مجلس الأمن الدولي، بأن الحركة صعّدت من هجماتها ضد باكستان؛ حيث ارتفع عددها بشكل ملحوظ من 573 هجومًا عام 2021 إلى 715 هجومًا عام 2022، و1210 هجمات عام 2023، واستمرّت الوتيرة في تصاعد خلال عام 2024. وينص التقرير كذلك على أن "طالبان الأفغانية لا تعتبر طالبان الباكستانية جماعة إرهابية، وأن الأخيرة لا تزال تعمل على نطاق واسع في أفغانستان وتشن عمليات إرهابية داخل باكستان انطلاقًا من هناك، وغالبًا ما تستخدم أفغانًا لتنفيذ ذلك"[13].

ج. تزايدت عناصر قوة "طالبان - باكستان" على الصعيدين المادي والمعنوي، وهو ما ينعكس في إعلان الحركة -بصورة أحادية الجانب- في نوفمبر 2022، إلغاء العمل بوقف إطلاق النار الذي توصلت إليه مع الحكومة الباكستانية، وإصدار أوامرها لمقاتليها بشن هجمات في شتى أنحاء البلاد، إلى جانب نجاح الحركة في تعزيز الفاعلية التكتيكيّة لعملياتها الحركيّة، وتوسيع كادرها من المُقاتلين المُدربين، والأسلحة، والمعدات التي فاقت قدرات قوات الشرطة في بعض مناطق إقليم خيبر بختنخوا بباكستان[14].

د. تتعاون "طالبان - باكستان" حاليًا مع التنظيمات الإرهابية الأخرى المتمركزة في أفغانستان، ومنها تنظيم القاعدة؛ حيث أفادت بعض التقارير بأن التنظيم يقيم معسكرات في مقاطعة كونار على الحدود الأفغانية، لتدريب عناصر حركة طالبان الباكستانية وتوجيههم أيديولوجيًا نحو تنفيذ هجمات انتحارية ضد قوات الأمن الباكستانية. كما يتلقى أعضاء الحركة وأسرهم مساعدات منتظمة من حكومة طالبان الأفغانية؛ إذ تشير بعض المعلومات إلى أن الأخيرة تقدم ما يزيد على 50 ألف دولار شهريًا لـ "نور والي محسود" الزعيم الحالي لطالبان باكستان[15].

3. تنظيم "داعش - خراسان"

منذ عودة حركة طالبان للسلطة عام 2021، شهد نشاط تنظيم "داعش - خراسان" صحوة جديدة بعد حالة من الكمون العملياتي خلال فترة الوجود الأمريكي في أفغانستان[16]؛ حيث عاد نشاطه يأخذ منحنيات مرتفعة مُجددًا بوتيرة

تصاعديّة مُلاحظة، وبات التنظيم يُشكل تهديدًا مُتزايدًا يتجاوز حدود الدولة الأفغانية[17]، كما تضاعفت صفوفه البشرية؛ إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الفرع الخراساني لداعش يضم في الوقت الراهن ما بين 4000 إلى 6000 مقاتل بأفراد أسرهم[18]، من أفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى وإيران وروسيا وتركيا وأذربيجان وبعض المقاتلين العرب الذي انتقلوا من سوريا. فيما تشير بعض التقديرات الأخرى، إلى أن التنظيم يمتلك حاليًا نحو 9000 عنصر في أفغانستان، ويتمركز قادته في منطقة بلوشستان الباكستانية[19]. وثمّة مظاهر عديدة على تنامي المخاطر المرتبطة بنشاط تنظيم "داعش - خراسان" في ظل الحكم الثاني لحركة طالبان، أبرزها ما يلي:

أ. اتّسعت جغرافية نشاط "داعش - خراسان" في أفغانستان لتشمل جميع الولايات لأفغانية (34 ولاية) تقريبًا، ومنطقة بلوشستان وإقليم خيبر بختنخوا في باكستان، واستطاع التنظيم كذلك شن هجمات مؤثّرة تستهدف دول الجوار الأفغاني بما في ذلك دول وسط وجنوب آسيا[20].

ب. نجح "داعش - خراسان" في توجيه بوصلة نشاطه تجاه الدول الأوروبيّة؛ حيث شهدت الأخيرة خلال الأعوام الثلاثة الماضيّة هجمات داميّة وحوادث طعن من قبل عناصر وخلايا نائمة وذئاب منفردة متأثرة بأفكار التنظيم، كما تكررت عمليات المُطاردة والاعتقال -بشكل شبه يومي- لعشرات العناصر والخلايا التابعة لداعش، والتي كانت تُخطط لشن هجمات في العديد من الدول الأوروبية كألمانيا وروسيا وبريطانيا وفرنسا وتركيا وسويسرا والنمسا وهولندا[21].

ج. صعّد "داعش - خراسان" حملته الدعائيّة -بشكل لافت- لتوسيع جاذبيته، ولتجنيد عناصر جديدة لحثّهم على شن هجمات داخل وخارج أفغانستان؛ حيث بدأ التنظيم في نشر مُحتواه الإعلامي المقروء والمسموع والمرئي بلغات عديدة لضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور المستهدف[22]، شملت: الباشتو، والإنجليزية، والفارسية، والروسية، والطاجيكية، والتركية، والأردية، والأوزبكية، والدارية، والهندية، والقرغيزية، والمالايالامية، والعربية،

وأحيانًا الإيجورية. وتتسم الاستراتيجية الدعائية للتنظيم في ظل إمارة طالبان الثانية، بكونها الأكثر عنفًا وكثافة واتساعًا مقارنة بالفترات السابقة[23].

د. تحذر غالبية التقديرات والتقارير المعنية برصد حالة نشاط داعش، من خطورة الفرع الخراساني، وتؤكد على أن الأخير عاد خلال إمارة طالبان الثانية ليستخدم أفغانستان مرة أخرى كقاعدة رئيسية للتخطيط وتنسيق هجماته في شتى أنحاء العالم، وبات يشكل أكبر تهديد خارجي لقارة أوروبا، بعدما استطاع تحسين قدراته المالية واللوجستية خلال الفترة الماضية[24].

هـ. يعد "داعش - خراسان" حاليًا أحد أكبر التهديدات التي تشكل تحديًا كبيرًا لحكم طالبان الثاني[25]؛ ففي ضوء العداء التاريخي بين التنظيمين، يعمل داعش بشكل مستمر على إحراج الحركة، وإثبات عجزها عن الوفاء بتعهداتها بعدم تصدير التهديدات الإرهابية خارج أفغانستان، بهدف عرقلة تحركاتها الراميّة إلى كسب الثقة والشرعيّة الدوليّة[26]، كما يسعى التنظيم إلى استهداف الدول التي تتعاون أو تتعامل مع طالبان على كافة المستويات[27]، ويقوم كذلك بشن هجمات نوعيّة ضد الحركة ذات أهداف عالية القيمة، من قبيل استهداف مقار الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتجمعات الحركة، وعلمائها البارزين، وكبار قادتها[28]. ناهيك عن الحرب الاقتصادية والإعلامية التي يشنها داعش ضد طالبان، والتي تتمحور حول شيطنة الأخيرة، والتشكيك في عقيدتها، ووصفها باعتناق ما يُسميه "قيم الدول الكافرة" بهدف نزع المصداقية الجهادية عنها، ومن ثم مزاحمتها في بسط النفوذ على الساحة الأفغانية[29].

4. تنظيمات إرهابية أخرى

إلى جانب التنظيمات سالفة الذكر، توجد جماعات إرهابية أخرى في أفغانستان تنشط في ظل إمارة طالبان الثانية، وتتّخذ من الجغرافيا الأفغانية ملاذًا لعناصرها ومعقلًا لإقامة معسكراتها على أراضيها، ومنها على سبيل المثال: حركة الجهاد الباكستانية[30]، وهي جماعة انطلقت حديثًا من الأراضي الأفغانية خلال عام 2023، وتتعاون مع تنظيمي القاعدة وحركة "طالبان -

باكستان" في شن هجمات ضد قوات الأمن الباكستانية والمدنيين بالمناطق القبليّة بباكستان[31]. وشبكة حقاني، وهي الفصيل الأكثر تشددًا داخل طالبان، لكنها تتمتع بهيكل مستقل داخل الحركة، ويصفها مراقبو الأمم المتحدة بأنها حلقة الوصل الأساسية بين طالبان وتنظيم القاعدة. فضلًا عن وجود عناصر من حركة تركستان الشرقية، والحركة الإسلامية الأوزبكية، وجماعة عسكر الإسلام، وعسكر طيبة، وكتيبة الإمام البخاري، وحركة طالبان طاجيكستان، وجماعة أنصار الله وغيرها من الجماعات التي تستغل تمركزاتها الآمنة في كنف طالبان على الأراضي الأفغانية لشن هجماتها ضد دول الجوار[32] .

أبرز التنظيمات الارهابية فى افغانستان

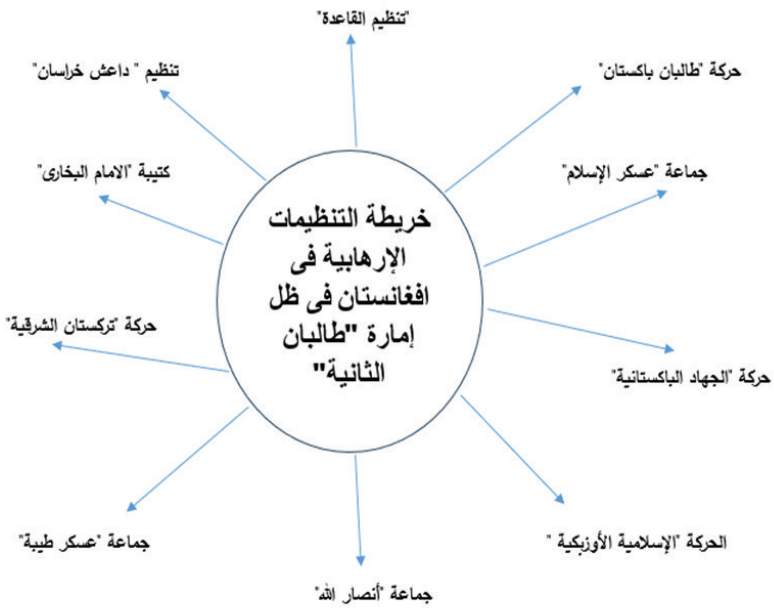

ثانيًا - سياسة حركة طالبان في التعاطي مع ملف الإرهاب

رغم أنّ حركة طالبان استطاعت تحسين الوضع الأمني في أفغانستان، مُقارنةً بالفترة التي سبقت الانسحاب الأمريكي من البلاد في أغسطس عام 2021، وذلك

بعدما توقفت هجماتها التي كانت تشنها خلال معاركها الدائرة مع القوات الأفغانية والأمريكية، فإنّ الحديث عن مخاطر التهديدات الإرهابية لم يتوقف في ظل إمارة طالبان الثانية. حيث ظلّت أفغانستان تحتل موقعًا رئيسيًا في قائمة الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب عالميًا، وفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي[33]؛ إذ جاءت في المرتبة الأولى في نسختي المؤشر لعامي 2022 و2023، فيما احتلت المرتبة السادسة في نسخة المؤشر لعام 2024 كما هو موضح في الشكل التالي. لكن هذا لا ينفي أن سياسة طالبان في ملف مكافحة الإرهاب (باعتبارها حكومة أمر واقع تحكم أفغانستان) أحرزت نجاحات ضد بعض التنظيمات الإرهابية النشطة في البلاد ومنها "داعش – خراسان"، فوفقًا للنسخة الحادية عشر من مؤشر الإرهاب العالمي، انخفض النشاط الإرهابي في ظل حكم طالبان –بشكل ملحوظ– خلال عام 2023، بنسبة 71% مقارنةً بعام 2022، وكذا انخفضت نسبة الوفيات الناجمة عن الإرهاب بنسبة 81%[34].

قائمة الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب عالميًا في عام 2024

RANK	COUNTRY	SCORE	RANK CHANGE
1	Burkina Faso	8.571	↑ 1
2	Israel	8.143	↑ 24
3	Mali	7.998	↑ 1
4	Pakistan	7.916	↑ 3
5	Syria	7.890	↔
6	Afghanistan	7.825	↓ 5
7	Somalia	7.814	↓ 4
8	Nigeria	7.575	↔
9	Myanmar	7.536	↔
10	Niger	7.274	↔

Source:Global Terrorism Index 2024,Institute For Economics & Peace, https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2024/02/GTI-2024-web-290224.pdf

ولا تتّبع حركة طالبان سياسة موحدة في التعامل مع التهديدات الإرهابية في أفغانستان، بل يتوقف نهجها على طبيعة العلاقة التي تربطها بالتنظيمات الإرهابية المختلفة الموجودة في البلاد، حيث يتبيّن من حجم وشكل نشاط هذه التنظيمات -على النحو الذي تم استعراضه في الجزء الأول- أنها تنقسم إلى مجموعتين أو فئتين؛ الأولى: تضم التنظيمات المُتحالفة أو المتعاونة مع طالبان، ومنها على سبيل المثال: تنظيم القاعدة، وحركة طالبان الباكستانية، وفرع تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية، وحركة طالبان طاجيكستان، وبعض العناصر الإرهابية التي تنحدر من دول آسيا الوسطى. والثانية: تضم التنظيمات المتنافسة أو المتحاربة مع الحركة، وأبرزها: فرع تنظيم "داعش - خراسان". وتتبع طالبان مع كل فئة من هذه الفئات مقاربات مختلفة، تتوقف على شكل علاقتها بكل تنظيم، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

أولًا: بالنسبة للتنظيمات التي تجمعها علاقة تعاون مع طالبان، نجد أن الأخيرة تنتهج تجاهها مقاربة (الاحتواء والتطويق الحذر)، من خلال احتواء عناصرها وتوفير ملاذات آمنة لهم ومعسكرات تدريب على الجغرافيا الأفغانية، وتقديم كافة أشكال الدعم المادي من مدفوعات الرعاية الاجتماعية والأسلحة والذخيرة وغيرها، فضلًا عن إعطائهم مساحة للانتقال والتحرك بحرية. غير أن هذا الدعم تؤطّره حركة طالبان ببعض القيود التنظيمية التي تضمن لها تقييد وتطويق التحركات الميدانية لتلك التنظيمات، لضمان عدم انتقال أنشطتها إلى خارج الجغرافيا الأفغانية. ويبدو أن هذه السياسة تنطوي على جوانب نفعية عديدة بالنسبة للحركة، أبرزها ما يلي:

أ. إظهار التزامها أمام عناصرها بالمبادئ الجهادية، وروابط البيعة بالولاء والطّاعة التي تربطها بتلك التنظيمات -لا سيما أن الأخيرة حاربت إلى جانب الحركة في حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 20 عامًا- ما يسهم في تقليل حدة الغضب لدى بعض عناصر طالبان بسبب ممارساتها البراجماتية في الحكم، ويدحض سرديات داعش التي تصفها بعدم النقاء الأيديولوجي، والانحراف عن المبادئ الجهادية الحقّة لصالح التعاون مع القوى الكافرة[35]. ناهيك عن أن

العلاقة التكافلية الجامعة بين طالبان وتلك التنظيمات، تضمن للأولى عدم استثارة غضب الأخيرة، ما قد يدفعها إلى الوقوف في الصفوف المضادة للحركة بدلًا من دعمها، خصوصًا أن داعش يبذل جهودًا حثيثة للتنافس مع طالبان في عقد تحالفات مع العناصر الإرهابية الأجنبية المتمركزة في أفغانستان.

ب. تضمن سياسة الاحتواء المُقيّد عدم قيام أي من التنظيمات المتعاونة مع طالبان بشن هجمات ذات طابع دولي قد تعرقل من مساعيها الرامية إلى كسر العزلة المفروضة عليها، وكسب الشرعية الدولية الغائبة عن إمارتها الثانية حتى الآن[36]. كما أنها تسهم في تصدير صورة جديدة ترسم الحركة أمام المجتمع الدولي كفاعل يمتلك من مقومات القوة ما يكفي لإرساء معادلة أمنية مستقرة في أفغانستان.

ج. تستعين حركة طالبان بالخبرات القتالية لعناصر التنظيمات الإرهابية الأجنبية الموجودة في أفغانستان في إحكام سيطرتها العسكرية على بعض المناطق، لا سيما في المناطق الشمالية في البلاد حيث معقل المقاومة التاريخية ضد الحركة. وتستفيد كذلك من خبرات قادة تلك التنظيمات في إدارة شئون الحكم، إذ تشير التقارير إلى أن العديد من عناصر تنظيم القاعدة على سبيل المثال يشغلون مناصب قياديّة في الهياكل الحكوميّة والإداريّة والأمنيّة لطالبان[37].

د. توظّف طالبان تحالفاتها مع التنظيمات الإرهابية كورقة ضغط ومساومة تجاه بعض دول الجوار، ويمكن نمذجة علاقتها بحركة طالبان باكستان، وحركة طالبان طاجيكستان كمثال على صحة هذه الفرضية. فبالنسبة للأولى تقوم طالبان بتوفير الدعم لها لتوظيفها كورقة ضاغطة في سياستها الخارجية تجاه إسلام آباد، لا سيما أن الحركة تحاول في الوقت الراهن تغيير الصورة الذهنية التاريخية التي تجسدها كدمية في يد باكستان لتحقيق مصالحها الجيواستراتيجية في أفغانستان. فبخلاف حكمها الأول، شهد الحكم الثاني لطالبان علاقات متوترة مع إسلام آباد بسبب مصالحها المتباينة؛ إذ لم تعد الحركة بحاجة إلى ملاذ آمن بعد سيطرتها على الحكم، وأبدى قادة الحركة رغبتهم في تقليل النفوذ الباكستاني لصالح تكوين علاقات جيدة مع دول الجوار الأفغاني كالهند والصين وإيران[38].

وبالمثل، يمكن تفسير سماح حركة طالبان بقيام بعض عناصرها الطاجيك بتأسيس "تحريك طالبان طاجيكستان" في يوليو 2022، على طول الحدود الأفغانية الطاجيكية، في ضوء توتر العلاقات بين الحركة وحكومة دوشانبي؛ فبخلاف باقي دول جوار آسيا الوسطى، تبنت طاجيكستان لهجة أكثر حدة تجاه طالبان بعد سيطرتها على الحكم على خلفية مخاوفها من انتقال التهديدات الأمنية لها عبر حدودها الممتدة مع أفغانستان، وكذا قامت بتوفير ملاذات آمنة، وقدمت الدعم المادي والمعنوي للعديد من شخصيات المقاومة الأفغانية البارزة على رأسهم "أحمد مسعود" زعيم جبهة المقاومة الوطنية[39].

ثانيًا، بالنسبة للتنظيمات المتنافسة أو المتحاربة مع طالبان والمتمثلة في فرع تنظيم "داعش – خراسان"، نجد أن الحركة تشن حربًا ضدها وتعتمد استراتيجية عنيفة لمواجهتها، ترتكز على أربعة محاور:

الأول: شن هجمات ضد أهداف عالية القيمة، مثل كبار قادة التنظيم، حيث استهدفت الحركة العشرات من المنتمين إلى المصفوفة القياديّة لـ "داعش – خراسان"، ومنهم قاري فاتح القائد العسكري للتنظيم[40]، وأبو عثمان الكشميري الأمير المؤسس لفرع التنظيم في جامو وكشمير[41]، وأبو سعد محمد الخراساني كبير منظري التنظيم، ومولوي ضياء الدين الرجل الثاني في التنظيم، وضياء الدين حكيم مسئول الإعلام في التنظيم، وأسد لغماني رئيس عمليات التنظيم في كابول، وسلمان طاجيكستاني مسئول تصنيع القنابل داخل التنظيم. كما قامت طالبان بشن غارات ضد معاقل "داعش – خراسان" في مختلف الولايات الأفغانية، وتشير بعض التقارير إلى أن استخبارات طالبان ضغطت على قنوات تحويل الأموال الخاصة غير المصرفية الموجودة في كابل وغيرها من المدن الكبرى لعدم الانخراط في المعاملات المالية لأشخاص مشبوهين، كما طُلب من صرافي العملات هؤلاء تتبع الأشخاص الذين يتلقون تحويلات بمبالغ كبيرة من خلالهم، بهدف تجفيف منابع تمويل التنظيم[42].

الثاني: شن حملة استخباراتية مضادة واسعة النطاق داخل صفوف طالبان، بحثًا عن العناصر التي تعمل لصالح "داعش – خراسان"، لا سيما أن الأخير يسعى

إلى اختراق الفصائل الداخلية للحركة في محاولة لإثارة النزاعات بين فصائلها المختلفة، واستقطاب عناصر الحركة الغاضبين من بعض ممارساتها خصوصًا المتعلقة بالتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوقيع اتفاق لسلام معها.

الثالث: اتباع سياسات عقابية ضد بعض الشرائح السكانية الذين ينظر إليهم على أنهم يتبعون أيديولوجية داعش، مثل المجتمعات السلفية في شرق وشمال أفغانستان[43].

الرابع: شن حرب فكريّة ضد "داعش - خراسان"، حيث يقوم قادة طالبان وعلماؤها البارزون في خطبهم وكتاباتهم بدحض أفكار التنظيم ويؤكدون على وجوب قتاله، كما تخصص الحركة بعض منصاتها الإعلامية لمحاربة داعش، ومنها على سبيل المثال، مؤسسة المرصاد، وهي إحدى المنصات الإلكترونية الإعلامية التابعة لطالبان، تنشر الأخيرة من خلالها كافة الأخبار المتعلقة بجهود الحركة للقضاء على خطر التنظيم، كما تنشر باستمرار كتابات فقهية تدافع عن أيديولوجية طالبان، وتكذب ادعاءات داعش بشأنها[44].

وإلى جانب المحاور الأربعة سالفة الذكر، ثمّة جوانب نفعية تتضمنها استراتيجية حركة طالبان في التعاطي مع تهديد تنظيم "داعش - خراسان"، ويتبدّى ذلك بشكل أكثر وضوحًا في لغة الخطاب التي يتبناها قادة الحركة ومسئوليها عند سؤالهم بشأن المخاطر المرتبطة بنشاط التنظيم[45] إذ تنقسم إلى نوعين:

الأولى: تُركّز على إنكار وجود تهديد ملموس للفرع الخراساني للتنظيم على الأراضي الأفغانية، وتستعرض قدرات الحركة على إرساء مُعادلة أمنية مستقرة في الداخل الأفغاني. وهذا النوع تستخدمه الحركة وقتما تُريد كسب ثقة المجتمع الدولي في حكمها، وتصدير صورة عن أفغانستان كبيئة آمنة يمكنها استقبال الاستثمارات الأجنبية والأفواج السياحية من شتى أنحاء العالم.

الثانية: تتضمن إخبار العالم بأن عدم الاستقرار في أفغانستان ليس في مصلحة أحد، وأن الضغط على حكومة طالبان من شأنه الإضرار بباقي دول

العالم، وأن التعاون مع الحركة يضمن السيطرة على خطر داعش. ويأتي هذا الخطاب اعتقادًا من طالبان بأنه كلما زاد التهديد الذي يشكله "داعش – خراسان" زادت حاجة دول المنطقة إلى التعاون مع طالبان في الملف الأمني[46]. وفي هذا الصدد، تُجادل العديد من المصادر بأن طالبان يتعمد أحيانًا إلى تضخيم تهديد "داعش – خراسان" كورقة مساومة للضغط بها على المجتمع الدولي للحصول على المساعدات والتنازلات والدعم المالي، في ظل تزايد المخاوف الآسيوية والغربية من تنامي نفوذ داعش وقدرته على تنظيم وشن هجمات عابرة للحدود خارج أفغانستان، كما أن الضربات التي توجهها الحركة ضد التنظيم تعطيها فرصة لاستعراض قدراتها أمام المجتمع الدولي بأنها تستطيع تطويق التهديدات الإرهابية، ويكسبها غطاءً شرعيًا يرسخ من وجودها (كحكومة أمر واقع)؛ مما يسمح لها بحرية أكبر على الساحة الدولية، ويلهي الأنظار عن إيوائها لتنظيم القاعدة وغيرة التنظيمات الإرهابية الأخرى العاملة في كنفها[47]. ناهيك عن أن طالبان تستخدم غطاء مكافحة الإرهاب لإخفاء عمليات القتل المنهجية والسياسات العقابية التي تنتهجها ضد الأفراد العاملين في كنف الحكومة الأفغانية السابقة، والأفغان الرافضين لحكمها[48].

ورغم أن سياسة حركة طالبان المتبعة ضد "داعش – خراسان" حققت بعض النجاحات من قبيل منع التنظيم من الاستيلاء على الأراضي، وخفض معنويات عناصره، وقتل الكثير من عناصره وقادته، غير أن تلك النجاحات لم تغير من درجة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش داخل وخارج أفغانستان، إذ قام بتطويع استراتيجيته وتغيير تكتيكاته العسكرية لتواكب المُستجدات الميدانية، بحيث تقوم على الحفاظ قدر الإمكان على موارده المحدودة عبر خفض وتيرة هجماته مقابل تنفيذ هجمات نوعية عالية التأثير وتحمل الكثير من الرسائل لطالبان، بجانب توسيع جهود تجنيد عناصر جديدة خارج أفغانستان، وهو ما مكّنه من الاحتفاظ بعدد من الخلايا النشطة في المناطق الحدودية داخل إيران وباكستان[49]، وشن هجمات عالية القيمة على غرار هجوم كروكوس في موسكو، وتفجيرات كرمان في إيران، ناهيك عن استمرار هجماته بالداخل الأفغاني في الولايات الكبرى مثل كابول وبلخ وهيرات وننجرهار ولم تسلم منها حتى قندهار

(المعقل الرئيسي لطالبان)، إلى جانب انتقال تهديدات التنظيم للكثير من الدول الآسيوية والأوروبية[50].

ثالثًا - المُحددات الحاكمة لمستقبل النشاط الإرهابي في ظل حكم طالبان

يبدو أنّ مُقاربة حركة طالبان في التعاطي مع التنظيمات الإرهابية الموجودة في أفغانستان، نجحت نسبيًا في تطويق الخطر الإرهابي المُندلع من الجغرافيا الأفغانية، غير أن هذا لا ينفي بأي حال من الأحوال حقيقة أن أفغانستان لا تزال بؤرة نشطة لتصدير التهديدات الإرهابية لمنطقة وسط وجنوب آسيا في المقام الأول، ويليها باقي مناطق العالم. ويمكن القول إن حجم وشكل التهديدات الإرهابية التي قد تنطلق من الأراضي الأفغانية مستقبلًا، في ظل استمرار حركة طالبان في الحكم، سيكون محكومًا بمجموعة من المحددات، نستعرض أبرزها في النقاط التالية:

1. قدرة الأطراف الفاعلة في النظام الدولي على تخطي الصراعات الجيوسياسية الراهنة فيما بينها، لصالح بناء جسور للتعاون في ملف مكافحة الإرهاب؛ ذلك لأن استمرار تلك الصراعات في المستقبل من شأنه تقليص مساحة التعاون المعلوماتي والاستخباراتي بين الدول، وإضفاء حالة من الضبابية وانعدام الثقة قد تؤثر سلبًا في حسابات المواجهة الاستباقية للتهديدات الإرهابية، وتتيح مساحة حركة للتنظيمات الإرهابية المتمركزة في أفغانستان لبناء قدراتها وتنظيم صفوفها واستعادة قدراتها الهجومية[51].

2. استمرار قدرة حركة طالبان على احتواء نشاط التنظيمات الإرهابية التي تستضيفها، والسيطرة عليها على النحو الذي يضمن عدم استخدام أفغانستان كقاعدة لشن هجمات على دول أخرى. إذ قد تنحرف بعض هذه التنظيمات في المستقبل عن خطوط السير التي حددتها لها الحركة، وتقدم على شن هجمات خارج الجغرافيا الأفغانية ضد دول الجوار الجغرافي والإقليمي، أو قد تقوم بالتحالف مع التنظيمات المناهضة لطالبان وفي مقدمتها "داعش - خراسان"، خصوصًا أن بوادر ذلك الأمر حدثت بالفعل، ومن ذلك على سبيل المثال، انشقاق

بعض عناصر (فصيل يولداش) عن الحركة الإسلامية الأوزبكية، وانضمامهم إلى "داعش - خراسان" بسبب انزعاجهم من القيود التي تفرضها عليهم حركة طالبان بعد وصولها للسلطة. وكذا انفصال بعض العناصر الإيجورية عن حركة تركستان الشرقية الإسلامية وانضمامهم إلى صفوف داعش، وترجح بعض التقارير كذلك انشقاق فصائل من حركة طالبان الباكستانية خلال الفترة المقبلة واتجاهها للانضمام لداعش، على خلفية محاولة حركة طالبان الأفغانية تحسين علاقتها مع باكستان، فضلًا عن وجود عناصر كثيرة داخل طالبان الباكستانية تشتبه في أن عمليات الاغتيال التي تستهدفهم تتم بتدبير من الاستخبارات الباكستانية بمساعدة عناصر من طالبان الأفغانية[52].

3. مدى جهوزيّة قوات طالبان وقدرتها على ضمان أمن الحدود الأفغانية مع دول الجوار، وقدرتها على منع تسلل العناصر الإرهابية عبر هذه الحدود، لا سيما في ظل وجود تقارير تتحدث عن وجود بعض المعضلات التي تواجهها قوات حرس الحدود التابعة للحركة. فعلي سبيل المثال، أفادت بعض التقارير الاستقصائية بأن دوريات حراسة الحدود بين أفغانستان وطاجيكستان غير مجهزة تجهيزًا كافيًا، وتعاني من نقص المركبات، والدراجات النارية، والأسلحة والذخيرة والمواقع العسكرية المجهزة، وكذا يشتكون من تأخر الحصول على مرتباتهم ويعانون من نقص الإمدادات والمعونات[53].

4. ستلعب المواقف الإقليميّة والدوليّة من حركة طالبان باعتبارها (سلطة أمر واقع في أفغانستان) دورًا حاسمًا في تحديد حجم التهديد الذي ستشكله التنظيمات الإرهابيّة المتمركزة على الجغرافيا الأفغانيّة في المستقبل. حيث يبدو أن هناك توجهًا في الوقت الراهن نحو التعامل مع طالبان كحليف رئيسي في ملف مكافحة الإرهاب[54]، من قبل الولايات المتحدة وبعض الجهات الإقليميّة الفاعلة، كالصين وروسيا وباكستان وإيران ودول آسيا الوسطى[55]. لكن رغم أنّ هذا النهج المتبع تجاه طالبان قد يسهم في تطويق الخطر الإرهابي المندلع من أفغانستان على المدى المنظور، فإنّه قد لا يؤدي بالضرورة إلى وقف التهديدات الإرهابية في

المستقبل، بل إنه قد يُسهم بشكل غير مُباشر في مُفاقمة تلك التهديدات، وذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار مجموعة من النقاط:

أولها: التعامل مع طالبان كحليف لمكافحة الإرهاب -بعدما كانت مدرجة على قوائم الإرهاب وتشكل خطرًا إرهابيًا وتهديدًا للأمن والسلم الدولي في مرحلة ما قبل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان- قد يشكل سابقة تسعى الجماعات الإرهابية إلى تكرارها مستقبلًا من خلال اتباعها للنهج الطالباني في الوصول للحكم.

ثانيها: الاعتماد على طالبان كفاعل رئيسي في جهود مكافحة الإرهاب قد لا يكون ناجعًا على الصعيد الاستراتيجي؛ فالحركة قد تنجح مثلًا في إضعاف قدرات "داعش - خراسان" على شن هجمات داخلية مؤثرة، إلا أنّها قد تعجز عن إضعاف قدراته على الصعيد الخارجي[56]. كما أن الارتباطات الجهادية لطالبان مع الكثير من التنظيمات الإرهابية، تقوض من إمكانية منحها الثقة الدولية بشكل كلي وفتح قنوات دبلوماسية واستخباراتية لتبادل المعلومات معها بشأن العناصر والخلايا الإرهابية.

ثالثها: افتقار حركة طالبان إلى القدرات اللازمة لأي كيان حكومي لمكافحة الإرهاب داخل الدولة على نحو فعال، إذ تتطلب هكذا جهود أجهزة ردع قوية، ومنظومة أمنية قوية ومتناغمة من جيش وشرطة واستخبارات وغيرها[57]، وأجهزة إنفاذ قانون فعالة، وقدرات تكنولوجية متطورة، وأنظمة إنذار مبكر، وكذا تحتاج إلى التعاون المعلوماتي والاستخباراتي مع الدول الأخرى ومع الكيانات والمنظمات المالية المعنية بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابع التمويل كاليوروبول ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب[58].

5. قدرة حركة طالبان على وقف مصادر التجنيد المحليّة التي قد يلجأ إليها تنظيم "داعش - خراسان" لتعزيز صفوفه وتقوية نشاطه؛ فعلى الرغم من أن الأخير يحظى بدعم محلي محدود على خلفية ممارساته العنيفة ضد الأفغان في بدايات ظهوره عام 2015، وينظر إليه كتنظيم أجنبي في ذهنية العديد من الشرائح الأفغانية، فإنه قد يستطيع في المستقبل إيجاد قنوات جديدة للتجنيد من

المجتمعات المحلية، وعقد تحالفات مع أعداء طالبان، لا سيما أن التنظيم يضع محاربة الحركة على قمة بنك أهدافه، ولذا فهو يحتاج إلى تعزيز المكون المحلي في هيكله البشري كي يتمكن من زعزعة حكمها[59]. وفيما يلي أبرز قنوات التجنيد المحتملة لداعش:

- استغلال انعدام الثقة والتوتر الحاصل بين حركة طالبان والمجتمعات السلفية في أفغانستان، في كسب ولائهم، لا سيما أن الحركة منذ صعودها إلى الحكم تمارس سياسة الاضطهاد تجاه هذه المجتمعات وتتهمهم بالانتماء لداعش (ذو المرجعية السلفية الجهادية)، ولذا تقوم بفرض تدابير أمنية صارمة عليهم، من قبيل: إغلاق المساجد في مناطقهم، وإجراء مداهمات ليلية على منازلهم، واختطاف وإعدام العشرات من الشباب السلفيين علنًا. وقد أدت تلك الممارسات إلى تفاقم المخاوف لدى المجتمعات السلفية من التعرض للاضطهاد من عناصر طالبان. وعليه، قد يستغل داعش تلك المخاوف في تجنيد عناصر جديدة[60].

- تجنيد أعضاء قوات الأمن الأفغانيّة السابقون المعرضون لخطر الاضطهاد من قبل حركة طالبان، فعلى الرغم من أن الأخيرة أعلنت العفو العام عن تلك القوات عند وصولها للسلطة، فإنّه ثمّة تقارير أمميّة تؤكد على أن الحركة ترتكب انتهاكات مستمرة ضد الأفراد السابقين في الجيش الوطني الأفغاني والشرطة والمديريّة الوطنيّة للأمن، وتتنوع تلك الانتهاكات ما بين القتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتعذيب، والاعتقال والاحتجاز التعسفي. وعليه، قد يستغل "داعش – خراسان" حالة التشرد والاضطهاد التي يعاني منها هؤلاء وذويهم في ضمهم لصفوفه، باعتباره الخيار المتاح أمامهم للهروب من بطش طالبان بعد أن عجز الكثير منهم عن الفرار إلى خارج أفغانستان[61].

- قد يدفع الوضع الاقتصادي المتردي والأوضاع الإنسانية الصعبة في أفغانستان، الفئات السكانية الأكثر تضررًا إلى الانضمام لـ "داعش –

خراسان"، لا سيما أن الأخير يشن حربًا اقتصادية ضد حركة طالبان، ويُقدم في المقابل إغراءات مالية لجذب مقاتلين جدد[62].

- ربما يحاول داعش استقطاب عناصر جديدة من صفوف المقاومة الأفغانيّة الشماليّة ضد حركة طالبان، فعلى الرغم من أن الأخيرة استطاعت السيطرة على آخر جيب للقوات المناهضة لها في وادي بانشير الشمالي بعد وصولها للحكم وتمكنت من إحكام قبضتها العسكرية على كامل الجغرافيا الأفغانية، فإن أعمال المقاومة ضدها تنشط بين الفنية والأخرى، وربما تلجأ حركات المقاومة مستقبلًا إلى الدخول في تحالف براجماتي مع "داعش - خراسان" انطلاقًا من هدف مُشترك يتمثل في إسقاط حكم الحركة[63].

6. حدود قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على شن ضربات أمنية ناجحة (عبر الأفق) تستهدف قادة وعناصر وأوكار التنظيمات الإرهابية العاملة في أفغانستان، فالخبرة التاريخية أثبتت صعوبة نجاح هذا النوع من الضربات في كل مرة يتم استخدامها، بل إنها قد تأتي بنتائج عكسية في بعض الأحيان، خصوصًا أنها تحتاج إلى معلومات استخباراتية من مصادر ميدانية على درجة عالية من الدقة، كي تؤتي ثمارها وهو ما لا تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن بعد سحب قواتها من أفغانستان، وتدهور قدراتها بشكل كبير على جمع المعلومات الاستخباراتية على الأرض في ظل حكم طالبان[64].

الخاتمة

شهدت مُعادلة الأمن الداخلي في أفغانستان استقرارًا نسبيًا في ظل إمارة طالبان الثانية، نتيجة انخفاض معدلات العنف في البلاد بعد انتقال الحركة من مرحلة الصراع المسلح مع القوات الأفغانية والأمريكية إلى مرحلة إدارة مقدرات الدولة الأفغانية، باعتبارها حكومة أمر واقع منذ أغسطس عام 2021. غير أن هذا لا يؤشر على انتهاء مخاطر التهديدات الإرهابية في أفغانستان، فمؤشرات نمو المخاطر المرتبطة بالعديد من تنظيمات الإرهاب المعولم لا تزال قائمة،

ومستقبل قدرة حركة طالبان على الحيلولة دون انتقال وتمدد تلك المخاطر إلى دول المنطقة والعالم لا يمكن الجزم به، كما أنّ اهتمام القوى الفاعلة في النظام الدولي بمتابعة المشهد الإرهابي في أفغانستان يبدو أنه تراجع أمام اهتمامها بالتنافسات الجيوسياسية والصراعات الممتدة فيما بينها في بؤر جغرافية عديدة، كالحرب في غزة والحرب الروسية الأوكرانية، وغيرها من التوترات التي تؤثر سلبًا في جهود مكافحة الإرهاب. وعليه، لا يُستبعد سيناريو تحول أفغانستان إلى ملاذ آمن للتنظيمات الإرهابية التي تسعى إلى تنفيذ هجمات لا يقتصر نطاقها على الجغرافيا الأفغانية فحسب؛ بل تأخذ طابعًا دوليًا يشمل العديد من دول العالم، لا سيما دول وسط وجنوب آسيا التي ترتبط بحدود برية مباشرة مع أفغانستان، وربما تمتد قدرة تلك التنظيمات كذلك لتصل إلى استهداف الولايات المتحدة الأمريكية، وهو السيناريو الذي تحذر منه التقارير الاستخباراتية، وكبار المسئولين الأمريكيين.

ملحق

خريطة التنظيمات الإرهابية في أفغانستان في ظل إمارة طالبان الثانية

تنظيم القاعدة

- يوجد العشرات من كبار قادة التنظيم في كابول وقندهار وهلمند وكونار.
- يعيش 400 عنصر من قاعدي برفقة 1600 من أفراد أسرهم وذويهم في كنف طالبان، ويحصلون على العديد من الامتيازات.
- يتعاون التنظيم مع بعض التنظيمات الإرهابية الأخرى كالحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، والحركة الإسلامية في أوزباكستان، وجماعة أنصار الله الطاجيكية.
- يحظى التنظيم بملازات آمنة في شتى أنحاء أفغانستان، وتمكن من إقامة معسكرات تدريبية على أراضيها.
- يوجد نحو 200 مقاتل من فرع "تنظيم القاعدة في شبة القارة الهندية، ولايات فراه وهيرات وهلمند وقندهار ونمروز.

حركة "طالبان - باكستان"

- يعيش حوالي 6500 من عناصر الحركة في أفغانستان، ويقومون بشن هجمات ضد الدولة الباكستانية.
- شهدت أعمال العنف التي نفذها الحركة ارتفاعًا حادًا منذ عودة نظيرتها الأفغانية للحكم.
- تتعاون الحركة مع التنظيمات الإرهابية الأخرى المتمركزة في أفغانستان كتنظيم القاعدة في شن هجمات ضد حكومة إسلام آباد.
- تتلقى الحركة مساعدات مالية من طالبان الأفغانية تزيد على 50 ألف دولار شهريًا.

تنظيم "داعش - خراسان"

- شهد نشاط التنظيم صحوة جديدة منذ عودة طالبان للحكم في أغسطس 2021.
- تضاعفت أعداد التنظيم لتصل إلى 6000 مقاتل بأفراد أسرهم، وإلى 9000 عنصرًا في تقديرات أخرى.
- اتّسعت جغرافية نشاط التنظيم لتشمل جميع الولايات لأفغانية (34 ولاية) تقريبًا.
- صعّد التنظيم حملته الدعائيّة لتوسيع جاذبيته، ولتجنيد عناصر جديدة لحثّهم على شن هجمات داخل وخارج أفغانستان.
- نجح التنظيم في توجيه بوصلة نشاطه تجاه الدول الأوروبية خلال الأعوام الثلاثة الماضية.
- يعد التنظيم حاليًا أحد أكبر التهديدات التي تشكل تحديًا كبيرًا لحكم طالبان الثاني.

تنظيمات إرهابية أخرى

- حركة الجهاد الباكستانية
- حركة تركستان الشرقية
- الحركة الإسلامية الأوزبكية
- جماعة عسكر الإسلام
- جماعة عسكر طيبة
- كتيبة الإمام البخاري
- جماعة أنصار الله

المصادر:

1. "Fourteenth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2665 (2022) concerning the Taliban and other associated individuals and entities constituting a threat to the peace stability and security of Afghanistan", Security Council, June 1, 2023, Accessed October 30, 2024, https://linksshortcut.com/FsvZc.

2. منى قشطة، "بين المكاسب والتحديات... كيف نقرأ اغتيال زعيم تنظيم القاعدة "أيمن الظواهري"؟"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 3 أغسطس 2023، تاريخ الدخول: 13 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/kOyyx.

3. Jeff Seldin, "UN Report Warns Al-Qaida, Islamic State Growing in Afghanistan", voice of America, June 14, 2023, Accessed October 29, 2024, https://linksshortcut.com/UBJDk.

4. "التقرير الرابع والثلاثون المقدم من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملًا بالقرار 2734 (2024) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات"، مجلس الأمن، 22 يوليو 2024، تاريخ الدخول: 13 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/ylLhf.

5. منى قشطة، " علاقة تكافلية... دلالات احتمالية تواجد زعيم القاعدة في أفغانستان"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 16 يوليو 2023، تاريخ الدخول: 11 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/FUPXZ.

6. Jack Detsch, "Al Qaeda Expands Its Footprint in Afghanistan", foreign policy, August 30, 2024, Accessed October 29, 2024, https://linksshortcut.com/bAaSU.

7. Bill Roggio, "Al Qaeda opens 8 new training camps, 5 madrasas, and a facilitation network to Iran in Afghanistan", long war journal, February 1, 2024, Accessed October 29, 2024, https://linksshortcut.com/PkATd.

8. التقرير الثالث والثلاثون المقدم من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملا بالقرار 2610 (2021) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، مجلس الأمن، 29 يناير 2024، تاريخ الدخول: 16 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/DwDDY.

9. "التقرير الخامس عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المُقدم عملا بالقرار 2716 (2023) بشأن حركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات يُشكلون تهديدًا للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان"، مجلس الأمن، يوليو 2024، تاريخ الدخول: 9 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/cCOpi.

10. Bill Roggio and Caleb Weiss, "Al Qaeda leader calls foreign fighters to Afghanistan", long war journal, June 8, 2024, Accessed November 13, 2024, https://linksshortcut.com/hRmfM.

11. Abdul Sayed and Tore Hamming, "The Revival of the Pakistani Taliban", Combating Terrorism Center, May 2021, Accessed November 13, 2024, https://linksshortcut.com/RJIHT.

12. منى قشطة، "توظيف الثغرات.. ملامح وتداعيات تصاعد نشاط حركة طالبان باكستان"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 11 مارس 2023، تاريخ الدخول: 12 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/jZDbQ.

13. "التقرير الخامس عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المُقدم عملا بالقرار 2716 (2023) بشأن حركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات يُشكلون تهديدًا للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان"، مرجع سبق ذكره.

14. "طالبان باكستان تلغي اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة"، اندبندنت عربية، 28 نوفمبر 2022، تاريخ الدخول: 15 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/doiXl.

15. Ayaz Gul, "UN: Al-Qaida, Afghan Taliban Assist TTP with Attacks in Pakistan", voice of America, February 01, 2024, Accessed November 13, 2024, https://linksshortcut.com/WKyHW.

16. منى قشطة، " تنامي التهديد.. تداعيات تمدد "داعش-خراسان" في وسط وجنوب آسيا"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 8 يونيو 2022، تاريخ الدخول: 17 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/iSioy.

17. Laurel Miller and others, "final report: Senior Study Group on Counterterrorism in Afghanistan and Pakistan", United States Institute of Peace, May 2024, Accessed August 8, 2024, https://2h.ae/kCET.

18. "التقرير السابع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعمًا للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد"، مجلس الأمن، 31 يوليو 2023، تاريخ الدخول: 4 أغسطس 2024، https://2h.ae/DJil.

19. Fatema Hosseini, "How ISIS-K killed Americans, beat the Taliban, and massacred 140 people in Moscow", USA today, 2 April 2024, accessed August 8, 2024, https://2h.ae/UXXV.

20. Alexander Palmer and Mackenzie Holtz, “The Islamic State Threat in Pakistan: Trends and Scenarios”, Center for Strategic & International Studies, August 3, 2023, accessed August 9, 2024, https://2h.ae/JQRU.
21. “Moscow attack: Italy joins France in raising security level”, Deutsche Welle, March 25, 2024, accessed August 9, 2024, https://2h.ae/NQMr.
22. "داعش-خراسان يعيد أجواء ما قبل أحداث 11 سبتمبر.. إرهاب بدفعة تكنولوجية"، العين الإخبارية، 1 أغسطس 2024، تاريخ الدخول: 22 أغسطس 2024، https://2u.pw/uxzdMu3W.
23. Fatema Hosseini, “How ISIS-K killed Americans, beat the Taliban, and massacred 140 people in Moscow”, USA today, April 2, 2024, accessed August 13, 2024, https://2u.pw/R7Z1lq2N.
24. Margaret Besheer, “UN sees rising threat of IS-Khorasan attacks outside Afghanistan”, voice of America, August 8, 2024, accessed August 26, 2024, https://linksshortcut.com/bMtfX.
25. منى قشطة، " تفاقم الأزمات.. كيف تبدو أفغانستان بعد مرور 4 أشهر على وجود طالبان في الحكم؟"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 25 ديسمبر 2021، تاريخ الدخول: 14 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/qdiJG.
26. منى قشطة، "توظيف السياقات ..دلالات هجومى داعش فى كرمان الإيرانية "، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ،9 يناير 2024،تاريخ الدخول 19 نوفمبر2024، https://marsad.ecss.com.eg/80480/
27. منى قشطة، " هجوم لوتجان... هل يتجه داعش خراسان لاستهداف المصالح الصينية؟" المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 21 ديسمبر 2022، تاريخ الدخول: 14 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/JfKdL.
28. منى قشطة، " أهداف ثمينة.. دلالات استهداف داعش خراسان لحاكم ولاية بلخ الطالباني"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 21 مارس 2023، تاريخ الدخول: 13 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/eQZLz.
29. Antonio Giustozzi, “The Islamic State in Khorasan between Taliban counter-terrorism and resurgence prospects”, The International Centre for Counter-Terrorism, Jan 30, 2024, accessed November 13, 2024, https://linksshortcut.com/kPvJV.
30. Abdul Basit, “Tehreek-e-Taliban Pakistan Ingress into Punjab: Prospects and Challenges”, the diplomat, May 28, 2024, accessed November 13, 2024, https://linksshortcut.com/ltNxm.
31. عمر فاروق، " صعود جماعات مسلحة جديدة على الحدود الباكستانية -الأفغانية"، صحيفة الشرق الأوسط، 4 أغسطس 2024، تاريخ الدخول: 16 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/zIRaC.
32. Aaron Y. Zelin, “Return of the Islamic Emirate of Afghanistan: The Jihadist State of Play”, The Washington Institute, Aug 18, 2021, accessed November 13, 2024, https://linksshortcut.com/GRlsT.
33. مؤشر الإرهاب العالمي هو تقرير سنوي يُصدره معهد الاقتصاد والسلام الدولي باللغة الإنجليزية منذُ عام 2012، باستخدام قاعدة البيانات Dragonfly's Terrorism Tracker، وبعض المصادر الأُخرى، ويُقدم من خلاله مُلخصًا شاملًا للاتجاهات والأنماط العالمية الرئيسية لظاهرة الإرهاب، ويحلل عددًا من الأبعاد المهمة المُرتبطة بها، مثل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث فيها، وطبيعتها الديناميكية التي تتغير بمرور الوقت، والدوافع الجيوسياسية والأهداف الأيديولوجية للجماعات الإرهابية والاستراتيجيات التي يستخدمها الإرهابيون.
34. منى قشطة، " قراءة في مؤشر الإرهاب العالمي 2024 (2).. الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 3 مايو 2024، تاريخ الدخول: 18 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/MtIVR.
35. Sachin Khunte, “Taliban's Dilemmas”, Australian Institute of International Affairs, April 20, 2022, accessed November 13, 2024, https://linksshortcut.com/jOVIY.
36. Alan Cullison, “Inside the Hidden War between the Taliban and ISIS”, the wall street journal, Aug. 26, 2021, accessed November 13, https://linksshortcut.com/nrGbi.
37. Bill Roggio, “Al Qaeda leaders are prominently serving in Taliban government”, Foundation for Defense of Democracies, June 11, 2023, accessed November 13, https://linksshortcut.com/vkUNq.
38. منى قشطة، " تجدد الصراع.. دوافع وتداعيات إلغاء وقف إطلاق النار بين طالبان باكستان والحكومة"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 9 ديسمبر 2022، تاريخ الدخول: 16 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/Cqphk
39. منى قشطة، " نسخة طالبانية جديدة... دوافع وتداعيات نشأة "تحريك طالبان طاجيكستان""، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 9 أكتوبر 2022، تاريخ الدخول: 19 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/LoIcI.
40. MP Yuvaraj, “The Taliban’s Dilemma: Expanding Al Qaeda and IS-K networks in Afghanistan”, modern diplomacy, September 25, 2024, accessed November 15, https://linksshortcut.com/gUunM.
41. Mona Thakkar and Vineet P, “The State of Play: Islamic State Khorasan Province’s Anti-India Propaganda Efforts”, The Global Network on Extremism and Technology (GNET), May 22, 2023, accessed November 15, https://linksshortcut.com/IYuUm.

42. عمر فاروق، "لماذا تراجعت وتيرة عنف «داعش» في أفغانستان؟"، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 29 فبراير 2024، تاريخ الدخول: 16 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/uAuRI.

43. عمر فاروق، "استخبارات «طالبان» تستهدف المجتمع السلفي في أفغانستان"، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 11 مارس 2024، تاريخ الدخول: 17 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/vwpgQ.

44. "ISKP: attacks against Taliban officials in Ghor and expansion of area of operations", afghan witness, Jun 19, 2024, accessed November 15, https://linksshortcut.com/qOMwp.

45. منى قشطة، "وتيرة متسارعة.. مساعي "داعش" للهيمنة على الخريطة الجهادية الأفغانية"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 9 نوفمبر 2021، تاريخ الدخول: 19 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/ynmjg.

46. "تحذير من استغلال طالبان لهجمات داعش للحصول على المال"، موقع العربية نت، 5 نوفمبر 2021، تاريخ الدخول: 17 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/TkbGV.

47. Sadiq Amini, "The Taliban and IS-K May Not Be Opposed After All", foreign policy, August 15, 2024, accessed November 18, https://linksshortcut.com/xCTbM.

48. Lynne O'Donnell, "What Happened to the Taliban's Pledge to Fight Terrorism?", foreign policy, April 11, 2023, accessed November 18, https://linksshortcut.com/oDauq.

49. منى قشطة، "توسيع الساحات.. كيف يمكن فهم حسابات داعش في هجوم كروكوس؟"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 7 إبريل 2024، تاريخ الدخول: 18 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/HIIyO.

50. Saeed Shah, "Islamic State Shows Wider Threat With Iran Bomb Attack", the wall street journal, Jan 5, 2024, accessed November 15, https://linksshortcut.com/waRMX.

51. كولن ب. كلارك، "داعش خراسان يتعولم"، صحيفة اندبندنت عربية، 30 أغسطس 2024، تاريخ الدخول: 15 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/FhjLV.

52. Antonio Giustozzi, OP.CIT.

53. Franz J. Marty, "How the Taliban Guard Afghanistan's Border (and what It Says About Their Regime)", the diplomat, August 08, 2023, accessed November 15, https://linksshortcut.com/RTavk.

54. Belquis Ahmadi and others, "Where is Afghanistan Three Years into Taliban Rule?", The United States Institute of Peace, September 19, 2024, accessed November 19, https://linksshortcut.com/PsYcH.

55. Dan De Luce and Tom Winter, "The enemy of my enemy: Biden admin weighs working with the Taliban to combat ISIS-K", nbc news, July 3, 2024, accessed November 19, https://linksshortcut.com/klUtq.

56. Ahmad Mukhtar, "Moscow attack fuels concern over global ISIS-K threat growing under the Taliban in Afghanistan", cbs news, March 28, 2024, accessed November 19, https://linksshortcut.com/AzDYP.

57. منى قشطة، "تصاعد استهداف "داعش-خراسان" لشيعة أفغانستان.. "رسائل ودلالات""، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 17 أكتوبر 2021، تاريخ الدخول: 19 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/UmSRx.

58. Mahmut Cengiz, "Charting Strategies: Analyzing Taliban and Regional Resolve in Combating ISIS-K", small wars journal, august 8, 2024, accessed November 19, https://linksshortcut.com/YnzvD.

59. Fazal Muzhary, "Why the Islamic State in Afghanistan is Too Weak to Overthrow the Taliban", Rice University's Baker Institute for Public Policy, September 29, 2022, accessed November 18, https://linksshortcut.com/wclOK.

60. Amira Jadoon and others, "The Islamic State Threat in Taliban Afghanistan: Tracing the Resurgence of Islamic State Khorasan", Combating Terrorism Center, January 2022, accessed November 18, https://linksshortcut.com/aAudF.

61. منى قشطة، "خيار اضطراري... روسيا وتجنيد قوات الكوماندوز الأفغانية للقتال في أوكرانيا"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 26 نوفمبر 2022، تاريخ الدخول: 19 نوفمبر 2024، https://linksshortcut.com/LTvlx.

62. "Posture Statement of General Kenneth F. McKenzie, Jr. commander, CENTCOM before the Senate Armed Services Committee March 15, 2022", official website of the United States government, March 16, 2022, accessed November 18, https://linksshortcut.com/NKsLw.

63. منى قشطة، "حدود التأثير... هل تُشكّل المقاومة الأفغانية تهديدًا وجوديًا لحركة طالبان؟"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 25 يونيو 2022، تاريخ الدخول: https://linksshortcut.com/bTqzj.

64. Jennifer Kavanagh, "Washington's Best Response to the ISIS-K Attack May Be No Response", Carnegie Endowment for International Peace, March 28, 2024, accessed November 18, https://linksshortcut.com/KKXfz.

7 اتجاهات التصعيد في شبه الجزيرة الكورية

د. هدير سعيد *

شهدت شبه الجزيرة الكورية على مدار السنوات القليلة الماضية جولات متعاقبة من التصعيد والتصعيد المضاد تنبئ بمواجهة مكتملة المعالم،فالتجارب الصاروخية العابرة للقارات لبيونج يانج تقابلها مناورات عسكرية من الطراز الثقيل تجريها سيول وواشنطن ومعهما طوكيو،وكلا الطرفين يحمل مسئولية التصعيد للآخر،والذي يأتي وسط طريق مسدود في المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة،حيث إن المحادثات متوقفة منذ قمة هانوي في العام 2019 التي لم يحدث خلالها أي تقدم يُذكر.

*رئيس وحدة الدراسات الآسيوية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وقد أجرت كوريا الشمالية خلال العام 2022،اختبارات لإطلاق صواريخ باليستية عابرة للقارات قادرة على الوصول إلى البر الرئيسي في الولايات المتحدة،لتشهد العلاقات بين بيونج يانج وواشنطن وحلفائها بالمنطقة وفي مقدمتها كوريا الجنوبية واليابان جملة من التوترات هي الأخطر منذ سنوات،ووصلت إلى حد تهديد الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونج أون، باستخدام الأسلحة النووية ردًا على أي استهداف لبلاده.يأتي هذا التهديد بينما ترجح الولايات المتحدة أن كوريا الشمالية تستعد لتجربة نووية سابعة وتسعى لإنتاج أسلحة نووية تكتيكية، إضافة إلى عشرات الرؤوس النووية التي بات من شبه المؤكد أن بوسعها تركيبها على صواريخ عابرة للقارات لاستهداف البر الأمريكي،أو على صواريخ أقصر مدى لضرب القواعد الأمريكية بكوريا الجنوبية واليابان حال إندلعت مواجهة عسكرية[1].

ومن المعلوم أن التوترات بين الشمال والجنوب قائمة منذ نهاية الحرب الكورية في عام 1953 والتي انتهت بهدنة وليس بتوقيع سلام رسمي،مما يعني أن الكوريتين من الناحية الفنية لا تزالان في حالة حرب، وتظل المنطقة المنزوعة السلاح،وهي منطقة عازلة بطول 250 كم بين الكوريتين،هي الحدود الدولية الأكثر عسكرة في العالم.وأن كلًا ما طرح من محاولات لإقامة نظام سلام في شبه الجزيرة الكورية لم تنجح، وكان آخرها المبادرة التي طرحها الرئيس السابق مون جي إن.ومن ثم فإن العلاقات بين الكوريتين ظلت طوال هذه العقود تشهد توترات تتصاعد لتقترب من نقطة الصدام العسكري، ومن ثم يتم نزع فتيل الأزمة حتى وإن حدثت بعض الاشتباكات المحدودة. لكن طوال هذه العقود ومع حدوث كل هذه التوترات ظل الطرفان يعلنان عن التمسك بتحقيق الهدف الأسمى ممثلًا في توحيد شبه الجزيرة الكورية. وكان لكل طرف طروحاته حول هذه القضية، كما كان لدى كل طرف مؤسسات وهياكل من المفترض أنها تعمل على تحقيق هذا الهدف.

شكل توضيحي للمنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين

Source: https://www. koreakonsult. com/Attraction_DMZ_eng. html

أما في الوقت الراهن، فقد وصل الشمال إلى قناعة تامة بعدم جدوى الاستمرار في مسعى تحقيق الوحدة متخلياً عن سياسة طويلة الأمد لإعادة التوحيد السلمى مع الجار الجنوبي مصنفًا إياه بأنه العدو الرئيسي. وبالمناسبة فإن الجنوب أيضًا كان يصنف الشمال على أنه مصدر تهديد رئيسي لسنوات طويلة. وفي بعض سنوات التقارب كان يتم تخفيف التوصيف. لكن يظل الجنوب متخوفًا ليس فقط من أسلحة الشمال التقليدية وغير التقليدية وعلى رأسها النووية، وإنما أيضًا من الأيديولوجيا السائدة في الشمال. هذه الأيديولوجيا هي التي تقف وراء كل التعنت الكوري الشمالي تجاه ما يطرح في الجنوب من مبادرات لتقديم المساعدات له أو حتى تحقيق الوحدة. ومن ذلك ما طرحه الرئيس الكورى يون سيوك يول، فيما أطلق عليه المبادرة الجريئة في أغسطس 2022، ثم صيغته للوحدة التي طرحها في أغسطس 2024 القائمة على الحرية والديمقراطية. وفي كلتا المبادرتين فإن التخلي عن السلاح النووي من قبل الشمال شرط قائم. وإذا كانت بيونج يانج قد ردت بالرفض الصريح للمبادرة الأولى فإنها لم ترد على المبادرة الثانية مباشرة، وإن كانت كل إجراءاتها التصعيدية تعبر عن موقفها[2].

أولًا: السياق الحاكم للتصعيد

لا يمكن فصل التوترات المتزايدة التي تشهدها شبه الجزيرة الكورية بما في ذلك التوجهات التصعيدية المتتالية من قبل يونج يانج عن مُجمل السياق العام الذي حدثت فيه تلك التفاعلات، ويمكن توضيح أهم ملامح هذا السياق فيما يلي:

1 - تحولات العقيدة النووية لبيونج يانج: تتبنى كوريا الشمالية منظورًا واضحًا للسلاح النووي بإعتباره الضمانة الأساسية للحفاظ على بقاء الدولة واستمرار نظامها وحماية قيادتها. وترجع جذور العقيدة النووية الكورية إلى سياقات تأسيس دولة كوريا الشمالية، والحرب الكورية التي أسهمت في ترسيخ معضلة الأمن لدى النظام الحاكم في بيونج يانج.

بمعنى آخر،لم يكن تفكير كوريا الشمالية في إمتلاك السلاح النووي نتاج التفاعلات الإقليمية والدولية خلال السنوات الأخيرة الماضية، إذ يرجع الإصرار الكوري على امتلاك هذا السلاح النووي إلى الحرب الكورية في خمسينيات القرن الماضي، فلقد تسبب التهديد الأمريكي بتوجيه ضربة نووية ضد كوريا الشمالية والدول الداعمة لها في توجيه انتباه الزعيم الكوري "كيم إيل سونج" لأهمية السلاح النووي لمواجهة ضغوط قوة عظمى مثل الولايات المتحدة، والخروج من فلك التبعية للاتحاد السوفيتي. ومن هنا كان التركيز على تطوير السلاح النووي الذي تحول إلى رمز للتضامن الوطني في مواجهة الأعداء الخارجيين للدولة، وإعتباره أيضًا المشروع الوطني البديل للتنمية الاقتصادية الذي اعتمد عليه النظام الحاكم في مواجهة ضغوط المد الليبرالي،والحفاظ على سياسة العزلة والانغلاق في مواجهة التيارات العالمية. ويمكن اعتبار الانسحاب الكوري من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 2003، والإعلان عن التفجير النووي الأول لكوريا الشمالية في 2006، المحصلة النهائية للتطور التاريخي الممتد الذي أدى لترسيخ "العقدة النووية الكورية" على مدار عقود[3].

في هكـذا سـياق،يُظهر التطـور الـكمي والنوعـي للأسـلحة النوويـة لكوريـا الشـمالية خلال السـنوات الأخيرة، رغبتهـا في التأكيـد علـى التعامـل معهـا كقـوة نوويـة علـى المسـرح العـالمي.وفي أواخـر العـام 2022، قامـت بتعديـل عقيدتهـا النوويـة بمـا يعطيهـا الحـق في تنفيـذ ضربـات نوويـة وقائيـة مـع عـدم التخلـي عـن سلاحهـا النـووي، وأقـرت في الدسـتور أنهـا دولـة نوويـة. ففـي سـبتمبر مـن هـذا العام،أقـرت كوريـا الشـمالية قانونًـا نوويًـا جديـدًا يعـد تحديثًـا هـو الأكبر مـن نوعـه منـذ عقـد تقريبًـا لقانـون الأسـلحة النووية،والـذي يوضـح التسلسـل القيـادي النـووي في حالـة وفـاة زعيـم البـلاد كيـم جـونج أون. وينـص التعديـل الجديـد علـى أنـه "في حالـة تعـرض نظـام القيـادة والسـيطرة علـى القـوات النوويـة الحكوميـة للخطـر بسـبب هجـوم مـن قبـل قـوات معاديـة،يجـب إطلاق ضربـة نوويـة تلقائيًـا وفـورًا لتـدمير القـوات المعاديـة بمـا في ذلـك نقطـة منشـأ الاسـتفزاز والقيـادة، وفقًـا لخطـة العمليـة المقـررة مسـبقًا".كما أعلـن كيـم في أكتوبـر مـن العـام نفسـه عـن قانـون جديـد حـدَّث العقيـدة النوويـة للبلاد،وأعلـن أنهـا لا رجعـة فيهـا كدولـة حائـزة للأسـلحة النوويـة، وهـو مـا يعـني أنـه ليـس مـن الـوارد أن توافـق بيـونج يـانج علـى أن تتخلـى عـن أسـلحتها النوويـة كمـا تطالـب واشـنطن.

ويعتقـد بعـض المحلـلين أن كوريـا الشـمالية غيرت في "المبـدأ والاتجـاه"، وليـس في العقيـدة النوويـة القائمـة علـى الـردع ،إذ يـأتي التصعيـد كـرد فعـل لوجودهـا في بيئـة تهديـد اسـتراتيجي ونتيجـة عـدم تقديـم حوافـز كافيـة مـن الولايـات المتحـدة، وغيـاب المصداقيـة في تلـك الحوافـز،وفي تحـركات كوريـا الجنوبيـة تجـاه جارتهـا الشـمالية ،فضلًا عـن التحـركات الأمريكيـة في منطقـة الإندوباسـيفيك،وخطط واشـنطن لتحديـث الثالـوث النـووي للقيـادة الاسـتراتيجيـة "سـتراتكـوم" للقـوات المسـلحة الأمريكيـة[4].

وفى ظل التحـولات التى أجرتها فى عقيدتها النووية خلال السـنوات الماضية ،بات هنـاك إصـراراً واضحـاً مـن قبـل بيـونج يـانج علـى حيـازة مصـادر القـوة التي تمكنهـا مـن الحفـاظ علـى سـيادتها وأمنهـا القـومي ورَدْع التهديـدات التي تراهـا محدقـة بهـا دائمًـا، وطموحهـا كذلـك لتصبـح قـوة نوويـة عـظمى، ومـن ثـم فإنهـا تعمـل كل مـا بوسـعها لتحديـث وتطويـر مـا تمتلكـه مـن أسـلحة، وحيـازة نوعيـات جديـدة، سـواءً أكانـت

أسلحة تقليدية أم غير تقليدية، وسواءً أكانت برية أم بحرية أم جوية وفضائية. ولهذا فقد أجرت 6 تجارب نووية تحت الأرض حتى الآن، وبات في مقدورها القيام بتجربة جديدة متى أرادت حسب المصادر الأمريكية والكورية الجنوبية. كما تواصل عمليات إطلاق الصواريخ بمدياتها القصيرة والمتوسطة والبعيدة، وتسعى جاهدة لتطوير محركات الصواريخ، بما في ذلك تلك التي تعمل بالوقود الصلب، وبات بمقدور غواصاتها إطلاق صواريخ باليستية أيضًا، وتواصل أيضًا محاولات إطلاق أقمار اصطناعية، نظرًا لأهميتها الجوهرية في تطوير منظومات الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، علاوة على دخولها تدريجيًا في السباق على الفضاء،ولا سيما للأغراض العسكرية.

2 – تدهور "تاريخي وغير مسبوق" في العلاقات بين الكوريتين : تمرّ العلاقات بين الكوريتين بإحدى أسوأ مراحلها منذ انتهاء الحرب في شبه الجزيرة الكورية في خمسينيات القرن العشرين،إذ شهدت الفترة الأخيرة أعمالًا استفزازية من قبل الطرفين،وكشف كيم لهجته العدائية وكشف أيضا تجاربه الصاروخية خلال العامين الماضيين.وما جعل الأمور أكثر تعقيداً،إلغاء بيونج يانج سياسة طويلة الأمد تسعى إلى "إعادة التوحيد السلمي" مع الجارة الجنوبية فى أواخر عام 2023،وهو الهدف الذى كان محوراً لسياسة كوريا الشمالية الخارجية منذ عقود من الزمان .وقد قال الزعيم الكورى الشمالى خلال إجتماع لحزب العمال الكورى الحاكم،وفى خطاب أمام الجمعية الشعبية العليا(البرلمان)،أن بلاده "لم تعد تنظر إلى الجنوب بإعتباره شريكاً للمصالحة وإعادة التوحيد؛بل اعتباره عدواً يجب إخضاعه،حتى بالسلاح النووى إذا لزم الأمر". ورداً على ذلك ،انتقد رئيس كوريا الجنوبية "يون سوك يول" سياسة كيم الجديدة ،ووصفها أنها "معادية للأمة" ، و"معادية للتاريخ" .وقال الرئيس الكورى الجنوبي "إذا استفزنا الشمال ،فإننا سنرد عليه بأساليب متعددة"،مؤكداً أن تهديد كوريا الشمالية لبلاده بالاختيار بين الحرب والسلام لن يجدى نفعاً بعد الآن"[6] .

هذا إلى جانب إجراءات عدائية أخرى متعددة ،أسهمت فى تنامى عدم الثقة وتعميق العداوة المتبادلة بين الجانبين كان من أهمها هدم نصب المصالحة الرمزى

مع اعتبار بيونج يانج أن سيول هي "العدو الرئيسي"، وإغلاق الوكالات المخصصة لإعادة التوحيد والحوار بين الكوريتين، والتلويح بردّ عسكري على أي انتهاك لأراضى كوريا الشمالية. وكذلك إرسال عشرات البالونات المحملة بـ"القمامة وفضلات الحيوانات" عبر الحدود شديدة التحصين إلى الجارة الجنوبية، ردًا على بالونات محملة بمنشورات دعائية مناهضة لبيونج يانج. ووصل الأمر إلى حد تخطّي جنود كوريا الشمالية الحدود بين الكوريتين، ما دفع بجيش كوريا الجنوبية إلى إطلاق طلقات تحذيرية أجبرت جيوش كوريا الشمالية على التراجع.

فى المقابل، انتهج الرئيس الكوري الجنوبي المعزول "يون سوك يول"، منذ توليه الحكم في العاشر من مايو 2022، نهجًا صارمًا ضد الجارة الشمالية، التي هاجمها خلال حملته الانتخابية. وقد تصاعد التوتر في العلاقات مع بيونج يانج على خلفية تصريحاته وإعلانه مطلع العام 2023 إتجاه بلاده إلى خيارين لا ثالث لهما، إما تطوير أسلحة نووية أو طلب مساعدة أمريكية بإنزال أسلحة نووية أمريكية على أراضيها للتصدي لتهديدات الجارة الشمالية المتكررة والمتصاعدة. فضلاً عن تأكيد مبدأ "الهجمات الوقائية" والذى يقوم على إمكانية توجيه سيول ضربات تدميرية للبرامج النووية والصاروخية لدى بيونج يانج.

وقد إزداد التصعيد فى شبه الجزيرة الكورية بشكل غير مسبوق خلال العامين الماضيين،بعدما تبنت إدارة الرئيس الكوري الجنوبي أيضا فلسفة مفادها أن "استعراض القوة" هو الطريق الأوحد الذى يمكن أن يقود إلى ردع كوريا الشمالية .وقد ظهرت تلك الفلسفة فى العديد من المواقف منها إطلاق الجانب الكورى الجنوبى ثلاثة صواريخ "جو -أرض" فى نوفمبر2022 عندما تجاوز صاروخ كورى شمالى لأول مرة خط ترسيم الحدود البحرية بين الكوريتين.وكذلك قيام سيول بالرد بالمثل على قيام الشطر الشمالى بإرسال طائرات مسيرة فى ديسمبر2022 إلى المجال الجوى الكورى الشمالي[7]. وقدرت قيادة الأمم المتحدة التى تُشرف على تنفيذ الهدنة التى أبرمت فى عام 1953وأنهت الحرب الكورية أن الكوريتين انتهكتا الهدنة بهذه الأفعال[8]. ردت كوريا الجنوبية أيضاً فى يناير 2024 على إطلاق الجارة الشمالية 200 طلقة مدفعية بالقرب من خط ترسيم الحدود بينهما بإطلاق 400 طلقة من جانبها[9].

وبينما وصفت الورقة البيضاء الصادرة عن وزارة الدفاع الكورية الجنوبية في عام 2022 بيونج يانج بـ"العدو" للمرة الأولى منذ ستة أعوام،بسبب تطوير قدراتها النووية والاستفزازات العسكرية المستمرة تجاه سيول، نشرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية ورقة بيضاء في نوفمبر 2024 تتهم الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول بتعريض بلاده لخطر الحرب النووية من خلال سياساته تجاه الشمال. وانتقدت الوثيقة التي أعدها معهد دراسات "الدولة المعادية" في كوريا الشمالية "تصريحات يون المتهورة" بشأن الحرب والتخلي عن عناصر من اتفاق بين الكوريتين والانخراط مع الولايات المتحدة في التخطيط لحرب نووية،والسعي إلى علاقات أوثق مع اليابان وحلف شمال الأطلسي. وجاء في الوثيقة أن "التحركات العسكرية الآخذة في الزيادة (لكوريا الجنوبية) لم تسفر إلا عن عواقب متناقضة تتمثل في دفع (كوريا الشمالية) إلى تخزين أسلحتها النووية بمعدل متزايد وتطوير قدرتها على شن هجوم نووي"[10].

3 – تكثيف إجراءات "الردع الموسع": شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة ملحوظة في مستويات التنسيق الاستراتيجى المشترك بين دول التحالف

الثلاثي (واشنطن –سيول – طوكيو) لردع التهديدات المتزايدة من بيونج يانج فى إطار ما يعرف استراتيجية "الردع الموسع" التى تقضى باستخدام الولايات المتحدة لقوتها العسكرية بما فيه ترسانتها النووية للدفاع عن أمن حلفائها في كوريا الجنوبية واليابان .

وتجدر الإشارة ألى أن التحديات التى هددت تحالفات الولايات المتحدة ونفوذها وتحديداً بعد الحرب الروسية – الأوكرانية؛ تطلبت منها توسيع استراتيجيتها في الردع خاصة أن تآكل مصداقية الولايات المتحدة في الردع يمكن أن يشكل دافعًا قويًا لكل من كوريا الجنوبية واليابان لتطوير قدرات نووية خاصة بهما. وفي ظل تغير الديناميات وظهور عوامل سياسية وعسكرية وتكنولوجية أدت إلى تهديد التوازنات الاستراتيجية القائمة منذ عقود، ربما تتجاوز الدول مسألة الردع الموسع إلى الردع النووي الممتد وهي الاستراتيجية التي تؤكد عليها الولايات المتحدة على الدوام والمتعلقة بأن يظل الردع النووي للولايات المتحدة متسمًا بالمصداقية والمرونة.

وتأسيساً على ما سبق،أصدرت الولايات المتحدة إعلان 2023، بشأن السياسية الأمريكية تجاه كوريا الشمالية ضِمْن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وتضمن الإعلان خمسة مبادئ رئيسية، وهي (1 – ستعيد كوريا الجنوبية الالتزام بنظام منع الانتشار النووي. 2 – تلتزم واشنطن ببذل كل جهد ممكن للتشاور مع سيول قَبْل استخدام الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. 3 – سوف تنشئ الدولتان مجموعة استشارية نووية رفيعة المستوى. 4 – ستقوم الولايات المتحدة بنشر الأصول الاستراتيجية بشكل مرئي. 5 – ستعمل الدولتان على تعزيز التدريبات والمناورات العسكرية مع دمج القدرات الكورية الجنوبية في التخطيط الاستراتيجي للولايات المتحدة)[11].

وعلى هامش قمة الناتو فى يوليو 2024 بواشنطن،وقع الرئيس الكورى الجنوبي ونظيره الأمريكى 2024،على وثيقة مبادئ توجيهية جديدة بشأن إنشاء نظام متكامل للردع الموسع فى شبه الجزيرة الكورية لمواجهة التهديدات النووية والعسكرية من كوريا الشمالية.ومن المتوقع أن توسع هذه الوثيقة بشكل كبير

تخصيص الاصول النووية الاستراتيجية الامريكية فى شبه الجزيرة الكورية من خلال زيادة وتيرة ومستوى انتشارها خلال زمن الحرب ووقت السلم.واستكمالاً لذلك ،صاغت طوكيو وواشنطن فى السابع والعشرين من ديسمبر 2024 أول مبادئ توجيهية لهما بشأن وثيقة الردع الموسع وسط بيئة متزايدة من التهديدات الاستراتيجية والنووية.وتنظر كوريا الشمالية لهذه المتغيرات بشك وريبة، ولا تخفي القول إنها المُستهدَفَة من هذه التطورات غير المسبوقة في علاقات الأطراف الثلاثة، وهو الأمر الذي يُنذر باستمرار التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

وفى سبيل تعزيز الردع الموسع ،فقد أجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان عددًا من التدريبات المشتركة، وأطلقت طائرات في المياه القريبة من شبه الجزيرة الكورية ،وأرسلت طائرات مقاتلة شبحية متطورة إلى كوريا الجنوبية للتدريب.وفى مارس 2023،جددت الولايات المتحدة إلتزامها بنشر أصول استراتيجية في كوريا الجنوبية بالتناوب وأعلن الجانبان على مواصلة التنسيق المشترك بينهما بما في ذلك من خلال آليات استشارية قوية في التواصل وقت الأزمات، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والتخطيط والتنفيذ المشتركي.

وفى سبتمبر 2022،تم الإعلان عن عودة حاملة الطائرات الأميركية "رونالد ريغان" – التي تعمل بالطاقة النووية– ومجموعة السفن المرافقة لها إلى مياه شبه الجزيرة الكورية لردع التهديدات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية بجانب منظومة الصواريخ الأمريكية "ثاد" المنتشرة فى المنطقة.وبعد اتفاق الدفاع المشترك الذي وقعته روسيا مع كوريا الشمالية فى يونيو 2024 زادت حالة القلق لدى الجارة الجنوبية من إمكانية أن يكون هذا التعاون معززًا لقدرات بيونج يانج النووية ،وهو ما استدعى توجه حاملة الطائرات الأمريكية "ثيودور روزفلت" على وجه السرعة إلى سواحل كوريا الجنوبية بهدف إجراء مناورات عسكرية تبعث برسائل تهديد إلى كوريا الشمالية.

وعلى الصعيد الإقليمي ،حدث تقارب كوري جنوبي ياباني غير مسبوق ،وانتقلت مجالات التنسيق إلى المجال العسكري بكثافة. وهذا التنسيق لم يعد ثنائيًا فقط، بل إنه ثلاثي، وقد تم برعاية وتشجيع أمريكيين، فقد كانت قمة كامب ديفيد

الثلاثية بين الرئيس جو بايدن، والرئيس الكوري الجنوبي يون سيوك يول، ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، في أغسطس 2023 علامة بارزة في هذا السياق.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه على هامش زيارة كانت الأولى من نوعها لزعيم كوري جنوبي منذ ما يزيد على عقد من الزمن،إلى واشنطن في أواخر إبريل 2023،وجه الرئيس الأمريكي بايدن،أثناء المؤتمر الصحفي مع الرئيس "يون سوك يول"،تحذيرًا رسميًا شديد اللهجة إلى كيم جونغ أون،زعيم كوريا الشمالية،مفاده اتجاه واشنطن إلى إنهاء النظام الحاكم في بلاده في حالة إقدامه على شن هجوم نووي ضد الولايات المتحدة،أو أحد حلفائه.وخلال قمة آسيان في كمبوديا في نوفمبر 2022،أعلن البيت الأبيض بيان "بنوم بنه" حول الشراكة الثلاثية بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ،حيث جدد الرئيس الأمريكي جو بايدن التزام واشنطن بالدفاع عن اليابان وكوريا ضد تهديدات بيونج يانج "التزامًا صارمًا مدعومًا بمجموعة كاملة من القدرات بما في ذلك القوة النووية"، مع تزايد التحديات التي تواجه البيئة الأمنية الإقليمية هناك.

4 – تفاقُم المعضلة الأمنية في منطقة الإندوباسيفيك: لا يجب أن يُنظر إلى التصعيد الكوري الشمالي بمنأى عن اتجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ وبحر الصين الجنوبي إلى سباق تسلح نووي يهدد الأمن والسلم الدوليين.وفي هذا الصدد، فإن استئناف تجارب صاروخية طويلة الأمد من كوريا الشمالية يجب أن يؤخذ بالتوازي مع الإعلان عن صفقات شراء الأسلحة لا سيما النووية.ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك إعلان أستراليا عام 2021 شراء عدد من الغواصات الأمريكية العاملة بالطاقة النووية، وكذلك صواريخ كروز وتوما هوك وتشكيل حلف دفاعي مع واشنطن ولندن.

وفي سياق موازٍ، فإن تبني الرئيس الأمريكي جو بايدن والرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول "إعلان واشنطن" في إبريل 2023 الذي يعزز بشكل كبير تعاونهما في الشأن الدفاعي بما في ذلك النووي،مع الإعلان عن إرسال غواصة نووية أمريكية إلى مياه كوريا الجنوبية، وهو أمر لم يحدث منذ ثمانينيات القرن

العشـرين،يؤجج أيضًـا مـن الصـراع في المنطقـة، والتي باتـت تشـهد سـباق تسـلح إقليميًا بذريعـة الـردع والـردع المضـاد في لعبـة تجـاذب القـوى بين الـصين وحلفائهـا من ناحيـة، والولايـات المتحـدة وحلفائهـا مـن ناحيـة أخـرى[12].

ومـن ناحيـة أخرى،يـؤدي التعـاون العسـكري المتنـامي بين بيـونج يـانج وموسـكو منـذ انـدلاع الحـرب الروسـية الأوكرانيـة في فبرايـر 2022 إلى تفاقـم الوضـع الأمني في المنطقـة،لا سـيما وأن مُشـاركة القـوات الكوريـة الشـمالية بصـورة فعليـة في القتـال في أوكرانيـا يمكـن أن تكسـبها خبرة قتاليـة واختبـار أنظمـة أسـلحتها المُتقدمـة، ويدفـع أيضـاً الولايـات المتحـدة واليابـان وكوريـا الجنوبيـة إلى تعزيـز تحالفهـا العسـكري في شـرق آسـيا،لمواجهة الطموحـات المتزايـدة لبيـونج يـانج في القيـام بـدور عسـكري يتجـاوز نطـاق وحـدود شـرق آسـيا؛الأمر الـذي قـد يـؤدي إلى تحـوّلات جذريـة في التـوازن الأمني في شـبه الجزيـرة الكوريـة.

كذلك،فـإن تدخـل كوريـا الشـمالية في الصـراع الـروسي الأوكراني،وتوقيـع اتفاقيـة دفـاع مـشترك خلال زيـارة الرئيـس الـروسي فلاديـميربـوتين إلى بيـونج يـانج في يونيـو 2024، تشـمل تبـادل الدعـم العسـكري في حـال تعـرض أي مـن البلديـن لعـدوان خـارجي، حسـب المـادة 51 مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة وقـوانين روسـيا وكوريـا الشـمالية، قـد يـعني أن بيـونج يـانج حصلـت علـى التزام مُتبـادل مـن موسـكو بالتدخـل في أي صـراع مُحتمـل قـد تشـهده شـبه الجزيـرة الكورية.وقـد سـبق توقيـع تلـك الاتفاقيـة وإرسـال القـوات العسـكرية الكوريـة الشـمالية (أكثرمـن 3000 جنـدي) إلى موسـكو موافقـة بيـونج يـانج في سـبتمبر 2023،علـى إمـداد روسـيا بصواريـخ وذخائـر مقابـل مسـاعدات غذائيـة ودعـم البرنامـج الفضـائي لكوريـا الشـمالية، حيـث أشـارت تقديـرات إلى قيـام كوريـا الشـمالية بإرسـال أكثرمـن 13 ألـف حاويـة مـن الإمـدادات العسـكرية إلى روسـيا.

5 – اسـتقطاب دولي متصاعـد بشـأن الملـف النـووي الكـوري الشـمالي:وكذا حالـة الاسـتقطاب حـول مـا يجـري في شـبه الجزيـرة الكوريـة ومـن المسـئول عنـه والطريـق الأمثـل للتعامـل معـه بين كل مـن واشـنطن وحلفائهـا مـن ناحيـة والـصين وروسـيا مـن ناحيـة أخـرى.

وبالنظر إلى موقف القوى الدولية من السلاح النووي لكوريا الشمالية ،يُلاحظ وجود إجماع من حيث المبدأ بين هذه القوى، بما في ذلك روسيا والصين ،على رفض امتلاك بيونج يانج للأسلحة النووية، لكن تظهر الخلافات فيما يتعلق بقضايا العقوبات والضمانات ،وتسمح هذه الخلافات لبيونج يانج بالسير قُدمًا في طريق تعزيز قدراتها النووية. ومعلوم أن كلًا من الصين وروسيا تطالبان منذ فترة بضرورة تخفيف العقوبات الدولية على بيونج يانج، ناهيك عن رفضهما المبدئي العقوبات الأحادية التي تُفرض بعيدًا عن مجلس الأمن الدولي.

وقد أصدرت ثماني دول أعضاء في مجلس الأمن الدولي بيانًا مشتركًا ،في 20 يناير 2022 يدين إطلاق كوريا الشمالية الصواريخ الباليستية، ويدعوها إلى تنفيذ قرارات المجلس المعتمدة بالإجماع للتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل. ويلاحظ أن الدول التي وقعت على البيان لم يتضمن الصين أو روسيا، في حين أن الدول الغربية في مجلس الأمن، وتحديدًا الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، دعمت مثل هذا القرار، وهو ما يعكس انعكاس الصراع بين الولايات المتحدة من جانب، وكل من روسيا والصين من جانب آخر على القضايا الدولية، خاصة أن البيان لم يتضمن أي مواقف جديدة، بل اقتصر على حث كوريا الشمالية على الالتزام بقرارات مجلس الأمن السابقة[13].

وتحرص الصين على تنسيق مواقفها بخصوص التوترات في شبه الجزيرة الكورية مع روسيا، حليفتها الاستراتيجية، وهو ما يتضح من خلال دعم كل منهما لكوريا الشمالية في مجلس الأمن الدولي، عبرمنع إدانة قيام نظام بيونج يانج بإجراء تجارب صاروخية تهدد الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وفي مايو 2022، استخدمت الصين وروسيا حق النقض (فيتو) ضد مشروع قرار تقوده الولايات المتحدة طالب بفرض المزيد من العقوبات على كوريا الشمالية بسبب استئنافها تجارب إطلاق الصواريخ الباليستية ،الأمر الذي تسبب في انقسام في مجلس الأمن لأول مرة منذ بدء فرض عقوبات على بيونج يانج في 2006.كما استخدمت بكين، ومعها موسكو، حق النقض (الفيتو)، مرة اخرى في نوفمبر 2022،ضد مشروع قرار قدمته واشنطن لتعزيز العقوبات ضد بيونج يانج.

وفي مارس 2023،امتنعت بكين عن التصويت على مشروع قرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عطلت فيه روسيا تجديد تفويض لجنة خبراء مكلفة بمراقبة تطبيق العقوبات على بيونج يانج بعد سنوات من تأييد روسيا لنظام العقوبات الدولية المفروضة على بيونج يانج. وهو ما يعكس في المجمل تنامي الاستقطاب بين القوى الكبرى في الملف النووي الكوري الشمالي،وهو ما قد يُؤزِّم الأوضاع بشكل أكبر، خاصةً مع التقارب الروسي الكوري الشمالي مؤخرًا. وترى الصين أن روسيا ما تزال شريكًا موثوقًا به لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، إذ تشترك الدولتان في العمل من أجل إحلال السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

6 -إنسداد قنوات التواصل الدبلوماسي بين واشنطن وبيونج يانج:تتخذ كوريا الشمالية نجهاً تصعيدياً فى ظل وجود حالة من الشلل الدبلوماسي شبه التام فى العلاقات بين واشنطن وبيونج يانج منذ فشل قمة ترامب -كيم فى العاصمة الفيتنامية هانوى فى عام 2019،عندما رفض الرئيس الأمريكى السابق مطالب زعيم كوريا الشمالية بتخفيف العقوبات الاقتصادية الكاسحة على بلاده مقابل تقديم تنازلات بشأن تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتينيوم فى مجمع يونجبيون.ويُشار فى هذا الصدد إلى أن إنسداد قنوات التواصل الدبلوماسي مع كوريا الشمالية أدى إلى إستمرارها فى تحقيق تقدم نوعى هائل فى برمجها النووية والصاروخية خاصة بعدما أعلنت فى عام 2021،صراحة نيتها تطوير اسلحة نووية وتكتيكية.

7 – عقوبات دولية متزايدة ضد بيونج يانج: تخضع كوريا الشمالية منذ 2006 لعقوبات دولية مرتبطة بشكل خاص ببرنامجها النووي، وتم تشديدها عدة مرات في عامي 2016 و2017، وتكثفت عقب استئنافها تجاربها الصاروخية العابرة للقارات وانخراطها عسكريًا بجانب موسكو في الحرب الأوكرانية.ولم تفلح تلك العقوبات الدولية القاسية في شيء سوى أن جعلت بيونج يانج أكثر عدوانية في تهديدها النووي والصاروخي للأمن الإقليمي والدولي.

وتأتي التحركات التصعيدية المكثفة لبيونج يانج على مدار السنوات الأخيرة لتبرهن على فشل المجتمع الدولي في وقف تلك التحركات، وفشل سياسة العقوبات الدولية في عزل نظام كيم جونج أون أو تغيير سياساته بل حتى تجميد الأنشطة النووية والصاروخية للبلاد.

جدير بالذكر أنه حتى عام 2017، كان مجلس الأمن يشدد العقوبات في كل مرة تُكثف فيها بيونج يانج تطويرها للأسلحة النووية والصواريخ. واعتمدت إجراءات صارمة في عام 2017، مثل فرض حظر على واردات الفحم من كوريا الشمالية ووضع حد أقصى قدره 500 ألف برميل سنويًا على صادرات النفط المكرر إلى البلاد، وكان للعقوبات تأثير كبير على التجارة الكورية الشمالية، التي تقلصت بشكل ملحوظ خلال عام 2018. لكن العقوبات أصبحت أقل فعالية مع تزايد انقسام المجتمع الدولي ولا سيما بشأن الملف النووي الكوري الشمالي كما أشرنا سلفًا[14].

8 – ترجيحات بشأن إقدام كوريا الشمالية على تجربة نووية سابعة:

هناك ترجيحات متزايدة من قبل واشنطن وسيول بشأن استكمال بيونج يونج استعداداتها لإجراء تجربة نووية جديدة، والتي ستكون الأولى لها منذ عام 2017 والخامسة تحت قيادة الزعيم كيم جونج أون، في محاولة من جانبها للرد على التهديدات المتصاعدة من قبل الخصوم.

شكل توضيحي لزيادة معدل اختبارات بيونج يانج النووية

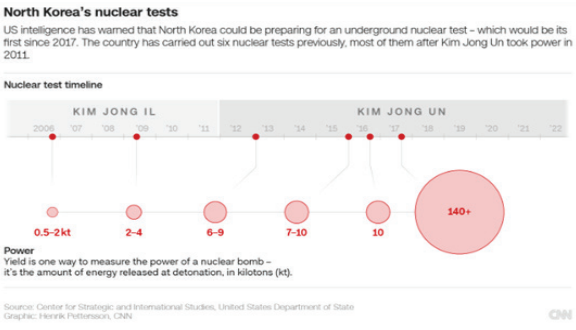

Source: Carlotta Dotto & Others ,North Korea's record year of missile testing is putting the world on edge,CNN, December 26, 2022,https://edition. cnn. com/2022/12/26/asia/north-korea-missile-testing-year-end-intl-hnk/index. html

وقد أفادت وكالة الاستخبارات الوطنية الكورية الجنوبية بأن كوريا الشمالية تُطلق صواريخ باليستية عابرة للقارات بـ"زاوية عادية" بدلًا من الإطلاق بـ"زاوية مرتفعة" مثلما فعلت في التجارب السابقة، وتدرس في الوقت الحالي توقيت إجراء تجربة نووية جديدة لها لتحسين قدراتها النووية والصاروخية، وذلك بعد استكمال الاستعدادات الخاصة بها، لتكون التجربة السابعة لبيونج يانج، بحسب وكالة الأنباء الرسمية الكورية الجنوبية "يونهاب". ورجحت الوكالة أيضًا أن تطلق بيونج يانج قمرًا اصطناعيًا للتجسس تنفيذًا لتهديداتها السابقة.

وكان التقرير السنوي لتقييم المخاطر لعام 2023، الذي صدر عن مكتب مديرة الاستخبارات الوطنية الأمريكية، قد كشف عن احتمالية إطلاق كوريا الشمالية صواريخ تحمل رؤوسًا نووية، واختبار جهاز نووي، في محاولة لتعزيز أهدافها المعلنة للتحديث العسكري، وتحسين الاختبارات الصاروخية. وسبق لكوريا الشمالية أن عرضت صورًا لما قالت إنها رؤوس حربية نووية، وقد أجرت 6 اختبارات نووية تحت الأرض بين عامي 2006 و2017. وتقوم بتسريع التسلح النووي ومن ثم إطلاق الصواريخ الباليستية قصيرة المدى، وتحليق الطائرات الحربية على الحدود، وإطلاق القذائف نحو المناطق العازلة على الحدود بين الكوريتين، ما يمكنها من إجراء التجربة النووية السابعة في النهاية.

وتتفاقم تلك المخاوف في ظل تصاعد التجارب الصاروخية لبيونج يانج وتصريحاتها بشأن التهديدات النووية، ورفضها طلب مجموعة السبع لها بمنع استعدادها لأيّ تجارب نوويّة جديدة أو إطلاق صواريخ باليستيّة، ما يشير إلى تصميمها على المضي قدمًا في تطوير أسلحتها النووية كسلاح ردع ضد أي عدوان محتمل عليها، وعدم حدوث أي تغير في عقيدتها بالنسبة لهذا الأمر.

أضف إلى ذلك ما يُقال حول رصد عملية تأهيل في موقع التجارب النووية الذي كانت قد أغلقته كوريا الشمالية في ظل أجواء تفاؤلية سادت عقب المؤشرات الإيجابية التي أرسلتها بيونج يانج في ضوء الدعوات المتتالية للحوار من قِبل إدارة رئيس كوريا الجنوبية "مون جاي إن"، والتي تمخض عنها عقد لقاءات القمة الكورية-الكورية، والكورية الشمالية الأمريكية. ورغم أن تلك المفاوضات قد توقفت دون التوصل إلى

نتائج محددة بخصوص نزع أسلحة كوريا الشمالية النووية ،لكنها كشفت عن استعداد كلٍّ من سيول وواشنطن للحوار مع بيونج يانج في أي وقت ودون أي شروط[15].

وتشير تقديرات وكالة الاستخبارات العسكرية في كوريا الجنوبية إلى أنّ الخطوة المقبلة لبيونج يانج هي القيام بالتجربة النووية السابعة ،خاصة وأن الاستعدادات لذلك باتت مكتملة تقريبًا في الموقع التجريبي في موقع "بونجي ري"، وهي بلدة تقع في شمال شرق البلاد، بل ورجَّحت التقديرات ذاتها أن يتم التفجير في النفق رقم (3) المُعَد لإجراء مثل هذه التجارب. وما يزيد التكهنات أيضًا بشأن احتمالية إجراء كوريا الشمالية لمثل هذه التجربة هو إيقاف تشغيل المفاعل النووي الذي تبلغ طاقته 5 ميجاوات في مجمع يونجبيون النووي الرئيسي منذ أواخر سبتمبر 2023 كمؤشر على إجراء أعمال إعادة معالجة للحصول على بلوتونيوم صالح للاستخدام في صنع الأسلحة.

ومجمع "يونجبيون" النووي هو المصدر الرئيسي لكوريا الشمالية للبلوتونيوم الذي من المحتمل أن تستخدمه في صنع أسلحة نووية؛ إذ إن إعادة معالجة قضبان الوقود المستهلك التي تتم إزالتها من مفاعل نووي ،خطوة يتم اتخاذها قبل استخراج البلوتونيوم. وتشغل كوريا الشمالية كذلك منشآت لتخصيب اليورانيوم، وهو مصدر منفصل للمواد التي يمكن استخدامها لصنع الأسلحة النووية[16].

صورة بالأقمار الاصطناعية لمفاعل بقدرة 5 ميجاواط في مجمع يونجبيون النووي في يونجبيون، كوريا الشمالية – 7 مايو REUTERS – 2022

9 – رغبة متزايدة فى سيول لإمتلاك أسلحة نووية: تتصاعد المؤشرات خلال الآونة الأخيرة حول تزايد الرغبة لدى بعض صانعى القرار فى كوريا الجنوبية بضرورة إمتلاك السلاح النووى. وفى إبريل من العام 2023، عُقد اجتماعًا وُصف بالسرية في سيول وضم عددًا من الشخصيات " رفيعة المستوى" للتباحث حول امتلاك كوريا الجنوبية لسلاح نووي في أول لقاء لمنتدى السياسة النووية، وعلى الرغم من هامشية هذا الطرح على مدى عقود في كوريا الجنوبية فإنه تحول خلال السنوات الأخيرة ليصبح اتجاهًا سائدًا بالنسبة لكوريا الجنوبية وذلك لدوافع متعددة. وفي سياق متصل، أدلى الرئيس الكوري الجنوبي بمقترح فى نفس العام يتعلق بأن "سيول" قد تضطر إلى التفكير في الحصول على أسلحة نووية خاصة بها لمواجهة ما أسمته بالتحديات في بيئة أمنية متدهورة.

ويُلاحظ هنا أن المحاولة الأولى من قبل كوريا الجنوبية لتطوير سلاح نووي، كانت خلال سبعينيات القرن الماضي قبل أن تتنبه الولايات المتحدة للمشروع وتخير "سيول" بين المضي قدمًا في تطوير سلاحها النووي أو القبول بأن توظف الولايات المتحدة كل ترسانتها النووية للدفاع عنها وهو ما تقبلته كوريا الجنوبية بقناعة عبر عقود قبل أن تؤدي التغيرات الأمنية والجيوسياسية على الساحة في التوقيت الحالي إلى إعادة النظر في الأمر برمته[17].

من ناحية أخرى، تُظهر استطلاعات الرأي الكورية الجنوبية وجود دعم شعبي لفكرة إعادة نشر أسلحة نووية تكتيكية أمريكية في كوريا الجنوبية، أو حتى امتلاك سيول لأسلحة نووية لبناء توازن ردع مع نظريتها الشمالية، إذ يدعم 70% من المستطلع آراؤهم أحد الخيارين حسب استطلاع أجراه معهد كوريا الجنوبية للتوحيد الوطني في 2024. كما يُلاحَظ تكرار السؤال من جانب محللي الدفاع في سيول بشأن ماذا لو اندلعت حرب نووية بين الكوريتين؟ وكيف يمكن أن تكون حالة الاستجابة في ظل سيناريو من هذا النوع؟.

وفى هذا الإطار، أشارت مراكز أبحاث تابعة للدولة فى كوريا الجنوبية أن هناك حاجة ملحة لأن تسلح سيول نفسها نووياً نظراً إلى التعاون العسكرى المتنامى بين موسكو وبيونج يانج الى حد توقيع اتفاق دفاع مشترك بين البلدين علاوة على أن

كوريا الجنوبية قد بات لديها قدر من القناعة بأن استراتيجية الردع الأمريكية تتراجع مصداقياتها قياساً على التطورات التى تحدث فى منطقة المحيطين الهندى والهادئ" الاندوباسيفيك ".

ومن المرجَّح بشدة تحقق تلك الاحتمالات في حال استمرار بيونج يانج في خطواتها التسليحية غير التقليدية ،أو في حال وقوع حوادث حدودية، سواء أكانت بحرية أم برية. ومع عودة الرئيس الأمريكي "ترامب" وقيامه بمراجعة الالتزامات المالية لبلاده تجاه حلفائها في المنطقة، فربما تكون الخطوة المقبلة التي تركز عليها كوريا الجنوبية هي التجربة النووية المقبلة، وربما تلمح تقارير يابانية إلى الأمر ذاته، خاصة وأن الدولتين تربطان الأمر أيضًا بوجود قوات كورية شمالية تدعم روسيا في حربها في أوكرانيا، وأن اتجاه كوريا الشمالية للانخراط في حرب من هذا النوع ستكون له تداعياته على البرنامج النووي الكوري الشمالي بشكل أو بآخر.

لكن الطموحات النووية لكوريا الجنوبية تقف أمامها العديد من العوائق لعل أبرزها أنه خلال عام 2023 وبمناسبة مرور 70 عامًا على معاهدة الدفاع المشترك وقع رئيسا البلدين على إعلان أكدت فيه "سيول" على التزامها بعدم حيازة سلاح نووي بينما جددت واشنطن التزامها بالمظلة الواقية. وتتعامل الولايات المتحدة مع هذه القضية بحساسية، حيث إنها تضع معايير أكثر صرامة أمام كوريا الجنوبية فيما يتعلق بالتسليح النووي.

وبالتالى ،يتجه الخيار الأرجح حتى الآن إلى نشر أسلحة نووية تكتيكية أمريكية، وهو ما ألمحت له وكالة يونهاب الكورية الجنوبية، والتي نقلت عن مصادر في الجيش الكوري الجنوبي أن الولايات المتحدة تستعد لنشر "أصول استراتيجية" –في إشارة عادة إلى القدرات التقليدية والنووية– ردًا على تجارب كوريا الشمالية الصاروخية. وقد أعلنت الخارجية الأمريكية عن فرض ضوابط جديدة على 15 مادة تُستخدَم في هياكل وأنابيب احتراق الصواريخ التي تعمل بالوقود الصلب لتقييد قدرة كوريا الشمالية على الوصول إليها[18].

ولا شك أن امتلاك سيول أسلحة نووية من شأنه أن يفجر الأوضاع فى شبه الجزيرة الكورية ؛إذ ستكون سيول عرضة لقيام بيونج يانج بهجمات وقائية ،وإكراه اقتصادى،وعزلة دبلوماسية،علاوة على الضرر الذى قد يلحقه بالمصلحة الأمريكية الدائمة فى منع انتشارالأسلحة النووية. والخطيرأيضاً في هذا التفكير أنه لا يقتصر على كوريا الجنوبية فقط فاليابان وأستراليا أيضًا تفكران في امتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية لمواجهة التهديدات وإن كانت اليابان أكثر وضوحًا فيما يتعلق بإبداء رغبتها في ذلك فقد صرح وزير الدفاع الياباني السابق شيجيرو إيشيبا في عام 2017، "يجب أن تمتلك اليابان التكنولوجيا اللازمة لبناء سلاح نووي إذا أرادت القيام بذلك". علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الدول أكثر من مجرد قادرة تقنيًا على تطوير أسلحة نووية وأن الاعتبارات السياسية المقيدة لم تعد ملائمة، ومن ثَم فإنها قد لا تكون بمثابة عائق لانتشار الأسلحة النووية، بل كمحفز للانتشار[19].

ثانيًا: حسابات الموقف الكوري الشمالي

تُفرض معطيات السياق الراهن حسابات دقيقة لموقف بيونج يانج فيما يتعلق بمواصلة نهجها التصعيدي. ونجد أن هناك بعض الاعتبارات الحاكمة في الوقت الراهن من أبرزها:

1 – اختبار القدرات بهدف الردع: تستهدف بيونج يانج جراء إجراء التجارب الصاروخية بمختلف أنواعها تحقيق ثلاث مزايا، وهي: تطوير قدراتها الصاروخية، والحفاظ على الاستعداد التشغيلي الخاص بها، فضلًا عن ردع خصومها، خاصة أن برنامجها بات يفرض تهديدًا ليس فقط على حلفاء واشنطن، وتحديدًا كوريا الجنوبية واليابان، ولكن كذلك للولايات المتحدة.

ويُلاحظ أن كوريا الشمالية لم تكتفِ فقط بإجراء التجارب الصاروخية السابقة، ولكنها عمدت للتصعيد عبر التلويح باستئناف تجاربها النووية والصاروخية، لتعزيز ترسانتها النووية، والتي تم تعليقها في عام 2017، حيث أعلن المكتب السياسي لحزب العمال الحاكم برئاسة الزعيم، كيم جونج أون، في 20 يناير

2022 تأهبه لـ"مواجهة طويلة الأمد" مع الولايات المتحدة، في تحدٍ واضح للولايات المتحدة، والمجتمع الدولي، والذي يفرض بواسطة الأمم المتحدة عليها حظرًا لإجراء أي تجارب للأسلحة الباليستية والنووية[20].

2 – تبني سياسة رد الفعل: لم يأتِ التصعيد الكوري الشمالي من فراغ، إذ يعتقد بعض المختصين في الشئون الأمنية الآسيوية أن ما تفعله بيونج يانج ردة فعل لسياسة الاحتواء الثلاثي التي تتبعها واشنطن وطوكيو وسيول، وصولًا إلى ما تعتبره كوريا الشمالية استفزازات لا يمكن الصمت إزاءها.

من ناحية أخرى،ازداد الموقف التصعيدى لبيونج بيونج بعدما تضمنت العقيدة العسكرية لكوريا الجنوبية فى عهد الرئيس يون،ثلاث محاور من شأنها تعريض البرامج النووية والصاروخية الكورية الشمالية للخطر وهى خطة "الضربة الاستباقية" والتى تعرف باسم "سلسلة القتل Kill Chain"،وخطة "الدفاع الجوى والصاروخى الكورى Korea Air and Missile Defence"، وخطة "الرأس الانتقامية"، التى تعرف باسم خطة" العقاب والانتقام الشامل لكوريا Korea Massive Punishment and Retaliation"[21].

3 – فرض واقع جديد على مسارات الحل السياسي: تتبع كوريا الشمالية تكتيكات سياسة "حافة الهاوية" وأسلوب التصعيد من أجل انتزاع التنازلات بعد استئناف المحادثات والمفاوضات النووية مع الولايات المتحدة وفق صيغة جديدة قائمة على قبول فكرة أنها باتت قوة نووية بحكم الأمر الواقع، وتخفيف العقوبات الاقتصادية ضدها، مقابل التراجع عن التصعيد النووي، وليس مقابل التخلي عن أسلحتها النووية ، وبالتالي التفاوض بشأن التنازلات الاقتصادية والأمنية من موقع القوة أخذًا في الاعتبار أن الوضع اليوم مختلف كثيرًا بالنسبة لكوريا الشمالية مقارنة بعام 2019 من ناحية مفاوضات القدرات الصاروخية والنووية. يُضاف إلى ما سبق رغبة قيادة كوريا الشمالية في تعزيز الولاء للنظام الحاكم، ولا سيما بعد معاناة كيم محلياً بسبب العقوبات الاقتصادية الكاسحة،والعزلة الدولية المفروضة عليه فضلا عن التدهور فى الأوضاع المعيشية

للكوريين الشماليين ،وفشل مفاوضاته مع الولايات المتحدة في قمتي سنغافورة عام 2018 وهانوي عام 2019.

4 – تفادي نقاط الضعف في المنظومة الجوية: يفسر البعض إطلاق بيونج يانج لهذا الكم من الصواريخ الباليستية على أنه محاولة من جانبها لتفادي ضعف أنظمتها الجوية لديها فهي لا تمتلك نظام سلاح جوي قويًا، في حين تمتلك كوريا الجنوبية أحدث المقاتلات الجوية، وهو ما يثير القلق لدى بيونج يانج، لا سيما أن معظم التدريبات المشتركة بين واشنطن وسول هي تدريبات جوية. ويُلاحظ أن غالبية الطائرات الموجودة في بيونج يانج، إما خارج الخدمة أو متهالكة أو لا ترقى لمستويات الطائرات الحديثة الحالية. فبينما تتدرب أمريكا وكوريا الجنوبية على طائرات الجيل الخامس من طراز "إف 35"، لا تمتلك كوريا الشمالية سوى طائرات طراز قديم تصل أعمارها إلى أكثر من 25 عامًا.

5 – توظيف تحولات النظام الدولي: يرتبط التصعيد الكوري الشمالي بما يجري من تحولات في النظام الدولي حيث أشار الرئيس كيم في خطاب ألقاه في سبتمبر 2022 إلى أن "التغيير من عالم أحادي القطب الذي دعت إليه الولايات المتحدة إلى عالم متعدد الأقطاب يتم تسريعه بشكل كبير". وبالتالي يحاول نظام بيونج يانج تقديم نفسه كرقم مهم في التوازنات العالمية الجديدة مع التبشير ببزوغ بلاده كقوة نووية كبرى، وعودة ملف كوريا الشمالية إلى دائرة الاهتمام العالمي بعدما تراجع نسبيًا مقابل ملفات أخرى أهمها الحرب الروسية الأوكرانية والخلافات مع الصين بشأن تايوان، وبعدما نفد صبره بعد تعثر المحادثات التي تهدف إلى الحد من تلك العقوبات لفترة طويلة.

وقد ازداد التصعيد الكوري الشمالي مع انطلاق الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، والتي فتحت الباب أمام توثيق العلاقات العسكرية والدفاعية بين بيونج يانج وموسكو مما يكشف عن التحالف الضمني بينهما في مواجهة الغرب. كما أن التوترات بين واشنطن وبكين حول تايوان، وسعي الأولى لتأسيس تحالفات ضد الصين في جنوب شرق آسيا، قد حد من التعاون بين واشنطن وبكين، وهو ما وضح في إخفاق مجلس الأمن الدولي في إصدار قرار يفرض عقوبات جديدة

على كوريا الشمالية بسبب تجاربها الصاروخية فوق اليابان في مايو 2022، إذ استخدمت كل من الصين وروسيا حق الفيتو، وبررتا ذلك على أساس أن إطلاق كوريا الشمالية للصواريخ جاء ردًا على التدريبات العسكرية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وانتهى اجتماع المجلس دون إجماع أو عقوبات جديدة ضد كوريا الشمالية. وقد دفع ذلك سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، "لينـدا توماس غرينفيلد" للتصريح بأن روسيا والصين توفران حماية شاملة لكوريا الشمالية من أي إجراءات إضافية لمجلس الأمن الدولي.

من ناحية أخرى، تحاول بيونج يانج الاستفادة من التوترات والانقسامات بين القوى الكبرى من خلال الحرص على توثيق العلاقات مع المعسكر الروسي الصيني الحليف لها كمحاولة لتفادي العقوبات الغربية المستمرة ضدها من الغرب من ناحية،والتأكيد على عالم متعدد الأقطاب وانتهاء عصر الهيمنة الأمريكية الأحادية من ناحية أخرى. وتقف بيونج يانج موقف المؤيد لكلٍ من بكين وموسكو فيما يطرحانه من مواقف،سواء بخصوص قضية تايوان،أو بخصوص ما يجري في أوكرانيا.وكانت كوريا الشمالية ثالث دولة في العالم تعترف بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك.

6 – خبرة ودروس الحرب الروسية الأوكرانية: تأتي التطورات التي تشهدها الساحة الأوكرانية لتمثل دافعًا قويًا لكوريا الشمالية من أجل التمسك أكثر بما تمتلكه من قدرات نووية والسعي لزيادتها،وتحديثها،وامتلاك أنواع جديدة منها،مثل: الأسلحة النووية التكتيكية،وامتلاك وسائل إطلاق متعددة لها، ثابتة ومتحركة.وذلك بعدما برهنت الحرب على القيمة الاستراتيجية للأسلحة النووية وجدوى امتلاكها كرادع،وأهمية توافر الضمانات الأمنية كأحد شروط التخلي عنها.

لقد عاد شبح التهديد النووي مجددًا عندما لوّحت موسكو باستخدام السلاح النووي لردع الولايات المتحدة والقوى الغربية عن التدخل لدعم أوكرانيا.كما أن حذر الولايات المتحدة من التورط المباشر في الحرب هناك،وكذلك ندم أوكرانيا على قرار في عام 1994 بالتخلي عن الأسلحة النووية المتبقية في البلاد بعد تفكك

الاتحاد السوفيتي مقابل ضمانات أمنية من الولايات المتحدة وروسيا،قد عزز على الأرجح قرار بيونج يانج بالتركيز بشكل أكبر على التمسك بتسريع تطوير أسلحتها النووية، واستعراض قوتها وقدراتها الاستباقية لتحقيق قدر أكبر من الردع.

ثالثًا: مؤشرات ومظاهر التصعيد

1 – تسارع وتيرة التجارب الصاروخية الكورية الشمالية: أجرت بيونج يانج سلسلة تجارب صاروخية غير مسبوقة خلال السنوات القليلة الماضية، بلغت ذروتها في عام 2022 وحده بما يزيد على 90 صاروخًا تتضمن صواريخ كروز وصواريخ باليستية قصيرة المدى وعابرة للقارات كشفت عن قدرتها على جعل ترسانتها من الصواريخ أسهل في الإطلاق، ويصعب تعقبها، وقادرة على حمل رؤوس حربية نووية متعددة. ومن بين أكثر من 270 عملية إطلاق صاروخية واختبارات نووية أجرتها كوريا الشمالية منذ عام 1984، تم تنفيذ أكثر من ربعها في العام المذكور، وفقًا لمشروع الدفاع الصاروخي التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية[23].

شكل توضيحي لتسارع وتيرة التجارب الصاروخية الكورية الشمالية في عهد الرئيس الحالي "كيم جونغ أون"

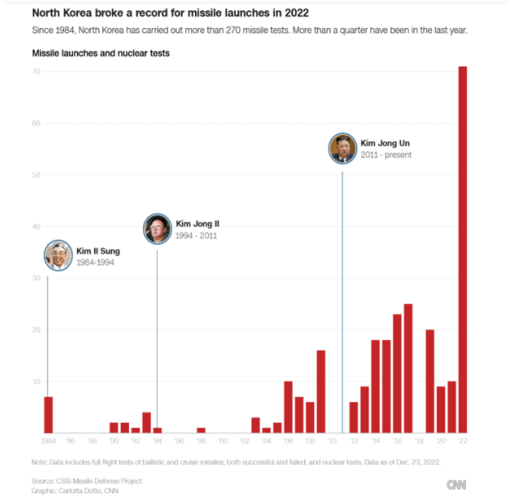

Source: Carlotta Dotto & Others ,North Korea's record year of missile testing is putting the world on edge,CNN, December 26, 2022,https://edition. cnn. com/2022/12/26/asia/north-korea-missile-testing-year-end-intl-hnk/index. html

وقد استأنفت كوريا الشمالية إطلاق الصواريخ بعيدة المدى في 27 مارس 2022، بعد توقف دام لأكثر من 5 سنوات وذلك بإطلاق صاروخ هواسونج 12، الذي سافر أكثر من 4500 كم (حوالي 2800 ميل) وحلّق فوق اليابان. ومن بين الصواريخ البارزة الأخرى صاروخ Hwasong-14، الذي يقدر مداه بأكثر من 10000 كم (أكثر من 6200 ميل) وصاروخ "هواسونج - 17" (Hwasong-17) التى اختبرته فى مارس 2023 وسقط داخل المياه الإقليمية لليابان، ويبلغ طوله حوالي 25 مترًا، ويعتقد أنه قادر على ضرب القواعد الأمريكية في غوام أو الداخل الأمريكي نفسه[24].

مديات صواريخ "هواسونج" الكورية الشمالية العابرة للقارات التى تم اختبارها حتى مارس 2023

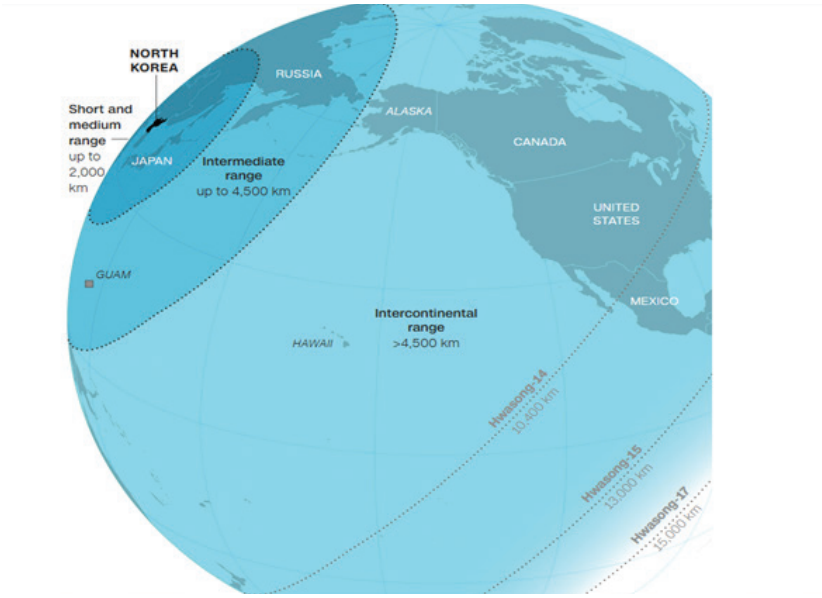

Sources: Center for Strategic and International Studies

كما كشفت بيونج يانج في مارس 2023 عن صواريخ "هواسان 31" و"مارس 25-27" والتي يمكن أن تحملا رؤوسًا نووية تكتيكية حديثة، وهي المرة الأولى التي تقدم فيها كوريا الشمالية دليلًا على امتلاكها رؤوسًا نووية تكتيكية. وفي إبريل من العام الماضي كشفت أيضًا عن غواصة مسيّرة ذات قدرات نووية قالت وسائل إعلام إنها كفيلة بإحداث تسونامي مشع اسمها "حائل - 2"[25].

وخلال فبراير من العام 2024، أطلقت بيونج يانج عدّة صواريخ "كروز" قبالة سواحلها الشرقية، في سلسلة جديدة من تجارب الأسلحة التي تجريها هذا العام، فضلًا عن اختبار إطلاق "صاروخ أرض-بحر من نوع جديد"، وذلك تحت إشراف كامل من الزعيم الكوري الشمالي. وفي 31 أكتوبر 2024، أطلقت أحدث وأقوى صاروخ باليستي عابر للقارات في ترسانتها الصاروخية، وهو الصاروخ "هواسونغ 19" (Hwasong-19)، الذي يزيد مداه على 7000 كم، وهو نسخة مُطوَّرة من الصاروخ "هواسونغ 18" الذي أطلقته في ديسمبر 2023. ورصدت تقارير دولية أنه حقق أكبر عملية تحليق في تاريخ التجارب التي أجرتها بيونج يانج، وأنه يغطي مساحات أكبر من حيث مستوى التهديد قد تتجاوز البر الشرقي للولايات المتحدة إلى مساحات أوسع في العمق الأمريكي.

وقد أشارت كوريا الشمالية إلى أنها أصبحت تمتلك كل انظمة الإطلاق الممكنة مثل منصات اطلاق الصواريخ الباليستية قصيرة المدى سواء المغمورة تحت سطح البحر،أم الثابتة، أم المحمولة والمتنقلة على السكك الحديدية ،وصواريخ كروز التى تطلقها الغواصات .كما وضع الرئيس كيم هدفا لزيادة إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة فى إنتاج الأسلحة النووية بشكل "أسي" فى السنوات القادمة ؛وهو أمر لا يمكن التهوين منه فى ضوء أنه من المرجح أن تمتلك كوريا الشمالية حالياً ما يكفى من المواد الإنشطارية اللازمة لتصنيع 60 إلى 80 رأساً نووياً[27].

من ناحية أخرى،نجحت بيونج يانج في إطلاق قمرها الاصطناعي الاستطلاعي أو التجسسي (ماليجيونغ 1)، في 21 نوفمبر 2023 بعد تجربتين سابقتين فاشلتين قامت بهما في مايو 2023، و24 أغسطس الماضي على التوالي. وقد سبق أيضًا لكوريا الشمالية أن أعلنت منذ سنوات عن تجارب لإطلاق أقمار اصطناعية، كما حدث في عامي 2012 و2016. وقد قيل إن القمرين هما "كوانغ ميونغ سونغ 3" و"كوانغ ميونغ سونغ 4" على التوالي. وفي حينه كان هناك تشكيك في أن ما يتم هو إطلاق أقمار اصطناعية، مع تأكيد المشككين أن ما يتم ما هو إلا تجارب لإطلاق صواريخ باليستية محظور عليها القيام بها طبقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي.

2 – المناورات العسكرية المُنتظمة بين دول التحالف الثلاثي: والتي تأتي في سياق التنسيق والرد الأمني المشترك من قبل (سيول وواشنطن وطوكيو) لردع التهديدات المتزايدة من قبل كوريا الشمالية. وقد قامت سيول وواشنطن بإجراء تدريبات عسكرية ضخمة فى الفترة من 19 الى 29 اغسطس 2024، لتعزيز قدراتهما على مواجهة التهديدات الصاروخية لكوريا الشمالية [28].

وفى الرابع عشر من مارس 2024، أجرت الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية، واحدة من أكبر مُناوراتهما العسكرية المُشتركة السنوية، التي يُطلق عليها اسم "درع الحرية 2024"، والتي بدأت منذ 4 من الشهر ذاته، والتي شارك فيها ضعف عدد القوات من الجانبيْن مُقارنة بالعام الماضي. كما شملت التدريبات نحو 48 جولة من التدريب الميداني المُشترك، بما في ذلك الهجوم الجوي والغارات الجوية، وذلك فضلًا عن مُشاركة أصول استراتيجية (نووية) أمريكية مثل: حاملة طائرات وقاذفات قنابل في المناورات. وعلى الرغم من أن معظم المشاركين من الأمريكيين والكوريين الجنوبيين، فقد انضمت إليهم حوالي 10 دول أخرى، منها: إيطاليا وفرنسا وأستراليا وبلجيكا وكندا وتايلاند ونيوزيلندا، وغيرها[29]. وفي أعقاب التجربة الصاروخية الكورية الشمالية الأخيرة في أكتوبر من نفس العام، سارعت الولايات المتحدة مباشرة إلى إجراء مناورة جوية مع كوريا الجنوبية واليابان، شاركت فيها القاذفة النووية (B1B)، إلى جانب مقاتلات استراتيجية تابعة لكل من سيول وطوكيو. كذلك أجرت سيول وواشنطن وطوكيو مناورات بحرية في إبريل ومايو ونوفمبر من العام 2024. وبينما تقول سيول وواشنطن أن تلك المناورات دفاعية فحسب،تندد بيونج يانج بشدة بهذه التدريبات،مشددة على أنها "تؤجج التوتر فى شبه الجزيرة الكورية،لكونها من أجل حرب نووية ".

3 – تصاعد حدة الخطاب العدائي المتبادل بين سيول وبيونج يانج: يُلاحظ على الخطاب التصعيدي المتبادل بين الكوريتين أن كلًا منهما يهدد الآخر بالدمار والفناء في حال فكر في العدوان. وهنا فإن بيونج يانج دائمًا ما تذكر أنها دولة نووية وأن قدراتها النووية جاهزة للاستخدام. كما أنها لا تكتفي بتوجيه خطابها إلى سيول بل توجهه إلى واشنطن أيضًا باعتبارها حليفة راعية ومحرضة لسيول من وجهة

نظر بيونج يانج. وبالطبع فإن سيول وواشنطن تتحدثان عن الردع الاستراتيجي ولا تكاد تغادر غواصة نووية أو حاملة طائرات مياه كوريا الجنوبية حتى يأتي بديل لها. ناهيك عن تطلعات القاذفات الاستراتيجية الأمريكية المتواصلة.

هذا ،ويتبادَل الخصمان الكوريان التُّهم بتوسيع التحالفات التي تسهم في التصعيد المتبادل وحالة الاستقطاب ما بين الجانبين، فقد أظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن حكومة بيونج يانج أن التجربة الصاروخية الأخيرة تأتي على خلفية اتساع تحالفات سيول مع الولايات المتحدة واليابان، ومناوراتهم المنتظمة التي تنظر إليها على أنها تهديد لها.

في هذا الإطار، اتهمت وزيرة خارجية كوريا الشمالية، تشوي سون هوي، سيول وواشنطن، في الأول من نوفمبر 2024، بالتخطيط لشن هجوم نووي على بلادها، وذلك خلال اجتماع مع نظيرها الروسي، سيرغي لافروف، في موسكو، في اليوم التالي للتجربة الصاروخية الكورية الشمالية الأخيرة. في السياق ذاته، تصاعدت حدة الموقف الكوري الشمالي على خلفية انعقاد لجنة (2+2) وهي لجنة مُشكَّلة من وزارتي الخارجية والدفاع في الدولتين، إذ نقل تقرير لوكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية في تعقيبه على اجتماعات اللجنة، نقلًا عن مسئولين أن "كوريا الشمالية لا تملك خيارًا سوى مواصلة الجهود لتعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية"، متهمين واشنطن وسيول بدفع شبه الجزيرة الكورية إلى سيناريوهات الحرب، وهو ثاني تصريح في نفس اليوم الذي صرحت فيه وزيرة الخارجية بأن هناك تخطيطًا لحرب نووية[30].

هذا فضلًا عن تصريحات الزعيم الكوري الشمالي "كيم جونج أون" عن مواصلة بلاده حشد أقوى الوسائل لتدمير الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية إذا اختارتا المواجهة العسكرية، وكذلك الاستمرار في تعزيز الردع النووي، مؤكدًا أنه لن يتردد في "إبادة" كوريا الجنوبية إذا تجرأت على ضرب بلاده. بالإضافة إلى إصدار توجيهاته خلال الاجتماع السنوي الذي عقدته اللجنة المركزية لحزب العمال الحاكم، في أواخر العام 2023 إلى الجيش الشعبي، وهيئة صناعة الذخائر، وقطاعي الأسلحة النووية، والدفاع المدني، بـ"تسريع الاستعدادات للحرب " في

مختلف المجالات بما فيها برنامج الأسلحة النووية إزاء "مناورات المواجهة" التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها[31].

كما نددت كوريا الشمالية بالوثيقة المشتركة للردع النووى الموقعة بين واشنطن وسيول يوليو 2024 ووصفتها بأنها "عمل استفزازى متهور"، وهددت بتعزيز قدراتها الحربية النووية، وجعل الدولتين تدفعان "ثمناً باهظاً لايمكن تصوره". وفى تصريحات سابقة أيضًا لشقيقة زعيم كوريا الشمالية "كيم يو جونج" ردًّا على تصريحات لوزير الدفاع الكوري الجنوبي بخصوص قدرة سيول على توجيه ضربات دقيقة وسريعة لمواقع في كوريا الشمالية، بما فيها مواقع إطلاق الصواريخ والقيادة والدعم، قالت صراحة: "كوريا الجنوبية قد تواجه تهديدًا خطيرًا بسبب التصريحات المتهورة التي أدلى بها وزير دفاعها"، مشيرة إلى أن بلادها تمتلك أسلحة نووية بالإمكان استخدامها. وحذرت جونج أيضًا من أن الاتفاق المبرم بين سيول وواشنطن في إبريل 2023 لتعزيز الأمن في كوريا الجنوبية، سيؤدي إلى تعريض السلام والأمن في شمال شرق آسيا والعالم لخطر أكبر، مؤكدة أن بلادها مقتنعة بضرورة تحسين برنامجها الخاص للردع النووي، وهي التصريحات التي رأت وزارة التوحيد في كوريا الجنوبية أنها تشير إلى أن التوترات العسكرية في شبه الجزيرة الكورية يمكن أن "تتصاعد بشكل كبير إلى مستويات مماثلة للعام 2017".

4 – إلغاء الاتفاق العسكري بين سيول وبيونج يانج: قامت بيونج يانج فى أواخر نوفمبر 2023 بإلغاء الاتفاق العسكرى الشامل الذى وقعه الرئيس الكورى الشمالي مع نظيره الجنوبي في سبتمبر عام 2018 على هامش قمة الكوريتين ببيونج يانج، والذى تضمن إجراءات متبادلة لخفض التوتر بين الجانبين بالقرب من الحدود العسكرية التي تم وضعها بموجب هدنة أنهت الحرب الكورية التي دارت رحاها بين عامي 1950 و1953. كما بدأت كوريا الجنوبية فى استئناف الانشطة المحظورة مثل تحليق المروحيات العسكرية على طول خط ترسيم الحدود العسكرية الذى يفصل بين الجانبين.

وعلى الرغم من التراجع الذي حدث في العلاقات بين سيول وبيونج يانج منذ توقيع الاتفاق، وكل التصريحات التي ألقت بشكوك كثيرة على مستقبل

هذا الاتفاق والعائد المتحقق من استمرار الالتزام به في ظل كل ما تقوم به كوريا الشمالية من انتهاكات له من وجهة نظر كوريا الجنوبية، فإنه ظل قائمًا حتى يوم إطلاق القمر الاصطناعي الكوري الشمالي 21 نوفمبر 2023.

وعقب عملية الإطلاق مباشرة، قامت كوريا الجنوبية بتعليق العمل بالبند 3 من المادة 1 في الاتفاق، ومن ثم شرع الجيش الكوري الجنوبي في استئناف عمليات الاستطلاع على الحدود. وقد اعتبرت وزارة الدفاع أن "التعليق الجزئي للاتفاقية العسكرية بين الكوريتين هو إجراء أساسي لحماية حياة وسلامة شعبنا من التهديدات النووية والصاروخية والاستفزازات المختلفة لكوريا الشمالية، كما أنه إجراء مماثل ضد استفزازات كوريا الشمالية والحد الأدنى من الإجراءات الدفاعية". في المقابل، ردت كوريا الشمالية بأنها لن تلتزم بأي مما تضمنه الاتفاق العسكري المذكور، بل إنها اعتبرت أن الاتفاق قد تحوَّل بالفعل منذ فترة إلى مجرد قصاصات ورقية بسبب ما أطلقت عليه الاستفزازات الكورية الجنوبية. ويُلاحَظ هنا أن كل طرف يتهم الطرف الآخر بالقيام باستفزازات واختراقات لهذا الاتفاق الأمني المهم، وهو ما قد جعل هذا الاتفاق في مهب الريح بعد هذه التطورات الأخيرة[32].

5 – تدمير رموز الوحدة والحوار بين الكوريتين: على الرغم من تاريخ بيونج يانج الطويل في تبني خطاب عدائي تجاه جارتها الجنوبية، فإن التوترات المتصاعدة في عام 2024، والتي تميزت بالتخلي الصريح عن أهداف إعادة التوحيد وتدمير رموز الحوار بين الكوريتين، تعكس تحولًا كبيرًا في السياسة الخارجية لكوريا الشمالية. وكان التدمير المادي للمباني والطرق والسكك الحديدية، التي كانت ذات يوم رمزًا للحوار بين الكوريتين، سببًا في بدء مرحلة جديدة من التصعيد في شبه الجزيرة الكورية[33].

وفي هذا السياق، قامت كوريا الشمالية بنسف أجزاء من الطرق التي تربط بين الكوريتين، بعد أن تعهدت في التاسع من أكتوبر الماضي بقطع الطرق والسكك الحديدية التي كانت تعتبر ذات يوم رموزًا للتعاون بين الجانبين، مع التأكيد على بناء تحصينات دفاعية قوية، بما يؤدي إلى الفصل التام مع الجنوب، معتبرة أن

ذلك بمثابة إجراء دفاعي في مواجهة الجنوب الذي باتت تعتبره العدو الرئيسي والثابت. هذه الطرق والسكة الحديدية جرى الاتفاق على تأهيلها وتشغيلها في فترات التقارب بين الكوريتين والتي بدأت بأول قمة بينهما منتصف العام 2000 وانتهت بقمة سبتمبر 2018. وبينهما قمة العام 2007 ثم قمة إبريل 2018.

لقطات من فيديو نشرته هيئة الأركان المشتركة الكورية الجنوبية تظهر انفجارات على طريقي جيونجوي ودونجهيه غربي كوريا الجنوبية. 15 أكتوبر 2024 Yonhap

هذا، وقد أعلنت هيئة الأركان العامة للجيش الكوري الشمالي أيضًا في الثاني عشر من أكتوبر الماضي، أنها وضعت تشكيلات المدفعية بالقرب من خط الحدود في حالة تأهب قصوى لإطلاق النار. ومنذ ذلك الحين، تم نزع أعمدة الإنارة من الطرق وزرع الألغام على طول جانبه من طريقي جيونجوي ودونجهيه. فضلًا عن العودة إلى بناء تحصينات مضادة للدبابات وتعزيز الأسلاك الشائكة داخل أراضيه من المنطقة منزوعة السلاح التي تفصل بين الكوريتين.

كما ألغت بيونج يانج خلال فبراير 2024 كل قوانين التعاون الاقتصادي مع جارتها الجنوبية. وفي وقت سابق وتحديدًا في عام 2020، فجرت كوريا الشمالية مكتب الاتصال المشترك بين الكوريتين في مدينة كيسون الحدودية بعد التنديد

بشـقيقتها الجنوبيـة لفشـلها في منـع المنشـقين الكـوريين الشـماليين في كوريـا الجنوبيـة مـن إرسـال منشـورات مناهضـة لبيـونج يـانج بالبالونـات عبر الحـدود.

وتـأتي هـذه الخطـوات في الوقـت الـذي تصعـد فيـه كوريـا الشـمالية التوتـرات بين الكوريـتين، وتعمـل علـى محـو آثـار الوحـدة والتقـارب مـع الجنـوب بعـد أن وجـه كيـم جـونج أون بتكريـس تعريـف العلاقـات بين الكوريـتين علـى أنهـا علاقـات بين دولـتين متعاديـتين في الدسـتور في أواخـر العـام 2023، واتخـاذ خطـوات لتفكيـك الطـرق البريـة بين الكوريـتين. وتـرى بيـونج يـانج مـن ناحيتهـا أنـه لـم يعـد مـن المجـدي السـير في طريـق التقـارب والوحـدة مـع طـرف يناصبهـا العـداء ولا يتـرك وسـيلة للضغـط عليهـا إلا واسـتعملها، فـضلًا عمـا تعـتبره بيـونج يـانج إخلالًا بالاتفاقـات الثنائيـة الموقعـة وعلـى رأسـها اتفـاق خفـض التوتـر الـذي علقـه الجنـوب جزئيًـا ثـم كليًـا.

6 – تزايـد سـباق التسـلح بين الكوريـتين: شـهدت منطقـة شـبه الجزيـرة الكوريـة تسـابقًا ملحوظًـا في إجـراء التجـارب الصاروخيـة مـن جانـب الكوريـتين الشـمالية والجنوبيـة لا سـيما إثـر إرسـال كوريـا الشـمالية قـوات عسـكرية إلى روسـيا. وليـس بخـافٍ أن أحـد أهـداف بيـونج يـانج وراء الانخـراط في الصـراع العسـكري في أوكرانيـا، يتمثـل في الحصـول علـى مسـاعدة روسـيا في تطويـر قدراتهـا النوويـة، وهـو الأمـر الـذي قـد يترتـب عليـه تسـارع سـباق التسـلح في منطقـة شـبه الجزيـرة الكوريـة.

وفي حين أظهـرت تجربـة بيـونج يـانج للصـاروخ "هواسـونغ 19" في أكتوبـر المـاضي أنـه صـاروخ لا نـظيرلـه في ترسـانتها الصاروخيـة مـن نفـس الفئـة، وبـدت المنصـة الصاروخيـة مختلفـة عـن الطـرازات السـابقة، ويُرجَّـح أن هامـش الخطأ محـدود، ومن ثـم هنـاك دقـة أعلـى في التوجيـه، كمـا أن القيـاس التقديـري لـوزن الـرأس الحـربي يزيـد كـثيرًا جـدًا عـن النسـخ السـابقة في نفـس عائلـة الصـاروخ. فقـد اسـتعرضت سـيول في مطلـع الشـهر ذاتـه صاروخًـا جديـدًا هـو "هيونمـوو 5" (Hyunmoo –5)، والـذي لا يقـل تـميزًا عـن نـظيره الشـمالي "هواسـونغ 19"، وإن كانـت سـيول قـد اكتفـت بعـرض الصـاروخ فقـط في ذكـرى يـوم تأسـيس الجيـش الـوطني مـن دون تجريبـه. ويعكـس تقـارُب الزمـن مـا بين عـرض الدولـتين لهذيـن الصـاروخين دلالـة حـول حالـة سـباق

تسلح صاروخي غير مسبوق بينهما يبرره كل طرف بالحاجة إلى بناء قدرات الدفاع والجاهزية للردع[34].

وتسعى كوريا الجنوبية لتعزيز ترسانتها العسكرية في مواجهة كوريا الشمالية، مما يرفع خطر سباق التسلح في المنطقة. ووفقًا لبعض التقديرات، يندرج الصاروخ هيونمو 5 ضمن استراتيجية "المحاور الثلاثة" التي تنتهجها كوريا الجنوبية حاليًا، والتي صُمِّمَت لمواجهة التهديد المتزايد من القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية. وتتألف هذه الاستراتيجية كما أشرنا سلفاً- من ثلاث خطط معروفة باسم (سلسلة القتل، والدفاع الجوي والصاروخي، والعقاب والانتقام الشامل).

وجدير بالذكر أن الوضع في شبه الجزيرة الكورية يطلق سباق تسلح متعدد المستويات إقليميًا ودوليًا، لا يقتصر على الكوريتين فقط، لكن في القلب منه تأتي الصين واليابان والولايات المتحدة أيضًا. ترى واشنطن أن الصين بامتلاكها ما بين 1000 و1500 رأس نووي ما زالت تحت الحد الأدنى لكنها تسبق الولايات المتحدة في تسريع التحديث النووي، وفي المقابل فإن اليابان لديها المعرفة التقنية اللازمة لحيازة القدرات النووية، ويمكنها تطوير سلاح نووي في فترة وجيزة، وإذا نظرنا إلى الوصول العسكري لواشنطن والمظلة النووية الأمريكية، سنجدها أضعف من الصينية في تلك المنطقة من العالم وليس على مستوى العالم ككل، مثلًا الولايات المتحدة لديها حاملة طائرات واحدة هناك، بينما للصين ثلاث حاملات في المنطقة نفسها، ولديها تسريع في امتلاك الرؤوس النووية من خلال الصوامع والصواريخ والحاملات تحت السطحية (الغواصات)، بينما واشنطن ليس لديها وصول عسكري شامل في تلك المنطقة"[35].

وبينما تسعى الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية إلى تمتين احتوائهم الثلاثي لنظام كيم جونغ أون، لا سيما عبر تنسيق العقوبات وسد الثغرات في نظام العقوبات الدولي على كوريا الشمالية، ووعود الولايات المتحدة بالدفاع عن حلفائها بالاستعانة "بنطاق كامل من القدرات، بما في ذلك الأسلحة النووية"، وجدت طوكيو وسيول في حال القلق الدولي من النظام الأمني الإقليمي الهش في

المنطقة فرصة لمزيد من خطوات عسكرة سياسة الأمن القومي للبلدين وزيادة إنفاقهما الدفاعي، في ظل اهتزاز الثقة في الحليف الأمريكي الذي عمل لعقود مزودًا رئيسًا للأمن للحليفين في مواجهة الصين وروسيا وكوريا الشمالية، ورغبتهما المتزايدة في تعزيز استقلاليتهما النووية بعيدًا عن المظلة الأمريكية، مما يفتح الباب أمام سباق تسلح نووي وتقليدي، يؤثر بلا شك على أمن واستقرار المنطقة.

رابعًا: سيناريوهات ومسارات التصعيد المحتملة

عكست المعطيات السابقة للسياق الراهن،جملة من التعقيدات والمحددات التي ستكون حاكمة لمسارات التصعيد المحتملة في شبه الجزيرة الكورية، التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

- السيناريو الأول: "التصعيد المُنضبط": ظل هذا السيناريو حاكمًا للتصعيد المتبادل خلال الفترة الماضية،نظرًا للتكلفة المرتفعة بالتدمير والأضرار المتبادلة بين الأطراف في حال إذا تم الذهاب لسيناريوهات تصعيد أخرى. ويبدو أن هذا السيناريو تعتمده بيونج يانج في إطار تكتيكي يخدم الهدف الاستراتيجي الأكبر المرتبط بإعادة ترميم معادلة الردع الإقليمي عبر تطوير قدرات توازن الردع النووي وكذلك يخدم الأهداف التكتيكية للمستوى السياسي الذي يرغب في كسب مزيد من الوقت لتعزيز قدراته النووية. ويرفع في الوقت ذاته كلفة الإضرار بمصالح بيونج يانج .

ويعزز من فرص استمرار هذا السيناريو متغير الردع المتبادل بين الجانبين، والحرص على إبقاء باب الحوار مفتوحًا حتى في ظل التصعيد بهدف الحد من خطر الانتشار النووي. علاوة على ذلك، فإن تفاقم الاحتمالات بشان إقدام بيونج يانج على تجربتها النووية السابعة، ورغبة سيول المتزايدة لإمتلاك أسلحة نووية، وتنامي أزمة ثقة بين الكوريتين مع تعليق اتفاق خفض التوتر وتدمير رموز الحوار والوحدة بينهما،وقيام الولايات المتحدة بنشر أصولها العسكرية الاستراتيجية في المنطقة ومواصلة دفاعها عن كوريا الجنوبية بموجب ما تسميه استراتيجة "الردع الموسع"، جميعها مؤشرات ترجح أن الأمور ماضية في مسار تصعيدي

مفتوح، فكوريا الشمالية ستزيد ثقتها وقناعاتها بنهجها الخاص ببناء قدراتها العسكرية في إطار حيازة قوة رَدْع أكبر، إذ تعتقد بيونغ يانغ أنه لولا هذه القوة التي بحوزتها لضاعت سيادتها وانتهى وجودها. أما على الطرف الآخر، تزداد القناعة الكورية الجنوبية بضرورة تمتين التحالف مع الولايات المتحدة، ومد التعاون الأمني وتعميقه مع أطراف أخرى مثل اليابان، ناهيك عن العمل بكل قوة لزيادة عناصر القوة أيضًا بما في ذلك النووية، لتحقيق الاستقلال النووي عن المظلة الأمريكية دون تجاهل أهميتها لحين وجود بدائل.

– السيناريو الثاني: "التهدئة النسبية": تظل فرص هذا السيناريو قائمة في إطار التصعيد الحادث في المنطقة، إذ لا يعني التصعيد المتبادل الاستبعاد المطلق للتفاوض، ورغم كل ما حدث وقيل تظل إمكانية التفاوض قائمة.

ويدعم هذا السيناريو عدة مؤشرات والتي يأتي في مقدمتها إمكانية انتخاب زعيم الحزب الديمقراطي المعارض، لي جاي ميونغ، رئيسًا جديدًا لكوريا الجنوبية، وهو المعروف عنه الميل إلى إقامة "علاقات متوازنة ومستقلة" مع واشنطن والتقارب مع كوريا الشمالية، على خلاف الرئيس يون سوك يول الذي كان يفضل تعزيز "علاقات تحالف قوية ومتنامية" مع الشريك الأمريكي والمواجهة والتشدد مع بيونغ يانغ.

ويتمثل المؤشر الثاني في ترجيح إستئناف عملية التطبيع بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية مرة أخرى خلال إدارة الرئيس ترامب الثانية بهدف تحييد أي محفزات للتصعيد وكذلك إبعادها عن الشريكين الروسي والصيني. فقد عبَّر الرئيس ترامب مرارًا، خلال حملاته الانتخابية، عن استعداده للتعامل مع كوريا الشمالية، والتي تشكل تهديدًا أمنيًا كبيرًا لكوريا الجنوبية بشكل أو بآخر، بل واقترح ترامب أيضًا عقد قمة جديدة مع زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، والذي وصفه بأنه "زعيم يتوافق معه". وكان ترامب قد التقى مرتين مع كيم في سنغافورة في عام 2018 وفي هانوي في عام 2019، من أجل وقف البرامج النووية والصاروخية لدى بيونغ يانغ، إلا أن هاتين القمتين لم تسفرا عن إحداث أي اختراق في هذا الخصوص.

لكن يتوقف تحقيق أي انفراجة في هذا السيناريو على تبني واشنطن وسيول نهجًا أكثر واقعية تجاه كوريا الشمالية والاعتراف والقبول بها كدولة "طبيعية" في المنطقة، بل والتكيف معها كدولة نووية بحكم الأمر الواقع مقابل تخليها بشكل نهائي عن برنامجها النووي والصاروخي. وبالتالي، يصبح نزع السلاح النووي هدفًا وليس شرطًا مسبقًا للتفاوض. فضلًا عن إعادة النظر في مطالبها الأساسية بطريقة موضوعية كمحاولة لتهدئة وخفض التصعيد عبر تقديم ضمانات أمنية، وتعليق التدريبات العسكرية المشتركة والتدريب، وتخفيف العقوبات الاقتصادية وعدم نشر الأصول العسكرية الإستراتيجية ، وعدم ربط التفاوض بمسألة حقوق الإنسان، وعودة الالتزام باتفاق خفض التوتر، وتحويل اتفاقية الهدنة إلى اتفاقية سلام.

– السيناريو الثالث: "المواجهة الشاملة": يُعد هذا السيناريو الأكثر تشاؤمًا، إلا أنه يظل قائمًا في ظل سيولة المشهد الراهن بشأن مواقف الأطراف الفاعلة وغياب وجود خطوط الاتصال الدائمة والمستقرة بين هذه الأطراف. ويمكن تحقيق هذا السيناريو في ظل الحسابات غير الرشيدة أو الأخطاء غير المقصودة التي قد يترجمها الطرف الآخر على أنها مُتعمدة، ومن ثمّ لا يمكنه ضبط النفس حيالها، وإنما الرد عليها بنفس المستوى أو تصعيده.

لكن بالرغم من لهجة التهديد الحادة بين الطرفين المباشرين فإن ثمة مؤشرات تؤكد أن أيًا منهما لا يريد للأمور أن تصل إلى الحرب وتستبعد إمكانية تحقيق هذا السيناريو. ومن ثم فإن هذا التلاسن، وحتى الإجراءات التي تتم ما هي إلا وسائل للردع. ويمكن رصد مؤشرات على ذلك من بينها على سبيل المثال أن كوريا الشمالية عندما أصدرت قرارها القاضي بقطع الطرق مع الجنوب فإنها قد قامت بإبلاغ الجانب الأمريكي "لمنع أي سوء تقدير ووقوع نزاع غير مقصود". إذن فهي لا تريد الحرب، ومن ثم فلا تريد أن تفسر إجراءاتها على نحو يؤدي إلى اندلاع الحرب حتى ولو بطريقة غير مقصودة. وفي قرارها أيضًا لم تكتف بأن إجراءاتها دفاعية بحتة، وإنما اعتبرتها وسيلة لمنع الحرب. وعلى الطرف الآخر فإن الجنوب ما يزال يأمل في الحوار مع الشمال، كما أن واشنطن مستمرة في البحث عن الحوار

مع بيونج يانج وبدون شروط. وربما كان تلويح كوريا الشمالية الدائم بكونها دولة نووية عندما تخاطب الأطراف التي تهددها هو لمنع الحرب وليس نشوبها.

وختامًا، يمكن القول إن حالة عدم اليقين التي تعتري المشهد التصعيدي الراهن، خاصة فيما يتعلق بمواقف الأطراف الرئيسية في منطقة شبه الجزيرة الكورية، تجعل مسارات التصعيد المحتملة مفتوحة على كافة السيناريوهات السابقة، إلا أن المؤكد واليقيني في مواقف تلك الأطراف هو الإدراك المتزايد لديها بفداحة الخسائر المتوقعة التي سُيمنى بها كل طرف حال المواجهة الشاملة، وهو ما تعول عليه الأطراف الدولية والإقليمية في الوقت الراهن بحيث يكون ذلك هو الرادع للذهاب إلى سيناريو التصعيد الشامل الصفري، مع مواصلة ضبط التفاعلات التصعيدية بحيث لا تصل الأمور إلى حد المواجهة المسلحة، وهذا ما بدا جليًا على مدار عقود، منذ نهاية الحرب الكورية باتفاق لهدنة في عام 1953،و ضرورة تغليب مبدأ الرشادة والعقلانية في اتخاذ قرارات مصيرية ستكون لها تداعياتها الكارثية ليس فقط على أطرافها ولكن على أمن واستقرار المنطقة والعالم أجمع.

واستنادًا لمعطيات الواقع الراهن، يمكن استنتاج أن التصعيد في تلك المنطقة سيبقى على الأرجح منضبطًا، وإن اختلفت حدته من فترة لأخرى، ولعل خطورته تكمن في سياسة "حافة الهاوية" التي تتبعها بيونج يانج، رغم يقينها بأن أي هجوم على واشنطن أو سيول سينتج عنه رد قد يهدد بقاء نظامها. غير أن احتمال اندلاع حرب شاملة في المنطقة، كنتيجة لتقديرات خاطئة من أحد الأطراف وليس عن اختيار مسبق، يبقى قائمًا وإن كان ضعيفًا.

ملحق

مقارنة القدرات العسكرية بين الكوريتين

وجه المقارنة	كوريا الشمالية	كوريا الجنوبية
الترتيب على مستوى العالم	36	5
عدد القوات العاملة	مليون و320 ألف	600 ألف
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	3.5	44.7
القدرات البرية		
مركبات قتالية مدرعة	24696	66492
دبابات	5845	2501
مدافع سحب	4500	4863
مدافع ذاتية الحركة	4500	3189
قاذفات صواريخ متعددة	2920	581
القدرات البحرية		
إجمالى القطع البحرية	505	200
حاملات الطائرات	–	–
حاملات هليكوبتر	–	2
مدمرات بحرية	–	13
غواصات	35	22
فرقاطات	1	17
سفن دوريات	169	35
سفن (كورفيت)	4	5
كاسحات الغام	1	14

القدرات الجوية		
إجمالى القطع الجوية	951	1576
طائرات مقاتلة	440	354
طائرات هجومية	132	98
طائرات نقل	1	41
طائرات تدريب	173	288
طائرات مهام خاصة	-	33
طائرات تزويد بالوقود	-	4
طائرات هليكوبتر	205	758
طائرات هيلكوبتر هجومية	20	112

Source: Global Fire Power 2024.

المصادر:

1. د. نيللي كمال الأمير، تأثيرات التنافس الدولي والإقليمي في الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية ،مجلة السياسة الدولية، العدد 231، يناير 2023.
2. السيد صدقي عابدين، شبه الجزيرة الكورية.. لماذا وصلت الأمور إلى حافة الحرب؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 28 أكتوبر 2024، متاح على: https://acpss. ahram. org. eg/News/21290. aspx
3. د. محمد عبد الله يونس، عقدة التاريخ: لماذا تتمسك كوريا الشمالية بالسلاح النووي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ؟، 12 أكتوبر 2017، متاح على: https://futureuae. com/ar/Mainpage/Item/3330/%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%A9-%
4. بهاء عياد، إلى أين يتجه التوتر في شبه الجزيرة الكورية؟، صحيفة إندبندنت عربية، 17 ديسمبر 2022، متاح على: https://www. independentarabia.com/node/402841/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%
5. Ankit Panda,"Missilles,Preemption,And The Risk Of Nuclear War on the Korean Peninsula", Arms Control Association,March 2024, https://www.armscontrol.org/act/2024-03/features/missiles-preemption-and-risk-nuclear-war-korean-peninsula
6. Yoon threatens punishments "several times stronger" in response to North Korean Provocations, Hankyoreh ,January 17,2024, https://english.hani.co.kr/arti/english_edition/e_national/1124839.html
7. Choe Sang -Hun,"South Koreans' Steely Nerves Are Shaken by North Korean Drones ,The New York Times ,December 28 ,2022, https://www.nytimes.com/2022/12/28/world/asia/north-korea-drones.html
8. Josh Smith ," Both North and South Korea Violated Armistice With Drone Flights ,U.N,Command Says", Reuters, January 26, 2023, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/both-north-south-korea-violated-armistice-with-drone-flights-un-command-says-2023-01-26/
9. Hyung-Jim Kim ,South Korea Says The North Has Again Fired Artillery Shells Near Their Sea Border ,Associated Press ,January 6,2024, https://www.npr.org/2024/01/06/1223289074/north-korea-fires-more-artillery-shells-sea-border
10. "ورقة بيضاء" كورية شمالية تتوعد سول بـ"حرب نووية"، الشرق بلومبرج، 3 نوفمبر 2024،متاح على: https://asharq. com/politics/10543/%D9%6/%D9%B1%D8%88%-%D8%A9%82
11. أحمد عليبة، "هواسونغ 19": أي خيارات ممكنة لسيول وطوكيو أمام تطور قدرات بيونغ يانغ الصاروخية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 8 نوفمبر 2024، متاح على: https://futureuae. com/o. tar/Mainpage/Item/9798/%D9%87%D8%A7%D8%88%88%D9%B3%D8%BA%D8%86-
12. الردع الممتد: هل مثلث قمة بايدن – يون تهديدًا لكوريا الشمالية والصين؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 3مايو، 2023،متاح على: https://futureuae. com/ar/Mainpage/Item/8194/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AF%D8%B9-%
13. تهديد متصاعد: دوافع إطلاق كوريا الشمالية عدة صواريخ باليستية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 26 يناير، 2022، متاح على: https://futureuae. com/ar/Mainpage/Item/704
14. العقوبات الأممية على المحك.. كوريا الشمالية تنتهك الحظر الدولي، القاهرة الإخبارية، 24 مارس 2024، متاح على: https://alqaheranews. net/news/73741/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D9%88%88-
15. السيد صدقي عابدين، نُذر التصعيد في شبه الجزيرة الكورية، مركز دعم واتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، 21 إبريل 2022 متاح على: https:// www. idsc. gov. eg/Article/details/6972
16. استنفار في واشنطن وسول بعد إغلاق كوريا الشمالية لمفاعل نووي رئيسي، الشرق بلومبرج، 5 أكتوبر 2023، متاح على: https://asharq. com/politics/68865/%D9%A7%D8%AE%D8%A7%D9%85%D9%88%D9%81-%D9%81%D9%85%-86
17. نيرمين سعيد ، استراتيجية الردع الموسع: هل تتحول كوريا الجنوبية إلى قوة نووية؟، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، 14 يوليو 2024، متاح على: https://ecss.com.eg/46861

18. "أحمد عليبة، مرجع سبق ذكره.

19. نيرمين سعيد ،مرجع سبق ذكره.

20. تهديد متصاعد: دوافع إطلاق كوريا الشمالية عدة صواريخ باليستية، مرجع سبق ذكره.

21. Josh Smith ,"Analysis South Korea Doubles Down On Risky"Kill Chain" Plans To Counter North Korea Nuclear Threat ,Reuters ,July 26,2022, https://www.reuters.com/world/skorea-doubles-down-risky-kill-chain-plans-counter-nkorea-nuclear-threat-2022-07-26/

22. د. هدير طلعت سعيد، حافة الهاوية: سيناريوهات التصعيد في شبه الجزيرة الكورية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2 يناير 2023، متاح على: https://ecss. com. eg/31973

23. Carlotta Dotto & Others ,North Korea's record year of missile testing is putting the world on edge,CNN, December 26, 2022,https://edition. cnn. com/2022/12/26/asia/north-korea-missile-testing-year-end-intl-hnk/index. html

24. د. هدير طلعت سعيد، مرجع سبق ذكره.

25. وسط مخاوف من الانزلاق.. شبه الجزيرة الكورية على صفيح ساخن، سكاي نيوز عربية، 8 يونيو 2023، متاح على: https://www. skynewsarabia. com/world/1627790-%D9%88%D8%B3%D8%B7-

26. أحمد عليبة، مرجع سبق ذكره .

27. Ankit Panda," , Op.Cit

28. د. أحمد قنديل ، سياسات عدائية :تآكل الردع ومستقبل الصراع فى شبه الجزيرة الكورية ،مجلة اتجاهات آسيوية، العدد الثالث، أكتوبر 2024، متاح على :https://futureuae.com//media/AsianTrends03Web_062b1e34-b7cd-be434c931000-17a3-4439.

29. رسائل ردع: ماذا تحمل المُناورات العسكرية بين واشنطن وسول؟، 21 مارس، 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على: https://futureuae. com/arae/Mainpage/Item/9107/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%

30. أحمد عليبة، مرجع سبق ذكره.

31. كيم يهدد بـ"تدمير" أمريكا وكوريا الجنوبية إذا اختارتا المواجهة، الشرق بلومبرج، 1 يناير 2024، متاح على: https://asharq. com/politics/76187%D8%AF%D8%AF%8A%D9%85-%D9%8A%D9%83%D9%22/%D9%87-

32. "السيد صدقي عابدين، حارس الفضاء": سياقات وتداعيات نجاح كوريا الشمالية في إطلاق قمر اصطناعي تجسسي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، 30نوفمبر 2023، متاح على: https://futureuae. com/ar/Mainpage/Item/8809/%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%B3-

33. Tunchinmang Langel ,Escalated Tensions in the Korean Peninsula: Threats of Imminent Military Action, The Indian Council of World Affairs October 22,2024, https://www. icwa. in/show_content. php?lang=1&level=3&ls_id=11947&lid=7244

34. أحمد عليبة، مرجع سبق ذكره.

35. بهاء عياد، إلى أين يتجه التوتر في شبه الجزيرة الكورية؟، مرجع سبق ذكره.